

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: البُعد الإقليمي في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
15	تقديم الملف
17	1- تحدي الأمن الغذائي لدول الخليج العربي: تجربة مملكة د. أشرف محمد كشك
37	2- تجربة مملكة البحرين في مجال التجارة الإلكترونية. د. عمر أحمد عبيدلي
65	القسم الثاني: ملف العدد: الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسات الإقليمية لدول الخليج العربي.
67	تقديم الملف
69	1- الأبعاد الاستراتيجية لتطور العلاقات المصرية- الخليجية. د. معتز محمد سلام
89	2- تأثير التوجُّه الخليجي نحو العراق على الأمن الإقليمي. د. نادية سعد الدين
107	3- الطاقة المتجددة في السياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي. د. عبدالله عيسى العباسي - الأستاذ علي إبراهيم فقيه

135	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
137	تقديم الملف
139	1- عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي: المظاهر والآثار. د. رانيا حسين خفاجة
157	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
159	تقديم الملف
160	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
160	1- دليل (روتليج) لعمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية الأمريكية. عرض الأستاذة منى سعد الرصيص
166	2- الصين العالمية.. تقييم دور الصين المتنامي في العالم. عرض: الأستاذة: رونا محمد الدجاني
171	3- دور روسيا في النظام الدولي المعاصر لتجارة الأغذية الزراعية. عرض الأستاذ علي إبراهيم فقيه
177	3- الاستراتيجية البريطانية الوطنية للأمن البحري. عرض الأستاذة أماني عبدالغني
184	ثانياً: المؤتمرات
184	1- فعاليات مؤتمر (تأثير التحوّل في مجال الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (2-3 مارس 2022م). عرض الدكتور عبدالله عيسى العباسي
192	2- نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز (دراسات) حول الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية لعام 2022م. عرض الدكتور أشرف كشك
199	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

البعد الإقليمي في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

وكانت نتيجته تحقيق أمن واستقرار دول الخليج العربي فإن ذلك الدور قد تجاوز الأبعاد الأمنية وخاصة في العقود التي تلت تلك الأزمات، من خلال تأسيس عدة شراكات إقليمية تنوعت مضامينها واستهدفت تعزيز التعاون مع أطراف إقليمية أو بالأحرى الدول العربية المحورية، ومن ذلك العلاقات الخليجية المصرية التي تركز على الروابط التاريخية والجغرافية، وكذلك الروابط الاجتماعية والتبادل التجاري، إلى الحد الذي جعل مصر هي أهم دوائر الأمن القومي لدول الخليج العربي، وهو ما انعكس كثافة الزيارات الرسمية بين مسؤولي دول الخليج العربي ومصر والتي تسارعت وتيرتها خلال الأونة الأخيرة على خلفية احتدام الأزمة الأوكرانية، وكذلك أزمات الأمن الإقليمي والتي تطلبت تنسيقاً بين الجانبين في المجالات كافة. وتؤكد التصريحات الرسمية المتبادلة بين الجانبين بما لا يدع مجالاً للشك وحدة الهدف والمصير لدول الخليج العربي ومصر.

ومن ناحية ثانية يعكس التوجّه الخليجي نحو العراق مساراً إقليمياً مهماً رغبة من دول الخليج

تعد منطقة الخليج العربي جزءاً من إقليم يشهد أزمات عديدة تمتد لعقود مضت منذ الثورة الإيرانية عام 1979م والتي استهدفت في بدايتها دول الخليج العربي، ثم الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)، والتي سعى فيها طرفا الحرب في ثمانينيات القرن الماضي إلى تغيير معادلة التوازن الإقليمي لصالح أيٍّ منهما، وصولاً للغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م والذي استهدف أيضاً أحداث خلل في التوازن الإقليمي، ثم الأزمات الإقليمية الراهنة والتي ربّبت تهديدات أمنية عديدة لأمن دول الخليج العربي. وإزاء تلك التهديدات سواء السابقة أو المستجدة فقد كانت دول الخليج العربي دوماً عنصراً توازن إقليمي وهو ما اتّضح خلال كافة الأزمات الأمنية التي شهدتها تلك المنطقة، إذ تدرك دول الخليج العربي أهمية الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بل إنه يعد أحد خياراتها ضمن شراكاتها الاستراتيجية التي تتعدد على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومع أهمية الدور الذي اضطلعت به دول الخليج العربي خلال الأزمات السابقة المشار إليها،

تلك القضايا هي المحاور الأساسية لملف العدد السادس عشر من دورية (دراسات) والذي يتضمن نماذج على سبيل المثال لا الحصر للأبعاد الإقليمية في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي.

كما يتضمن العدد أيضاً عدداً مهماً من الدراسات ومن بينها دراستان عن مملكة البحرين، الأولى عن تحدي الأمن الغذائي لدول الخليج العربي: تجربة مملكة البحرين. والثانية عن التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين وأهميتها ضمن رؤية المملكة 2030م، بالإضافة إلى عدد من عروض الكتب المتميزة وفاعليات مركز (دراسات).

ألمين أن تسهم تلك القضايا في نشر المعرفة من منظور علمي رصين وهو أحد الأهداف التي يتبناها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) ضمن منظومة العمل الوطني لمملكة البحرين.

العربي في أن يضطلع العراق بالدور العربي والإقليمي المنوط به كجزء من منظومة الأمن الإقليمي، وهو ما تعكسه كثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية بين دول الخليج العربي والعراق على المستوى الثنائي ثم على المستوى الجماعي، من خلال الزيارة التي قام بها الدكتور نايف فلاح الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العراق في الأول من فبراير 2021م، وذلك في أعقاب لقاء أمين عام المجلس مع وزير الخارجية العراقي (حينها) فؤاد محمد حسين في مملكة البحرين في ديسمبر 2020م، على هامش أعمال النسخة السابعة عشرة لحوار المنامة السنوي. وخلال ذلك اللقاء أكد الدكتور الحجرف على «حرص مجلس التعاون على تعزيز وتنمية العلاقات الخليجية العراقية المشتركة في المجالات كافة». ومن السياسة إلى الاقتصاد الذي كان حاضراً بقوة ضمن السياسات الخارجية الإقليمية لدول الخليج العربي وخاصة في قطاع الطاقة في الوقت الذي أخذت فيه قضية الطاقة تتصدر المشهد العالمي على خلفية الأزمة الأوكرانية. وقد برزت جهود دول الخليج العربي في تطوير قطاع الطاقة البديلة واستهداف ترسيخ التعاون الإقليمي في هذا المجال الواعد.

وتؤكد الجهود والمؤشرات السابقة كافة أن هناك حرصاً خليجياً متنامياً على انتهاج استراتيجية متكاملة تجاه الإطار الإقليمي. وإذا كان الأمن في مقدمتها فإنها لا تخلو من أبعاد سياسية واقتصادية تستهدف في النهاية البحث عن الفرص التي يمكن اغتنامها من خلال تفعيل الدور الخليجي تجاه القضايا الإقليمية من ناحية والحد من تهديدات الأمن الإقليمي التي تزداد وتيرتها من ناحية ثانية.

القسم الأول: الدراسات

1- الشراكة البحرينية - البريطانية

د. أشرف محمد كشك

2- استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026: الفرص والتحديات

د. عمر أحمد عبيدلي

تقديم الدراسات

على الرغم من الأزمات العديدة التي شهدتها العالم عبر العقود الماضية فإن كلاً من جائحة تحدي كورونا والأزمة الأوكرانية قد رتّباً تحديات نوعية لدول العالم كافة ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على نحو خاص، فخلال أزمة كورونا توقفت سلاسل إمدادات الغذاء من الدول المصدّرة لتلك التي تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، وهو ما لم يكن تحدياً هائلاً فحسب بل أوجد مفهوماً جديداً للأمن وهو الأمن الغذائي كتحديّ بالغ وخاصة في ظل طبيعة الأزمة المفاجئة التي لم تُتَحَ للدول وضع خيارات وبدائل عاجلة للتعامل مع تداعيات تلك الجائحة. ومن ناحية ثانية فإن اندلاع الأزمة الأوكرانية على نحو مفاجئ وفي العام الذي كاد العالم أن يتعافى خلاله من جائحة كورونا قد أعاد قضية الأمن الغذائي مجدداً إلى بؤرة اهتمام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو خاص، وخاصة أن صادرات كل من روسيا وأوكرانيا من القمح تمثل ثلث صادراته عالمياً، وتذهب معظم تلك الصادرات لمنطقة الشرق الأوسط. وتحدي الأمن الغذائي لا يرتبط بالقدرات المالية فحسب وإنما باستراتيجية ذات أبعاد داخلية وأخرى خارجية. فعلى الصعيد الداخلي فإن وجود مؤسسات وطنية معنية بتلك القضية يعد متطلباً ضرورياً للتعامل مع هذا التحدي، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية التي تضمن تحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن الآليات العملية اللازمة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية في هذا الشأن. وخارجياً تظل الشراكات مع الدول الكبرى المؤدّة وكذلك المنظمات الدولية المعنية متطلباً آخر ضمن تنفيذ استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي لأية

دولة. ولم تكن دول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين ببعيدة عن ذلك التحدي الأمر الذي يثير تساؤلات حول كيفية تعامل تلك الدول مع أزمة الأمن الغذائي.

وتأسيساً على ذلك يتضمن ملف دراسات هذا العدد دراسة حول تحدي الأمن الغذائي في دول الخليج العربي: تجربة مملكة البحرين وأعدّها الدكتور أشرف كشك، وتتناول بالتحليل مضامين وأبعاد قضية الأمن الغذائي في تلك الدول مع التركيز على تجربة مملكة البحرين كنموذج في هذا الإطار. ومن ناحية ثانية فإن إطلاق مملكة البحرين الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية التي أطلقتها للفترة من 2019م -2022م وذلك ضمن الرؤية الاقتصادية 2030م كان تحولاً مهماً في سياق هدف مملكة البحرين ليس فقط لتسارع وتيرة رقمنة الاقتصاد البحريني بل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك الثورة التكنولوجية الحديثة لتعزيز تنافسية الاقتصاد البحريني، تلك الاستراتيجية التي تحقّقت من خلالها العديد من المزايا للمواطنين، ومن بينها القدرة على تحديد الخيارات الاستهلاكية بسهولة من جانب المواطن البحريني بالإضافة إلى انخفاض التكلفة لغياب الوسطاء، إلا أنها في الوقت ذاته لم تخلُ من تحديات منها كيفية مواجهة التهديدات السيبرانية والتسبب الضريبي وصعوبة حماية المستهلك، إلا أن مملكة البحرين من خلال بنيتها الرقمية المتميزة صارت لديها القدرة على مواجهة تلك التحديات، وهي القضية التي يناقشها الدكتور عمر أحمد عبيدي في دراسته المعنونة (تجربة مملكة البحرين في مجال التجارة الإلكترونية).

1- تحديّ الأمن الغذائي لدول الخليج العربي: تجربة مملكة البحرين

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

تَشابُه ظروف دول الخليج العربي وقربها الجغرافي وهي ميزة يمكن الاستفادة منها خلال أزمات أخرى مستقبلاً قد يترتب عليها توقُّف سلاسل الإمداد.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل أحد أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج العربي وهو تحديّ الأمن الغذائي والذي عكست جائحة كورونا واقع ذلك التحدي وأهمية وجود خطط استراتيجية بعيدة المدى لمواجهة خاصة في ظل اعتماد دول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج. وفي ظل توقُّف سلاسل الإمداد فإن ذلك كان تحدياً هائلاً. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

النتيجة الثالثة: توجد أبعاد عديدة لقضية الأمن الغذائي حيث لا ترتبط بالقدرات المالية فحسب، حيث إن ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية قد يفوق ارتفاع أسعار النفط بما يفرض أعباءً مالية على دول الخليج العربي. وبالتالي توجد جوانب أخرى منها ترشيد استهلاك الغذاء ووجود مؤسسات وطنية تُعنى بموضوع الأمن الغذائي، وكذلك توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، وتشجيع الاستثمار في ذلك القطاع، بالإضافة إلى تقديم الحوافز للمزارعين لدعم تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية.

النتيجة الأولى: استطاعت مملكة البحرين إدارة أزمة تحديّ الأمن الغذائي خلال (كورونا) على المديين القريب والبعيد، من خلال تأمين إمدادات الغذاء لكافة المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى تبني استراتيجية وطنية بعيدة المدى لتوفير الغذاء حال حدوث أزمات مشابهة مستقبلاً. تلك الاستراتيجيات كانت ذات أبعاد ثلاثة وطنية وخليجية ودولية.

النتيجة الثانية: أوضحت الدراسة أنه على الرغم من التعاون الخليجي لتحقيق الأمن الغذائي فإنه لا تزال هناك خطوات مطلوبة من بينها وجود إطار خليجي جماعي لمواجهة تحديّ الأمن الغذائي في ظل

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير تحرير دورية دراسات

مقدمة

وكذلك على مستوى كل دولة خليجية لإدارة أزمة استيراد الاحتياجات الغذائية. ففي أبريل 2020م تقدمت دولة الكويت خلال اجتماع وزراء التجارة بدول الخليج العربي باقتراح - لايزال قيد البحث والمناقشة - بإنشاء شبكة أمن غذائي موحدة لدول الخليج العربي، واقتراح إنشاء مركز خليجي موحد للأمن الغذائي. وعلى مستوى كل دولة خليجية كانت هناك إجراءات لمواجهة تحدي الأمن الغذائي ومن ذلك البدء بعمل مخزون استراتيجي للسلع الأساسية وفقاً للمعايير العالمية، ودعم المبادرات الوطنية، ومن بينها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في مملكة البحرين والتي تتشابه ظروفها مع دول الخليج العربي الأخرى من حيث طبيعة التربة وشح المياه، الأمر الذي يتطلب توظيف التكنولوجيا الحديثة من خلال الزراعة العمودية، وكذلك استزراع محاصيل عالية القيمة. وسعت بعض دول الخليج العربي أيضاً للاستثمار الزراعي في بعض الدول الأفريقية والآسيوية، بالإضافة إلى سعي بعض دول الخليج العربي لإبرام اتفاقيات مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) لدعم تنفيذ مشروعات زراعية تُسهم في سد الفجوة الغذائية في تلك الدول.

وقد حدّد التقرير الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2017م وتحت عنوان (الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي) أربع ركائز للأمن الغذائي والتغذية وهي توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها.

وتأسيساً على ما سبق تستهدف هذه الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات هي: ما مفهوم الأمن الغذائي عموماً وخصوصية ذلك المفهوم في دول الخليج العربي وفقاً لمعايير لجنة الأمن الغذائي

تعددت التحديات التي نتجت عن جائحة كورونا ومن بينها تغيّر مفهوم الأمن، فلم يعد عسكرياً فحسب، وإنما ظهرت جوانب أخرى منها الأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الغذائي، وهي محدّدات مهمة يمكن من خلالها قياس قدرات الدول.

وبالنظر إلى تحدي الأمن الغذائي نجد أنه كان أكثر جدّة في بعض الدول وخاصة تلك التي تعتمد في تأمين احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج ومن بينها دول الخليج العربي، حيث تستورد هذه الدول ما يقرب من 90% من احتياجاتها الغذائية من الخارج. وفي ظل القيود التي ترتّبت على جائحة كورونا وتطلّبت إيقاف عمليات التوريد من جهات أساسية لدول الخليج العربي فإن ذلك كان تحدياً هائلاً، بل إن حالة الركود في بعض القطاعات الاقتصادية في العالم وانعكاساتها على دول الخليج العربي قد زاد من فاتورة استيراد الأغذية، فتشير بعض التقارير إلى ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء في دول الخليج العربي من 25,8 مليار دولار في عام 2010م إلى 53,1 مليار دولار في عام 2020م. ومن ناحية ثانية فإن اعتماد دول الخليج العربي على الممرات المائية البحرية في عمليات الاستيراد ك(مضيق باب المندب ومضيق هرمز) يعد تحدياً كبيراً وخاصة مع التهديدات التي تشهدها تلك الممرات بما يعني إمكانية انقطاع عمليات استيراد الغذاء وبالتالي أهمية بحث تنوع مصادر استيراد الغذاء وما يتطلبه ذلك من حتمية التنسيق بين دول الخليج العربي.

ولم تكن جائحة كورونا منشأة لتحدي الأمن الغذائي لدول الخليج العربي ولكنها أوضحت أبعاد ذلك التهديد، وبالتالي كانت هناك جهود جماعية خليجية

المشار إليها؟ ولماذا جعلت جائحة كورونا تحدي الأمن الغذائي أكثر حدة في دول الخليج العربي؟ وما استراتيجيات دول الخليج العربي لمواجهة تحدي الأمن الغذائي على المستوى الخليجي الجماعي؟ وما أبرز تحديات تحقيق الأمن الغذائي في دول الخليج العربي؟ وما أبرز ملامح تجربة البحرين لتحقيق الأمن الغذائي وخاصة خلال جائحة (كورونا)؟

مفهوم الأمن الغذائي وخصائصه في منطقة الخليج العربي

تختلف تعريفات مفهوم الأمن الغذائي باختلاف المنظور الذي يستهدف تحليل تلك القضية، بيد أن أكثرها شمولاً التعريف الذي ورد في التقرير الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2017م وذلك تحت عنوان (الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية)، وجاء فيه «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى احتياجاتهم وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية وإمكانات الحصول عليها واستخدامها واستقرار الإمدادات منها...⁽²⁾ ويعني ما سبق أن مفهوم الأمن الغذائي الذي أضحي مرتبطاً بمفهوم الأمن القومي يركز على أربعة أسس، وهي قدرة الدولة على توفير الغذاء لمواطنيها، وإمكانية الحصول على ذلك الغذاء، وإمكانية استخدامه، وأخيراً استقرار

إمدادات الغذاء سواء أكانت تأتي من داخل الدولة أو من خلال الاستيراد، بما يعني أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بجهات عديدة وليس بجهة واحدة، وبتطبيق ذلك المفهوم على دول الخليج العربي نجد أنها قد تمكنت من تحقيق المتطلبات الأربعة وهي القدرة والإمكانية والوصول والانتفاع والاستقرار، فوفقاً لمؤشر الغذاء العالمي لعام 2021م التابع لـ (الإيكونومست إمباكت) والذي يضع في الاعتبار الأسس المشار إليها بشأن الأمن الغذائي في 113 دولة، فقد جاء ترتيب دول الخليج العربي على النحو التالي (قطر 24 عالمياً والأولى عربياً)، (الكويت 30 عالمياً والثانية عربياً)، (الإمارات 35 عالمياً والثالثة عربياً)، (سلطنة عمان 40 عالمياً والرابعة عربياً)، (البحرين 43 عالمياً والخامسة عربياً)، (المملكة العربية السعودية 44 عالمياً والسادسة عربياً).

وتوجد العديد من العوامل التي يتم بموجبها تصنيف الدول صعوداً أو هبوطاً وهي التغرُّر في أسعار المواد الغذائية ومدى وجود شبكات أمان وطنية ذات تمويل شامل ومستدام⁽³⁾. ويمكن إرجاع تميز دول الخليج العربي في التصنيف العالمي لمؤشر الغذاء إلى عدة أسباب منها انخفاض التعرفة الجمركية على الواردات الزراعية ووجود شبكات حكومية بشأن سلامة الغذاء والتي تحظى بدعم حكومي قوي، والقدرة على تحمُّل تكاليف

3 موقع بي بي سي العربية. 2022. ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟ 5 أبريل. تاريخ الوصول 4 مايو، 2022. <https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/05/food-security-index-2021-infographic#:~:text=%D8>

2 لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2017. الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية. تاريخ الوصول 3 مايو، 2022. <https://www.fao.org/3/br645a/br645a.pdf>

الغذاء⁽⁴⁾. ويعني ما سبق أن هناك فرقاً بين مفهوم الأمن الغذائي عموماً وهو الذي يتحقق وفق معايير المؤسسات الدولية المعنية مثل (الفاو)، والاكتفاء الذاتي الذي يتحقق من خلال الدولة ذاتها وعدم احتياجها لاستيراد الغذاء من الخارج.

وينبغي التأكيد على أنه في ظل بروز ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على الأمن الغذائي فقد تضمّن المؤشر العالمي للغذاء في عام 2017م إضافة الموارد الطبيعية ومرونة الأنظمة الزراعية كمعايير محدّدة لقدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى وجود توجهات من جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لوضع مؤشرات للأمن الغذائي في الدول العربية تتلاءم وخصوصية تلك الدول التي تختلف جذرياً عن الدول الأوروبية وبقية دول العالم⁽⁵⁾.

تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في منطقة الخليج العربي

على الرغم من التصنيف المتميز لدول الخليج العربي في مؤشر الأمن الغذائي العالمي فإنه كان لجائحة كورونا تأثير هائل على الأمن الغذائي في هذه الدول لعدة أسباب هي طبيعة تلك الدول كدول صحراوية تعاني من ندرة المياه التي تعد العامل

الأساسي للزراعة، إذ يبلغ متوسط استهلاك الفرد من المياه 500 متر مكعب سنوياً وهو أقل بكثير من المعدلات العالمية. وعليه تعتمد دول الخليج العربي على تحلية المياه ولديها حوالي 60% من مشروعات تحلية المياه في العالم. وكانت النتيجة الطبيعية لندرة الأراضي الصالحة للزراعة هي اعتماد دول الخليج العربي على الاستيراد بشكل رئيسي لتوفير احتياجاتها من الحبوب وذلك في ظل تسارع وتيرة الزيادة السكانية في دول الخليج العربي حيث ازداد عدد سكان الخليج من 44,3 مليون نسمة عام 2016م إلى 53,5 مليون نسمة عام 2021م بزيادة مقدارها 9,2 ملايين نسمة⁽⁶⁾. وتشير الإحصاءات الرسمية في دول الخليج العربي إلى أن المساحة الإجمالية للدول الست تبلغ حوالي 2,4 مليون كم مربع، تبلغ مساحة الأراضي المستغلة للزراعة منها 105 آلاف كم مربع، وبالتالي يعد الإنتاج الزراعي في دول الخليج العربي محدوداً للغاية، ففي عام 2019م بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في تلك الدول حوالي 4,3 مليارات دولار أمريكي مقارنة بـ 4 مليارات دولار عام 2015م أي بنسبة نمو بلغت 7%، بينما بلغ إجمالي واردات دول الخليج العربي من المنتجات الزراعية حوالي 25,1 مليار دولار أمريكي في عام 2019م مقارنة بـ 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 2015م وبنسبة انخفاض بلغت 5,1%. كما بلغت قيمة الصادرات البينية من المنتجات الزراعية بين دول الخليج حوالي 3,0 مليار دولار أمريكي في عام 2019م مقارنة بـ 2,2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م وبنسبة

4 الاتحاد الخليجي للبترولوكيماويات والكيماويات. 2021. دور الخليج العربي في الحفاظ على الأمن الغذائي. 18 سبتمبر. تاريخ الوصول 3 مايو 2022. <https://www.gpca.org.ae/2021/09/18/the-role-of-the-arabian-gulf-in-maintaining-food-security/?lang=ar>

5 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2022. استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

6 نورة الحبسي. 2020. جائحة (كوفيد-19) وإشكالية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 23 نوفمبر. تاريخ الوصول 4 مايو 2022. <https://trendsresearch.org/ar/in-sight/%D8>

نمو بلغت 35.6% ⁽⁷⁾. وفي تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في عام 2020 بعنوان (مرض فيروس كورونا) كوفيد 19 وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟)، أشار إلى أوجه قوة لدى دول الخليج العربي مقارنة بغيرها من دول تلك المنطقة ومنها قدرة دول الخليج العربي على الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من السلع الأساسية لمدة تصل أحياناً إلى 12 شهراً كمخزون في حالات الطوارئ والأزمات، والاهتمام بصناعات تحضير الأغذية، والقدرة المالية للحفاظ على التدابير التحفيزية على فترات زمنية ممتدة، إلا أن التقرير قد تضمّن تحذيراً من أن دول الخليج العربي ستواجه تهديداً محدوداً على صعيد الإمدادات وكذلك انخفاض مستوى الطلب على الغذاء بشكل نسبي، بالإضافة إلى التقلبات المحتملة في أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها على الأسواق الزراعية. وقد حدد التقرير ستة مجالات للعمل لمواجهة تحدي كورونا على الأمن الغذائي وهي:

1. إصلاح السياسات التجارية والضريبية لتسهيل التدفّقات التجارية ومراقبة أسعار الأغذية.
2. ضمان التنسيق المؤسسي مع جميع الأطراف الفاعلة من أجل استمرار سلاسل القيمة الغذائية في القيام بوظيفتها.
3. حماية من فقدوا وظائفهم والفئات المعرضة للتأثر، بمن في ذلك المزارعون.

4. دعم صغار المنتجين والشباب في الريف وتعزيز الابتكار والرقمنة.
 5. تشجيع الأنماط الغذائية الصحية أثناء الجائحة وبعدها.
 6. دعم العمل الجماعي الإقليمي من أجل حماية الأشخاص المتضررين من الأزمات بالمنطقة⁽⁸⁾.
- فهل استطاعت دول الخليج العربي اتخاذ تلك الإجراءات أو بعضها؟ من منظور إدارة الأزمات استطاعت دول الخليج العربي انتاج بعض من تلك الآليات ومنها كثافة الاجتماعات المشتركة بين المسؤولين المعنيين بدول الخليج العربي الست، فعلى سبيل المثال عقد وكلاء وزارات التجارة عدة اجتماعات استثنائية لمناقشة تحدي الأمن الغذائي خلال جائحة كورونا كان من بينها الاجتماع الاستثنائي الثاني والذي عقد في أبريل 2020م أي بعد ظهور الجائحة بثلاثة أشهر، وكان موضوعه الرئيسي هو كيفية تعاون دول الخليج العربي بشأن الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من السلع الغذائية، وبحث وضع قانون خليجي موحد في هذا الشأن في ضوء صدور القانون الاتحادي بدولة الإمارات حول المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية. وكذلك تنفيذ قرارات لجنة التعاون التجاري بين دول المجلس والتي عقدت قبل ذلك الاجتماع وكان من أبرز نتائجها ضمان تدفق السلع الأساسية وتحفيز الاقتصاد وحماية القطاعات المتأثرة، إلا أن أبرز ما تمت مناقشته خلال ذلك الاجتماع هو مناقشة مقترح دولة الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائي

8 منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو). 2020. مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة. تاريخ الوصول 4 مايو، 2022. <https://www.fao.org/3/ca8778ar/CA8778AR.pdf>

7 موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بلا تاريخ. ملخص تنفيذي: إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2019. تاريخ الوصول 8 مايو، 2022. https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/Agricultural_Statistical_in_GCC_2019_3.pdf

الاستدامة في مجال الغذاء⁽¹²⁾.

الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت إجراءً استباقياً في عام 2017م بتعيين السيدة مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة دولة للأمن الغذائي والمائي. وشملت مسؤولياتها الإشراف على تطوير البنية التحتية اللازمة التي من شأنها ضمان أهداف الأمن الغذائي للدولة، بما يتماشى مع خطة الإمارات المئوية 2071م. وفي عام 2020م تم إعادة تعيينها مجدداً ضمن إعادة تشكيل مجلس الوزراء الإماراتي، وتمثل مسؤوليتها في مراقبة مخزون الغذاء الوطني، والاستثمار في تكنولوجيا الغذاء، ومتابعة العلاقات الدولية في هذا المجال⁽¹³⁾.

تجربة مملكة البحرين لتحقيق الأمن
الغذائي خلال جائحة كورونا

حظي تحقيق الأمن الغذائي باهتمام السلطات التنفيذية والتشريعية وكذلك المؤسسات البحثية في مملكة البحرين بشكل ملحوظ، فخلال افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس لمجلسي النواب والشورى في 31 أكتوبر 1029م قال حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى

متكاملة موحدة لدول مجلس التعاون⁽⁹⁾، ودعم القطاع الزراعي، ومن ذلك تقديم صندوق التنمية الزراعية السعودي قروضاً تمويلية بحوالي 88,57 مليون دولار لتمويل 12 مشروعاً في مناطق المملكة ضمن مبادرة شاملة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع الخاص الزراعي⁽¹⁰⁾.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أعلنت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية أن «إجمالي قيمة الدعم المقدم للمواطنين والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية وصغار المنتجين في إمارة أبوظبي خلال الربع الأول من العام 2020م بلغ نحو 641 مليون درهم (أي ما يعادل 16 مليون دولار) توزعت على خمسة برامج رئيسية تنفذها⁽¹¹⁾ وكذلك إيجاد التشريعات اللازمة لعمل المخزون الاستراتيجي من الغذاء خلال الأزمات، ومن ذلك صدور القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2020م بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الإمارات في حالة حدوث أزمات وطوارئ وكوارث، وتحقيق

9 موقع شبكة العين الإخبارية. 2020. الأمن الغذائي أبرز توصيات (التعاون الخليجي) في اجتماعه الاستثنائي. 13 أبريل 2022. تاريخ الوصول 4 مايو، 2022. <https://al-ain.com/article/gulf-coop-eration-efforts-boost-food-stock>

10 موقع الخليج أونلاين. 2020. السعودية تدعم 12 مشروعاً زراعياً بأكثر من 88 مليون دولار. 18 مايو. تاريخ الوصول 4 مايو، 2022. https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%

11 وكالة أنباء الإمارات. 2020. 641 مليون درهم لدعم الأمن الغذائي والقطاع الزراعي بأبوظبي خلال الربع الأول. 10 يونيو. تاريخ الوصول 4 مايو , 2022. <https://wam.ae/ar/de-tails/1395302848897>

12 موقع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة. 2020. قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2020 في شأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة. تاريخ الوصول 4 مايو، 2022. <https://www.moec.gov.ae/federal-law-no-3-of-2020-regarding-the-regulation-of-the-strategic-stock-of-food-commodities>

13 موقع جامعة الإمارات العربية المتحدة. بلا تاريخ. معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري. تاريخ الوصول 5 مايو، 2022. https://www.uaeu.ac.ae/ar/about/university_council/mariam-almheiri.shtml

وسياسية واستراتيجية. ويرتبط الأمن المائي ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي». وتعكس تلك التوجهات ثلاثة مضامين أساسية كمرتكزات لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين وهي استغلال القدرات الوطنية الطبيعية والبشرية ضمن مشروع وطني شامل للأمن الغذائي، وتطوير وزيادة الصناعات الوطنية في مجال الأمن الغذائي، وحث القطاعين العام والخاص على المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي.

وعلى صعيد السلطة التشريعية عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب اجتماعها الثاني المشترك في 21 أبريل 2022م لمناقشة مشروع قانون بشأن المخزون الاستراتيجي للسلع في ضوء الاقتراح المقدم من مجلس الشورى، وتمت الموافقة عليه مع إجراء بعض التعديلات، إلا أن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ذاتها رفضت مشروعاً بشأن إنشاء هيئة للأمن الغذائي وفقاً لمشروع قانون مقدم من مجلس الشورى في هذا الشأن. والجدير بالذكر أن مجلس الشورى قد أقر اقتراحاً بقانون في 11 أبريل 2022م يستهدف تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع المهمة والضرورية في حالات الأزمات والظروف الاستثنائية، ويتضمن مشروع القانون هذا عقوبات في حالة التلاعب بالأسعار، وتحديد أماكن ومواصفات تخزين السلع الأساسية، وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك، والجهات المعنية بتلك العملية بحيث يتحقق الهدف النهائي وهو توفير كميات كافية ومستدامة وأمنة من السلع الأساسية

وعلى صعيد المؤسسات البحثية فقد كان موضوع الأمن الغذائي هو الموضوع الرئيسي للمنتدى السنوي الرابع لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، وهو

آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه في خطابه السامي «أصدرنا توجهاتنا، بوضع وتنفيذ مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء، ليشمل تخصيص مواقع متعددة للاستزراع السمكي والإنتاج النباتي. ويهدف المشروع بشكل رئيسي، إلى تطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية ورفع نسبة الإنتاج المحلي، والحفاظ على خبرة أصحاب تلك المهن ليكونوا جزءاً مهماً في إنجاح تلك المشاريع». وخلال خطابه السامي أيضاً في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي ذاته قال جلالة الملك «ندعو المؤسسات الاستثمارية - الحكومية والخاصة - بتوجيه رؤوس أموالها إلى المجالات التنموية ذات القيمة المضافة، والتي أثبتت الأهمية الصحية أهمية وجدوى تطويرها، كمجال التحوّل الرقمي والاستثمار في القطاع الطبي وتأمين الاكتفاء الغذائي، وهي أولوية تستدعي أقصى درجات التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وفي كلمته أمام القمة العربية في دورتها الحادية والثلاثين التي استضافها الجزائر خلال الفترة من 1 حتى 2 نوفمبر 2022م والتي ألقاها نيابة عن جلالة الملك المعظم سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الممثل الخاص لجلالته قال جلالة الملك «إن من القضايا المصرية التي باتت أكثر ارتباطاً بأمننا القومي ومن أهم متطلبات نجاح واستدامة مسارنا التنموي، تحقيق الأمن الغذائي العربي، والاكتفاء الذاتي، وذلك بالاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية ومصادرنا الذاتية وتنمية قدراتنا، وصولاً للتكامل بين الدول العربية التي تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لبلوغ هذه الأهداف، وبمكّنها من التكيف مع التغيرات البيئية والمناخية التي طرأت على عالمنا، وما يشهده من نزاعات وتغيرات اقتصادية

وهي تطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية، وزيادة الإنتاج المحلي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير قطاع الزراعة، وتقديم التسهيلات والحوافز للمزارعين. وتستهدف استراتيجيات البحرين في مجال تحقيق الأمن الغذائي تحسين تصنيف المملكة في المؤشر العالمي للغذاء للمرتبة 30 بحلول عام 2025م، والمرتبة 25 بحلول عام 2030م. وعلى الرغم مما فرضته جائحة كورونا من تحديات فقد استطاعت حكومة البحرين توفير الاحتياجات الغذائية لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

2- جهود تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين

- على الجانب التشريعي: انطلاقاً من توجهات جلالة الملك فقد ناقش مجلس النواب أكثر من ستين موضوعاً حول كيفية تحقيق الأمن الغذائي سواء عبر مشروعات قوانين واقتراحات وأسئلة برلمانية، فضلاً عن تشكيل مجلس الشورى لجنة لمتابعة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي، وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتحقيق الأمن الغذائي.

- على الجانب التنفيذي: ترتبط قضية الأمن الغذائي في البحرين بخطة التنمية المستدامة، حيث تضمن التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030م (هدف تعميم أنماط تغذية وحياة صحية). والجدير بالذكر أنه في عام 2015م تم تشكيل لجنة لإعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، ومن نتائج عمل تلك اللجنة تحديد خمسين سلعة كمخزون استراتيجي،

مؤتمر سنوي يستهدف مناقشة أبرز القضايا الوطنية البحرينية، وعُقد خلال الفترة من 12 حتى 22 يونيو 2021م تحت شعار (استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي.. التحديات والفرص). وكان لافتاً في جدول أعمال ذلك المنتدى ثلاثة أمور، الأول: تخصيص جلسة كاملة تضمنت كلمات رسمية لمسؤولي السلطين التنفيذية والتشريعية لعرض رؤاهم بشأن آليات تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين باستعراض الجهود الراهنة والفرص المتاحة والمعوقات. والثاني: الحرص على الاستماع لمسؤولي المبادرات ورواد الأعمال وممثلي المؤسسات البحرينية ذات الصلة بالأمن الغذائي، بما يعني أن تلك القضية كانت عبارة عن حوار وطني موسّع بين تلك الجهات لتحليلها بشكل كامل وشفاف. والثالث: بالنظر إلى أن البحرين هي جزء من منظومة دول الخليج العربي وتتشابه معها في الكثير من الظروف، وكذلك فإن دول الخليج العربي هي جزء من الإطار العربي، فقد تم تخصيص جلسة للتجارب الخليجية والعربية للتعرف على الدروس المستفادة منها، فضلاً عن تخصيص جلسة لعرض رؤى ممثلي المنظمات الدولية المعنية بقضية الأمن الغذائي.

ومن خلال تحليل فاعليات منتدى دراسات الرابع يمكن تحديد واقع الأمن الغذائي في البحرين وجهود تحقيقه وأهم التحديات التي تواجهها كما يلي:

1- واقع الأمن الغذائي في مملكة البحرين

تعتمد مملكة البحرين على الاستيراد في تأمين حوالي 90% من احتياجاتها الغذائية، فلا يسهم قطاع الزراعة فيها إلا بنسبة ضئيلة للغاية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن البحرين تنتهج استراتيجية ذات أربعة جوانب بشأن تحقيق الأمن الغذائي،

بالإضافة لعمل قاعدة بيانات حول أهم عشر دول مُوردة للغذاء لمملكة البحرين، وتوفير متطلبات تحقيق الأمن الغذائي ومنها إقرار الاستراتيجية الوطنية للمياه في فبراير 2021م.

وترتكز استراتيجية الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي على أسس عديدة من بينها زيادة الإنتاج المحلي من الزراعة حيث لاتتجاوز نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حالياً نسبة 3%، وعليه فقد أعلنت الحكومة عن تخصيص 20 موقعاً للاستزراع السمكي، وتحديد 6 مواقع للزراعة بدون تربة، والتوسع في الزراعة العمودية لإنتاج محاصيل عالية القيمة، وإعادة تقييم المساعدات التي تقدّم للمزارعين، هذا بالإضافة للتعاون على المستوى الخليجي من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتبادل الخبرات في مجال الأمن الغذائي.

وعلى المستوى الدولي جرى الاتفاق بين حكومة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (الفاو) على تنفيذ أربعة مشروعات لتحقيق الأمن الغذائي وذلك ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين ووكالات منظمة الأمم المتحدة للأعوام من 2018م حتى 2022م. وتتضمن الاتفاقية بشأن المشروع الأول تطوير استراتيجية تنوع مصادر الغذاء لدعم الأمن الغذائي في البحرين بما يتوافق مع التغلب على الظروف المناخية والمياه. أما الاتفاقية الثانية فتتضمن دعم نُظُم وقواعد البيانات والإحصاء الزراعي في مملكة البحرين وذلك لدعم البنية الأساسية المعلوماتية. وبموجب هذه الاتفاقية تكون منظمة (الفاو) مسؤولة عن توفير الخدمات لمدة 24 شهراً. أما الاتفاقية الثالثة فتتعلق بدعم التنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي في البحرين، ويهدف هذا المشروع

إلى وضع استراتيجية وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية المستدامة في البحرين وتطوير القدرات الوطنية لتنفيذها. بينما تتضمن الاتفاقية الرابعة مكافحة واستئصال أمراض الحيوانات المشتركة مع الإنسان وتحسين السلالات الحيوانية في مملكة البحرين، وذلك انطلاقاً من رؤية البحرين 2030م التي تستهدف المحافظة على الثروة الحيوانية، وتطوير الخدمات البيطرية⁽¹⁴⁾.

ومن ناحية أخرى تتيح حكومة البحرين الفرصة بشكل أكبر للقطاع الخاص للقيام بعمليات استيراد الأغذية، وكذلك المساهمة في تكوين مخزون استراتيجي نظراً لخبرة ذلك القطاع في مجال الأغذية عموماً، وقد تم بالفعل في مارس 2020م تكوين مخزون استراتيجي يكفي لمدة ستة أشهر، إثر توقيع الحكومة الموقرة عقوداً بشأن استيراد السلع وتخزينها لمدة ستة أشهر، والتوسع في إنتاج الخضراوات والدواجن.

رؤى ممثلي المبادرات ورواد الأعمال والمؤسسات المعنية بقضية الأمن الغذائي في البحرين:

تتلخص هذه الرؤى في أن تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين يجب أن يكون ضمن استراتيجية خليجية متكاملة في ظل تشابه ظروف البحرين مع دول الخليج العربي الأخرى، إذ إنه من الصعب تحقيق الأمن الغذائي من قِبَل كل دولة خليجية على حدة، وإنما يمكن من خلال التنسيق على

14 وكالة أنباء البحرين. 2019. الزراعة و(الفاو) توقعان أربع اتفاقيات شراكة في مجال الأمن الغذائي. 16 سبتمبر. تاريخ الوصول 5 مايو، 2022. <https://bna.bh/news?cms=q8FmFjgi> 2BDkzBU957Y9ExD10guW17B8M%3D%scL2fwlZON1

تواجه البحرين في سبيل النهوض بالمجال الزراعي، ودعم توظيف التكنولوجيا في المجال الزراعي بما يتطلبه ذلك من تدريب المزارعين وزيادة كفاءتهم. ووفقاً للموقع الإلكتروني لتلك المبادرة فقد تم تحديد التحديات التي تواجه ذلك القطاع في مملكة البحرين، وتتمثل في زيادة عدد السكان بمعدلات كبيرة، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وشح المياه وملوحتها، وتراجع عدد المزارعين بسبب استقطابهم من مجالات عمل أخرى.

ومن ثم تتمثل الحلول في توحيد جهود النهوض بالقطاع الزراعي، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وتدريب وتأهيل الكوادر اللازمة للعمل في ذلك القطاع، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بقطاع الزراعة. ويجب التأكيد على أن دور المبادرة مكمل للقطاعين العام والخاص. ومن بين أنشطة تلك المبادرة تنظيم معرض البحرين السنوي للحدائق ويستهدف زيادة الوعي بأهمية القطاع الزراعي، ويجري تنظيم ذلك المعرض في البحرين منذ عام 1967م. وجائزة الملك حمد للتنمية الزراعية السنوية والتي تستهدف خلق بيئة تنافسية إيجابية بين أصحاب المشروعات الزراعية والشركات وأيضاً الباحثين في المجال الزراعي للإرتقاء بهذا القطاع، وتنقسم هذه الجائزة إلى ثلاثة أقسام وهي: أفضل مشروع زراعي، وأفضل مزارع بحريني، وأفضل الدراسات والبحوث الزراعية. وتبلغ قيمتها 30 ألف دينار بحريني (حوالي 80 ألف دولار) بواقع عشرة آلاف لكل قسم من تلك الأقسام، وتُمنح الجائزة كل ثلاث سنوات⁽¹⁶⁾.

مستوى دول الخليج العربي التعرف على المنتجات الزراعية لدى تلك الدول وبالتالي عدم الحاجة لإنتاجها مرة أخرى، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، والحاجة لمنظومة تشريعات متكاملة بشأن تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام، ومن ذلك إمكانية إنشاء جهة تختص بعملية استيراد وتصدير الغذاء الذي ترتبط أسعاره بشكل كبير بأسعار النفط، فكلما ازدادت أسعار النفط ازدادت أسعار الحبوب عالمياً، بالإضافة إلى ضرورة إعداد جيل من رؤاد الأعمال في قطاع الزراعة في البحرين، وحثمية التعاون بين القطاعين العام والخاص ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي⁽¹⁵⁾.

المبادرات الحكومية والمشروعات الخاصة

المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي: وهي مبادرة برئاسة قرينة جلالة ملك مملكة البحرين، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وتستهدف التعاون الفاعل بين كافة الجهات لإعادة ازدهار القطاع الزراعي مرة أخرى، من خلال دعم القطاعين العام والخاص ودعم كافة استراتيجيات النهوض بالقطاع الزراعي، ومنها زيادة مساحة الرقعة الخضراء، والتوعية ونشر الثقافة الزراعية، وتقديم مقترحات محدّدة للجهات ذات الصلة بالأمن الغذائي في البحرين ومنها وكالة الزراعة والثروة البحرية والمجلس الأعلى للبيئة وهيئة النفط والغاز، ودعم جهود مواجهة التحديات التي

16 المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي. بلا تاريخ. تحديات القطاع الزراعي في مملكة البحرين. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://niadbh.com/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86%d8%9f/?lang=ar>

15 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2022. استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة صادر عام 2016م بعنوان (الترايط في أمن المياه والطاقة والغذاء) أشار إلى أن إنتاج المياه يستهلك الكثير من الطاقة في دول الخليج العربي، ففي البحرين يتم استهلاك ما يقارب من 30% في تحلية المياه من إجمالي الطاقة المستخدمة في البحرين في ظل اعتماد البحرين كغيرها من دول الخليج الأخرى على المياه الجوفية غير المتجددة، وكذلك فإن تحلية المياه لتلبية طلب قطاع الطاقة من المياه يتطلب استخراج برميل من النفط وما بين 17 و46 لترًا من المياه من أجل الحفر والغمر والمعالجة. كما يتطلب تكرير طن من النفط الخام ما بين 200 و800 لتر من المياه. وذكر التقرير أن هناك 13 دولة من مجموعة (الإسكوا) تعاني من ندرة المياه، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد منها 500 متر مكعب سنوياً⁽¹⁸⁾. بل إن مصادر المياه في الخليج العربي ذاتها تواجه مخاطر إقليمية حدوث انفجار لأحد المفاعلات النووية الإيرانية وتتمثل الخطورة في كَوْن مياه الخليج العربي وحركة الرياح تسير عكس عقارب الساعة الأمر الذي من شأنه تسريع نقل التلوث النووي من إيران إلى دول الخليج العربي. ومما يزيد من خطورة ذلك الأمر وقوع كل محطات تحلية المياه على شواطئ الخليج العربي بما يعني تأثرها نتيجة ذلك التلوث في ظل اعتماد دول الخليج العربي على محطات تحلية المياه كمصدر أساسي للمياه النقية بنسبة 80%

- شركة دارأكوا للاستزراع السمكي والزراعة: وهي كبرى الشركات المحلية الخاصة في البحرين في هذا المجال وتنتج حوالي 10 آلاف طن من الأسماك سنوياً، وحوالي 120 طناً من المنتجات الزراعية، وقد تم تأسيسها عام 2014م وتعمل في ظل تحديات ثلاثة، هي: نقص المياه ونقص التربة والطاقة، إلا أن الشركة اعتمدت على الطاقة الشمسية في مراحلها الأولى، فضلاً عن انتاج الري بالتنقيط بدلاً من الري التقليدي. وبوجه عام تعتمد الشركة على التكنولوجيا الحديثة في إنتاجها والذي يعد متميزاً مقارنة بالزراعة التقليدية. فعلى سبيل المثال يبلغ إنتاج الشركة من المتر المربع حوالي 12 كجم من الخضراوات في حين يبلغ الإنتاج ذاته في المساحة التقليدية حوالي 3 كجم. وتهدف الشركة إلى التوسع مستقبلاً لمراحل جديدة من الإنتاج بحيث يصل إنتاج الأسماك 60 طناً سنوياً والمنتجات الزراعية إلى 175 طناً⁽¹⁷⁾.

1- أهم التحديات التي تواجه مملكة البحرين لتحقيق الأمن الغذائي

كغيرها من دول الخليج العربي تواجه البحرين عدة تحديات ضمن خطط تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن تحديدها في مجموعتين:

المجموعة الأولى: ترتبط بطبيعة وظروف مملكة البحرين كدولة صحراوية ليست لديها موارد مياه عذبة، وتتمثل أهم التحديات فيما يلي:

أ- ندرة المياه اللازمة للزراعة ومتطلبات تحقيق توازن استخدامها في قطاعات أخرى: ففي تقرير

18 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). 2016. الترايط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية. تاريخ الوصول 4 مايو 2022. <https://www.unclearn.org/wp-content/uploads/library/water-energy-food-security-next-us-arab-region-arabic.pdf>

17 علي الفردان. 2020. أكبر مزرعة أسماك بالبحرين تضاعف إنتاجها إلى 60 طناً سنوياً. 4 نوفمبر. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://www.albiladpress.com/newspaper/4404/678364.htm>

والبقية المستخرجة من المياه الجوفية⁽¹⁹⁾.

ب- ندرة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة: فتشير الأرقام إلى أن لدى البحرين 2175 هكتاراً صالحة للزراعة، وبها 720 مزرعة، ويبلغ عدد المزارعين فيها 685. وقد شهدت البحرين تناقصاً كبيراً في مساحة الأراضي الزراعية الكلية من 5603 هكتارات عام 1966م إلى 4020 هكتاراً عام 1988م وذلك بسبب الزحف العمراني، وهو ما سيكون له تأثير بالغ على ارتفاع درجات الحرارة ومن ثم تفاقم مشكلة الجفاف في المستقبل. وبوجه عام بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البحرين حتى عام 2020م حوالي 3700 هكتار، منها 2175 مصنفة زراعيًا و1600 هكتار جارٍ العمل على زراعتها وغير مصنفة زراعيًا. كما يبلغ استهلاك البحرين من المياه الجوفية لغرض الزراعة من 70 إلى 80 مليون متر مكعب سنوياً وتُستخرج من 1200 بئر. ويبلغ إجمالي المخزون من المياه الجوفية في البحرين بين 90 و100 مليون متر مكعب سنوياً. وبوجه عام تراجع الحزام الأخضر لأقل من 1% من مساحة البحرين والتي تبلغ 765,3 كم مربعاً⁽²⁰⁾.

ج- عدم الإقبال على العمل في قطاع الزراعة بسبب الصعوبات التي تواجه المزارعين في البحرين: ومن تلك الصعوبات عدم وجود منصة معلومات للمنتجين الزراعيين تتضمن بياناً باحتياجات

السوق، وضآلة حجم الدعم المقدم للمزارعين في مقابل ارتفاع تكلفة البنية التحتية وخاصة الماء والكهرباء الأمر الذي يحول دون منافسة المنتجات الزراعية البحرينية في الأسواق المحلية إذ تظل تكلفتها مرتفعة مقارنة بنظيراتها من المنتجات الأجنبية. وقد حدد بنك البحرين للتنمية سقفاً أعلى لدعم المزارعين البحرينيين فيما يتعلق بالقروض الزراعية والتي لا تتجاوز 15 ألف دينار بحريني (حوالي 40 ألف دولار)⁽²¹⁾، وربما لا يكون هذا المبلغ كافياً في ظل زيادة تكلفة العملية الزراعية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة التقنيات الحديثة في مجال الزراعة.

د- هدر الطعام، فانطلاقاً من المفهوم الشامل للأمن الغذائي وأبعاده المجتمعية فإن الحفاظ على الطعام من الهدر يعد من متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في ظل ندرة الغذاء والاعتماد بشكل أساسي على استيراد معظم الاحتياجات الغذائية، ففي بريطانيا على سبيل المثال أدى الإغلاق إلى تقليل نسبة هدر الطعام في المنازل، إلا أن البحرين ودول الخليج العربي الأخرى كانت الأعلى هدرًا للطعام، ففي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2020م بلغ مجموع ما يُهدر من الطعام في مملكة البحرين 146 ألف طن خلال ذلك العام، بقيمة بلغت حوالي 95 مليون دينار من الطعام المهدر (حوالي 252 مليون دولار). ولا ترتبط هذه الظاهرة بالبحرين فحسب فحول الخليج العربي الأخرى في التصنيف ذاته، إذ جاءت السعودية في المرتبة الثالثة وكل من الكويت وعمان وقطر والإمارات في المراتب السادسة والسابعة والثامنة

19 د. أشرف محمد كاشك. 2020. حوادث المنشآت النووية الإيرانية والإجراءات الاحترازية الخليجية. 13 يوليو. تاريخ الوصول 6 مايو 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1215676>

20 صحيفة (الأيام). 2020. البلديات تشير إلى الزحف العمراني وتطلق مساعي لزراعة 1600 هكتار. 22 يونيو. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://www.alayam.com/alayam/first/861577/News.htm>

21 موقع بنك البحرين للتنمية. بلا تاريخ. التمويل الزراعي. تاريخ الوصول 8 مايو 2022. <https://bdb-bh.com/ar/financial-ser-vices/agricultural-loans>

والتاسعة على التوالي، وبغض النظر عما إذا كانت تلك الظاهرة ناتجة عن سلوك متعمّد أو غير قصد فإنها تعد من معوقات تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات التي تواجه دول العالم بأسرها في هذا المجال⁽²²⁾.

المجموعة الثانية: مخاطر الحصول على الغذاء خلال الاستيراد، وتتمثل فيما يلي:

1- مخاطر الاعتماد على استيراد الأغذية: وتبلغ نسبتها 90% وهو ما يعني ارتباط الأمن الغذائي بظروف الاستيراد حيث كان توقّف سلاسل الإمداد نتيجة الإغلاق خلال جائحة كورونا تحدياً هائلاً، ومن ناحية أخرى فإن تهديدات الموانئ البحرية تعد تحدياً آخر والتي تواجه تهديدات سيبرانية عديدة قد تتسبب في تعطيل العمل في تلك الموانئ، ومن ذلك على سبيل المثال توقّف العمل في ميناء خليفة بن سلمان في 27 يونيو 2017م لمدة ثلاثة أيام بسبب فيروس (الفدية) الذي استهدف أنظمة الكمبيوتر للشركة العالمية (إي بي إم تيرمينالز) المُشغلة لعدة موانئ في العالم الأمر الذي اضطر موظفي الميناء لإنهاء التعاملات بشكل يدوي مما أدى إلى تكدّس البضائع وهو أمر يضر بالتجار والمستوردين⁽²³⁾. كما لوحظ تكدّس العديد من السفن في موانئ العالم المختلفة خلال جائحة كورونا، ولما كانت نسبة 80% من التجارة العالمية تعتمد على النقل

البحري، فإن تأخّر البضائع أدى إلى إيقاف خطوط الإنتاج في المصانع، يضاف إلى ذلك زيادة تكاليف التخزين فأفضى ذلك إلى النتيجة النهائية وهي زيادة أسعار البضائع التي يتحملها المستهلك في النهاية⁽²⁴⁾. ولا تقتصر التهديدات على الموانئ فحسب بل وعلى الممرات البحرية التي تعتمد عليها البحرين ودول الخليج العربي في تجارتها مع العالم الخارجي وبنسبة 80% مثل مضيق هرمز وباب المندب في ظل انعكاس الصراعات الإقليمية على أمن الملاحة البحرية في هذين الممرين الاستراتيجيين. وكذلك لا تنتهي التهديدات عند الصراعات فحسب بل إن الكوارث والأزمات تعد تحدياً آخر، ومن ذلك أن حادث جنوح السفينة البنمية العملاقة في المجرى الملاحي لقناة السويس عام 2021م أعاق حركة السفن فيها لمدة ستة أيام وكان مثلاً واضحاً على درجة الاعتمادية المتبادلة بين دول العالم في التجارة الدولية من قبيل تعطل وصول العديد من البضائع إلى وجهاتها الرئيسية.

2- ارتفاع تكلفة استيراد المواد الغذائية: ويرتبط ذلك بشكل أساسي بالزيادة المتسارعة في عدد السكان، ففي عام 2020م ارتفع عدد سكان البحرين إلى 1.5 مليون نسمة، منهم 712 ألفاً و362 بحرينيون، و789 ألفاً و273 غير بحرينيين، مقارنة بعدد سكان يبلغ 1,48 مليون نسمة في عام 2019م، منهم 701 ألف و827 بحرينيون، و781 ألفاً و929 غير بحرينيين، بما يعني زيادة عدد السكان في عام 2020م بنسبة نمو بلغت 1,2% مقارنة بنسبة تراجع

22 علي عبدالخالق. 2021. تقرير أممي: البحرينيون الأكثر إهداراً للطعام بين العرب بـ146 ألف طن سنوياً! 10 مارس. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/ar-ticle/1241230>

23 مازن الناسور. 2017. فيروس (الفدية) يعطل تسليم البضائع بميناء خليفة. 30 يونيو. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://al-biladpress.com/news/2017/3181/finance/434236.html>

24 عبدالغني سلامة. 2021. أزمة سلاسل الإمداد الغذائية. 21 نوفمبر. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1275124>

فحسب بل يرتبط بسياق إقليمي وآخر عالمي في ظل اعتماد البحرين على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، وهو ما يستوجب أن تنتهج البحرين استراتيجية متكاملة تركز على مسارات ثلاثة، وذلك على النحو التالي:

- المسار المحلي: توجد حاجة لسن تشريعات بشأن استراتيجية الأمن الغذائي وخاصة في القطاعات الضرورية مثل الثروة الحيوانية والسمكية، فضلاً عن تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة وخاصة في المراحل الأولى بالنظر لارتفاع تكلفة إعداد البنية التحتية اللازمة للزراعة، وتوفير الدعم المادي اللازم للقطاع الزراعي في ظل اعتماد البحرين بشكل رئيسي على قطاع النفط الذي تشهد أسعاره تغيراً صاعداً وهبوطاً في الأسواق العالمية، وتدريب المزارعين على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، وتسهيل استيراد المواد اللازمة للزراعة من الخارج، وتوظيف البحث العلمي لتحقيق الأمن الغذائي. وهنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحث العلمي المتخصصة، فعلى سبيل المثال يوجد في جامعة البحرين برنامج للماجستير في البيئة والتنمية المستدامة تم تأسيسه عام 2002م بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، بالإضافة إلى برامج دراسية ذات صلة بالمجال الزراعي.

- المسار الإقليمي: على الرغم من أهمية الاستثمار الزراعي البحريني في الخارج وخاصة في بعض دول أفريقيا فإن جائحة كورونا وما ترتب عليها من إيقاف سلاسل الإمداد قد أعادت تعزيز أهمية البُعد الجغرافي في تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم يمكن التفكير في الاستثمار الزراعي في بعض دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية والتي استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح،

بلغت 1,3% في عام 2019م⁽²⁵⁾، وهو ما يعني زيادة فاتورة استيراد الغذاء بشكل متسارع. ففي عام 2010م بلغ إجمالي تلك الفاتورة 7,0 مليارات دولار إلا أنها أصبحت 1,7 مليار دولار في عام 2020م⁽²⁶⁾. وبافتراض أنه قد تتوافر لدى البحرين فوائض مالية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة الأوكرانية فإن الزيادة في أسعار المواد الغذائية ربما تكون أعلى، فوفقاً لبيانات إدارة الجمارك البحرينية أن الأزمة الأوكرانية قد أدت إلى زيادة تكلفة استيراد البحرين للقمح، فعلى الرغم من أنها تستورده من أستراليا البعيدة جغرافياً عن مخاطر وتبعات الحرب في أوكرانيا فإن تطورات الأزمة الأوكرانية قد أدت إلى ارتفاع الطلب على القمح الأسترالي وبالتالي زيادة أسعاره. ففي يناير 2022م استوردت البحرين حوالي 23,82 مليون كجم من القمح بقيمة 3,69 ملايين دينار بزيادة نسبتها 15% عن العام 2021م⁽²⁷⁾.

آليات مواجهة تحدي الأمن الغذائي في مملكة البحرين

بالنظر إلى وجود أبعاد عديدة لتحدي الأمن الغذائي فإنه لا يرتبط بالقدرات المتوافرة لدى البحرين

25 عباس المغني. 2021. عدد سكان البحرين يعود للارتفاع بنسبة 1.2% في عام 2020. 7 مارس. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://alwatannews.net/article/929362>

26 نورة الحبسي. 2020. جائحة (كوفيد-19) وإشكالية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 23 نوفمبر 2021. تاريخ الوصول 4 مايو 2022. <https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8>

27 عباس المغني. 2022. ارتفاع تكلفة استيراد القمح 15% في البحرين بسبب أزمة أوكرانيا. 24 فبراير. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://alwatannews.net/%D8%B54>

وبحث مسارات تكاملية مع دول الخليج العربي ككل لتحقيق الأمن الغذائي، ومن بينها الصناعات التحويلية ذات الصلة بالأمن الغذائي، وحفّز دعم القطاع الخاص في البحرين للتكامل مع نظيره في دول الخليج العربي الأخرى لتحقيق الأمن الغذائي، فقد أكدت التجارب تميّز القطاع الخاص في هذا الشأن، فضلاً عن أهمية تنوع وجهات الاستيراد وذلك بالتنسيق مع دول الخليج العربي الأخرى، بحيث تكون هناك استمرارية حال انقطاع سلاسل الإمداد لإحدى الدول الخليجية فيمكن تعويضها من خلال التكامل مع دول الخليج العربي الشقيقة، علماً بأن عدد الدول المؤرّدة للأغذية لدول الخليج يبلغ 22 دولة. هذا بالإضافة إلى دراسة إنشاء مركز خليجي موحد للأمن الغذائي يتضمن كافة البيانات الخاصة بالأمن الغذائي، وكذلك الاتفاق بين دول الخليج العربي على آلية موحّدة لشراء الغذاء، إذ تشير دراسة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن الشراء الخليجي الموحد للأغذية سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة شراء الغذاء بنسب تتراوح من 30% إلى 40%، وبُحث تأسيس شركات مساهمة خليجية يمكن من خلالها التعرف على المميزات النسبية لكل دولة، فعلى سبيل المثال تقوم سلطنة عمان بتصدير اللحوم الحية لكل دول الخليج العربي، وهناك دول لديها مميزات في التصنيع وأخرى في الجودة، بالإضافة إلى توقيع عقود طويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي وتعزيز التجارة البينية. ويمكن أن تؤدي غرف التجارة الخليجية دوراً مهماً في هذا الشأن، وإتاحة الفرصة لاستقطاب شركات متخصصة في التقنيات المائية الحديثة، وتنفيذ مشروعات الربط المائي بين دول الخليج العربي، وضرورة التعاون بشأن الرُّبط بين الغذاء والصحة،

فهناك بعض الأغذية تسبب الأمراض حال إضافة فيتامينات صناعية إليها.

- تعزيز التعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو)، ولاشك المسار العالمي أن الاتفاقيات الأربع الموقّعة بين مملكة البحرين والمنظمة سوف تتيح للبحرين الاستفادة من خبرات تلك المنظمة من حيث تشجيع النُظُم المبتكرة في الإنتاج الزراعي لاستدامة الإنتاج المحلي من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاج محاصيل زراعية عالية القيمة الغذائية والتوسع في الزراعة بدون تربة وكذلك الزراعة العمودية، واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع حالات توقّف الإمدادات. ويلاحظ وجود تعاون كبير بين البحرين والمنظمة من خلال المشاركة في أنشطتها بشأن تحقيق الأمن الغذائي، ومن أبرز ذلك مشاركة الدكتورة جهاد الفاضل رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى (آنذاك) ونائب رئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي في الحوار البرلماني العالمي الافتراضي للمنظمة ضمن سلسلة حوارات استهدفت مناقشة الأمن الغذائي والتغذية خلال أزمة (كورونا) نظّمها منظمة (الفاو) بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية خلال الفترة من أبريل وحتى سبتمبر 2021م، وخلال تلك المشاركة أكدت الدكتورة الفاضل على ما يلي:

- اتخاذ مملكة البحرين العديد من المبادرات وإقرارها التشريعات التي تستهدف تحسين وضع البحرين في مؤشر الغذاء العالمي بحلول عام 2030م.
- خلال إقرار السلطة التشريعية في البحرين للموازنة العامة للدولة للعامين 2021-2022م تم تخصيص 9,2 ملايين دولار للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، وتأسيس مخزون

استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية.

- اقتراح مملكة البحرين إنشاء المركز العربي للأمن الغذائي حظي باهتمام كبير داخل جامعة الدول العربية حيث تمت إحالته للدراسة، وأشارت إلى وجود تأييد برلماني بحريني وخليجي لإنشاء شبكة خليجية للأمن الغذائي⁽²⁸⁾.

والجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة قد استحدثت مركزاً لتنسيق النظم الغذائية يستهدف دعم الحوارات الوطنية حول تحقيق الأمن الغذائي للدول، ورفع أبرز أولويات الدول في هذا الشأن إلى أجهزة الأمم المتحدة المعنية لأخذها بالاعتبار عند صياغة خطط لدعم الدول في تحقيق أمنها الغذائي، وذلك من خلال إرسال استبيانات للدول بغية تحديد تلك الأولويات، والهدف النهائي لها هو زيادة الوعي وتحقيق أمن غذائي مستدام من خلال التمويل وتوظيف البحث العلمي والابتكار وجمع البيانات وتعزيز التجارة والحوكمة. وفي هذا الصدد لوحظ أن الاستبيان الأول قد أوضح أولوية التمويل وهو الأمر الذي يتم تنفيذه بالاشتراك مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي ظل أزمتي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا فإن هناك تحديات وفرصاً في الوقت ذاته من أجل تعزيز الفهم المشترك بشأن تحدي الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه عبر حوارات استراتيجية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الداخلية وكذلك الظروف العالمية، والهدف النهائي لذلك هو خلق بيئة عالمية تضم خبراء وعلماء وأكاديميين وممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص تكون مهمتهم

الأساسية تحقيق نظام غذائي مستدام؛ تأسيساً على فرضية مؤداها أنه لا توجد حلول وطنية خالصة لذلك التحدي، ولكن البعد العالمي يظل حاضراً وخاصة فيما يتعلق بالتمويل والطاقة، ويكون عمل المنظمة الأممية في هذا الشأن بشكل طوعي، مع الأخذ في الاعتبار دعم التعاون الإقليمي، حيث إن الدول التي لديها نفس الظروف والمشاكل يتعين عليها العمل معاً⁽²⁹⁾.

نتائج وتوصيات الدراسة

النتائج:

1. وفقاً للمعايير التي تضمنتها التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بشأن قدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائي فقد استطاعت مملكة البحرين تطبيق تلك المعايير وإدارة أزمة الأمن الغذائي خلال جائحة كورونا من خلال توفير الغذاء لكافة المواطنين والمقيمين بالرغم من التحديات التي تواجهها البحرين على صعيد محدودية الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة أو الظروف المرتبطة بتقلب أسعار الغذاء عالمياً وتوقف سلاسل الإمداد من جهات رئيسية خلال الجائحة.
2. انطلاقاً من أن التحدي يخلق الاستجابة فقد لوحظ أن قضية الأمن الغذائي في البحرين أضحت قضية ذات أولوية على كافة المستويات ابتداءً بتوجهات جلالة الملك المعظم للسلطين التنفيذية والتشريعية وكذلك

28 صحيفة (الوطن). 2021. جهاد الفاضل: البحرين طرحت مبادرات تعزيز الأمن الغذائي، وإحراز تقدم في المؤشر العالمي. 23 سبتمبر. تاريخ الوصول 5 مايو 2022. <https://alwatannews.net/Bah-rain/article/964642/%D8>

29 منظمة الأمم المتحدة. بلا تاريخ. المرجع: جزء من سلسلة من الحوارات المجرة من مركز تنسيق نظم الأغذية التابع للأمم المتحدة على أساس شهري من أبريل إلى سبتمبر 2022.

البحرين وكذلك ندرة مصادر المياه اللازمة للزراعة، وتقديم المزيد من الحوافر للمزارعين لحثهم على الإقبال على العمل في قطاع الزراعة وذلك من خلال خفض تعرفه الكهرباء والمياه في قطاع الزراعة، وكذلك تأسيس منصة تسويقية للمزارعين وربطها بالسوق الخليجية من أجل التعرف على مفهوم القيمة المضافة التي يمكن لهؤلاء المزارعين تقديمها في مشروعاتهم الزراعية.

3. في ظل ما تمخضت عن جائحة كورونا من تحديات فإن هناك حاجة ماسة للبحرين لتنويع مصادر الحصول على الغذاء على الصعيد الدولي وذلك بالتنسيق مع دول الخليج العربي الأخرى بحيث تحدد كل دولة مجموعة مختلفة من الشركاء الدوليين وهو ما يتيح التكامل بين دول الخليج لمواجهة حالات توقُّف سلاسل الإمداد خلال الأزمات، مع إيلاء تأمين الموانئ البحرية أهمية بالغة ضد أية هجمات سيبرانية محتملة، ووضع العوامل الجغرافية كأولوية عند إعداد استراتيجيات الاستثمار الزراعي في الخارج.

القطاع الخاص بضرورة التعاون لتحقيق الأمن الغذائي في البحرين مروراً بدور السلطة التشريعية في إقرار التشريعات اللازمة لهذا الغرض، ومن بينها قانون المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، وانتهاءً باهتمام أصحاب المبادرات ورواد الأعمال بقضية الأمن الغذائي، وكذلك المؤسسات البحثية.

3. اتخذت البحرين خطوات عملية نحو تحقيق الأمن الغذائي سواء على الصعيد التشريعي أو من خلال إبرام أربع اتفاقيات مع منظمة (الفاو) بهدف الاستفادة من خبرات المنظمة لدعم جهود تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين.

التوصيات:

مع أهمية النتائج السابقة لاتزال هناك عدة متطلبات لتحقيق الأمن الغذائي في البحرين منها:

1. ضرورة إنشاء المزيد من المؤسسات المعنية بقضية الأمن الغذائي سواء أكانت هيئة وطنية أووزارة معنية بالأمن الغذائي على غرار ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لتكون مظلة وطنية لجمع كافة الجهود والمبادرات في إطار واحد، فضلاً عن الاهتمام بتعزيز دور البحث العلمي في دعم قطاع الزراعة من خلال إنشاء كلية للزراعة بجامعة البحرين، وكذلك وضع قطاع الزراعة ضمن المنح العلمية الخارجية لأبناء المملكة في الخارج.

2. ضرورة تعظيم الاستفادة من التقنيات العلمية الحديثة في قطاع الزراعة، وتوفير الدعم المالي المطلوب لها، وتدريب المزارعين عليها بالنظر لمحدودية الأراضي الزراعية في

Food challenge for the Arab Gulf countries: the experience of the Kingdom of Bahrain

Dr. Ashraf Mohamed Keshk⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze one of the most prominent challenges facing the Arab Gulf countries, which is the challenge of food security. The Corona pandemic reflected the reality of that challenge and the importance of having long-term strategic plans to confront it, especially considering the dependence of the Arab Gulf countries, including the Kingdom of Bahrain, on importing most of its food needs from abroad. Hence, in light of the interruption of supply chains this was a huge challenge. **The study concluded three main results:**

First: The Kingdom of Bahrain was able to manage the food security challenge during the Corona crisis in the short and long term, by securing food supplies for all citizens and residents, in addition to adopting a long-term national strategy to provide food in the event of similar crises in the future. These strategies had three dimensions; national,

Gulf and international.

Second: The study exhibited that despite the Gulf cooperation was able to achieve food security, there are still required steps, including the existence of a collective Gulf framework to meet the challenge of food security in light of the similar conditions of the Arab Gulf countries and their geographical proximity, which is an advantage that can be used during other crises in the future that may result in stopping food supply chains.

Third: There are many dimensions to the issue of food security, as they are not related to financial capabilities only, as the rise in food prices in global markets may exceed the rise in oil prices, which imposes financial burdens on the Arab Gulf countries. Therefore, there are other aspects, including the rationalization of food consumption and the existence of national institutions concerned with the issue of food security as well employing modern technology in the field of agriculture, encouraging investment in that sector, as well as providing incentives to farmers to support the competitiveness of national agricultural products.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in-Chief of the Derasat Journal

2- تجربة مملكة البحرين في مجال التجارة الإلكترونية

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

النتيجة الثالثة: تستهدف الاستراتيجية الرقمية لمملكة البحرين زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وزيادة المساهمة في الصادرات، بالإضافة إلى مضاعفة عدد الشركات، فضلاً عن زيادة نشاط المرأة في المجال الرقمي.

ملخص الدراسة

المقدمة

مع بداية ثورة الإنترنت في عقد تسعينيات القرن الماضي، أصبحت التجارة الإلكترونية أحد ركائز الاقتصاد الحديث، بقيادة شركات رائدة كـ(أمازون Amazon) و(إي بي eBay) و(علي بابا Alibaba). ولم يقتصر هذا التطور على شركات جديدة متخصصة في التجارة الإلكترونية، إذ تبنت الشركات التقليدية هذا النمط لشراء وبيع السلع. وفي عام 2021م، بلغت قيمة مجموع معاملات التجارة الإلكترونية في قطاع البيع بالتجزئة عالمياً 5 تريليونات دولار⁽²⁾، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل التجارة الإلكترونية بين الشركات (قطاع البيع بالجملة)، وبالتالي لا يعكس أهمية هذه التكنولوجيا بشكل كامل.

ونظراً للدور الكبير والمتنامي الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في الاقتصادات الحديثة، فإنه في عام 2019م أطلقت مملكة البحرين الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية للفترة 2019-2022م. وجاءت تلك الاستراتيجية تحت مظلة

تستهدف هذه الدراسة تحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية التي أطلقتها مملكة البحرين للفترة من 2019م حتى 2022م وذلك ضمن الرؤية الاقتصادية 2030م، حيث تبحث تسارع وتيرة رقمنة الاقتصاد الوطني، ضمن توجه عالمي يستهدف تعزيز قدرة الاقتصادات على اجتذاب الاستثمارات بالاستفادة من تلك الثورة الرقمية الحديثة، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

النتيجة الأولى: أتاحت الاستراتيجية الرقمية للتجارة الإلكترونية لمملكة البحرين تحقيق عدة مزايا منها المرونة في الشراء واختيار المستهلك ما يناسب احتياجاته، بالإضافة لانخفاض التكلفة من حيث الشراء دون وسيط. ولكن الأمر لم يخلُ من تحديات منها التهديدات السيبرانية، والتسبب الضريبي، وصعوبة حماية المستهلك.

النتيجة الثانية: تتمتع مملكة البحرين ببنية تحتية متميزة وفقاً للمؤشرات العالمية التي يتطلبها تأسيس بنية رقمية، بالإضافة إلى بنية تشريعية، حيث صدرت العديد من التشريعات التي من شأنها حماية البنية الرقمية.

2 Statista. Retail e-commerce sales worldwide from 2014 to 2025. <https://www.statista.com/statistics/379046/world-wide-retail-e-commerce-sales/>, (accessed 21/09/2022) (2022).

الإلكترونية بأنها "تبادل المعلومات والاحتياجات بين الشركات، أو بين الشركات وعملائها". أما تعريف غرفة التجارة الدولية (International Chamber of Commerce) فهو أنها "رقمئة جميع مراحل آلية التجارة". وتفضل الحكومة الأمريكية تعريفاً عاماً، وهو: "جميع الأنشطة التجارية التي تجري عبر الإنترنت، تشمل الإعلانات، والمعاملات، والمدفوعات، والخدمات، وغيرها".

وتتفق جميع التعريفات السابقة على محورية دور شبكة الإنترنت كأداة وسيطة للتبادل، بيد أنها تختلف حول طبيعة المعاملات المشمولة. فالتعريف الدقيق يركز على عملية بيع وشراء السلع والخدمات، ومن ذلك عندما يشتري شخص ما كتاباً عبر موقع (أمازون)، ولكن يستثنى هذا التعريف تبادل معلومات بين شركتين عبر الإنترنت. ويُعد التباين في تلك التعريفات أمراً مهماً بسبب انعكاساته على سبل قياس التجارة الإلكترونية. فبعض المفاهيم الاقتصادية، كإجمالي الناتج المحلي أو التضخم في الأسعار الاستهلاكية، لها تعريف شبه موحد، ويُسهّل ذلك إجراء المقارنات الدولية. ولكن في حالة التجارة الإلكترونية يُشكّل عدم وجود تعريف موحد عائقاً كبيراً أمام الجهات الإحصائية التي تستهدف قياس التجارة الإلكترونية.

ونظرياً، ومن أجل قياس التجارة الإلكترونية، يجب حساب مجموع قيمة المعاملات المشمولة حسب التعريف المفضّل. ولكن توجد تحديات متعددة متعلقة بهذا المنهج، أولها توفر البيانات حول المعاملات. ولاستعراض طبيعة هذه الصعوبة، ينبغي أولاً التعرف على الأنواع المختلفة للتجارة الإلكترونية، حيث توجد أربعة أنواع رئيسية من

الرؤية الاقتصادية 2030 م لمملكة البحرين. والتي تستهدف من بين أهدافها رقمئة الاقتصاد بسبب المردود الاقتصادي، فضلاً عن الفوائد البيئية. فتقدّم التجارة الإلكترونية يعد فرصة لتقليص حجم البصمة الكربونية لدى البحرين دون أثر سلبي على مستوى معيشة المواطن.

وفي ظل هذه التطورات على الصعيدين الدولي والبحريني، واقترب نهاية فترة تنفيذ أول استراتيجية وطنية بحرينية للتجارة الإلكترونية، تستهدف هذه الدراسة تحليل تجربة مملكة البحرين في التجارة الإلكترونية، كما تقدم عدداً من التوصيات استناداً على الخبرة المستفادة من دول أخرى في هذا المجال. والتي يمكن الاستفادة منها خلال رسم الاستراتيجية الجديدة للفترة المقبلة.

أولاً: أساسيات التجارة الإلكترونية

تعريف التجارة الإلكترونية وسبل قياسها

يوجد أكثر من تعريف للتجارة الإلكترونية، إذ يُعد المفهوم مهماً نوعاً ما⁽³⁾. فعلى سبيل المثال، تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Cooperation and Development, OECD) للتجارة الإلكترونية بأنها "معاملة إلكترونية تمثل بيع أو شراء سلع أو خدمات بين شركات أو أسر أو أفراد أو حكومات أو غيرها من منظمات خاصة أو عامة، يتم إجراؤها بواسطة شبكة حاسوبية". بينما يشير تعريف المنظمة الدولية للتقييس (International Organization for Standardization, ISO) إلى التجارة

3 Qin, Zheng, Yang Chang, Shundong Li, and Fengxiang Li. E-commerce strategy. Springer, 2014.

التجارة الإلكترونية، وهي كالآتي⁽⁴⁾:

- التجارة الإلكترونية بين الشركات (business-to-business, B2B)، التي تمثل النسبة الأكبر من التجارة الإلكترونية، لاسيما وأنها تشمل نسبة كبيرة من أنشطة outsourcing وال offshoring التي أصبحت الشركات الحديثة تستفيد منها يومياً.
 - التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين (business-to-consumer, B2C)، التي هي الأبرز إعلامياً بسبب نجاح شركات كـ(أمازون) و(علي بابا).
 - التجارة الإلكترونية بين المستهلكين (consumer-to-consumer, C2C)، التي تمثل نسخة حديثة من أقسام التبادل التي كانت تظهر في الصحف قبل عصر الإنترنت، والتي استبدلتها مواقع إلكترونية كـeBay وCraigslist.
 - التجارة الإلكترونية بين الشركات والحكومات (business-to-government, B2G)، التي تشمل بالأساس على مساهمة القطاع الخاص في المناقصات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية الحديثة.
- وتجدر الإشارة إلى أن الفئة الأكبر، وهي التجارة الإلكترونية بين الشركات، لا توجد في بيانات التجارة الإلكترونية التي تقوم الحكومات بنشرها، وذلك لأن قواعد المحاسبة لا تفرض على الشركات تدوينها. فعلى سبيل المثال عندما تقوم شركة مّا بشراء خدمة تأمين من شركة تأمين عبر منصة إلكترونية، تُسجل المعاملة كأحدى مُدخلات الإنتاج لدى هذه الشركة، ولكن لا تذكر الحسابات

أن المعاملة تم إجراؤها إلكترونياً بدلاً من ورقياً، وبالتالي لا يمكن التمييز بين ما ينجز إلكترونياً وما ينجز ورقياً.

وفي حالة التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين، التي تشكّل ثاني أهم فئة، توجد قواعد حسابية تفرض التدوين على الشركة، والتمييز بين البيع الإلكتروني والبيع التقليدي. وسبب وجود هذه القواعد هو الاعتبارات الضريبية، لأنه في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يتم احتساب الضرائب على المبيعات الإلكترونية بطريقة مختلفة عن المبيعات التقليدية، وبالتالي يتطلب ذلك تدويناً دقيقاً.

وبالإضافة إلى هذه التحديات، توجد تحديات فنية أخرى عند قياس التجارة الإلكترونية⁽⁵⁾، منها كيفية احتساب الخدمات المجانية التي تقدمها بعض الشركات عبر الإنترنت (مثلاً المقالات المجانية لدى الصحف). وتظهر هذه الصعوبة في شريحة واسعة من الخدمات المعلوماتية التي أصبحت تهيمن على استخدام الإنترنت، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي. فيقضي المستهلكون ساعات متعددة يومياً على منصات كـ(الانستجرام Instagram) و(الفيسبوك Facebook)، وتمثل هذه الساعات معاملات إلكترونية ذات طابع تجاري، ولكن عملية قياسها مسألة صعبة للغاية.

وكما سيظهر لاحقاً عند الحديث عن استراتيجية مملكة البحرين، فإن تحديات القياس ليست قضية أكاديمية وتجريدية، بل تُعد جوهرية. فاستراتيجيات التجارة الإلكترونية تعتمد على

5 - Fraumeni, Barbara M. "E-commerce: Measurement and measurement issues." American Economic Review 91, no. 2 (2001): 318-322.

4 - UNCTAD. Manual for the Production of Statistics on the Digital Economy 2020. <https://unctad.org/webflyer/manual-production-statistics-digital-economy-2020>, (2021).

لتوفير إنفاقها، ولاستقطاب العملاء الجدد. وبدأت أيضاً شركات عملاقة لـ Dell و General Motors و Computers إتمام معاملاتها التجارية عبر الإنترنت بشكل يكمل مبيعاتها التقليدية.

ولكن بسبب عدم نضج قطاع التجارة الإلكترونية في تلك الفترة، تم تمويل العديد من المشروعات التي لم يحالفها النجاح، كما تم حرمان مشروعات واعدة عدة من رؤوس الأموال اللازمة للنمو. وأدى ذلك إلى ظهور فقاعة مالية (dot-com bubble) في عام 2000م، حيث انهارت أسعار أسهم العديد من شركات التجارة الإلكترونية الناجحة وغير الناجحة. ووُلدت هذه الأزمة مرحلة جديدة قائمة على تقييم أكثر نضجاً لمشروعات التجارة الإلكترونية.

وسُميت المرحلة الثالثة (وادي التجارة الإلكترونية)، حيث طوّر المستثمرون المعايير التي كانوا يستخدمونها لتقييم مشروعات التجارة الإلكترونية، وأدى ذلك إلى حالة تَقَشُّف في القطاع، مقارنة بحالة الاستهتار والتفاؤل التي ظهرت في مرحلة الابتكار.

وبدأت آخر مرحلة في عام 2004م عندما حققت شركات في القطاع أرباحاً لأول مرة، وأثبتت وجود نموذج تجاري قابل للاستدامة. وانطلقت في هذه الفترة شركات شهيرة كـ (جوجل Google) و (نت فليكس Netflix) وغيرها من أركان قطاع التجارة الإلكترونية. وبسبب نجاح هذه الشركات انتقلت المفاهيم الابتدائية للتجارة الإلكترونية من قطاع البيع بالتجزئة إلى قطاعات أخرى عدة، منها الخدمات الصحية، والتعليم، والسكن، و...إلخ.

وجود آلية فاعلة لقياس الظاهرة، وتثبيت مثل هذه الآلية يُعد من أكبر التحديات التي تواجهها دول صغرى كمملكة البحرين.

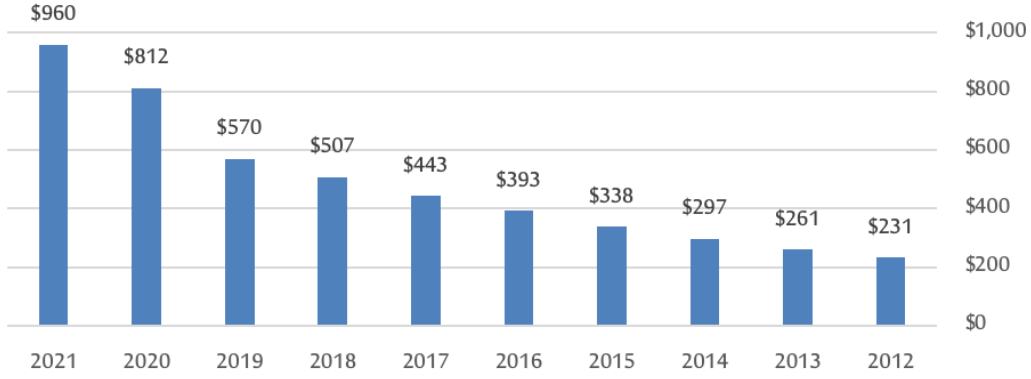
تاريخ التجارة الإلكترونية عالمياً

مرت التجارة الإلكترونية بأربع مراحل رئيسية⁽⁶⁾. كانت المرحلة الأولى وهي المرحلة الجنينية، في الفترة بين عامي 1995م و1997م، إذ تبعت قرار الحكومة الإلكترونية لرفع الحظر على الاستخدامات المدنية والتجارية للإنترنت، فكان الإنترنت خاصاً بالجهات العسكرية قبل بداية عقد التسعينيات. وشكّل الإنترنت بديلاً متطوراً للنظام السابق الذي كانت المصارف وغيرها من مؤسسات تجارية تستخدمه لرقمنة المعاملات، وهو التبادل الإلكتروني للبيانات (Electronic Data Interchange, EDI). واتسمت المرحلة الأولى باستخدام الإنترنت لعرض المعلومات حول السلع، وليس لإجراء معاملات البيع وذلك بسبب التردد حول نظام الدفع.

ثم جاءت المرحلة الثانية – مرحلة الابتكار – في الفترة بين العامين 1997م و2000م، وتمحورت حول استخدام الإنترنت لتعزيز المعاملات التجارية وعلى رأسها عملية بيع السلع والخدمات. وقد نشأت في الولايات المتحدة، أكثر من 12 ألف شركة متعلقة بالإنترنت. وأصبح لدى أصحاب رأس المال حافز كبير للاستثمار في مشروعات التجارة الإلكترونية نتيجة انتشار الإنترنت، وتمكّنوا من إدراك طبيعة الفرص التجارية المتاحة. ومن أهم الخدمات الجديدة كانت المكتبة الإلكترونية (أمازون)، كما أطلقت مصارف عدة منصات إلكترونية لخدماتها المالية سعياً

6 - Qin, Zheng, Yang Chang, Shundong Li, and Fengxiang Li. E-commerce strategy. Springer, 2014.

الشكل 1: مبيعات التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية 2012م-
2021م (مليار دولار)



ويعرض الشكل⁽⁷⁾ مبيعات التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 2012م حتى 2021م، حيث يظهر النمو السريع والمستمر حتى اليوم. ويُعد انتشار الهاتف الذي أحد أسباب نمو التجارة الإلكترونية، لأنه مكّن المستهلكين من التسوق وغيره من معاملات تجارية في جميع الأوقات والأماكن⁽⁸⁾. ونتيجة لهذه التغيرات الجذرية في البيئة التجارية، سنّت الحكومات أنظمة قانونية لإدارة التجارة الإلكترونية، ولحماية المصلحة العامة من كافة الجوانب، مثل فرض الضرائب، وحماية المستهلك، ومكافحة غسيل الأموال، و... إلخ.

وفي العام الحالي 2022م، أصبحت الشركات تقدم بشكل شبه مطلق خدمات تجارة إلكترونية، وقد تكون بشكل جزئي، منها مثلاً في حالة المطاعم التقليدية التي تبيع منتجاتها عبر الإنترنت إضافة إلى استقبال العملاء في فروعها الملموسة. أو قد تكون بشكل كامل، كالمصارف الافتراضية التي نشأت وتعمل دون فروع. كما توجد وحدات في جميع الحكومات متخصصة في إدارة التجارة الإلكترونية، تعمل عادة تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية في الاقتصادات الحديثة، ارتأت بعض الحكومات أن من مصلحتها أن ترسم وتنفذ استراتيجية منهجية حول التجارة الإلكترونية.

الفرص التي تقدمها التجارة الإلكترونية

مكّنت تكنولوجيا الإنترنت البشرية من تطوير التجارة الإلكترونية، ولكنها لم تنمُ بهذه السرعة لولا الفوائد التجارية الناتجة عنها. وتقدم التجارة الإلكترونية عدداً من الفرص⁽⁹⁾، وهي كالآتي:

7 - Oberlo, US Ecommerce Sales (2012–2022). <https://www.oberlo.com/statistics/us-ecommerce-sales>, (2022).

8 - Yang, Kiseol. "Determinants of US consumer mobile shopping services adoption: implications for designing mobile shopping services." *Journal of consumer marketing* 27, no. 3 (2010): 262-270.

9 - Mohapatra, Sanjay. "E-commerce Strategy." In *E-Commerce Strategy*, pp. 155-171. Springer, Boston, MA, 2013.

زيادة حجم السوق، ومن ثم إلى فرص للتوفير. فعلى سبيل المثال نشأت منصات رقمية لإدارة التجارة الإلكترونية كـ (eWorldTrade) و (IndiaMart). وتتمتع هذه المنصات بتكاليف متدنية للغاية لإجراء المعاملات، وذلك بسبب حجمها الكبير، وتعدُّ المعاملات اليومية التي تجريها.

ثانياً: تمنح التجارة الإلكترونية المستهلكين مرونة كبيرة في الشراء. فيكون المتجر مفتوحاً طوال أربع وعشرين ساعة خلال اليوم، ويمكن زيارته افتراضياً من أي مكان، عبر شريحة واسعة من الأجهزة. وتصبح عملية مقارنة الأسعار ومقارنة المنتجات سهلة للغاية، كما يتمكن المستهلكون من الاستفادة من تقييمات نظرائهم المنشورة على مواقع البيع، التي تعزز ثقة المستهلك، وتولّد فرصاً تجارية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية هي عادةً أوسع وأسهل تنفيذاً من الوسائل المتاحة في التجارة التقليدية بسبب التكامل في الأنظمة الرقمية. وقد لعب ذلك دوراً مهماً في تنمية اقتصادات نامية في أفريقيا، ولاسيما بسبب تطوّر الهاتف الذكي المحمول واستخدامه كأداة آمنة للدفع لقيمة السلع⁽¹⁰⁾.

وتساهم هذه الفائدة في تحقيق العدالة المجتمعية، لأن هناك فئات في المجتمع تواجه صعوبة عند التسوّق التقليدي، منهم: ذوو الإعاقات البدنية والاحتياجات الخاصة، ومن هو مسؤول عن الاعتناء بأطفال أو مرضى أو كبار السن، وبالتالي يكون غير قادر على الخروج من المنزل إلا بشكل استثنائي، وسكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المدن الذين يضطرون لأن ينقلوا مسافات طويلة

أولاً: تخفّض التجارة الإلكترونية تكاليف مختلفة. عند البحث عن السعر الأفضل لسلعة ما يمكن إيجاد معلومات دقيقة بسرعة وبتكلفة زهيدة، ودون الحاجة لوسيط معلوماتي على عكس عصر ما قبل الإنترنت، حيث كان الوسطاء يلعبون دوراً محورياً ويحصلون على أجر ملحوظ يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رَقْمَتَ وأَثْمَتَ عمليات كإصدار الفواتير وطلبات المشتريات وإيصالات الدفع وغيرها تقلل تكاليف الإنتاج، لأنها كانت تعتمد على مدخلات ورقية وعلى أيد عاملة متفرغة لهذه المهام، وكانت العملية أبطأ في الماضي. والأسواق الإلكترونية التي تستفيد منها الشركات للتجارة الإلكترونية تمكّنها من توظيف (المزادات التلقائية automated auctions) التي تعزز التنافسية وسرعة إنجاز المعاملات. وحتى تكاليف الإدارة الداخلية تتراجع، ومنها (إدارة الموجودات inventory management) والخدمات اللوجستية.

وبالإضافة إلى إلغاء دور الوسطاء المعلوماتيين، تم إلغاء أيضاً الوسطاء التجاريين الذين كانوا حلقة الوصل بين البائعين والمستهلكين، ويمكّن ذلك جميع الأطراف من توفير المزيد من التكاليف، كما أنه يعزز كفاءة العلاقات بين الطرفين، لأن العلاقة المباشرة التي تنشأ دون وسيط تؤدي إلى مستوى أعلى من التفاهم.

وتتراجع التكاليف أيضاً نتيجة لاقتصاديات الحجم الذي يسببها حجم السوق الكبير. فالتجارة الإلكترونية تقلّل تكلفة التجارة عن بُعد، وتسمح للبعض بأنواع من التجارة الدولية التي لا يمكن تحقيقها عبر التجارة التقليدية. ويؤدي ذلك إلى

10 Aker, Jenny C., and Isaac M. Mbiti. "Mobile phones and economic development in Africa." Journal of economic Perspectives 24, no. 3 (2010): 207-32.

المخاطر المتعلقة بنمو التجارة الإلكترونية

بشكل عام، يؤدي التطور التكنولوجي إلى ارتفاع في الأداء الاقتصادي؛ ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن التطور التكنولوجي يخلو من السلبيات والمخاطر التي تستدعي المعالجة والحذر. وفي مجال التجارة الإلكترونية تنشأ المخاطر من الآتي:

1- التهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني⁽¹²⁾. فتتسم أنظمة التجارة الإلكترونية بعدد من الثغرات الأمنية، أهمها نظام الدفْع عن بُعد عبر البطاقة الائتمانية، الذي قد يُعَرِّض المشتري إلى سرقات إلكترونية؛ كما أن عملية إعادة السلعة تُعَرِّض البائع إلى السرقات. وبالإضافة إلى ذلك قد يتعرض المستهلك إلى تهديدات الاختراق الإلكتروني عند التسوُّق عبر الإنترنت، ربما من خلال التطبيقات الذي يقوم بإنزالها، أو الرسائل الإلكترونية الزائفة التي قد يتفاعل معها. وقد يتم اختراق قواعد البيانات لدى شركات التجارة الإلكترونية واستخدام المعلومات لسرقة الأموال كما حدث في العديد من الحالات الشهيرة. فعلى سبيل المثال تم في عام 2013م اختراق شركة (ياهو Yahoo) والوصول إلى بيانات 3 مليارات عميل لدى الشركة، ثم نُشرت تلك البيانات على الإنترنت.

وعلى مستوى الاقتصاد قد تكون خسائر السرقات المباشرة كبيرة، كما أن تهديدات الأمن السيبراني تدفع الشركات إلى تخصيص ميزانيات كبيرة للوقاية والحماية. ولا يعني ذلك أن البيع التقليدي خالٍ

لِلوصول إلى الأسواق⁽¹¹⁾. وكانت هذه الفئات تعاني من التهميش الاجتماعي في المجال التجاري قبل عصر التجارة الإلكترونية، بينما أصبحت الآن قادرة على المساهمة بشكل فعّال.

ثالثاً: تُمكن التجارة الإلكترونية التجار من تفصيل خدماتهم حسب الاحتياجات الخاصة لدى كل مستهلك. ويشمل ذلك تفصيل التسويق، الذي يُمكن الشركات من تحقيق قدر أكبر من الأرباح، ويسمح للمستهلك بأن يحصل على سلعة تناسب احتياجاته الخاصة دون الحاجة لدفع سعر أعلى. وتُعد هذه الفائدة مهمة للغاية للفئات التي تواجه صعوبة في التسوُّق التقليدي، مثلاً بسبب إعاقة بدنية، أو ظروف تمنعها من الخروج من المنزل. وأصبحت هذه الفائدة ثمينة في عصر أهداف التنمية المستدامة التي تحت الأمم على تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال وسائل كالتجارة الإلكترونية.

وعلى الرغم من طرح هذه الفوائد على صعيد الشركات المنفردة، فإنها تنعكس أيضاً على صعيد الاقتصاد الكلي، لأنها تعزز التنافسية على مستوى الاقتصاد، وتُنَجِّي الصادرات، وتُخَفِّض تكاليف الإنتاج، وتعزّز جودة السلع والخدمات، وتزيد من رضا المستهلك. لذا أطلقت حكومات عدة - منها حكومة مملكة البحرين - استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية.

12 Yazdanifard, Rashad, Noor Al-Huda Edres, and Arash Pour Seyed. "Security and privacy issues as a potential risk for further ecommerce development." In International Conference on Information Communication and Management-IPCSIT, vol. 16. 2011.

11 Sohaib, Osama, Haiyan Lu, and Walayat Hussain. "Internet of Things (IoT) in E-commerce: For people with disabilities." In 2017 12th IEEE Conference on Industrial Electronics and Applications (ICIEA), pp. 419-423. IEEE, 2017.

متجر ملموس، وبالتالي فإن إطار الاستخدام يقل عما يظهر في التجارة الإلكترونية.

3- التسيّب الضريبي. بشكل عام يسهّل استخدام النقود للمعاملات التجارية عملية التهرب من الضرائب مقارنة بالمعاملات الإلكترونية، وذلك لأن المعاملات الإلكترونية مرصودة رقمياً، بينما يمكن إجراء معاملة بالنقود دون رصدها. وبالتالي قد يتراجع التسيّب الضريبي مبدئياً عند الانتقال إلى التجارة الإلكترونية. ولكن التجارة الإلكترونية تفتح مجالاً لاستغلال ثغرات في الأنظمة الضريبية للتهرب من الضرائب، ولاسيما تسجيل النشاط الاقتصادي في دولة أخرى متساهلة ضريبياً، تفادياً لدفع الضرائب في الدولة حيث يتم بيع السلع⁽¹⁴⁾. فيمكن إنشاء وتشغيل شركة تجارة إلكترونية في دولة ما دون زيارتها أو شراء أصول فيها على عكس التجارة التقليدية. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يخلق ذلك تحديات لتحصيل الضرائب ولضمان إنفاق كافٍ على الخدمات العامة في عصر التجارة الإلكترونية. وتشكّل هذه المشكلة أحد أسباب التوجّه نحو توحيد الأنظمة الضريبية عالمياً في عصر التجارة الإلكترونية⁽¹⁵⁾.

4- صعوبة حماية المستهلك⁽¹⁶⁾. فعندما يتم بيع السلع عن بُعد، يكون هناك احتمال أكبر أن السلعة

من مخاطر مماثلة كحالة سرقة السلع والأموال في متجر ملموس، ولكن حجم السرقات في التجارة الإلكترونية قد يكون أكبر وذلك لأن نطاق السرقة أوسع، والسارق غير مقيّد من ناحية المسافة الجغرافية.

2- انتهاكات الخصوصية⁽¹³⁾، التي تختلف عن الانتهاكات المتعلقة بسرقة الأموال المذكورة آنفاً. ففي العصر الحديث تستخدم شركة التجارة الإلكترونية (تكنولوجيات كالتتبع tracking cookies) لرصد أنشطة التسوّق والشراء لدى المستهلك. وتقوم الشركات بهذه العملية لأنها أصبحت وسيلة لتكييف ما يتم عرضه على المستهلك حسب احتياجاته الخاصة. فعلى سبيل المثال إذا ما كان مستهلك ما يحب كرة القدم ويتصفح السلع المتعلقة بكرة القدم عندما يظهر منتج جديد، في حالة رصد تسوقه الماضي، يمكن للشركة أن تثير انتباه المستهلك إلى صدور المنتج الجديد الذي يتماشى مع احتياجاته. فكفاءة التسويق المفصّل هي أعلى من كفاءة التسويق المتجانس حيث إن كل مستهلك يتلقى الدعايات نفسها.

ويخشى البعض من هذا النمط الحديث للتسوق حيث يتم رصد أنشطتهم بشكل تفصيلي لأنهم يرونه مخالفاً للخصوصية. وقد يكون هذا الاعتراض مبدئياً، ودون الإشارة إلى استخدام سيء معيّن للبيانات الشخصية لدى المستهلك. وقد يتم الرصد أيضاً عند التسوّق التقليدي، ولكن العملية صعبة ومكلفة للغاية عند مراقبة المستهلكين في

14 Gravelle, Jane G. "Tax havens: International tax avoidance and evasion." National Tax Journal 62, no. 4 (2009): 727-753.

15 Tanzi, Vito, and A. Lans Bovenberg. "Is there a need for harmonizing capital income taxes within EC countries?" In Reforming capital income taxation, pp. 171-208. Routledge, 2019.

16 Rolland, Sonia E. "Consumer protection issues in cross-border ecommerce." In Research Handbook on Electronic Commerce Law. Edward Elgar Publishing, 2016.

13 Mohammed, Zareef A., and Gurvirender P. Tejay. "Examining privacy concerns and ecommerce adoption in developing countries: The impact of culture in shaping individuals' perceptions toward technology." Computers & Security 67 (2017): 254-265.

كانت مستويات التفاعل الاجتماعي في الولايات المتحدة عالية بسبب ارتفاع معدلات الحضور الشخصي في الكنائس والأندية الرياضية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وكانت هذه الظاهرة الإيجابية تسهم في الاستقرار المجتمعي.

ولكن بعد انتشار التلفاز في الخمسينيات والستينيات، أصبحت الأسر تحد من مشاركتها في منظمات المجتمع المدني وبالتالي تراجع التفاعل البيني في المجتمع الأمريكي، وبدأت معدلات الثقة تتراجع، ومن ثم الاستقرار المجتمعي. وفي الألفية الجديدة تم تحديث هذه النظرية مع ظهور تكنولوجيا جديدة أيضاً تدفع الناس نحو البقاء في المنزل وعدم التفاعل المباشر مع الآخرين، وهي الحاسوب الخاص المتصل بالإنترنت، ولاحقاً الهاتف الذكي. فأصبح علماء العلوم الاجتماعية ينسبون ظواهر سلبية كالارتفاع في الجرائم والعنصرية وانتهاك حقوق المرأة وغيرها إلى التدهور في الثقة البينية في المجتمع الأمريكي⁽¹⁸⁾.

وقد تسبب التجارة الإلكترونية ظاهرة مماثلة، لأنها تُمكن الأسر من خفض حاجتها للخروج من المنزل والتفاعل مع الآخرين. فالتسوق التقليدي نشاط جماعي يتمحور حول التواصل مع الآخرين وجهاً لوجه. كما أن عملية الخروج من المنزل للتسوق قد تؤدي إلى زيارة الأقارب والأصدقاء كجزء من النزهة، ومن ثم إلى تنمية العلاقات الشخصية وبناء النسيج المجتمعي. لذا فإنه على مستوى الاقتصاد الكلي قد تؤدي التجارة الإلكترونية إلى تراجع في التماسك الاجتماعي على المدى البعيد.

لا تلبى احتياجات المستهلك مقارنة بالبيع التقليدي، وذلك لأن المستهلك غير قادر على تقييم السلعة يدوياً قبل الشراء. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية شحن السلعة تُعرضها للسرقة أو للخراب من جهة أخرى. كما أنه في حالة إرجاع السلعة قد تكون تكلفة الشحن عالية، ولا سيما إذا كانت السلعة كبيرة أو بحاجة لترتيبات خاصة للشحن.

لذا تصبح عملية حماية المستهلك أصعب في التجارة الإلكترونية مما هي تحت التجارة التقليدية، ويستدعي ذلك إصدار تشريعات خاصة حول شؤون مثل من يتحمل تكلفة شحن السلعة عند إرجاعها، وكيف يُثبت المستهلك أن السلعة غير السليمة التي يُرجعها للبائع لم يكن هو سبب الخراب أو الإتلاف فيها. وربما يستوجب ذلك تطوير آليات للرقابة تتلاءم مع التكنولوجيات، فلا يمكن للجهة المكلفة بحماية المستهلك أن تتفقد المتجر الملموس كجزء من العملية الرقابية. والتحديات المالية والإدارة لحماية المستهلك قد تكون كبيرة إذا انتشرت التجارة الإلكترونية لكي تشمل نسبة عالية من المعاملات التجارية في الاقتصاد.

5- الأثر السلبي على التماسك الاجتماعي. في عقد تسعينيات القرن الماضي، أُلّف عالم العلوم الاجتماعية (روبرت بتمن) كتاباً شهيراً حول التراجع في معدلات التماسك الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁷⁾. وطرح بتمن في كتابه - الذي تم الاقتباس منه أكثر من 70 ألف مرة منذ النشر - أن ازدهار المجتمع يعتمد على الثقة بين البشر، الذي يقوم على التفاعل بين البشر. وقبل الحرب العالمية الثانية،

18 Ingrams, Alex. "Mobile phones, smartphones, and the transformation of civic behavior through mobile information and connectivity." *Government Information Quarterly* 32, no. 4 (2015): 506-515.

17 Putnam, Robert D. "Bowling alone: America's declining social capital." In *The city reader*, pp. 188-196. Routledge, 2015.

- خلاصة: على الرغم من وجود سلبيات ملحوظة متعلقة بالتجارة الإلكترونية، فإنها لا تزال تمثل تطوراً إيجابياً على الصعيد الاقتصادي، ويمكن معالجة المشكلات من خلال أدوات أخرى دون الحاجة للتنازل عن فوائد التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يسير العالم كله نحو هذا النمط لبيع السلع، ويحصل من يستخدمه على أفضلية تجارية، وبالتالي حتى من يخشى من مخاطر التجارة الإلكترونية يُفرض عليه الانتقال إليها بسبب الضغط التنافسي. وبسبب هذا الواقع وسعيًا للاستفادة من إيجابيات التجارة الإلكترونية على صعيد الاقتصاد الكلي انتشرت التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين، كما أطلقت الحكومة استراتيجية حولها، يتم استعراضها أدناه.
- تكنولوجيا الاتصالات (14).
- مشتركو النطاق العريض النقال (4).
- النطاق العريض اللاسلكي (10).
- مستخدمو الإنترنت (4).
- سرعة خدمة الإنترنت (34).
- الحكومة الإلكترونية (34).
- الأمن السيبراني (11).
- إمكانيات الحكومة في مجال الأمن السيبراني (51).
- المواد القانونية الحامية للخصوصية (60).
- المشاركة الإلكترونية (40).
- ملكية الحواسيب اللوحية (1).
- ملكية الهواتف الذكية (24).

وبشكل عام، تبين هذه الإحصائيات أن مملكة البحرين تتمتع بمقومات ذات جودة متميزة للتجارة الإلكترونية، كالآتي:

1. يمتلك المقيمون في البحرين الأجهزة اللازمة للتجارة الإلكترونية (الهواتف، الحواسيب، ...إلخ)، كما أنهم يُبدون الاستعداد لاستخدامها.
2. لديهم اتصال سريع بالإنترنت، سواءً عبر الأجهزة الثابتة في منازلهم أو عبر الأجهزة النقالة كالهواتف الذكية التي يمكن استخدامها في كل مكان.
3. مستوى الأمن السيبراني عالٍ، كما أن التشريعات الداعمة للأمن السيبراني تعد جيدة للغاية.
4. تعزز الحكومة التجارة الإلكترونية من خلال مشاركتها الفاعلة في الخدمات الإلكترونية. ونقطة الضعف الوحيدة المشار إليها في

ثانياً: الوضع الحالي للتجارة الإلكترونية في مملكة البحرين

البنية التحتية الإلكترونية

لا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تزدهر إلا مع وجود بنية تحتية إلكترونية فاعلة. ولقياس جودة البنية التحتية، يمكن استخدام بيانات مؤشر (التنافسية الرقمية digital competitiveness index) لدى المنظمة السويسرية IMD1. وتحتل مملكة البحرين المرتبة 32 عالمياً في هذا المؤشر، ولكنه يقوم على عدد كبير من المؤشرات الفرعية التي ليست لها صلة بالبنية التحتية الإلكترونية. وتجدر الإشارة إلى المؤشرات الفرعية المهمة لتقييم البنية التحتية الإلكترونية، وهي كالآتي (مع ترتيب مملكة البحرين دولياً بين قوسين):

البيانات هي الحماية القانونية للخصوصية، حيث تم ترتيب مملكة البحرين في المركز الـ 60 عالمياً.

وعلى الرغم من الآثار السلبية الملحوظة الناتجة عن جائحة تحدي كورونا ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، فقد ولدت الأزمة بعض التطورات التكنولوجية الإيجابية. وفيما يخص التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين، فإن أحد الأمثلة لذلك هو الارتقاء بالبنية التحتية للمعاملات المالية⁽¹⁹⁾. وبالتحديد انتشرت وسائل رقمية للدفع عن بُعد، كخدمات BenefitPay وBWallet وSTC Pay وغيرها، وتشكل هذه الوسائل بديلاً فاعلاً للبطاقة الائتمانية من ناحيتين، أولاً: استخدام هذه الوسائل هو أسهل وأسرع وأبسط من بطاقة الائتمان، وبالتالي يُمكن شريحة أوسع من سكان مملكة البحرين من إجراء معاملات مالية عن بُعد. وثانياً: قد تكون أكثر أماناً من بطاقة الائتمان بسبب ربطها بالبصمة على الهاتف الذكي، وبالتالي تساعد في التغلب على أحد نقاط القلق لدى المستهلكين حيال التجارة الإلكترونية.

وتعكس هذه البنية التحتية رفيعة الجودة عدداً من استثمارات وإصلاحات قانونية صائبة نفذتها مملكة البحرين خلال الألفية الجديدة. فمن الجانب التقني تستثمر الحكومة في أحدث التكنولوجيات، ومن بينها الجيل الخامس لشبكة الاتصالات، حيث أصبحت مملكة البحرين أول

دولة في الشرق الأوسط تحقق تغطية شاملة⁽²⁰⁾. وعلى الجانب التنظيمي والتشريعي كانت البحرين أول دولة في الخليج العربي تحرر قطاع الاتصالات، والذي أسفر عن تحسّن كبير في جودة الخدمات ومستوى الابتكار والتطور في المملكة⁽²¹⁾.

ويظهر اهتمام الحكومة بهذا القطاع في استراتيجياتها الاقتصادية، التي دائماً ما تحدد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع محوري في خطط العمل لدى الحكومة. فأدى ذلك إلى استقطاع شركة خدمات (أمازون للإنترنت Amazon Web Services) للبحرين⁽²²⁾، التي تم تعيينها كمقر إقليمي للشركة، ومكّن ذلك البحرين من الارتقاء في مجال الحوسبة السحابية، الذي دعم التجارة الإلكترونية بشكل كبير في فترة جائحة تحدي كورونا⁽²³⁾.

البيئة القانونية للمعاملات التجارية

كما تمت الإشارة إليه آنفاً بشأن لاعتبارات الخاصة بالتجارة الإلكترونية التي تميزها عن التجارة التقليدية، تتطلب تشريعات خاصة بشأن شؤون كخصوصية البيانات والأمن السيبراني وحماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية وغيرها.

20 Mobile Magazine. Bahrain celebrates hitting 100% 5G coverage. (2021) <https://mobile-magazine.com/5g-and-iot/bahrain-celebrates-hitting-100-5g-coverage>.

21 Al Khalifa, Hussam Essa. "The privatisation and liberalisation of telecommunications in Bahrain." PhD diss., Sheffield Hallam University (United Kingdom), 2009.

22 Omar, Al-Ubaydli. "Innovation in Bahrain: a critical analysis." *Восточная аналитика* 3 (2019): 135-148.

23 Singh, Ravi Pratap, Abid Haleem, Mohd Javaid, Ravinder Kataria, and Sandeep Singhal. "Cloud computing in solving problems of COVID-19 pandemic." *Journal of Industrial Integration and Management* 6, no. 02 (2021): 209-219.

19 العبيدي، عمر. توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة، ودراسة حالة عن مملكة البحرين في أزمة (كورونا). دورية دراسات، 13 (2022).

أي عيب فيها يحق له استرجاع ما دفعه للبائع. وبالإضافة إلى ذلك توضح هذه التشريعات أن تكلفة التوصيل عند الاستعادة هي مسؤولية البائع وليس المستهلك.

وعلى الرغم من أن هذه التشريعات تنطبق على التجارة التقليدية والإلكترونية معاً، فإنها تحمل أهمية أكبر في التجارة الإلكترونية، حيث إن طبيعة المعاملة تؤدي إلى احتمال أكبر من عدم اكتشاف أنها معيبة وقت الشراء، أو ظهور تحايل من قبل المزود الذي قد يستغل آلية البيع عن بُعد على حساب مصلحة المستهلك.

2- القانون رقم (30) لسنة 2018م بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية، حيث يتضمن مواد تخص التجارة الإلكترونية، وهي كالآتي:

- مادة (19): إخطار صاحب البيانات بأن له الحق في الاعتراض على التسويق المباشر. وعلى مدير البيانات في الحالات التي يُتوقع فيها الاستخدام لأغراض التسويق المباشر لبيانات شخصية يحتفظ بها، بما في ذلك أية بيانات شخصية يتعين إتاحتها للجمهور بموجب القانون، إخطار صاحب البيانات بأن له الحق في الاعتراض لديه، ودون مقابل، على هذه المعالجة.
- مادة (20): الحق في الاعتراض على المعالجة لأغراض التسويق المباشر (مع مواد فرعية تفصيلية).
- مادة (30): مهام هيئة حماية البيانات: تتولى الهيئة مباشرة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لحماية البيانات الشخصية (مع قائمة فرعية تصف جميع المهام).
- مادة (48): إجراءات التحقيق لهيئة حماية البيانات. للجنة التحقيق في حالة البدء في إجراءات التحقيق أن تطلب من أي ذي شأن

ويستعرض هذا القسم أهم التشريعات ضمن هذا الإطار.

1- القانون رقم (35) لسنة 2012م بشأن حماية المستهلك، حيث توجد مواد تتعلق بالتجارة الإلكترونية، وهي كالآتي:

- مادة (6): على كل مزود أو معين إمداد المستهلك بالمعلومات الصحيحة عن طبيعة المنتج وخصائصه، وتجنّب ما قد يؤدي إلى خلق انطباع غير حقيقي أو مضلل لدى المستهلك أو وقوعه في خطأ أو خلط.
- مادة (7): يلتزم المزود فور اكتشافه أو علمه بوجود عيب في المنتج وكان يترتب على هذا العيب أي ضرر بصحة أو سلامة المستهلك أن يعلن توقّفه عن إنتاجه أو التعامل عليه ويحذّر المستهلك بعدم استخدام المنتج وبلغ الإدارة المختصة بهذا العيب أو أضراره المحتملة وما اتخذها من إجراءات في هذا الشأن. وفي هذه الأحوال يلتزم المزود بإبدال المنتج أو إرجاعه مع ردّ قيمته دون أية تكلفة إضافية، وذلك بناءً على طلب المستهلك، وبحظر النص في الفاتورة على عدم قبول رد المنتج أو إبداله، كما يحظر عرض أية لافتة تنص على ذلك.
- مادة (8): يلتزم المزود بناءً على طلب المستهلك بالآتي: إبدال السلعة - محل التعاقد - أو استعادتها مع ردّ ثمنها، دون أية تكلفة إضافية، وذلك متى ما شاب السلعة عيب أو كانت غير مطابقة للمواصفات المعتمدة قانوناً أو للغرض الذي تم التعاقد من أجله.

وتدعم هذه التشريعات التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين من خلال إعطاء المستهلك الثقة بأن السلع التي يقوم بشرائها عبر الإنترنت ستكون سليمة حسب معلومات البائع، وفي حالة اكتشاف

• مادة (8): التدريب المستمر. يجب على مدير البيانات توفير برامج تدريبية دورية لضمان إلمام الموظفين القائمين على معالجة البيانات بالقانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والتدابير الفنية التنظيمية والبروتوكولات والإجراءات الخاصة بها.

فتنصف هذه التشريعات آلية التعامل مع الاختراقات الرقمية في البيانات الإلكترونية، كما أنها تؤكد على أهمية التدريب المستمر للكوادر المعنية، وذلك بسبب حدوث تطورات في أدوات وطرق الاختراق بشكل دائم تستدعي ارتقاءً مضاداً من قِبَل الجهات المسؤولة عن حماية البيانات.

وبالإضافة إلى هذه التشريعات التي تحمي المستهلك، توجد تشريعات تدعم عمل المزودين، أهمها السماح للأنشطة التجارية عبر سجل افتراضي. وبالتحديد ينص القرار رقم (152) لسنة 2016م بشأن السماح بمزاولة أنشطة تجارية من خلال محل تجاري افتراضي على الآتي:

• المادة الأولى: يُسمح بمزاولة الأنشطة التجارية الواردة بالجدول المرفق لهذا القرار من خلال محل تجاري افتراضي وفقاً لما تقرره الإدارة المختصة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة حسب طبيعة النشاط المطلوب الترخيص به.

وتوضح مواد القرار تفاصيل إطلاق السجل الافتراضي.

كما توجد سلسلة من القرارات اللاحقة توفر المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. وكان أحد أهداف هذا القرار هو تنظيم التجارة الإلكترونية غير القانونية التي كانت تنمو بشكل كبير مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. فظهرت فئة من المزودين الذين كانوا يمارسون أنشطتهم التجارية دون مقر ملموس، ربما يكون من منازلهم الخاصة.

موافاتها بالبيانات والمعلومات والإيضاحات الضرورية للتحقيق والمستندات ذات الصلة بالموضوع، وذلك خلال المدة التي تحددها لذلك.

فتعالج هذه التشريعات نقاط القلق المتعلقة بخصوصية البيانات في التجارة الإلكترونية. فأحد أسباب تردّد بعض المستهلكين عن استخدام الخدمات الإلكترونية عموماً (ومنها التجارة) هو أنه سيتم الإفصاح عن بياناتهم الشخصية لشركات تسويق دون موافقتهم، الأمر الذي سيؤدي إلى مكالمات هاتفية ورسائل إلكترونية وغيرها من اتصالات تسويقية ربما تتضمن أذى. ولكن مع إقرار هذا القانون، يحصل المستهلك في مملكة البحرين على ضمانات أنه لن يتم انتهاك خصوصيته، وأنه في حالة ظهور مخالفة، يحق له التقدم بشكوى، أي إنه توجد آلية لمحاسبة المخالفين.

واستكمالاً لهذا القانون، صدر القرار رقم (43) لسنة 2022م بتحديد الاشتراطات التي يتعيّن توافرها في التدابير الفنية والتنظيمية الكفيلة بحماية البيانات الشخصية، حيث توجد المواد التي تخص التجارة الإلكترونية الآتية:

• مادة (4): الإخطار عن وقوع خرق أو انتهاك للبيانات (مع مواد فرعية تفصيلية حول آلية الإخطار).

• مادة (5): التحقيق الداخلي. على مدير البيانات وضع قواعد واضحة للتحقيق الداخلي تهدف إلى كشف الأسباب التي أدت إلى خرق أو انتهاك البيانات، والوصول إلى الأشخاص المسؤولين عن ذلك. ويجب توثيق تلك الإجراءات كتابياً، والاحتفاظ بما يدل أو يُثبت حصول الخرق أو الانتهاك وتقديمه للهيئة أو الجهات القضائية إذا لزم الأمر.

1. تنظيم وتعزيز التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين.
 2. رفع مستوى معايير التجارة الإلكترونية.
 3. تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 4. دعم السوق المحلي عن طريق استقطاب الشركات العالمية في التجارة الإلكترونية.
 5. تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للبحرين.
- ولمتابعة هذه الأهداف، تحدّد الاستراتيجية أربعة مؤشرات أداء، وهي كالآتي:

أ- زيادة نسبة التجارة الإلكترونية في (إجمالي الناتج المحلي gross domestic product) من خلال المساهمة المباشرة للمعاملات الإلكترونية في قطاع البيع بالجملة والتجزئة، وأيضاً المساهمة غير المباشرة المتمثلة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تُعد من ركائز الاستراتيجية الاقتصادية العامة لدى مملكة البحرين⁽²⁵⁾. ويعود اعتماد هذا المؤشر إلى نجاح التجارة الإلكترونية في تنمية الاقتصادين الأمريكي والصيني، حيث أصبحت شركات عملاقة كـ(أمازون) و(علي بابا) تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الكلي لدى هذه الدول.

ب- زيادة نسبة التجارة الإلكترونية ضمن صادرات البحرين. فليكون الاقتصاد البحريني محدود الحجم فإنه يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الدولية لتوفير السلع والخدمات للمواطنين، ومنها سلع أساسية كالمواد الغذائية. وبالتالي يتعين تنمية

فعلى الرغم من تأثيرهم الإيجابي على صعيد الاقتصاد الكلي، فإنهم لم يقوموا بدفع الضرائب المتعلقة بالأنشطة التجارية، كما أن عملية الرقابة تجاههم كانت تكتنفها صعوبة بسبب غيابهم من السجلات الرسمية لدى الحكومة. ولكن مع صدور هذه القرارات، عادت هذه الأنشطة إلى المسار القانوني، كما أن ضمانات حق المستهلك أسهمت في ازدهار قطاع التجارة الإلكترونية، كما سيظهر في بعض البيانات لاحقاً.

الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية

في عام 2019م أطلقت مملكة البحرين استراتيجيتها الوطنية للتجارة الإلكترونية للفترة 2019-2022م⁽²⁴⁾. وكانت الجهة المسؤولة عن رسم الاستراتيجية هي وزارة الصناعة والتجارة، وقامت بذلك بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية الأخرى المعنية بموضوع التجارة الإلكترونية. وانطلقت الاستراتيجية من قوة البنية التحتية الإلكترونية في البحرين المذكورة آنفاً، كما أنها تقع تحت مظلة هدف تنشيط الاقتصاد الرقمي، وهو أحد الأهداف التي تنص عليها الرؤية الاقتصادية 2030م.

ويُعد الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية هو خلق بيئة متكاملة للتجارة الإلكترونية وجعل مملكة البحرين المركز المفضل لها في المنطقة. وتشتمل الاستراتيجية أيضاً على عدد من أهداف فرعية، وهي:

25 Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

24 وزارة الصناعة والتجارة. الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية <https://www.moic.gov.bh/ar/Tiles/eCom-merce/Pages/eCommerce-Strategy.aspx> (2022).

البحريني بالتحقق من جودة السلعة بشكل ملموس قبل شرائها فلعلها تكون غير صالحة للبيع، وتحد التجارة الإلكترونية من قدرته على القيام بذلك بسبب إنجاز المعاملة عن بُعد، دون إتاحة الفرصة لرؤية السلعة قبل الشراء.

وبالإضافة إلى ذلك أشارت الاستراتيجية إلى عدد من الثغرات المتعلقة بآلية الشراء، ومنها محدودية خيارات الدفع، ومحدودية الخدمات اللوجستية. كما تمت الإشارة إلى قلة الحوافز للتحوّل الرقمي في وقت إطلاق الاستراتيجية، حيث إن العديد من المنظمات لم تدرك الحاجة لإجراء التحوّل للنمط الرقمي، اكتفاءً بالأنماط التقليدية.

وعلاوة على ذلك تضمنت الاستراتيجية الوطنية ضعف التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية كمشكلة جوهرية، فلا يمكن الاعتماد كلياً على التشريعات التجارية العامة التي صُممت بناءً على خبرة المجتمع في المعاملات التجارية التقليدية. فعلى سبيل المثال إن آلية إرجاع السلع غير الصالحة للبائع بسيطة وواضحة عندما يشتريها المستهلك من متجر ملموس، وتسهّل ذلك عملية رسم سياسة حماية المستهلك. ولكن عند الشراء الإلكتروني عادة ما يتم توصيل السلعة عبر ساع، وبالتالي ليس من الواضح من سيتحمل تكلفة الإرجاع عندما يرغب المستهلك في استبدال السلعة.

وقد قسّمت الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية مجالات العمل إلى ثلاثة مسارات. أولها: الإجراءات التنظيمية التي تتعلق بالتشريعات والرقابة وغيرها من الخطوات الإدارية لدى الحكومة. ثانياً: سلسلة القيمة للتجارة الإلكترونية. ثالثاً: الوعي العام والثقة، وهو مجال يتمحور حول تثقيف المجتمع البحريني بصدد التجارة الإلكترونية، والفرص التي تقدّمها، وسبل تَوَجّي الحذر لتفادي الجرائم السيبرانية وغيرها.

الصادرات من أجل توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء هذه الواردات. وبالإضافة إلى ذلك فإنه منذ بداية عقد الثمانينيات تم ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي، ولعبت هذه السياسة دوراً بناءً في الاقتصاد البحريني⁽²⁶⁾. وتعتمد استمرارية هذه السياسة على تحقيق فائض في ميزان التجارة، الأمر الذي يتطلب تنمية الصادرات.

ج- مضاعفة عدد شركات التجارة الإلكترونية، وهو ما يشكّل دليلاً دامغاً بشأن انتشار مفهوم التجارة الإلكترونية، ولاسيما عند التركيز على الشركات الناشئة.

د- زيادة عدد أعمال التجارة الإلكترونية التي تقودها المرأة. ويقع هذا المؤشر تحت مظلة مؤشرات التنمية المستدامة، التي تشكل جزءاً رئيسياً من خطة عمل حكومة البحرين. فيُعد تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة مسؤولية مجتمعية، كما أنها تقدم فوائد اقتصادية⁽²⁷⁾ تتمثل في الاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة في القوى العاملة بشكل كامل، إضافة إلى تفعيل المهارات التي تتميز بها المرأة والتي قد تختلف عن مهارات الرجل في مكان العمل.

وكمجزة من الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، ومن خلال التشاور مع أصحاب المصلحة، تم تحديد عدد من معوقات التجارة الإلكترونية للعمل على التغلب عليها. وأحد أهم هذه المعوقات في حالة البحرين هو قلة الثقة في التجارة الإلكترونية محلياً، إذ يهتم المشتري

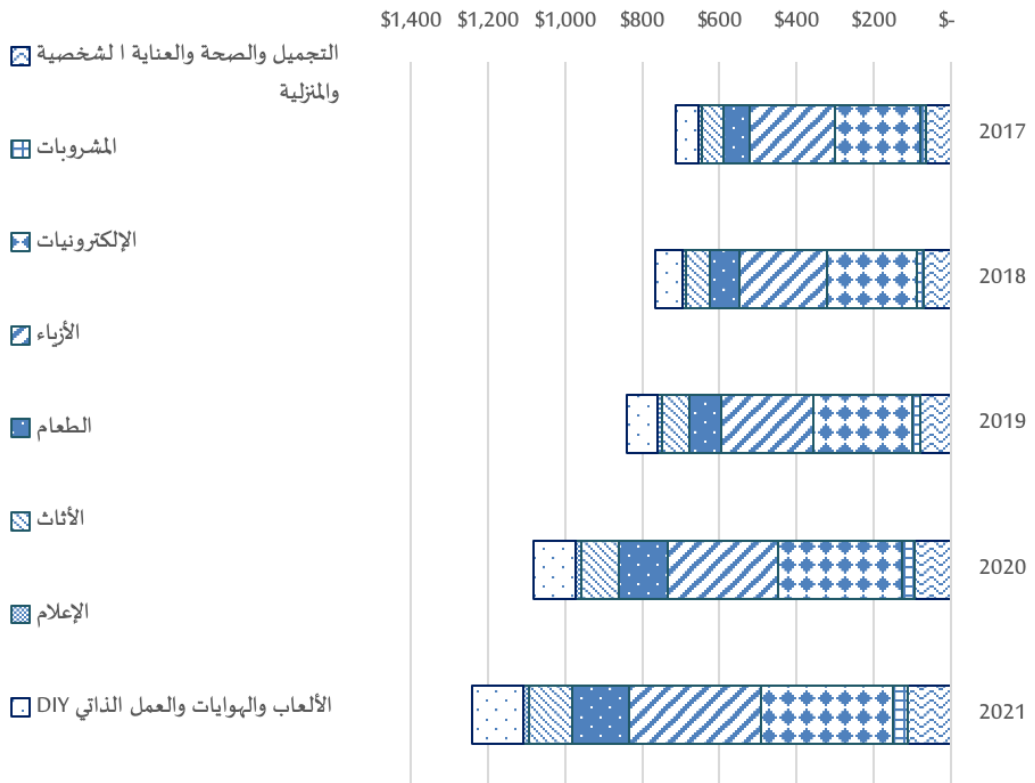
26 Khan, Mohsin S. "The GCC monetary union: choice of exchange rate regime." In Currency Union and Exchange Rate Issues. Edward Elgar Publishing, 2010.

27 Morais Maceira, Helena. "Economic benefits of gender equality in the EU." Intereconomics 52, no. 3 (2017): 178-183.

بيانات مختارة حول التجارة الإلكترونية في البحرين

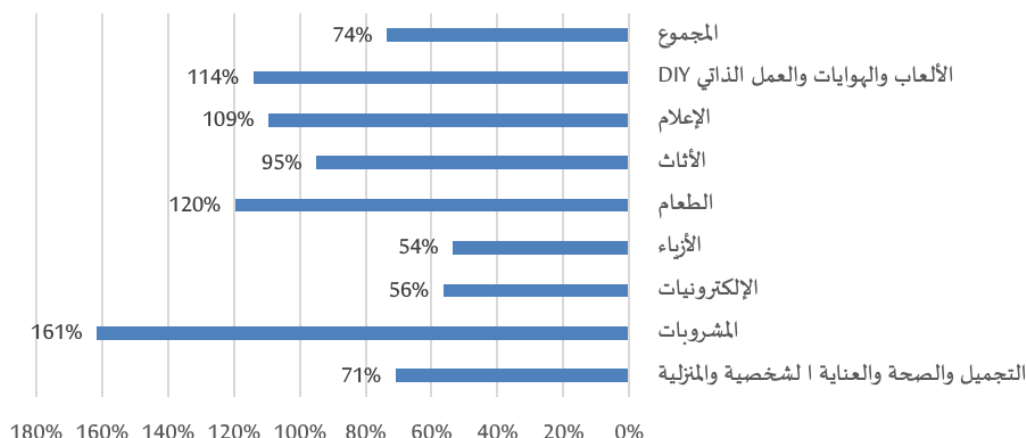
بداية تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في مملكة البحرين أية بيانات رسمية حول مجموع حجم التجارة الإلكترونية. ويعود ذلك بالأساس إلى صعوبات فنية وتقنية. فكما ورد آنفاً بأن عملية قياس التجارة الإلكترونية صعبة مفاهيمياً، كما أنها تتطلب موارد بشرية ومالية ملحوظة، فضلاً عن تعاون منهجي من قبل الشركات. ولكن (المنصة الإحصائية Statista) تقوم بعملية قياس التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين بناءً على جهودها الخاصة⁽²⁸⁾، مع الإشارة إلى أن منهجيتها سرية، وبالتالي من الصعب تقييم مدى دقة هذه البيانات. ويعرض الشكل 2 التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين في الفترة من 2017 حتى 2022م حسب النشاط التجاري. وحولها تجدر الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

الشكل 2: إيرادات التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين حسب النشاط التجاري (مليون دولار أمريكي)، 2017-2021م



1. في عام 2021م (أحدث عام)، بلغ المجموع 1.2 مليار دولار، والذي يساوي 3% من إجمالي الناتج المحلي البحريني. ولأجل المقارنة فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت النسبة المماثلة 4%. ويدل ذلك على أن التجارة الإلكترونية تساهم بشكل فاعل في الاقتصاد البحريني.
 2. خلال السنوات الخمس 2017-2021م، نمت التجارة الإلكترونية في البحرين بنسبة 74%، وهي وتيرة عالية للغاية، تعكس الجهود المتمثلة في الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، فضلاً عن التطور المستدام في البنية التحتية الإلكترونية وفي الوعي العام حول هذا النمط للتسوق.
 3. في عام 2021م، كانت أكبر مساهمة في التجارة الإلكترونية في قطاعي الإلكترونيات والأزياء اللذين بلغت قيمتهما معاً 700 مليون دولار تقريباً من الإيرادات. وتتلاءم هذه الصورة بشكل عام مع ما هو معمول به في الاقتصادات المتقدمة، كما أنها تدل على تقدّم ملحوظ في مستوى الثقة عند المستهلك. ويتطلب شراء الأزياء عبر الإنترنت ثقة حول آلية الاسترجاع والاستبدال؛ لأنه لا يمكن التأكد بشأن صلاحية ومناسبة الملابس إلا بعد تسلمها وارتدائها. أما الإلكترونيات فإنها عالية القيمة ومن ثم توجد مخاطرة كبيرة عند تسلم سلع غير سليمة منها، فضلاً عن إنها تحتاج إلى تبديل تحت ضمان.
- ومن أجل رؤية أكثر عمقاً حول البُعد الزمني، يعرض الشكل 3 معدلات النمو حسب النشاط التجاري لنفس الفترة (2017-2021م)، وأقوى قطاعين من هذا الجانب كانا المشروبات (161%) والطعام (120%). وفي الحالتين كانت الطفرة الكبيرة في الفترة 2020-2021م. ولابد أنها تعكس آثار جائحة كورونا التي فرضت على المستهلكين استخدام خدمات التوصيل لشراء الطعام والمشروبات بعدما تم إغلاق قاعات الجلوس في المطاعم لأسباب صحية.

الشكل 3: معدل نمو التجارة الإلكترونية حسب النشاط التجاري للفترة 2017-2021م في مملكة البحرين



الكهرباء والماء والهاتف... إلخ عبر تحويل مالي بدلاً من الشيكات أو النقود. ويمكن تصنيف أغلبية هذه المعاملات كتجارة إلكترونية لأنها تُجرى عن بُعد عادة، دون زيارة متجر، وذلك لأنها تمثل دفعا أو تسديداً لخدمة لا تتطلب وجود المستهلك في المتجر لتسلمها.

ونظراً لهذه الخصائص لمعاملات (فوري +) و(فواتير)، يعرض الشكل 4 عدد وقيمة معاملات نظامية في الفترة 2015-2021م. وتُظهر هذه البيانات النمو السريع في هذه المعاملات. ففي عام 2016م بلغ عدد معاملات (فوري +) 132 ألفاً، وعدد معاملات (فواتير) 103 آلاف. بينما في عام 2021م بلغ عدد معاملات (فوري +) 142 مليوناً (نمو بنسبة %107,476)، وبلغ عدد معاملات (فواتير) 9 ملايين (نمو بنسبة %8,795). ومن ناحية حجم المساهمة الاقتصادية فإنه في عام 2021م، بلغت قيمة معاملات (فوري +) 4.5 مليارات دينار، وبلغت قيمة معاملات (فواتير) 685 مليون دينار، وهي مساهمات كبيرة وتقديرات تتلاءم مع البيانات غير الرسمية الخاصة لدى Statista.

وبالإضافة إلى هذه البيانات التي يمكن من خلالها قياس التجارة الإلكترونية مباشرة، يمكن استخدام مؤشرات وأدلة غير مباشرة، والتي تكون فائدها عالية إذ كان مصدرها رسمياً. ويقوم مصرف البحرين المركزي بجمع بيانات حول المعاملات المالية حسب آلية الدفع⁽²⁹⁾. ويوجد نظامان ينبغي النظر فيهما لدراسة التجارة الإلكترونية.

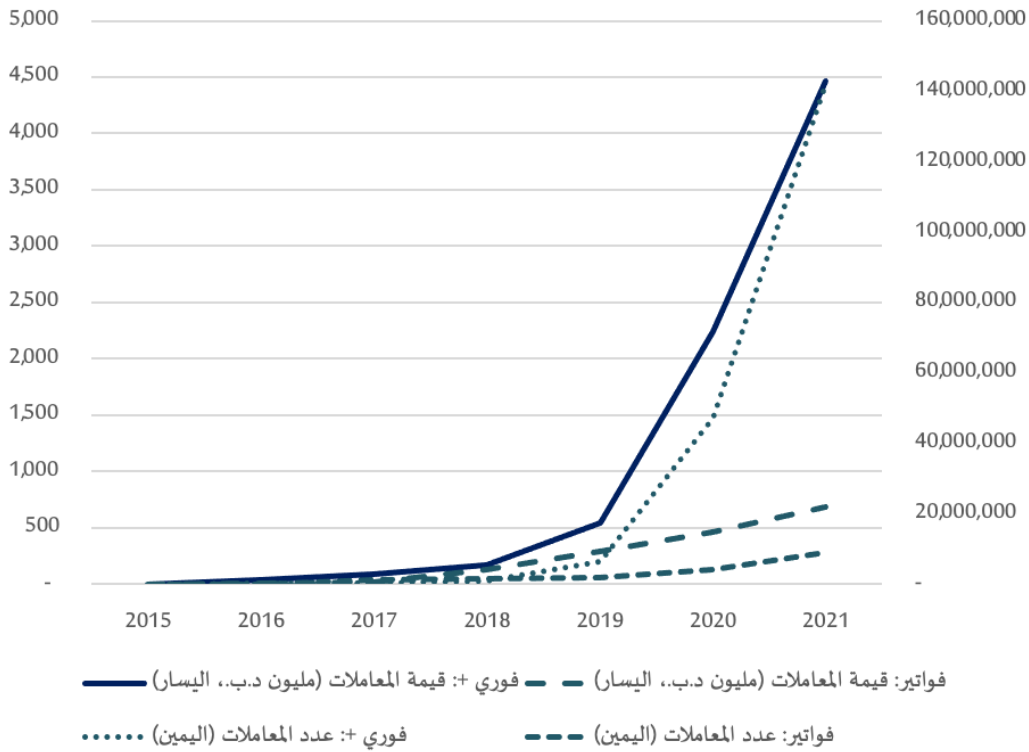
الأول: نظام (فوري +) وهو نظام للتحويلات المالية الإلكترونية الفورية، ويمكن استخدامه للمعاملات التي لا تتجاوز تكلفتها ألف دينار بحريني حجماً. ويمكن إجراء معاملة (فوري +) عبر طرق مختلفة، من بينها تطبيقات الهاتف الذكي ولاسيما طَبَق برنامج (BenefitPay) المذكور آنفاً، وبوابات المصارف التي يمكن استخدامها من أيّ (متصفح للإنترنت internet browser).

وأحياناً تمثل معاملات (فوري +) معاملات تجارية إلكترونية، فمثلاً عندما يتسوق المستهلك عبر الإنترنت ثم يشتري السلعة المرغوب فيها عبر تحويل (فوري +). ولكن يمكن إجراء معاملة (فوري +) خارج إطار التجارة الإلكترونية عندما يستخدم المستهلك تطبيق (BenefitPay) لشراء سلعة بشكل لاتلامسي في متجر بسبب احترازات صحية. ولكن بشكل عام هناك تداخل ملحوظ بين معاملات (فوري +) والتجارة الإلكترونية، مع الإشارة إلى أنه توجد معاملات كثيرة للتجارة الإلكترونية خارج نظام (فوري +) من قبيل ما يتم إجراؤه عبر بطاقة الائتمان.

الثاني: نظام (فواتير)، وهو نظام لدفع فواتير

29 Central Bank of Bahrain. Statistical Bulletin, September 2022. <https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2022/10/Sep-2022.pdf> (2022).

الشكل 4: عدد وقيمة معاملات فوري + وفواتير في مملكة البحرين، 2015-2021م



وختاماً، تدل البيانات الرسمية وغير الرسمية المتوفرة على وجود مساهمة ملحوظة للتجارة الإلكترونية في مملكة البحرين، فضلاً عن وجود نمو ملحوظ فيها خلال آخر خمس سنوات، نتيجة جائحة تحدي كورونا، التي فرضت هذا النمط للتسوق على المجتمع البحريني خلال فترة الاحترازات الصحية. وقد ساعدت تلك التطورات المجتمع البحريني في التغلب على العوائق المتعلقة بتعلّم التعامل عبر التجارة الإلكترونية، وأيضاً الثقة في الشركات من ناحية جودة السلع وحماية خصوصية بيانات المستهلكين.

ثالثاً: تحليل للتجارة الإلكترونية في مملكة البحرين

تم أنفاً استعراض استراتيجيات التجارة الإلكترونية لمملكة البحرين، كما تم تقديم بيانات مختارة تصف تطور هذا القطاع خلال آخر خمس سنوات. وعلى ضوء ما عُرض يستهدف هذا القسم تحليل تجربة مملكة البحرين في التجارة الإلكترونية، انطلاقاً من نقاط القوة، ثم عرض أبرز التحديات.

نقاط القوة

توضّح بيانات التجارة الإلكترونية بمملكة البحرين (الشكل 2) أن هذا النمط الجديد للتسوق أصبح جزءاً مهماً من الاقتصاد، وأنه انتشر بشكل يقارب ما ظهر في الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال هذه النمو يمكن الاستنتاج بأنه قد تم حصّد الفوائد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية المذكورة سابقاً. وبالتحديد لا بد أن الشركات البحرينية التي تمارس التجارة الإلكترونية أمكنها تخفيض تكاليف الإنتاج والبيع، كما أن المستهلك استفاد من قدرة مقارنة الأسعار والتسوق على مدى أربع وعشرين ساعة في اليوم من كل مكان.

وبالإضافة إلى ذلك أصبحت الشركات البحرينية المميّزة قادرة على تصدير منتجاتها خارج مملكة البحرين بشكل أسهل وأكثر كفاءة من السابق عبر استغلال البيع الرقمي. ففي عام 2018م تم تأسيس منظمة (صادرات البحرين) لدعم تصدير المنتجات والخدمات البحرينية. وتلعب التجارة الإلكترونية دوراً مهماً في أنشطة صادرات البحرين، ويتمثل ذلك في عدد من قصص النجاح لدى المنظمة.

فعلى سبيل المثال تأسست في البحرين عام 2011م شركة (مصنع السلوى للحوم)، التي تُصنّع جميع أنواع منتجات اللحوم. وتمكنت هذه الشركة من تصدير منتجاتها للسوق السعودية من خلال التجارة الإلكترونية حيث يتم البيع بالجملة، ثم توسعت بالتصدير إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت والعراق حيث يحصل البيع بالتجزئة للمستهلكين عبر موقعها الإلكتروني.

وفي عام 2018م أنشأ عدد من رواد الأعمال البحرينيين مشروعاً حمل اسم (بينبوت

Beanboat) الذي يمثل نشاطاً تجارياً وخيرياً في مجال القهوة. وللعلم فإن الكثير من المستهلكين يشكون من الاستغلال في سلسلة إنتاج القهوة الدولية، حيث يقوم الوسطاء بحصّد أغلبية شبه مطلقة من الأرباح على حساب المزارعين في الدول النامية المصدّرة للقهوة الذين يُعدّون مهمّشين اقتصادياً. فتقوم فكرة مشروع (بينبوت) على التعامل حسب التجارة الإلكترونية لتمكين المستهلكين من شراء القهوة مباشرة من المزارعين في الدول النامية دون وساطة شركة دولية، وبالإضافة إلى ذلك تحرص شركة (بينبوت) على تخصيص أكبر نسبة ممكنة من الأرباح للمزارعين، الأمر الذي يؤكد البُعد الخيري لأنشطة الشركة. ولولا ازدهار التجارة الإلكترونية في البحرين والخليج العربي فعلاً لم يُقّم هذا المشروع الواعد.

وأحد أهم أسباب نجاح التجارة الإلكترونية في البحرين - سواءً على صعيد الاقتصاد الكلي أو على صعيد شركات منفردة كالأمثلة المذكورة آنفاً - هو جودة البنية التحتية الرقمية بمملكة البحرين. فيمكن لأي بائع أو مستهلك أن يستخدم الإنترنت بسهولة وبسرعة عالية وبتكلفة متدنية وفي أي مكان وفي أي وقت، سلكياً أو لاسلكياً، وعبر جهاز ثابت أو جهاز نقّال. وليست هذه المزايا متوفرة في الكثير من الدول ولاسيما الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة حيث توجد مستوطنات ريفية الكثافة السكانية فيها منخفضة. فالكثافة السكانية العالية بمملكة البحرين تجعل الاستثمار في تغطية شاملة لخدمات الإنترنت مجدية اقتصادياً، ومحدودة التكلفة، ويشكل ذلك قاعدة ممتازة لبناء نظام حيوي للتجارة الإلكترونية.

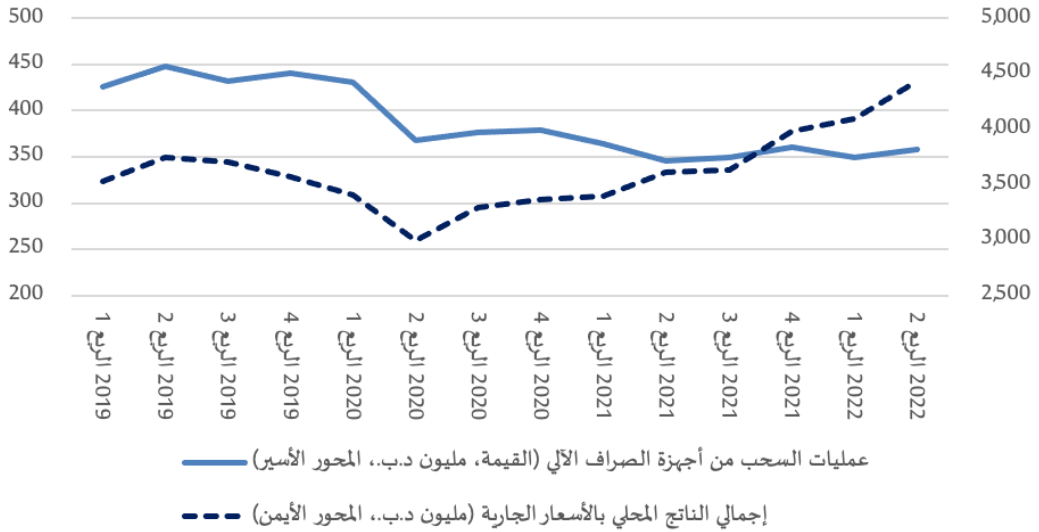
وبالإضافة إلى هذه الاستثمارات الملموسة، لعبت تشريعات مملكة البحرين دوراً إيجابياً في تنمية

وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجائحة المستهلكين على التغلب على بعض الحواجز النفسية التي كانت تمنعهم من استخدام التجارة الإلكترونية. فيخشى البعض من استخدام بطاقة الائتمان عبر الإنترنت خشية من السرقة أو الاختراق، كما يفضل البعض التسوق وجهاً لوجه لأنهم لا يجيدون استخدام الحاسوب، وخصوصاً كبار السن منهم. ولكن في فترة الجائحة اضطروا إلى تغيير نمط التسوق، ومن ثم تلاشت بعض الحواجز النفسية نهائياً، وهو ما أسفر عن توسُّع مستدام في استخدام التجارة الإلكترونية استمر حتى بعد انتهاء أصعب مراحل الجائحة.

التجارة الإلكترونية، سواءً التشريعات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات، أو التشريعات التي تحمي المستهلك وتحدد بوضوح مسؤوليات البائع تجاه العميل. وفوق هذه الأسس الاستثمارية والتشريعية، لعبت الاستراتيجية الوطنية دوراً بناءً في تنمية التجارة الإلكترونية من خلال إبراز أهمية هذا القطاع، وتركيز اهتمام صُنَّاع القرار في المجال الاقتصادي. وكان لهذه التطورات دور مهم في الحد من السلبات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي ذُكرت آنفاً، كمخاطر الأمن السيبراني والانتهاكات للخصوصية. فتم في عام 2017م إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لإدارة مثل هذه الملفات بشكل منهجي ومنهجي، ولضمان التنسيق اللازم بين الجهات الحكومية المعنية.

وبشكل مواز لهذه المساهمات البشرية، كان هناك تأثير لجائحة كورونا في تعزيز التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين. ففي بعض الحالات فرضت الجائحة على المنظمات رقمنة أنشطتها حتى ولو كانت الاستثمارات اللازمة مكلفة، وذلك لضمان سير العمل في وقت حظر التجول أو القيود الصارمة على التفاعل الجسدي. فالمطاعم التي كانت لا تباع أطباقاً عبر الإنترنت اضطرت إلى أن تتبنى هذا النهج أو أن يكون الإفلاس مصيرها، كما فُرض على الصيدليات أن تبني شبكات للتوصيل لكي تتمكن من خدمة كبار السن الذين كانوا يخشون الخروج من منازلهم خلال الجائحة، لاسيما وأن تلك الشريحة تمثل حاجاتها من الأدوية نسبة كبيرة من إيرادات الصيدليات. وبعد إجراء هذه الاستثمارات استجابة للظروف التي فرضتها الجائحة، وقد تواصلت الاستفادة منها حتى بعد الجائحة، وبذلك أصبحت مساهمة التجارة الإلكترونية أكبر بشكل مستدام.

الشكل 5: مؤشرات استخدام النقود والنشاط الاقتصادي الكلي لمملكة البحرين،
2019-2022م



وتنعكس هذه التغيرات في الشكل 5، حيث يظهر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة 2022-2019م. وكما حصل في جميع دول العالم، تراجع النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2019م والنصف الأول من عام 2020م بسبب الجائحة، ثم تعافى خلال عام 2021م. وبخصوص الدول الخليجية ومنها مملكة البحرين، نهض الاقتصاد في عام 2022م مع ارتفاع أسعار النفط.

ويعرض الشكل 5 أيضاً عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، والتي تشكّل مؤشراً يقيس مدى استخدام النقود لإجراء المعاملات التجارية. وقبل النصف الثاني من عام 2020م، كانت هناك علاقة قوية بين عمليات السحب والنشاط الاقتصادي، إذ كان المؤشران يرتفعان وينخفضان معاً لأن النشاط الاقتصادي يتطلب الإنفاق النقدي. ولكن بعد ما ألزمت الجائحة المتاجر بالاستثمار عبر التجارة الإلكترونية، والمستهلك بتعلّم كيفية التسوق الرقمي، ومن ثم تلاشي العلاقة بين المؤشرين. فعلى الرغم من النمو السريع في الاقتصاد البحريني خلال الفترة 2022-2021م، فإن مستوى استخدام النقود أصبح أقل من الذروة التي ظهرت في بداية عام 2019م بنسبة 20%. وبشكل ذلك دليلاً واضحاً بشأن حدوث تغيير جذري في نمط التجارة في الاقتصاد البحريني.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإنه لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه مملكة البحرين ويمكن العمل عليها خلال الفترة المقبلة، والتي سيتم استعراضها في القسم القادم لاحقاً.

التحديات

كما ظهر آنفاً عند تقديم بيانات مختارة حول التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين فإن أحد أكبر التحديات الذي يواجهها أصحاب المصلحة في ذلك القطاع هو شح البيانات ولاسيما الحكومية المسؤولة عن الرقابة والإدارة. فالحسابات القومية لا تحتوي على بيانات متعلقة بالتجارة الإلكترونية، كما أن وزارة الصناعة والتجارة (الجهة التي رسمت الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية) لا تُصدر بيانات حول هذا القطاع. وتوجد بيانات محدودة من قبل مصرف البحرين المركزي ومن الصعب استخدامها لقياس مساهمة القطاع بشكل عام، أو لدراسة تفاصيل التجارة الإلكترونية حسب القطاع الفرعي أو طريقة الدفع أو غيرها.

ويرجع ذلك بالأساس إلى صعوبة قياس التجارة الإلكترونية عموماً، سواء في البحرين أو في أية دولة أخرى، إذ تتطلب هذه العملية إحصائيين لديهم خلفية علمية ونظرية وتطبيقية في مجال قياس التجارة الإلكترونية، ومثل هذه المهارات مكلفة ونادرة نسبياً في دولة صغيرة كمملكة البحرين.

ويرتب هذا النقص صعوبات متعددة، في مقدمتها عملية صياغة سياسات التجارة الإلكترونية، وإجراء الإصلاحات وقت الحاجة. فعلى سبيل المثال، إذا رغبت الحكومة أن تعزز إنتاجية القطاع الخاص من خلال حث الشركات على استخدام التجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B ecommerce)، يمكنها إطلاق مشروعات توعوية وتقديم دعم فني ومالي، ولكنها لن تكون قادرة على تحديد مدى نجاح تلك السياسات، أو تعديلها بشكل تفصيلي، دون بيانات دقيقة حول التجارة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في المجال الضريبي تكون

عملية الرقابة على التجارة الإلكترونية أصعب من الرقابة على التجارة التقليدية، لأنه لا يمكن إجراء عمليات تفتيش بشكل عشوائي وبالتالي يتعين تجميع بيانات دقيقة لضمان الانضباط. ولكن دون البيانات، يزداد احتمال التهرب الذي يضر الميزانية العامة ويخلق تنافساً غير عادل لصالح الشركات المخالفة للقانون.

وينعكس شح بيانات قطاع التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين في ندرة البحوث العلمية حوله. فعند إجراء مراجعة للأدبيات العلمية ذات الصلة لأجل إنجاز هذه الورقة، تم الحصول على عدد محدود للغاية من الأوراق (أقل من 10)، على عكس الأدبيات الكبيرة التي توجد في الاقتصادات الأخرى كالمملكة المتحدة والصين.

وتشير البحوث التي أجريت حول التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين إلى عدد من التحديات الأخرى التي يواجهها أصحاب المصلحة. فوفقاً لورقة تناولت مستجدات التسوق الرقمي في فترة جائحة كورونا كانت الكثير من الشركات البحرينية تعاني من صعوبة في الانتقال إلى التجارة الإلكترونية بسبب تكلفة برمجيات وأدوات الأمن السيبراني⁽³⁰⁾. فمع تقدّم ثورة الرقمنة في جميع أنحاء العالم، أصبح لدى الجماعات التي تمارس الاختراق الإلكتروني القدرة على تطوير وسائل جديدة أكثر كفاءة لممارسة السرقات وبالتالي اضطر البائعون والمستهلكون إلى تخصيص المزيد من الموارد للحماية السيبرانية. ففي عام 2004م بلغ مجموع الإنفاق

30 AlHudaib, Deena, and Minwir Al-Shammari. "The Adoption of E-Commerce by Businesses in Bahrain During Covid-19." In 2022 International Conference on Decision Aid Sciences and Applications (DASA), pp. 1684-1691. IEEE, 2022.

لجمع بيانات دقيقة حول آراء وسلوك المستهلكين بهدف قياس مدى انتشار مثل هذه المخاوف.

ويتمثل التحدي الأخير في مجال التشريعات. حيث خلص بحث حديث حول التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين إلى أنه ينبغي تحديث التشريعات لكي تُعرض بيانات شاملة ودقيقة حول السلع⁽³³⁾. وقد خلص البحث إلى هذا الاستنتاج بناءً على (تحليل وصفي ونوعي qualitative analysis) للتشريعات. وبالفعل فإنه في حالة مقارنة تشريعات مملكة البحرين بتشريعات الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، يظهر أن التشريعات البحرينية تنقصها بعض التفاصيل التي يمكن أن تسهم في خلق الثقة عند المستهلك.

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة، ازدهرت التجارة الإلكترونية مع تطور تكنولوجيا الإنترنت، ونمت مساهمتها في الاقتصاد الدولي بشكل كبير، وتَسارع النمو خلال فترة جائحة كورونا، ويعود هذا النمو بالأساس إلى الإيجابيات المتعددة التي تقدمها التجارة الإلكترونية، سواءً من ناحية البائع الذي بإمكانه خفض التكلفة، أو المستهلك الذي يمكن له التسوق بمرونة أعلى وبأسعار أفضل. ولكن على الرغم من تلك الفوائد، فإن هناك عدداً من السلبيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، من بينها مخاطر الأمن السيبراني، وانتهاكات خصوصية المستهلك. وسعيًا لتحقيق الفوائد والحد من التهديدات، استثمرت الحكومات في البنية التحتية الرقمية وكذلك في الأمن

العالمي على الأمن السيبراني 3.5 مليارات دولار، بينما في الفترة 2021-2025م، يتوقع الخبراء أن الإنفاق التراكمي سيبلغ 1,750 مليار دولار بسبب تضاعف المخاطر⁽³¹⁾.

كما خلصت الورقة ذاته إلى أن ندرة المهارات المحلية في مجال التجارة الإلكترونية تشكل عائقاً إضافياً أمام نمو القطاع في مملكة البحرين. فالتجارة التقليدية لا تتطلب مهارات الحاسوب، الذي يجعل نسبة كبيرة من القوى العاملة مؤهلة لهذا العمل، ومن ثم يجعل الأجور متدنية ويسهل عملية تحقيق الأرباح، بينما التجارة الإلكترونية تحتاج إلى فريق مبيعات لديه القدرة في مجال الحاسوب ولاسيما في مهارات متقدمة كالأمن السيبراني، ونتيجة لذلك، ترتفع تكلفة البيع لدى الشركات البحرينية.

وفي بحث أُجري قبل جائحة كورونا، توصل فريق التأليف إلى أن لدى المستهلكين البحرينيين مخاوف كبيرة فيما يخص المخاطر الأمنية وخصوصية البيانات⁽³²⁾. وكما ذكر آنفاً تم القضاء على هذه الظاهرة جزئياً بسبب التعلم الإلزامي المتعلق بالجائحة، ولكن لا بد أن شريحة من المستهلكين البحرينيين لا تزال لديهم تلك المخاوف، وبالتالي ينبغي معالجة ذلك من خلال تعزيز الأمن السيبراني والخصوصية من جانب ما، ومن خلال دعم التوعية حول ذلك من جانب آخر. ويؤكد ذلك الحاجة

31 Braue, David. "Global Cybersecurity Spending To Exceed \$1.75 Trillion From 2021-2025", Cybercrime Magazine (<https://cybersecurityventures.com/cybersecurity-spending-2021-2025/>), (2021).

32 - Henari, Tara Fryad, and Roohi Mahboob. "E-commerce in Bahrain: the non-technical limitations." Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues (2008).

33 - Maaitah, Qais. "Review of E-Commerce Legal Framework in Bahrain: Under the Perspective of Local and Global Consumer Protection." (2018).

السيبراني، كما أصدرت تشريعات خاصة بالتجارة الإلكترونية لحماية البيانات ولضمان حقوق المستهلك.

وقد انتهجت مملكة البحرين هذا النموذج، فقد شهدت نمواً كبيراً في مساهمة التجارة الإلكترونية في اقتصادها ولاسيما في فترة جائحة كورونا انطلاقاً من استثماراتها الواسعة في مجال البنية التحتية الإلكترونية. فبات بإمكان المواطن البحريني أن يستخدم الإنترنت ذا السرعة العالية في أي مكان وأي وقت وبسعر منخفض، وشكّل هذا حافزاً قوياً للشركات لتوسيع نمط معاملاتها لكي تشمل التسوق الإلكتروني. كما كان هناك دور مهم للتشريعات الخاصة بحماية البيانات والمستهلك في مملكة البحرين في تشجيع المستهلكين على الاستفادة من التجارة الإلكترونية. وقد تمت تلك الجهود تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، التي قامت بصياغتها وزارة الصناعة والتجارة وأطلقتها عام 2018م لتشمل الفترة 2019-2022م.

وعلى الرغم من المكتسبات التي حققتها مملكة البحرين نتيجة لنمو التجارة الإلكترونية، فلا تزال هناك بعض التحديات، من بينها شُح البيانات، وصعوبة ضمان الأمن السيبراني، والحاجة لبلورة المزيد من التفاصيل في التشريعات الداعمة للتسوق الرقمي. وبناءً على ما سبق، تقدم هذه الورقة عدداً من التوصيات لصنّاع القرار ضمن الاستعداد لإطلاق استراتيجية جديدة للتجارة الإلكترونية تغطي الفترة من العام 2023م وما بعده، وتتمثل في الآتي:

1- تخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية لتجميع البيانات الدقيقة حول التجارة الإلكترونية

في كافة أبعادها، ويكون هدف ذلك تمكين صنّاع القرار من وضع مؤشرات لقياس أداء الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، لكي يتمكنوا من إجراء الإصلاحات اللازمة عند الحاجة. كما يهدف مشروع جمع البيانات إلى تزويد الباحثين المتخصصين في مجال التجارة الإلكترونية بالبيانات الذي يحتاجونها لإجراء بحوث رصينة خاصة بالتسوق الرقمي في مملكة البحرين، دعماً لصنّاع القرار.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد شركات دولية خاصة تقوم بجمع بيانات حول التجارة الإلكترونية في البحرين كشركة Statista المتخصصة في الإحصائيات الاقتصادية. فينبغي النظر في التعاون مع تلك الشركات وربما التعاقد معها لاسيما في ظل المتطلبات العالية لجمع مثل هذه البيانات من ناحية المهارات والخبرات لدى الإحصائيين.

2- أهمية الاستمرار في التركيز على الأمن السيبراني والتعامل معه كأولوية للأمن الوطني. فهناك تداخل كبير بين الأدوات التي تحمي المستهلك عندما يتسوق عبر الإنترنت، والأدوات التي تحمي المواطن من الهجمات ذات الطابع الأمني، سواء أتت من دول أو جماعات دون الدول وتزداد أهمية مثل هذه التدابير خلال فترة الأوبئة، حيث لا يمكن التعامل عن طريق التجارة التقليدية، وتصبح التجارة الإلكترونية ربما الوسيلة الوحيدة لممارسة الحياة اليومية.

3- متابعة آثار التجارة الإلكترونية والتواصل الرقمي بشكل عام على التماسك الاجتماعي. فكما ذكرنا، وأحياناً لا تظهر السلبيات المتعلقة بتطور تكنولوجيا معين بشكل فوري، إذ يعتمد ظهورها على انتشار التكنولوجيا بين شرائح كبيرة من المجتمع، وخلال فترة زمنية طويلة. كما حدث في

حالة التلفاز على سبيل المثال، الذي تسبب تدريجياً (على مدى 40 سنة) في تراجع في مستوى التماسك الاجتماعي الأمريكي، وذلك لأن الأسر الأمريكية أصبحت تفضل الترفيه المنزلي على الترفيه الجماعي في الأندية الاجتماعية.

وفي الألفية الجديدة ظهرت آثار سلبية مجتمعية للهاتف الذكي، كما أسفرت وسائل التواصل الاجتماعي عن صراعات مجتمعية واستقطاباً فكرياً، وقد تكون هناك آثار سلبية شبيهة للتجارة الإلكترونية لأنها تقلل مستوى التفاعل الجسدي بين البشر. ونظراً لوجود ظروف خاصة بكل مجتمع لمثل هذه التطورات، فإنه يتعين على علماء علم النفس والعلوم الاجتماعية في مملكة البحرين إجراء بحوث رصينة لدراسة التداعيات الاجتماعية لانتشار التجارة الإلكترونية. ويرتكز ذلك على الحصول على بيانات تفصيلية ودقيقة حول التسوق الرقمي في البحرين، لكي يتمكن الباحثون من إجراء بحوثهم حول هذا الموضوع.

The experience of the Kingdom of Bahrain in the field of E-commerce

Dr. Omar Ahmed Al-Ubaidly⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the contents of the national strategy for e-commerce launched by the Kingdom of Bahrain for the period of 2019-2022 within the framework of the economic vision 2030. The study concluded three main results:

First: The digital strategy for e-commerce allowed the Kingdom of Bahrain to achieve several advantages, including flexibility in purchasing and choosing what suits the consumers needs, in addition to the low cost in terms of buying without an intermediary. However, this was not without challenges such as cyber threats, tax evasion, and the difficulty of consumer protection.

Second: The Kingdom of Bahrain has a distinguished infrastructure in accordance with the global indicators required for the establishment of a digital infrastructure, in addition to a legislative structure, since many legislations were issued that would protect the digital infrastructure.

Third: The Kingdom of Bahrain's digital strategy aims to increase contribution to the Kingdom's gross domestic product, increase contribution to exports, doubling the number of companies, as well as increasing women's activity in the digital field.

1 Director of Research and Studies Department at Derasat

القسم الثاني: ملف العدد

1- الأبعاد الاستراتيجية لتطور العلاقات المصرية- الخليجية.

د. معتز محمد سلام

2- تأثير التوجُّه الخليجي نحو العراق على الأمن الإقليمي.

د. نادية سعد الدين

3- الطاقة المتجددة في السياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي.

د. عبدالله عيسى العباسي

الأستاذ علي إبراهيم فقيه

تقديم الملف

نادية سعد الدين، وتستهدف الدراسة إلقاء الضوء على أهمية العراق بالنسبة للأمن الإقليمي وضرورات التقارب الخليجي العراقي والذي تعكسه مؤشرات عديدة سواء على المستوى الثنائي بين العراق وبعض الدول الخليجية أو على المستوى الجماعي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عكسته الزيارة التي قام بها الدكتور نايف فلاح الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون للعراق في فبراير 2021م.

ولاشك أن هناك مرتكزات سياسية واقتصادية وأمنية تحتم تطوير تلك العلاقات ومجمعتها أهمية وجود عراق فاعل على المستويين الإقليمي والعربي؛ لتحقيق مفهوم توازن القوى الذي يعد هو أساس الأمن الإقليمي.

وحملت الدراسة الثالثة عنوان (الطاقة المتجددة في السياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي) وأعدّها كل من الدكتور عبدالله عيسى العباسي والأستاذ علي إبراهيم فقيه، وتستهدف تحليل أحد الأبعاد الاقتصادية للسياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي، وهي تطوير قضية الطاقة المتجددة والتي أضحت خياراً استراتيجياً لدول الخليج العربي لدعم خطط التنمية المستدامة والتي من بين أهدافها تنويع مصادر الدخل، فضلاً عن مواكبة التوجهات الدولية الداعية للحد من الانبعاثات الكربونية وهو ما تضمّنته قمة الأمم المتحدة للمناخ التي انعقدت في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر 2022م.

وتتّكامل الدراسات الثلاث معاً لتقدم رؤية شاملة لمضامين ومسارات بعض السياسات الإقليمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن تحولات إقليمية وعالمية سريعة التغيّر بقدر ما تفرضه من تحديات فإنها تحمل في طياتها أيضاً فرصاً لتعزيز التعاون الإقليمي.

مع أهمية دوائر السياسة الخارجية لأية دولة فإن الدائرة الإقليمية تكتسب أهمية بالغة انطلاقاً من طبيعة التأثير والتأثر كما أشار لذلك العديد من منظري العلاقات الدولية وأبرزهم باري بوزان أحد المفكرين في الدراسات الأمنية والذي نشر العديد من الدراسات المتميزة في مجال الأمن الإقليمي. ودول الخليج العربي جزء لا يتجزأ من إطار إقليمي، والأخير جزء من منظومة أكبر وهي منطقة الشرق الأوسط. وتتفاعل دول الخليج العربي مع هاتين الدائرتين تأثراً وتأثيراً، وفي خضمّ التحولات الدولية الراهنة التي كان من نتائجها انشغال القوى الكبرى بالأزمة الأوكرانية وتداعياتها تبرز أهمية الأمن الإقليمي، وتحرص دول الخليج العربي على إرساء علاقات إقليمية مع الدول المحورية الفاعلة والتي تنوع مضامينها بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. وتكمن أهمية وجود علاقات على المستوى الإقليمي سواء بشكل ثنائي أو من خلال أطر للتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي في كون أن هناك مشكلات يمكن إيجاد حلول لها ضمن ذلك الإطار بالنظر لوجود توازنات قوى مختلفة داخل المنظمة الأمنية، ومن ناحية ثانية أكدت جائحة تحدي كورونا على سبيل المثال أهمية بل ومحورية البُعد الجغرافي في السياسات الخارجية للدول وخاصة في ظل توقّف سلاسل الإمداد من الغذاء. ومن هنا يتناول ملف هذا العدد ثلاث دراسات:

الأولى: بعنوان (الأبعاد الاستراتيجية لتطور العلاقات المصرية الخليجية للدكتور معتز محمد سلامة، والتي تتضمن تحليلاً شاملاً لأهمية ومحورية هذه العلاقات وجوانبها المختلفة، بل والأهم تأثيرها في منظومة الأمن الإقليمي.

والدراسة الثانية: بعنوان (تأثير التوجّه الخليجي نحو العراق على منظومة الأمن الإقليمي) للدكتورة

1- الأبعاد الاستراتيجية لتطور العلاقات المصرية- الخليجية

د. معزم محمد سلامة⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل قضية الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والجدل حول ذلك الوجود في ظل إعلان الولايات المتحدة غير ذي مرة أنها بصدد إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج بحيث تكون الأولوية لمواجهة كل من الصين وروسيا في مناطق بعيداً عن الشرق الأوسط وقد خلصت تلك الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

الأولى: أنه على الرغم من أن الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات الأمريكية تضمنت قضية إعادة الانتشار العسكري فإن الواقع يؤكد وبما لا يدع مجالاً لأدنى شك أنه من المبكر الحديث عن مرحلة ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية فلا تزال هي الضامن الرئيسي لأمن دول الخليج العربي على المدى المنظور.

والثانية: تسعى إدارة الرئيس الحالي جو بايدن إلى تحقيق قدر من التوازن بين الانحسار عن الأزمات من خلال الحد من التواجد العسكري المباشر وفي الوقت ذاته تحقيق الردع من خلال تحديد أهداف واقعية وسبل جديدة لتحقيق ذلك الردع ليس من بينها القوة العسكرية.

والثالثة: في ظل استمرار العديد من التحديات الأمنية الراهنة ومن بينها أزمة الملف النووي

الإيراني وكذلك تهديدات الأمن البحري فإن ذلك يرتب مسؤولية على الولايات المتحدة في دعم أمن شركائها من دول الخليج العربي وكذلك أمن الطاقة لشركائها الأوروبيين، إلا أن ذلك لم يحل دون سعي دول الخليج العربي لتنويع شركائها الأمنية مع عدد من الدول الكبرى في العالم.

مقدمة

من منظور العلاقات المتبادلة، تشكل دول مجلس التعاون الخليجي الرقعة الجغرافية والكتلة البشرية الواقعة بين مصر والقارة الآسيوية، بقواها الدولية والإقليمية الصاعدة (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، باكستان). وتتمتع دول المجلس بموقع جيوبوليتيكي متميز مع إطلالتها على ممرات مائية مهمة لحركة التجارة العالمية مثل: الخليج العربي، وخليج عمان، والمحيط الهندي، وخليج عدن، والبحر الأحمر. فضلاً عن إطلالتها على ثلاثة مضائق وقنوات بحرية: مضيق باب هرمز وباب المندب وقناة السويس. وبثرواتها من الطاقة من البترول والغاز، وبهضتها الاقتصادية والتنموية والاتصالية، وبرؤاها التنموية وخططها الوطنية 2030م و2050م و2070م، وبذلك تمثل دول المجلس ثِقلاً يتزايد حضوره على المستوى الدولي، مع تزايد أهمية ما تمتلكه من موارد، تأكدت بعد الأزمة الأوكرانية في العام 2022م.

وبالمقابل تشكل مصر الثقل الاستراتيجي الديموغرافي والجيوسياسي العربي، والواصل الجغرافي البحري بين دول مجلس التعاون الخليجي والبحر الأبيض

1 خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

أولاً: دول الخليج العربي ومصر.. الرؤى المتبادلة وأسس التقارب الاستراتيجي

تركز الرؤى المصرية والخليجية التي تستدل على خصوصية العلاقات البينية على التقارب التاريخي والجغرافي بين مصر ودول الخليج العربي، وعلى الروابط المجتمعية بفعل الانتقال البشري وعلاقات النسب والمصاهرات، وحجم التبادل الاقتصادي، والبُعد الديني الخاص بالهوية الإسلامية⁽²⁾ حيث يسود توجه مجتمعي في مصر يعتبر دول الخليج العربي السند الاستراتيجي لمصر، ويصل الأمر إلى حد اعتبار بعض المفكرين السياسيين المصريين (د. مأمون فندي) أن مصر دولة خليجية، بحكم المفهوم الاستراتيجي والجيوستراتيجي، وليس بالمفهوم الجغرافي⁽³⁾، وللارتباط الوثيق بين الأمن الخليجي والأمن القومي المصري، والامتداد البشري وحجم

المتوسط وأوروبا، والدولة التي ترتبط بدول المجلس بمصالح استراتيجية خاصة، ولها ثقل سكاني كبير في الخليج العربي (بتواجد حوالي 5 ملايين مصري يقيمون في دول المجلس)، وتشكل مصر الثقل السكاني العربي على الجانب الغربي لدول مجلس التعاون، المكافئ للثقل السكاني الإيراني على الجانب الشرقي للخليج العربي.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية والاقتصادية المتبادلة لمصر ودول الخليج العربي، فليست هناك وثائق ورؤى رسمية تحدد طبيعة المصالح وأسس العلاقات؛ وأحياناً تصدر تصريحات وبيانات فردية وجماعية بشأن العلاقات البينية بشكل عام، لكن ليست هناك أيضاً وثائق منشورة تتضمن الرؤية الاستراتيجية التي تبرز خصوصية العلاقة، ونظرة كل جانب للآخر.

ووفقاً لذلك ستنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، على النحو التالي:

أولاً: دول الخليج العربي ومصر.. الرؤى المتبادلة وأسس التقارب الاستراتيجي.

ثانياً: الأبعاد الجيوستراتيجية والجيواقتصادية للعلاقات المصرية- الخليجية.

ثالثاً: أبعاد جديدة للعلاقات الاستراتيجية الخليجية المصرية.

2 أنظر على سبيل المثال مقال: عبد الله بشارة، عبدالناصر والخليج، البيان، 24 يوليو 2002.

3 دار حوار فكري بهذا الخصوص في مصر، قبل ما يزيد على عشر سنوات؛ بطرح استمّله د. مأمون فندي (أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج تاون الأمريكية، ومدير برنامج الشرق الأوسط وأمن الخليج بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن)، في مقال له بصحيفة (الأهرام) المصرية بتاريخ 11 مارس 2009، طرح فيه فكرة أن مصر دولة خليجية! وركز على الوقائع والبيانات التي تؤكد هذا المفهوم الذي قد يبدو من باب الخيال الاستراتيجي، داعياً إلى النقاش حوله حتى يتبلور كمفهوم استراتيجي فاعل. وقد عكّبت د. عليّ الدين هلال (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة) على المقال بصحيفة (الأهرام) أيضاً بتاريخ 21 مارس 2009، تناول فيه حجم التفاعل القائم بين مصر ودول الخليج العربي، بينما أكد الدكتور عزمي خليفة السفير المصري الأسبق في البحرين، أنه وفقاً للمفهوم الجغرافي فإن مصر دولة مجاورة للخليج، أما وفقاً للمفهوم الاستراتيجي فمصر دولة خليجية! أنظر: السفير د. عزمي خليفة، نعم: مصر دولة خليجية، صحيفة (البلاد)، <https://ar-chive.albiladdaily.com/articles/>

العمالة المصرية بالخليج العربي، وارتباط الخليج العربي بالبحر الأحمر، وترابط المصالح الخاصة بأمن المضائق البحرية وقناة السويس.

ويُعتبر الموقف بشأن خصوصية العلاقات مع دول الخليج العربي من أكثر المواقف استمرارية في الخطاب المصري، مقارنة بأية دائرة ارتباط أخرى من دوائر الأمن القومي الخاصة بمصر، على نحو ما تعكسه التصريحات الرسمية للقادة ووزارات الخارجية وجهات الأمن القومي؛ حيث يؤكد المسؤولون المصريون على مدى العقود وفي مختلف المناسبات بأن أمن الخليج العربي (ككل) خط أحمر، وأن أمن الخليج العربي من أمن مصر. كما تُعتبر مصر أن أمن كل دولة خليجية (على حدة) جزء من الأمن القومي المصري. وثمة عشرات التصريحات التي صدرت عن مختلف مستويات القيادة في مصر، تؤكد جميعها أن أمن الخليج العربي أحد أهم الثوابت في نظرية الأمن القومي المصري⁽⁴⁾.

وقبل تولّيه الرئاسة في العام 2014م، أدخل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مفهوماً جديداً في سياق الارتباط المصري الأمني بالخليج العربي، معتبراً أنه إذا تعرّض أمن دول الخليج العربي للخطر

فإن تحرّك القوات المصرية سيكون بقدر «مسافة السكة». وتضمن بيان للرئاسة المصرية في فبراير 2016م التأكيد على أن «مصر لن تردّد في إرسال قواتها إلى دول الخليج العربي الشقيقة.. للدفاع عنها إذا ما تعرّضت لأي اعتداء أو تهديد مباشر». وجدّد الرئيس السيسي في 6 نوفمبر 2018م التأكيد على أن «الشعب المصري كله سيقبل بتحريك قواته لصد العدوان ودعم الأشقاء وخاصة دول الخليج العربي» في حال تعرّض أمنها للخطر. وفي كلمته أمام القمة العربية الاستثنائية بمكة المكرمة في آخر مايو 2019م أكد أن «أمن منطقة الخليج العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً وعضوياً بالأمن القومي المصري». وأعاد تأكيد ذلك في مناسبات مختلفة؛ معتبراً أن «أمن الخليج العربي هو أحد الثوابت الراسخة للسياسة المصرية»، وأن «أمن مصر من أمن دول الخليج العربي»، وأن «أمن الخليج العربي امتداد للأمن القومي المصري».

وتتضمن البيانات المصرية الخليجية التي تصدر عقب اللقاءات الرسمية بين مصر وكل دولة خليجية على حدة، الكثير من مثل هذه التأكيدات⁽⁵⁾.

وعلى الجانب الخليجي يمكن الاقتراب من رؤية دول الخليج العربي لمصر من خلال مواقف القيادات الخليجية من مصر، التي تجلت بوضوح بعد أحداث ثورة 30 يونيو 2013م، وأبرز مثال على ذلك إعلان العاهل السعودي السابق الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حينذاك) بأن السعودية "شعباً

4 أما الرئيس الأسبق حسني مبارك فقد أكد في 26 نوفمبر 2010، قبل ثورة 25 يناير 2011 بشهرين أن «الأمن في الخليج العربي أمن لمصر، وإننا نضع في اعتبارنا أن الخليج العربي امتداد لأمن مصر، وأمن مصر امتداد للخليج العربي، وكلاهما له أهمية قصوى بالنسبة لنا». وفي كلمة ألقاها أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى (البرلمان)، لدى افتتاحه الدورة البرلمانية الجديدة عام 2007، قال مبارك «إن أمن مصر القومي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن العربي، ويرتبط بأمن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والأمن المتوسطي»، وأكد أن منطقة الخليج العربي تقع ضمن نطاق الأمن القومي لمصر، وأن تهديدها يمثل خطراً أحمر لا يسمح بتجاوزه. ولقد قام الباحث برصد أرشيفي لمختلف التصريحات الرئاسية المصرية، وانتقى هذه التصريحات متجنباً المتكرر منها.

5 أنظر مثلاً: اتفاق سعودي/ مصري لتعزيز التعاون العسكري، صحيفة (الشرق الأوسط)، 31 يوليو 2015. أيضاً: سمر نصر، 12 بندا حصاد لجنة التشاور السياسي بين مصر والسعودية، (الأهرام)، 12/1/2020. أيضاً: لجنة التشاور السعودية/ المصرية ترفض التدخلات الإقليمية في الشؤون العربية، صحيفة (عكاظ) السعودية، 1/12/2020.

الإخوان المسلمين في جوهر العقيدة الاستراتيجية والأمنية للجانبين، وبلغت العلاقات مستوى من الخصوصية لم تقتصر على الجوانب السياسية والاستراتيجية، وإنما تجسدت أحياناً في أشكال من التضامن الرمزية؛ فعلى سبيل المثال، وجدت وزارة الخارجية المصرية في 18 مايو 2021م، ضرورة لإصدار بيان صحفي في قضية تمثّل (من وجهة نظر وزارة الخارجية) شأنًا خليجياً صرفاً، حيث طلبت الخارجية المصرية في بيان لها من السفير اللبناني في القاهرة، تقديم تفسير لما أدلى به وزير خارجية حكومة تصريف الأعمال في لبنان، شربل وهبة، من تصريحات اعتبرت مسيئة بحق الدول والشعوب العربية الشقيقة في الخليج العربي⁽⁹⁾.

ومع تزايد مؤشرات اندماج الفضاء الأمني للبحر الأحمر بالفضاءات الأمنية للخليج العربي والقرن الأفريقي وحوض النيل، ومع إنشاء مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في يناير 2020م، ومع تزايد اهتمامات كل من السعودية والإمارات بالبحر الأحمر في ظل الأزمة اليمنية، ومشروع نيوم السعودي، وتزايد حجم المناورات العسكرية بين مصر ودول الخليج العربي، وتعاظم الارتباط الجيوسياسي بين أمن الخليج العربي وخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، يمكن القول إن خصوصية التفاعلات المصرية الخليجية في محيط البحر الأحمر أصبحت تنافس خصوصية التفاعلات بين دول مجلس التعاون في المحيط الخليجي، وذلك جعل مصر خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية إسمياً، لكنها داخله فيه فعلياً وجيوسياسياً، وجعل دول مجلس التعاون جزءاً من النظام الجيوسياسي للبحر الأحمر.

وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية وعزمها». وتضمنت رسالة خادم الحرمين الشريفين في تهنئته للرئيس عبدالفتاح السيسي بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية، التأكيد على أن "المساس بمصر يعد مساساً بالإسلام والعروبة، وهو في الوقت ذاته مساس بالمملكة العربية السعودية"⁽⁶⁾. والأمر نفسه في بيان وزارة الخارجية السعودية في 20 يونيو 2020م، الذي أكد أن أمن مصر جزء لا يتجزأ من أمن السعودية⁽⁷⁾. ولقد كان لمثل هذه المواقف الخليجية الدور الأهم في استعادة مصر استقرارها الاقتصادي والسياسي، وهو أمر أكدّه الرئيس السيسي في خطبه وكلماته العامة غير ذات مرة⁽⁸⁾.

ومنذ العام 2013م ترسّخ نمط نوعي من العلاقات بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين اكتسب طابعاً أقرب إلى العقيدة السياسية، فلقد دخل الموقف بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لجماعة

6 الملك عبدالله: من يتخاذه عن دعم مصر لا مكان له بيننا، موقع قناة (العربية)، 3 يونيو 2014.

7 السعودية تؤكد أن أمن مصر جزء لا يتجزأ من أمنها، صحيفة (الشرق الأوسط)، 20 يونيو 2020.

8 خلال كلمته في 29 يوليو 2018 أمام المؤتمر الوطني السادس للشباب، أكد الرئيس السيسي أن الأشقاء في الخليج قدموا لنا دعماً كبيراً بعد ثورة 30 يونيو في مجال الطاقة والبترو، وأن مليون دولار شهرياً وقود ومواد بترولية لمدة 20 شهراً دفعها الأشقاء في الخليج للشعب المصري، مضيفاً أن وقفة الأشقاء في الخليج بجانب مصر يشهد لها التاريخ وأنه لولا دعمهم لسقطت الدولة المصرية»، وهو ما عبر الرئيس المصري عنه في مناسبات تالية، أنظر: رسائل السيسي للخليج والوطن العربي في جلسة «أسأل الرئيس» بمؤتمر الشباب، صحيفة (اليوم السابع) المصرية، 2018/7/29. وأيضاً كلمة الرئيس السيسي في افتتاح القرية الأولمبية لهيئة قناة السويس في 8 سبتمبر 2022. https://www.youtube.com/watch?v=EfkHt_SWQ7s

9 الخارجية المصرية تطلب تفسيراً من سفير لبنان حول تصريحات شربل وهبة المسينة، صحيفة (اليوم السابع)، 19 مايو 2021.

القرن الأفريقي (إريتريا والصومال وجيبوتي) وفي السودان⁽¹¹⁾، وهي مناطق بالغة الأهمية للأمن القومي المصري. وأضافت الاستثمارات الخليجية في إثيوبيا، إلى أهمية دور دول مجلس التعاون في الملف المائي لمصر. ومن خلال تتبُّع مواقف دول المجلس من مشكلة السد الإثيوبي، يتضح تبنيها لمواقف مساندة للموقف المصري بدرجات مختلفة، حيث اعتبر أغلبها أن الأمن المائي لمصر

ثانياً: الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية للعلاقات المصرية الخليجية

تتضمن علاقات مصر بدول مجلس التعاون الخليجي، طائفة واسعة من الروابط التقليدية والمستجدة، يمكن تلخيصها في خمس أساسية:

الارتباط الجيوسياسي الإقليمي: شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ازدياد التشابك بين فضاءات جيوسياسية متعددة تربط بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي الفضاء الجيوسياسي الخليجي، والفضاء الجيوسياسي للبحر الأحمر، والفضاء الجيوسياسي للقرن الأفريقي، والفضاء الجيوسياسي لشرق المتوسط. وبينما انخرطت دول الخليج العربي أكثر في الواقع السياسي العربي خشية أن يؤثر عدم الاستقرار عليها سلباً⁽¹⁰⁾، فقد ازدادت الاعتبارات التي عظمّت من أهمية دول الخليج العربي للمصالح المصرية مباشرة، وعبر هذه الفضاءات الجيوسياسية.

وقد أصبحت السياسات الخليجية منخرطة في محيط البحر الأحمر على نحواً بارز خلال المواجهة بين الحوثيين وقوات التحالف العربي في حرب اليمن، وخلال المناوشات بين إيران والسعودية والإمارات، والهجمات الإيرانية ضد السفن والموانئ الخليجية، وفي التنافس السعودي الإماراتي مع إيران على النفوذ السياسي والاقتصادي في منطقة

11 Gerald M. Feierstein, The Impact of Middle East Regional Competition on Security and Stability in the Horn of Africa, Middle East Institute, Policy Paper, August 2020. <https://www.mei.edu/sites/default/files/2020-08/The%20Impact%20of%20Middle%20East%20Regional%20Competition%20on%20Security%20and%20Stability%20in%20the%20Horn%20of%20Africa.pdf>

10 Valeria Talbot, The New Mediterranean in a Changing World, The Gulf States' Political and Economic Role in the Mediterranean, p. 101. https://www.iemed.org/observatori-en/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/med.2011/Talbot_en.pdf

صاحبتا أهم مصلحة في استقراره، واستغلال ثرواته⁽¹⁴⁾، ويرجَّح أن تحتوي المياه الإقليمية للبلدين في البحر الأحمر على ثروات هائلة، تتطلب أجواء استقرار وقوة عسكرية لحمايتها واستثمارها، حيث لا يمكن لهما ترك مليارات الدولارات التي ينفقانهما على الاستثمارات في البحر الأحمر دون حماية⁽¹⁵⁾. وفي ظل ذلك تنشأ شركات مصرية جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومصالح في التنقيب والاستكشاف المشترك لثروات هذا

جزء من أمنها الخاص والأمن القومي العربي⁽¹²⁾، وكان أحد الاجتماعات المصرية الخليجية قد طرح إمكانية التعاون في أفريقيا بالاستعانة بالخبرات الحرفية من الجانب المصري والتمويل من الجانب الخليجي⁽¹³⁾.

ولقد عظم تأسيس منظمة الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من شأن المصالح المصرية مع دول الخليج العربي، وبالأخص المملكة العربية السعودية. وباعتبار أن المملكة ومصر هما صاحبتا أطول السواحل امتداداً على البحر الأحمر، فإنهما

12 - أعلنت كل دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً تضامنها مع مصر في أمنها المائي في بيانات جماعية وثنائية وفي تصريحات فردية؛ وكمثال على الصعيد الجماعي أكد البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي في دورته الـ 42 بالرياض أن «الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس حقوقهما في مياه النيل». وعلى صعيد المواقف الفردية، أعلنت المملكة العربية السعودية أكثر من مرة عن تضامنها مع مصر في أزمة سد النهضة، وعلى سبيل المثال أعلنت في 30 مارس 2021 عن دعمها ومساندتها لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان فيما يتعلق بقضية سد النهضة، وأكدت أن الأمن المائي لمصر والسودان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. وكذلك أعلنت دولة الكويت عن تضامنها مع مصر والسودان في جهودهما للحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومساعدتهما لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة بما يحفظ المصالح المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل، وقالت وزارة الخارجية الكويتية إن أمن مصر والسودان المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. ومن جانبها أعلنت سلطنة عُمان عن تضامنها مع مصر وتأييدها في جهودها لحل الخلاف حول سد النهضة عبر الحوار والتفاوض. وأيضاً أعلنت مملكة البحرين عن تضامنها مع مصر في الحفاظ على أمنها القومي وأمنها المائي وحماية مصالح شعبيها وحقوقه المشروع في الحياة وجهودها المخلصة لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي. وأكدت دولة الإمارات من جهتها اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان.

13 وزيرة التعاون الدولي: الإمارات تدعم تنمية سيناء، صحيفة (الأهرام)، 23 ديسمبر 2015.

14 أصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في 31 مايو 2021، قراراً جمهورياً بشأن القطاع النفطي رقم 4 بالبحر الأحمر في المياه الإقليمية المصرية وأصدر القانون رقم 160 لسنة 2020 بالتخصيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع مجموعة من الشركات للبحث عن البترول واستغلاله في القطاع رقم 4 بالبحر الأحمر بجمهورية مصر العربية. وقد تتجاوز الاحتياطات الجديدة من الغاز الطبيعي التي اكتشفها مصر مؤخراً في حدودها المائية في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال البحر الأحمر، بعد اتفاقيات ترسيم الحدود التي أبرمتها مع كافة الدول مؤخرًا، وأخرها اتفاقية تيران وصنافير، قد تتجاوز 400 تريليون قدم مكعب، مقسمة على 200 تريليون قدم مكعب في شرق المتوسط، وما يماثلها تقريباً في شمال البحر الأحمر. أنظر: السيسي يصدر قراراً بشأن القطاع رقم 4 في البحر الأحمر، RT، 2021/5/31.

15 Amr Emam, Egypt boosts navy as part of Red Sea strategy, The Arab Weekly, 29/01/2017. <https://theArabweekly.com/egypt-boosts-navy-part-red-sea-strategy>

البحر، وهناك إقبال خليجي على ذلك⁽¹⁶⁾. ومع المشروعات السعودية والمصرية على البحر الأحمر، ومع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، تتجسد طائفة من المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، وتوضح أهمية تعزيز مصر لأسطولها الجنوبي، وتعزيز السعودية لأسطولها الغربي، وهكذا يتضح أن اتفاقيات ترسيم الحدود

16 على سبيل المثال: وقّع وزير البترول والثروة المعدنية المصري في يناير 2021، اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز في منطقة امتياز القطاع الاستكشافي 4 في المياه العميقة بالبحر الأحمر بمساحة تقدر بـ 3084 كم مربعاً. مثلت حصة شركة (مبادلة للبترول) الإماراتية 27%، بينما مثلت حصة شركة (شل مصر) 63%، وحصة شركة (ثروة للبترول) المصرية 10%. أنظر: مصر: اتفاقية مع (شل) للتنقيب عن النفط والغاز في البحر الأحمر، صحيفة (الشرق الأوسط)، 21 يناير 2021.

- وتقوم الشركة المصرية البحرينية لمشتقات الغاز بمنطقة خليج السويس بتشغيل مشروع استخلاص مشتقات الغاز الطبيعي بمنطقة رأس شقير بخليج السويس من خلال الشركة المصرية البحرينية لمشتقات الغاز. أنظر: البترول" تفتتح مشروع استخلاص مشتقات الغاز في خليج السويس بقيمة 125 مليون دولار، صحيفة المال، 5 فبراير 2013.

- وفي ديسمبر 2019 تقدمت الحكومة البحرينية بعرض استثماري لتطوير إحدى الجزر الواقعة في البحر الأحمر، وتم إحالة العرض للجهات ذات الاختصاص لدراسته. أنظر: البحرين تقدم عرضاً لتطوير إحدى جزر البحر الأحمر، صحيفة سبق، 14 ديسمبر 2019.

- وفي يناير 2020 تم الاتفاق على استحواد شركة دراجون أويل الإماراتية على حصة شركة بي بي البريطانية في مناطق امتياز شركة جابكو بخليج السويس في صفقة بلغت قيمتها 500 مليون دولار.

- وفي يناير 2021، أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) وبالشراكة مع آخرين عن توقيع اتفاقية استكشاف وإنتاج مع الشركة (المصرية القابضة للغازات الطبيعية) في قطاع رأس كنائس البحري الواقع في حوض هيرودوت في البحر الأبيض المتوسط. وتأتي الاتفاقية بمنزلة تنويع للنجاح الاستكشافي الذي حققته الشركة في البئر الاستكشافية GNN-4 في خليج السويس وامتياز غرب طويلة، في 18 يونيو 2020. أنظر: (كوفبك) توقع اتفاقية استكشاف وإنتاج مع (المصرية القابضة للغازات)، صحيفة (الأنباء) الكويتية، 2021/1/6.

البحرية بين البلدين لم تكن اتفاقيات للفصل، بقدر ما كانت اتفاقيات للوصول والشراكة المستقبلية⁽¹⁷⁾.

ويضيف إلى أبعاد الترابط الجيوسياسي الجديدة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مشروع الربط بين موانئ دبي وموانئ جدة وموانئ العين السخنة في مصر، وفق المشروع الذي أعلنت عنه الهيئة العامة للموانئ السعودية في 23 يونيو 2020م⁽¹⁸⁾. ومع مشروع السعودية في نيوم، الذي أطلقه سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء في 24 أكتوبر 2017م، والذي يقع على البحر الأحمر وخليج العقبة، بمساحة تصل إلى 26500 كم²، وبتكلفة مقدارها 500 مليار دولار⁽¹⁹⁾، والذي يشتمل على

17 وفقاً لتقرير صادر عن مجلس الوزراء المصري فإن اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع السعودية، التي صدّقت عليها مصر في العام 2017 شملت نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير للسعودية «لا تمنع مصر من ممارسة حق الإدارة عليهما لظروف الأمن القومي المصري السعودي، وأنه في حالة المصادقة على الاتفاقية وإقرارها لن يحتاج المصريون لتأشيرة للذهاب إلى تيران وصنافير. أنظر: اتفاقية الحدود تُبقي على الإدارة المصرية لتيران وصنافير وتنقل السيادة للسعودية، (فرانس 24)، 11/6/2017.

18 أعلنت الهيئة العامة السعودية للموانئ (موانئ) اليوم، وبالشراكة مع مجموعة موانئ دبي العالمية، عن نجاح ميناء جدة الإسلامي في الربط المباشر بين مينائي جبل علي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والعين السخنة بجمهورية مصر العربية، كأول خط ملاحى مباشر يربط بين أهم الموانئ في قارتي آسيا وأفريقيا لخدمة نقل الحاويات على ساحل البحر الأحمر. أنظر: السعودية تعلن عن ربط مينائي العين السخنة وجبل علي بمصر والإمارات، صحيفة (الوطن) المصرية، 23 يونيو 2020.

19 معلومات أساسية عن مشروع (نيوم) السعودي العملاق، بي بي سي، 11 يناير 2021.

<https://www.bbc.com/arabic/business-44725424>

وفي المحصلة النهائية، يتضح أن الخليج العربي يتجه جيوسياسياً نحو البحر الأحمر والشمال المتوسطي: السعودية بمشروع نيوم، الذي يعزز الوجهة الغربية للمملكة لتكون بمثابة إطلالة عالمية ثانية للسعودية، علاوة على إطلالتها الشرقية على الخليج العربي، والسعودية مع الإمارات وقطر والبحرين من خلال اهتمامها بقضايا: اليمن، ، وليبيا، وشرق المتوسط. ويزيد من مساحات التشابك الخليجي الجيوسياسي والجيواقتصادي مع مصر، دخول مصر على خط إنتاج وتصدير الغاز، وسعيها لبناء منصة لتصدير غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، مع نمو الطلب الأوروبي على الغاز المصري⁽²³⁾.

عقيدة مكافحة التطرف والإرهاب: يتمثل البُعد الاستراتيجي الثاني للعلاقات المصرية الخليجية في استمرار التوافق بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والقوى المتطرفة، وتكريس خط الاعتدال والاستقرار الداخلي والإقليمي، وهو ما أكد كعقيدة سياسية واستراتيجية في التشريعات الوطنية، وبرز في أنشطة الأجهزة والمؤسسات الأمنية وفي أجدات المراكز البحثية على الجانبين المصري والخليجي في السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن مواجهة قوى التطرف والإرهاب مثلت مبدأً مصرياً وخليجياً قبل عام 2011م، فإنها منذ ثورة 30 يونيو 2013م في مصر، أصبحت بمنزلة البوصلة الموجّهة لتحالفات الجانبين، والتي تركزت حول مكافحة التنظيمات العنيفة واحتواء جماعة الإخوان

أراض داخل الحدود المصرية⁽²⁰⁾، ومع إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط (ومقره مصر)، وانخراط دول مجلس التعاون بأشكال مختلفة في الفضاء الجيوسياسي المتوسطي وتطور العلاقات الخليجية العسكرية مع اليونان وقبرص ثم تركيا تالياً، ومع التنسيق الأمني والعسكري المشترك حول أزمات وقضايا إقليمية أخرى (ليبيا مثلاً)⁽²¹⁾. ومع كل ذلك تتعاظم أهمية تلاقي الدورين الخليجي والمصري على أسس للتنسيق والتعاون في هذه المنطقة الحيوية من العالم⁽²²⁾.

20 في 5 مارس 2018، وخلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للقاهرة، وقّعت السعودية ومصر اتفاقيات استثمار لتطوير أراض مصرية جنوبي سيناء، لتكون ضمن مشروع (نيوم) في أقصى شمال غربي السعودية، تبلغ مساحتها أكثر من ألف كيلومتر مربع. أنظر: مصر تخصص ألف كيلومتر مربع في جنوب سيناء لمشروع مدينة (نيوم) السعودي، بي بي سي، 5 مارس 2018. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43287137>

21 على سبيل المثال، وجهت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية اليونان وجمهورية قبرص مذكرة شفوية مشتركة لمكتب سكرتير عام الأمم المتحدة، لمطالبة الأمم المتحدة بعدم تسجيل مذكرة التفاهم المبرمة بين تركيا ورئيس مجلس الوزراء الليبي فايز السراج لتعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر المتوسط، والموقعة في مدينة إسطنبول يوم 27 نوفمبر 2019، مشددة على أن المذكرة تعتبر معدومة الأثر القانوني ولا يجوز تسجيلها لدى المنظمة الأممية. أنظر: مصر والسعودية والبحرين واليونان وقبرص تطالب الأمم المتحدة بعدم تسجيل مذكرة التفاهم بين تركيا والسراج. صحيفة (الشرق) المصرية، 2020/7/13.

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?c-date=13072020&id=7c45d0f0-1aad-4d23-996f-1b33bc5e8680>

22 Adel Abdel Ghafar, Between Geopolitics and Geo-economics: The Growing Role of Gulf States in the Eastern Mediterranean, Istituto Affari Internazionali, February 2021. <https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2106.pdf>

23 A stable Egypt for a stable region: Socio-economic challenges and prospects, Directorate- General for External Policies, Policy Department, European Union, 2018, January 2018, p. 41. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/603858/EXPO_STU\(2018\)603858_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/603858/EXPO_STU(2018)603858_EN.pdf)

فقد انخرط الجانبان في أطر عسكرية وأمنية متعددة، وأصبح الفضاء الخليجي ساحة للتدريبات العسكرية المصرية، وفضاء البحر الأحمر ساحة للتدريبات العسكرية الخليجية⁽²⁸⁾، وتزايدت مهام التعاون الدفاعي والأمني بين مصر ودول الخليج العربي لاعتبارات الحرب في اليمن. وفي ديسمبر 2015م أنشأت المملكة العربية السعودية التحالف العسكري الإسلامي بعضوية مصر بهدف محاربة الإرهاب، واشتركت مصر والإمارات في مناورات عسكرية خارج الفضاء الشرق أوسطي والمتوسطي وفي المسرح العملياتي للبحر الأسود⁽²⁹⁾.

وفي مجال التصنيع العسكري، هناك مشروع مصري لإعادة إطلاق التعاون العربي (المصري الخليجي بالأساس) في التصنيع العسكري، وفي نوفمبر 2018م أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة

وحلفائها الإقليميين⁽²⁴⁾، وكان من اللافت انسياب استراتيجية مكافحة الإرهاب في التشريعات المصرية والسعودية والإماراتية والبحرينية والكويتية، وعُبر قوائم الإرهاب التي أصدرتها كل منها⁽²⁵⁾، والتي مثّلت أحد المشتركات الاستراتيجية. ويُعتبر عدد من المحللين أن هذه العلاقة تشكل «محوراً اقتصادياً وعسكرياً مفيداً»، أو «شراكة استراتيجية»، أو «تحالفاً استراتيجياً» يتركز هدفه حول التصدي للقوى أو الظواهر التي يمكن أن تزعزع استقرار الشرق الأوسط الكبير⁽²⁶⁾. وتتوافق المصالح المصرية والخليجية في تأسيس ناتو عربي، يتمثل أحد أهدافه في مكافحة الإرهاب⁽²⁷⁾.

تعزيز التعاون الدفاعي والأمني: شهد الملفان الأمني والدفاعي بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي تطورات مهمة خلال السنوات الماضية؛

28 تكثفت المناورات العسكرية المصرية الخليجية في السنوات الأخيرة؛ ومن ذلك التدريب المصري الإماراتي (زايد)، وتدريبات النجم الساطع التي تشارك فيها الإمارات والسعودية، ومناورات مرجان البحرية المصرية السعودية، وتدريبات الموج الأحمر بين القوات البحرية والخاصة لكل من مصر والسعودية ودول أخرى بالمملكة العربية السعودية، ومناورات حمد، بين مصر والبحرين. وتدريبات تحية النسر بين القوات الخاصة البحرية لكل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات في نطاق المياه الإقليمية بالبحر الأحمر، ومناورات درع الخليج، بمشاركة أكثر من 25 دولة بينها: مصر، السعودية، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، الكويت. وتضمن درع العرب الذي استضافته مصر لأول مرة بقاعدة محمد نجيب العسكرية في نوفمبر 2018، وشاركت فيه عناصر من القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي والقوات الخاصة، لكل من مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين. أنظر: المؤسسة العسكرية، الهيئة العامة للاستعلامات، 24 يونيو 2020. <https://www.sis.gov.eg/Story/204970/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9?lang=ar>

29 بمشاركة أربع دول عربية.. مناورات ضخمة تشعل أجواء البحر الأسود، (سكاي نيوز) عربية، 28 يونيو 2021.

24 Giuseppe Dentice, Egypt-Gulf Countries: "New Normal" Relations, ISPI (Istituto per gli Studi di Politica Internazionale), 15 marzo 2018. <https://www.ispionline.it/it/pubblificazione/egypt-gulf-countries-new-normal-relations-19877>

25 عن قائمة الإرهاب المصرية أنظر: قوائم إدراج الكيانات الإرهابية والإرهابيين المحلية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية. عن قائمة الإرهاب السعودية، أنظر: الرياض تصنف 11 كياناً و8 أفراد على "قائمة الإرهاب"، (الشرق الأوسط)، 15 يونيو 2022. عن قائمة الإرهاب الإماراتية، أنظر: أيمن الغبوي، الإمارات تعلن قوائم أفراد وكيانات صُنِّفها إرهابية، -INDEPEN DENT عربية، 14 سبتمبر 2021. وعن قائمة الإرهاب البحرينية أنظر: "قوائم الإرهاب" البحرينية.. قطر تصدّر 28 شخصاً وكياناً، (العين) الإخبارية، 2021/7/9. <https://al-ain.com/article/bahrain-terror-list-qatar>

26 Giuseppe Dentice, Egypt-Gulf Countries, Op.cit.

27 Finabel Permanent Secretariat, Towards an Arab Nato? An Expertise Forum Contributing to European, Armies Interoperability since 1953, pp. 6-7. <http://finabel.org/wp-content/uploads/2018/12/Towards-an-Arab-NATO-W.pdf>

القضائي في مجالات تبادل المعلومات⁽³³⁾، وتساعد الاتفاقية في استرداد مرتكبي الجرائم الإلكترونية التي تمس الأمنين القوميين المصري والكويتي، بحيث يتم تسليم مَنْ يسيئون إلى مصروقيمون في الكويت، والعكس⁽³⁴⁾. وفي يونيو 2019م عقدت كل من مصر والكويت اتفاقية لتبادل الخبرات الأمنية، تتعلق بمكافحة الإرهاب والحماية المدنية والإتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به⁽³⁵⁾.

المصالح الاقتصادية والجيواقتصادية: اتجهت مصر منذ عام 2014م إلى عملية بناء وطني داخلي، تمثلت أهم أهدافها في رفع الإنتاجية وتعظيم الاستثمار في الموارد البشرية والارتقاء بجودة الحياة، عبر بناء اقتصاد تنافسي، وتعزيز المعرفة والابتكار والبحث العلمي، وتحقيق الريادة والمكانة الدولية، على نحو ما تضمّنته أهداف رؤية مصر 2030م. وفي الوقت نفسه تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحولات مهمة مع زيادة أسعار النفط، وتبحث عن بدائل لعصر ما بعد النفط، وتتضمن رؤاها الوطنية 2030م و2050م وحتى 2070م، أهدافا متقاربة مع رؤية مصر 2030م. وإذا كانت دول العالم تبحث عن الفرص مع دول مجلس التعاون الخليجي، فإن القرب الجغرافي والجيوسياسي والاقتصادي المصري يجعل لمصر ميزة تنافسية

العربية للتصنيع على أهمية عودة الدول العربية للهيئة. وكان رئيس المجلس قد بحث مع المؤسسة العامة للصناعات العسكرية السعودية، التعاون في مجالات أساسية تشمل التصنيع العسكري والمدني المشترك والبحوث العسكرية ومجال الصيانة والتطوير وترسيخ القاعدة الصناعية العسكرية بين البلدين⁽³⁰⁾. ومع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، التي تجعل أحد أهدافها توطين ما يزيد على 50% من الصناعات العسكرية والإنفاق العسكري بحلول العام 2030م⁽³¹⁾، فإن هناك فرصة للتعاون العسكري الدفاعي المصري السعودي، والمصري الخليجي عموماً، وذلك ما أكد عليه بيان القمة المصرية السعودية في الرياض في مارس 2022م، والذي أكد حرص الجانبين «على تعزيز التعاون بين البلدين وخصوصاً في المجال العسكري وتعزيز العلاقات والشراكات الاستراتيجية»⁽³²⁾.

وعلى صعيد الاتفاقيات الأمنية، هناك اتفاقيات أمنية بين مصر وأغلب دول المجلس وُقِّعت في فترات سابقة، ومن المستجدات في هذا الشأن توقيع كل من مصر والكويت في 3 يناير 2017م اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي، تشمل مواد تنظّم التعاون

30 بمشاركة أربع دول عربية.. مناورات ضخمة تشعل أجواء البحر الأسود، (سكاي نيوز) عربية، 28 يونيو 2021.

31 رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ص 18.
https://units.imamu.edu.sa/deanships/CENTRAL_LIBRARY/%84%D9%announcements/Documents/%D8%A7%D9%20%D8%A%83%D8%A9%84%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%7%D9%88%84%D8%B3%D8%B9%D9%20%D8%A7%D9%8A9pdf.202030%20%8A%D8%A9%8%D8%AF%D9

32 نص البيان المصري/ السعودي المشترك: الأمن العربي كل لا يتجزأ، (اليوم السابع)، 8 مارس 2022.

33 الكويت ومصر توقعان اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2017/1/3.

[https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx-
#?id=2584395&language=ar](https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx-#?id=2584395&language=ar)

34 خلية الكويت «تعمق» التعاون بين مصر والكويت قضائياً، المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 3 سبتمبر 2019.

35 محي عامر، اتفاقية بين مصر والكويت لتبادل الخبرات الأمنية، 30-06-2019.

[/https://www.aljarida.com/articles/1561823427948960400](https://www.aljarida.com/articles/1561823427948960400)

في طائفة متنوعة من التعاملات والفرص مع دول المجلس.

ولقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2013م تطورات مهمة في مختلف المجالات؛ فخلال زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى مصر في أبريل 2016م وقَّعت مصر والسعودية 17 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات متنوعة⁽³⁶⁾، وخلال زيارة ولي العهد السعودي إلى مصر في يونيو 2022م أبرم البلدان صفقات واتفاقيات استثمارية وتجارية بين القطاع الخاص في كل منهما بلغت قيمتها 8 مليارات دولار، وأعلن عن عزم السعودية على قيادة استثمارات في مصر تبلغ قيمتها 30 مليار دولار⁽³⁷⁾.

كما عقدت مصر والإمارات اتفاقيات تعاون اقتصادي مختلفة منذ عام 2013م⁽³⁸⁾. وكذلك تشترك مصر والإمارات والبحرين والأردن في مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة والتي جرى إطلاقها في مايو 2022م. وفي أبريل 2016م وقَّعت مصر والبحرين عدداً من اتفاقيات التعاون المشترك شملت مجالات الدفاع والتشاور السياسي والشباب والرياضة والبيئة والملاحة البحرية التجارية والشئون الاجتماعية والزراعة والثقافة والصحة والسياحة والإعلام

والشؤون الإسلامية⁽³⁹⁾.

ومن جانب آخر، شهدت أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة المصرية الكويتية المشتركة في أغسطس 2019م التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم في المجال الأمني، وبرامج تنفيذية في مجالات الرياضة والقوى العاملة، وفي المجال الثقافي، وفي مجال التربية والتعليم، وفي المجال الإعلامي، وفي مجال التعليم العالي، وتم توقيع خمس اتفاقيات بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية والصندوق الكويتي للتنمية في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء⁽⁴⁰⁾.

وخلال زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لسلطنة عمان في يونيو 2022م وقَّعت مصر والسلطنة على ست مذكرات تفاهم واتفاقيتين وثلاثة برامج تنفيذية في عدد من المجالات، منها ثلاث مذكرات تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة العمانية مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري، ومع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومع الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، ومذكرة تفاهم في مجال إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، ومذكرة تفاهم في مجال حماية البيئة. كما وقَّع البلدان على برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الشباب والرياضة، وبرنامج تنفيذي للتعاون الفني في مجالي العمل والتدريب، وبرنامج تنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي

36 أنظر: السعودية ومصر توقعان 17 اتفاقية في مجالات عدة من ضمنها العمل والإسكان والتعليم، أرقام، 2016/4/8. <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/418380>

37 بيان مصري سعودي مشترك: السعودية تعزز قيادة استثمارات في مصر بـ 30 مليار دولار، 21 يونيو 2022.

38 أنظر: حسن هريدي، بعد قمة اليوم.. أهم الاتفاقيات التجارية بين مصر والإمارات، 25 أبريل 2019.

39 العلاقات المصرية البحرينية، الهيئة العامة للاستعلامات. التوقيع على 19 اتفاقية بين مصر والبحرين بحضور السيسي وحمد بن عيسى، صحيفة (المصري اليوم)، 26/4/2016.

40 عواد شكشك، ننشر الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والكويت خلال الـ 4 السنوات الأخيرة، صحيفة (أخبار اليوم)، 31 أغسطس 2019.

والبحث العلمي والابتكار.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر وقطر إلى 44.8 مليون دولار خلال عام 2021م. وسجلت تدفقات الاستثمارات القطرية إلى مصر نحو 507.9 ملايين دولار خلال العام المالي 2020-2021م. وسجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بقطر 1.34 مليار دولار خلال العام المالي 2019م-2020م. وفي مايو الماضي، أعلنت قطر عزمها على ضخ استثمارات بإجمالي 5 مليارات دولار بمصر⁽⁴¹⁾. وينتظر أن يتطور حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعدما شهدت العلاقات السياسية دفعة قوية بالزيارات المتبادلة على مستوى القمة، وخلال زيارة الرئيس السيسي إلى قطر في سبتمبر 2022م جرى التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم، منها: مذكرة تفاهم بين جهاز قطر للاستثمار وصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الموانئ، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الشؤون الاجتماعية⁽⁴²⁾.

وتمثل منطقة الخليج العربي مركز ثقل للاقتصاد المصري من زوايا متعددة، بالنظر إلى حجم العمالة المصرية في المنطقة. وقد كشف تعداد السكان، الذي أعلنه الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، عن أن المملكة العربية السعودية قد جاءت في مقدمة الدول العربية التي يعمل بها

المصريون، وجاءت الإمارات في المرتبة الثالثة، تليها الكويت، ثم قطر⁽⁴³⁾. وتُظهر مؤشرات التجارة وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري للفترة 2018م - 2019م، أن السعودية جاءت في المركز الثالث على مستوى الشركاء التجاريين من الدول، ثم الإمارات في المركز الرابع، وذلك بعد كل من الصين والولايات المتحدة⁽⁴⁴⁾. وتوضح مؤشرات البنك المركزي الانخراط الكبير بين الاقتصاد مصر واقتصادات دول مجلس التعاون في الأنشطة والمصالح الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بالودائع المتوسطة والطويلة الأجل، أو فيما يتعلق بتوزيع الأصول الاستثمارية⁽⁴⁵⁾.

وتمثل السياحة أحد المصادر الأساسية للدخل القومي في مصر، فوفقاً لأرقام منظمة السياحة العالمية فإن السياحة الخليجية إلى مصر حلت في الصدارة خلال العام 2018م⁽⁴⁶⁾. وتولي استراتيجية

43 9.5 مليون مصري في الخارج نصفهم في السعودية والأردن، (المصري اليوم)، 2017/9/30.

44 البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018 - 2019، ص 72. file:///C:/Users/hp/AppData/Local/Temp/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%89%202018-2019-1.pdf

45 External Position of the Egyptian Economy, Central Bank of Egypt, External Position Volume No. (72), July/December 2020/2021. file:///C:/Users/hp/AppData/Local/Temp/Egypt%20External%20Position%20Quarterly%20Report%20Volume%20No%2072%20FY%202020-2021-2.pdf

46 السعودية أيقونة السياحة العربية بمصر.. المملكة تصدر دول الخليج بأكثر من 900 ألف سائح.. «مستثمرى جنوب سيناء»: تأشيرة on Line وتسهيل دخول اليخوت، مطالب عاجلة لتنمية السياحة الخليجية.. وشيخة: ضيوف المملكة 5 نجوم، (اليوم السابع)، 26 فبراير 2019.

41 مع زيارة السيسي للدوحة.. أبرز ملامح العلاقات الاقتصادية بين مصر وقطر، مصراوي، 13 سبتمبر 2022.

42 قطر ومصر توقعان مذكرات تفاهم خلال زيارة السيسي إلى الدوحة، 13 سبتمبر 2022. euronews، https://arabic.euronews.com/2022/09/14/qatar-egypt-sign-memoranda-understanding-during-sisi-visit

الدولة المصرية اهتماماً خاصاً للسائحين الخليجيين. ومع المشروعات السعودية على البحر الأحمر ونيوم، ومع الخطط السياحية والثقافية والترفيهية السعودية الجديدة، ومع الخطط الخليجية المنفتحة على العالم في القرن الحادي والعشرين، يمكن للمنطقة أن تشهد رواجاً سياحياً يستفيد منه الجانبان المصري والخليجي.

ثالثاً: أبعاد جديدة للعلاقات الاستراتيجية الخليجية المصرية

على الرغم من أن الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المصرية الخليجية تتخذ مناحي كبرى محددة على نحو ما سبق ذكره، فإنه في السنوات الأخيرة تم رصد ملامح للتعاون والتنسيق في نوعية جديدة من الرؤى والمبادرات والمشروعات على المستويات الأصغر بين الجهات الأهلية والخاصة، والتي يمكن أن يعوّل عليها كثيراً في رسم خريطة مستقبلية واعدة للعلاقات البينية، ومن ذلك:

تنسيق الرؤى والخطط الاستراتيجية الوطنية: فقد أطلقت كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي رؤى واستراتيجيات وطنية 2030م و2050م وأحياناً 2070م، ومن خلال القراءة الدقيقة في هذه الرؤى والاستراتيجيات التي صاغتها أبرز العقول الوطنية في كل من مصر ودول مجلس التعاون، تتضح إمكانية تعظيم الاستفادة البينية بمعرفة المشتركات في الأهداف، ورسم خريطة في مجالات التعاون والمصالح والفرص الممكنة، ويمكن إنشاء أجهزة لدراسة هذه الرؤى تعمل على التنسيق فيما بينها، وابتكار شراكات نوعية لتحقيق الأهداف. فضلاً عن ذلك هناك المبادرات الوطنية الكثيرة التي تطرحها دول مجلس التعاون، ومنها على سبيل

المثال، إطلاق الإمارات استراتيجية صناعية لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي⁽⁴⁷⁾، وإطلاق منصة جديدة لدعم نمو الشركات الناشئة لتكون كبيرة Scale-up Platform.. وبوابة ذكية Grow in UAE لتوفير معلومات متكاملة حول سياسات وفرص الاستثمار⁽⁴⁸⁾. والاستراتيجية الوطنية السعودية للنقل والخدمات اللوجستية التي تهدف «لتسيخ مكانة المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً يربط القارات الثلاث، وزيادة الإيرادات غير النفطية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية⁽⁴⁹⁾. ويمكن لمصر أن تبحث عن فرص للشركات المصرية في عمليات البناء والتعمير والمشروعات الجديدة في دول مجلس التعاون، لأن ما شهدته مصري الأعوام الماضية أكد أن الشركات المصرية يمكن أن تكسب فرصاً هائلة في السوق الخليجي.

تكثيف الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية: يشكل مجال المشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية ساحة رحبة للعلاقات الاجتماعية والشعبية، ذات القيمة الأهم في تشبيك العلاقات في المستويات التحتية. وتولي مصر أهمية كبيرة للمشروعات الصغيرة، وتعمل على تعزيز الاستثمارات الخليجية فيها، ولقد أكدت وزيرة التجارة والصناعة المصرية أن مشاركة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تمثل إضافة مهمة للترويج لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق جديدة أمام

47 أنظر: الإمارات تطلق الاستراتيجية الصناعية.. (مشروع 300 مليار)، سكاي نيوز عربية، 22 مارس 2021.

48 محمد بن راشد يطلق مشاريع اقتصادية جديدة، الرؤية، 28 يونيو 2021.

49 ولي العهد السعودي يطلق استراتيجية للنقل والخدمات اللوجستية لتحقيق «رؤية 2030»، RT، 2021/6/29.

الصِّغَر⁽⁵³⁾. وفي ديسمبر 2018م عقدت مصر والكويت مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والدراسات والتشريعات في مجال الأسر المنتجة وإقامة المعارض والمشروعات الصغيرة، ودعم التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الشئون الاجتماعية، ودعم النشاط الأهلي والتطوعي الذي يساعد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني⁽⁵⁴⁾. وخلال زيارتها للإمارات في نوفمبر 2020م، أكدت وزيرة التجارة والصناعة المصرية على أهمية تعزيز التعاون المشترك في مشروعات ريادة الأعمال لمشروعات الشباب في البلدين وإمكانية تشكيل لجنة مشتركة لبحث إقامة برنامج مصري إماراتي لريادة الأعمال والتعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات المرأة والشباب ودراسة إمكانية التخطيط لبرنامج (تأخي الصُّنَّاع) بين الشركات في البلدين⁽⁵⁵⁾.

التركيز على التشبيك الجيواقتصادي: تتجه دول مجلس التعاون إلى الانخراط مع مصر في مصالح نوعية تتعلق بجوانب مرتبطة بالبعد الاقتصادي للأمن القومي المصري، ويشير إلى ذلك ليس مشروع نيوم فقط والذي يغطي مساحة 1000 كم مربع من جنوب سيناء، ونتائج ترسيم الحدود البحرية في التنقيب على ثروات البحر الأحمر، وإنما الاستثمارات في المناطق المصرية ذات القيمة للأمن القومي المصري والأمن الإقليمي كسيناء وقناة

أصحاب هذه المشروعات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة معدلات التصدير⁽⁵⁰⁾. وخلال انعقاد اجتماع فريق العمل المصري السعودي بالرياض في مايو 2018م أكد الجانبان على أهمية تعزيز التعاون في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضرورة التوقيع على مشروع مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لتعزيز التعاون الصناعي⁽⁵¹⁾. وفي 4 يوليو 2021م قررت لجنة إدارة منحة المملكة العربية السعودية البالغة قيمتها 200 مليون دولار والمخصصة للمساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصِّغَر توزيع المنحة بين ثلاثة بنوك مصرية، في إطار الرؤية الخاصة بالمنحة التي تتمثل في تعزيز آليات التمويل الميسر لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصِّغَر، وخلق فرص العمل⁽⁵²⁾.

وفي أبريل 2016م وقَّع الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري مذكرة تفاهم مع هيئة (تمكين) البحرينية، للتعاون في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، ويهدف بحث ودراسة تنفيذ برامج تعاون مشتركة بشأن تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية

50 العلاقات المصرية البحرينية، الهيئة العامة للاستعلامات. <https://www.sis.gov.eg/section/125/1526?lang=ar>

51 محمد المهيم، اجتماع مصري سعودي لتعزيز التعاون المشترك.. والخروج بـ 10 توصيات، (الشروق)، 18 فبراير 2021. <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=18022021&id=88a41195-5481-42a9-a39e-2cc28fb2d5e2>

52 مصر.. توزيع المنحة السعودية لتمويل المشاريع الصغيرة بين 3 بنوك، RT، 2021/7/4.

53 محمد الصديق، الصندوق الاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم مع هيئة (تمكين) البحرينية لتنمية المشروعات الصغيرة، (الأهرام)، 4/28/2016.

54 غادة والي توقع مذكرة تفاهم مع الكويت لتبادل الخبرات ودعم مؤسسات المجتمع المدني، بوابة (الأهرام)، 2018/12/5.

55 جامع: الإمارات أكبر مستثمر أجنبي بمصر بـ 7 مليارات دولار استثمارات، (الوطن)، 2020/11/16.

وبعض الدول الخليجية الأخرى مع إطلاق مبادرات لإنشاء مجالس الأعمال أو تنشيط مجالس أعمال قائمة منذ فترة وإعادة تشكيلها، وتضم هذه المجالس في عضويتها عدداً من الشركات المصرية والخليجية المستثمرة في أسواق البلدين، فلقد تم تدشين مجلس الأعمال المصري العماني في نوفمبر 2019م، وجرى الإعلان عن إنشاء مجلس الأعمال المصري الإماراتي في نوفمبر 2020م⁽⁵⁷⁾. وفي فبراير 2020م تمت مناقشة تفعيل مجلس الأعمال البحريني المصري، على ضوء البروتوكول الموقع في العام 2002م بين جمعية رجال الأعمال البحرينية ونظيرتها المصرية⁽⁵⁸⁾. بينما ظل مجلس الأعمال المصري القطري مجمّداً منذ القطيعة في يونيو 2017م⁽⁵⁹⁾، إلى أن اتفق الجانبان على إعادة تشكيله بجانيه في يونيو 2022م⁽⁶⁰⁾. وتفيد تلك المجالس ليس فقط في البحث عن فرص التعاون والاستثمار، وإنما في مناقشة التحديات وحل

57 تنشط هذه المجالس في مجموعة واسعة من القطاعات، من أبرزها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والبناء والعقارات والمقاولات، والقطاع المصرفي، والزراعة، والصحة، والتصنيع، بهدف تنمية الشراكة بين مجتمعات الأعمال، وتسهيل وصول شركات البلدين إلى الفرص في أسواق الجانب الآخر وتظيم القيمة المضافة من الاستثمارات المشتركة والمتبادلة، وتوفير المعلومات والخدمات للمستثمرين ورجال الأعمال، وتعزيز التواصل مع الجهات الحكومية المعنية في البلدين لتيسير أنشطة الأعمال وتشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية وزيادة التبادلات التجارية، والمساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا. أنظر على سبيل المثال: إطلاق مجلس الأعمال الإماراتي المصري لتنمية شراكة القطاع الخاص، صحيفة (الخليج) الإماراتية، 16 نوفمبر 2020.

58 "رجال الأعمال": تفعيل مجلس الأعمال البحريني المصري، (الوطن) المصرية، 2 فبراير 2020.

59 صالح إبراهيم، محرم هلال: مجلس الأعمال المصري القطري لا يزال مجمّداً، (الوطن) المصرية، 20 يناير 2021.

60 اتفاق على إعادة تشكيل مجلس الأعمال المصري القطري، صحيفة (الشروق) المصرية، 26 يونيو 2022.

السويس والموانئ المصرية. وفي 20 أكتوبر 2019م وقّعت مصر والكويت، اتفاقاً لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء بقيمة مليار دولار ولمدة 3 سنوات تستمر حتى عام 2022م⁽⁵⁶⁾. وخلال السنوات الماضية وُجّهت بعض الاستثمارات الخليجية إلى عمق الواقع المصري، وكانت لها نتائج إيجابية في مواجهة الإرهاب وتنظيمات العنف وتعزيز الاستقرار في الدولة المصرية. وفي الأشهر التالية على الحرب الروسية الأوكرانية في العام الحالي 2022م، وبالنظر إلى التداعيات الاقتصادية السلبية للأزمة على مصر على نحو ما برز في تفاقم أزمة الديون، وعجز الموازنة، والتضخم، وارتفاع أسعار الحبوب مع نقص سلاسل الإمداد في الغذاء، وما قد يؤدي إليه ذلك من زيادة صعوبات الحياة في مصر، فإن زيادة الاستثمارات الخليجية ودخول دول الخليج العربي لتعزيز استقرار الدولة المصرية عبر تدفقات الاستثمار وشراء بعض أصول الشركات المصرية، شكّل عاملاً أساسياً للاستقرار الوطني في مصر، وهو فضلاً عن ذلك يؤسس لتشابك الجيواقتصادي مصري خليجي سوف يشكّل دعامة أساسية للاستقرار الاستراتيجي لعلاقات الجانبين مستقبلاً، وبإضافة مزيد من تعقيدات الحسابات والتحديات التي تؤسس لشراكات استراتيجية تنسم بالاستقرار.

مجالس الأعمال والمجتمع الأهلي: فضلاً عن أهمية التشبيك الجيواقتصادي، تلعب مجالس الأعمال بين مصر ودول الخليج العربي دوراً بالغ الأهمية. فلقد نشأ مجلس التعاون الاقتصادي المصري الكويتي عام 2015م، وتعرّز هذا الاتجاه بين مصر

56 بتكليف من الرئيس السيسي.. تفاصيل اتفاقيات بين مصر والكويت بشأن سيناء، RT، 21/10/2019. وأيضاً: مصر والكويت توقعان اتفاقية لضخ مليار دولار في سيناء، RT، 21/10/2019.

الحربي المصرية وشركة (مياسك) للمدن الذكية والتجارة العامة الكويتية، للتعاون في مجال نقل تكنولوجيا تصنيع أنظمة المدن الذكية، ووضع الشروط والأحكام لتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة مثل إنشاء محطة التنقل الذكي متعدد الوسائط، وإنشاء مركز الخدمات اللوجستية الذكية، وإنشاء قرية للرياضة الإلكترونية الذكية وغيرها، بحيث تسهم في تلبية المتطلبات التكنولوجية للمدن الذكية المزمع إنشاؤها في مصر⁽⁶⁴⁾. ويمكن لمصر ودول مجلس التعاون أن يستفيدا معاً من مبادرة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي التي نظمتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في سبتمبر 2022م، والتي تدعو للتعاون في القضايا العالمية الجديدة، حيث الأسواق الافتراضية، والسباق المستقبلي على التكنولوجيا الرقمية، وهو السباق الذي يمكن أن يدشن نظاماً عربياً ينافس الأسواق الناشئة في أوروبا وآسيا. وتتجه مصر مع كل من الإمارات والسعودية إلى هذه المجالات من التعاون، فقد وقَّعت مصر والإمارات في أبريل 2022م على مذكرتي تفاهم بشأن التعاون في تطوير محطات لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتضمن نص بيان القمة المصرية السعودية بالرياض في 8 مارس 2022م، التأكيد على اتفاق الجانبين على تطوير التقنيات فيما يتعلق بنقل الهيدروجين وتخزينه، والتعاون في مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والابتكار والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة، وتطوير التقنيات النظيفة لاستخدام الموارد

المشكلات والعراقيل. وضمن هذا السياق أيضاً يمكن إدراج مبادرات نوعية جديدة، منها على سبيل المثال توقيع المجلس الأعلى للآثار، وشركة (أرامكو) السعودية اتفاقية تعاون ثقافي بشأن إقامة معرض أثري بعنوان (شطر المسجد)، بمتحف (إثراء) بمدينة الظهران بالملكة العربية السعودية في الفترة من 2020/6/25م حتى 2022/6/25م⁽⁶¹⁾، واستجابة عشرة مطورين رئيسيين من مصر والإمارات والسعودية لاقتراح شركة (هليوبوليس للإسكان والتنمية) لتطوير 1695 فدناً في هليوبارك مصر على أساس تقاسم الإيرادات⁽⁶²⁾. وفي سياق إعلان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عام 2022م عاماً للمجتمع المدني في مصر، ودعوته لمواصلة العمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان⁽⁶³⁾، فإن مجالات التفكير في دور المجتمع المدني المصري مع نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي لا حصر لها لأجل المساهمة في بناء علاقات تحتية تكون عوناً للإطار الرسمي المصري الخليجي.

مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء: يشكل هذان المجالان فضاءً رحباً للمصالح المصرية الجديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للإنتاج

61 كاميليا عتريس، اتفاقية تعاون ثقافي بين مصر والسعودية، مجلة (روزاليوسف) المصرية، 10 نوفمبر 2020.

62 Eman Hamed, ZAWYA, PROJECTS: Egypt's Heliopolis Housing announces 5-year strategy aims to maximise asset revenue, 14 June, 2021. https://www.zawya.com/mena/en/projects/story/PROJECTS_Egypt's_Heliopolis_Housing_announces_5year_strategy_aims_to_maximise_asset_revenue-ZAWYA20210614042230/

63 أنظر: صحيفة (اليوم السابع)، 27 سبتمبر 2021.

64 توقيع مذكرة تفاهم بين (الإنتاج الحربي) و(مياسك) الكويتية، الهيئة العامة للاستعلامات، 9 نوفمبر 2019.

الهيدروكربونية في تطبيقات متنوعة في المجال الصناعي والإنشائي، وتعزيز القدرة على التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

خلاصة

فضلا عن أن الاعتبارات التقليدية بشأن أهمية العلاقات المصرية الخليجية لا تزال قائمة، فقد أضيفت إليها اعتبارات جديدة، تجعل الشراكة المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ليست مجرد شراكة مؤقتة مطلوبة، وإنما ترفعها إلى مرتبة العقيدة السياسية التي ينبغي انتهاجها، بالنظر إلى احتياج الجانبين لها في المدى القصير والمتوسط والبعيد. ومن المهم أن تتأسس هذه الشراكة على مركز نواته تحالف استراتيجي واقتصادي مصري خليجي، معزّز بمشروع علمي تكنولوجي وقوة ناعمة ثقافية وحضارية يمتلكها الجانبان، وتشكل فيه دول مجلس التعاون ومصر المجموعة المركزية للنظام العربي. وهذه المجموعة يمكنها - بالثقل السياسي والعسكري والبشري المصري، والثقل الاقتصادي والسياسي والعسكري الخليجي - أن تفرض شروطها على أية دولة إقليمية في سياق سعيها لبناء علاقاتها بالإقليم، على النحو الذي يدفع هذه الدولة لعدم تجاوز قواعد هذه المجموعة المركزية.

وباختصار تتمثل معادلة العلاقات الجديدة بين دول مجلس التعاون ومصر في: طاقة بناء وأيدٍ عاملة مصرية وخليجية، ومال وعقل خليجي ومصري. وبتلاقي المال والعقل الخليجي والمصري، مع الطاقة البشرية والتعميرية المصرية والخليجية، يمكن بناء تحالف إقليمي معزّز بقوة عسكرية، بما يفرض على الدول الكبرى بالإقليم عدم تخطّيه.

Strategic Dimensions of the Development of Egyptian-Gulf Relations

Dr. Moataz Mohamed Salama⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the contents and paths of the Egyptian-Gulf relations, especially during the past few years, in light of a very complex regional reality and a changing world with its opportunities. However, it also includes many challenges that dictate cooperation between countries in general and pivotal ones in particular in some regions of strategic importance.

The study concluded three results:

First: With the importance of the Egyptian foreign policy circles, the Gulf circle is gaining specificity as it is based on common interests and many challenges. This is true, especially since the transformations that the Arab region witnessed in 2011 until now, whose impact was not temporary, but rather extended for many years, resulted in the merging between different security aspects, which necessitated cooperation and coordination between the pivotal countries

in the Arab region.

Second: Egypt's relationship with the Arab Gulf states is based on several important pillars: regional geopolitical linkage which found itself in the establishment of several regional frameworks, joint projects, the doctrine of combating extremism and terrorism, strengthening security and defense cooperation, and economic and geoeconomic interests.

Third: Despite the importance of the strategic dimensions of Egyptian-Gulf relations, recent years have witnessed many aspects of coordination through several visions, initiatives, and projects at smaller levels between civil and private entities, including small and handicraft industries, mutual investments, business councils and civil society, artificial intelligence and green energy.

1 Expert at Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt

2- تأثير التوجُّه الخليجي نحو العراق على الأمن الإقليمي

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

السياسية والاقتصادية والأمنية إدراكاً من دول الخليج العربي لأهمية دمج العراق في منظومة الأمن الإقليمي التي تشهد استقطاباً واضحاً خلال السنوات القليلة الماضية.

ملخص الدراسة

الثالثة: على الرغم من أهمية الجهود التي بذلتها دول الخليج العربي من أجل توطيد العلاقات مع العراق فإنه مازال هناك تحديات تواجهها منها التوترات الداخلية في العراق، فضلاً عن الملفات العالقة بين العراق وبعض دول الخليج العربي ومن بينها ملف الحدود، بالإضافة إلى ظهور محاور مضادة في منظومة الأمن الإقليمي.

مقدمة

يكتسب التوجُّه الخليجي الرّخم نحو العراق، الذي انطلقت باكورة مساره الحيوي في عام 2017م، أهمية بالغة، إزاء ما يحمله من آفاق سياسية واقتصادية وأمنية واعدة، تؤسّس لشراكة استراتيجية وتكامل بيني وتكتل عربي منشود، سبيلاً مضاداً للتحديات الثقيلة المُحدقة بالأمن الإقليمي راهناً.

والتقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، الذي لاحت مؤشراته عبر زيارات متبادلة واتفاقيات زخمة ومأسسة آليته التنسيقية، يستند إلى رؤى سياسية متناغمة حيال الكثير من قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط، وأرضية اقتصادية صلبة مؤهلة للبناء عليها بالمزيد من التعاون البيني، وتفاهات أمنية مرشحة للتطور لاحقاً، بهدف تحقيق التنمية والتقدم والازدهار لشعوبها، وخدمة القضايا العربية، ودعم العمل العربي

تستهدف هذه الدراسة تحليل أحد توجُّهات السياسة الخارجية لدول الخليج العربي وهي العلاقات الخليجية- العراقية. وواقع الأمر أن اهتمام دول الخليج بالعراق ليس بالأمر الجديد، فالعراق جزء من منظومة الأمن الإقليمي التي تتفاعل معها دول الخليج العربي تأثراً وتأثيراً، إلا أن الغزو العراقي للكويت عام 1990م كان منعطفاً كبيراً في مسار العلاقات الخليجية- العراقية والذي أدى إلى تغيير منظومة التفكير الخليجي بأن التهديدات ليست خارجية فحسب بل تكمن في الإطار الإقليمي ذاته، بيد أن ذلك لم يُثني دول الخليج العربي عن دعم العراق ومحاولة احتوائه لينهض بدوره الإقليمي، وقد خلصت تلك الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: إن مستجدات الأمن العالمي كان لها انعكاس واضح على تفعيل مفهوم الأمن الإقليمي مجدداً سواء من خلال تفعيل عمل المنظمات الإقليمية أو العلاقات البينية ومن بينها العلاقات الخليجية- العراقية، في ظل سعي بعض الأطراف الإقليمية لتوظيف تلك الانعكاسات من خلال تعزيز نفوذها داخل الدول التي تشهد صراعات.

الثانية: إن التوجُّه الخليجي نحو العراق كان وفق استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار الجوانب

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية.

المستجدة في المشهدين الإقليمي والدولي.

وقد تجسد مسار التقارب الخليجي العراقي، الذي شهد تاريخياً تذبذباً في العلاقات بين الوصل والقطع فعلياً عبر التمثيل الدبلوماسي المتبادل، بافتتاح العراق سفارات له في دول الخليج العربية بدءاً من عام 2010م، ومبادرة الأخيرة بالمثل وعلى فترات، إذ استأنفت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ديسمبر 2015م بتعيين سفير سعودي هناك، ثم افتتاح قنصلية سعودية في أبريل عام 2016م، أسوة بمملكة البحرين التي اتخذت الخطوة مبكراً عام 2010م، وقبلها الإمارات العربية المتحدة عام 2008م، بينما يعود استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الكويت والعراق إلى عام 2003م، في ظل تطور يُعزز العلاقات الخليجية العراقية إثر الانتهاء في يناير 2022م من سداد العراق لديون الكويت لديه، والمقدَّرة بنحو 52 مليار دولار عن أضرار غزوه لأراضيها عام 1990م، وفقاً لقرار الأمم المتحدة. وفي حين اتخذت سلطنة عُمان الخطوة عام 2019م، فيما اعتمدتها قطر عام 2015م⁽²⁾، متبوعة بتكثيف استثماراتها هناك منذ ذلك الحين.

وترسم الزيارات المتبادلة بُعداً آخر مهماً في مسار التقارب الخليجي العراقي. وقد شكَّل عام 2017م الانطلاقة الراسخة لدعائمه، عبر زيارة أول وزير خارجية سعودي هو عادل الجبير حينها للعراق منذ

المشترك، وتحصين الساحة العربية ضد التدخلات الخارجية، وتعزيز آفاق الحل السلمي لأزمات المنطقة، والحفاظ على وحدة أراضيها وسلامة حدودها، بما يجعله دعامة إسناد واستقرار للأمن الإقليمي والخليجي.

وإذا كان التقارب الخليجي العراقي يحظى بترحيب عربي وتشجيع أمريكي، إلا أنه لم يشكل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية وجدت فيه معول صعباً أمام مساعيها لبسط النفوذ والسيطرة في المنطقة ونفاذ مخططاتها التوسعي الطموح حد انحساره، وموطن جذب للعراق نحو العودة للدائرة العربية الرئيسية بعيداً عن أيدي التمدد الخارجي، مما يشكل تحدياً كبيراً يقف إلى جانب معوقات غير قليلة قد تؤوِّل إلى عقبة كؤود أمام نفاذ مخرجاته.

وتأسيساً على ما سبق؛ تستهدف هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي بشأن تأثير التوجُّه الخليجي نحو العراق على الأمن الإقليمي. وتنبتق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول عوامل التقارب الخليجي العراقي وأبعاده، وتأثيره على الأمن الإقليمي عامة وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة، ومعوقات تطور العلاقات البينية وسبل معالجتها، فضلاً عن المحرِّكات الإقليمية المضادة لإنجاحه.

أولاً: التوجُّه الخليجي نحو العراق:

المسار والدلائل

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة، خطوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية فردية وجماعية، لتعزيز العلاقات مع العراق، سبيلاً مُضاداً للتحديات المُحدقة بالمنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية، ولمواجهة التهديدات

2 جويل جوزينزي، «العلاقات الخليجية العراقية: مرساة للاستقرار وضبط النفس للتدخل الإيراني في المنطقة؟»، حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 2022/5. (تاريخ الوصول 17 / 6 / 2022). <https://hadarat.net/post/30585/>

25 يونيو 2022م، لبحث تطوير العلاقات الثنائية والقضايا التي تدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعملًا بذات النهج التكاملي فقد تأسس مجلس الأعمال المشترك البحريني العراقي عام 2015م لتعزيز العلاقات بين مملكة البحرين وجمهورية العراق في مختلف الجوانب التجارية والصناعية والاستثمارية وعقد شراكة اقتصادية ثنائية مثمرة، وتفعيل دور القطاع الخاص في البلدين، وإقامة مشروعات مشتركة، والنهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين، والذي وصل حتى نهاية عام 2017م إلى نحو 34 مليون دولار⁽⁶⁾.

وكذلك شهدت العلاقات الكويتية العراقية تحسناً خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تم توقيع سلسلة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجانبين عام 2013م في مجالات النقل والتعليم العالي والبيئة والشؤون الاقتصادية والفنية، كما استضافت دولة الكويت عام 2018م مؤتمراً للمانحين لإعادة بناء العراق، وكانت أولى المساهمين وبمبلغ ملياري دولار من إجمالي تعهدات بقيمة 30 مليار دولار في شكل قروض وهبات⁽⁷⁾، وذلك من أجل إسناد العراق ودعم أمنه واستقراره، كما شاركت الكويت في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عقد في العراق عام 2021م، أعقبته زيارة عراقية للكويت في 22 أغسطس من العام نفسه، لبحث تعزيز العلاقات الثنائية وتنفيذ الاتفاقيات المشتركة.

عقود، والتي مثلت باكورة لقاءات ثنائية متوالية⁽³⁾، تكللت لاحقاً في مأسسة العلاقات بتشكيل مجلس التنسيق السعودي العراقي في 22 أكتوبر من العام ذاته بالرياض، بهدف «تعزيز التواصل على المستوى الاستراتيجي، وتعميق الثقة السياسية المتبادلة، وفتح آفاق جديدة من التعاون في مختلف المجالات، وحماية المصالح المشتركة، وتنمية الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين»، وزيادة معدل التبادل التجاري البيني عن 8 مليارات دولار⁽⁴⁾. وأعقب ذلك استئناف الرحلات الجوية بين البلدين إثر انقطاع طويل، وتوقيع سلسلة اتفاقيات مهمة سجلت قفزات نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية في الربع الأخير من عام 2020م، وإعادة فتح معبر (عرعر) الحدودي في 18 نوفمبر 2020م أمام التبادل التجاري البيني بعد إغلاق دام قرابة الثلاثين عاماً، وتوقيع مذكرة تفاهم لربط شبكات الكهرباء بين البلدين خلال ملتقى الأعمال السعودي العراقي الذي عقد بالرياض في 25 يناير 2022م⁽⁵⁾، فضلاً عن التعاون في مجال تطوير المدن الصناعية، مما يشي بحرص البلدين على تعزيز التعاون والتنسيق الثنائي، وهو ما جرى تأكيده خلال لقاء سعودي عراقي مشترك في جدة في

3 «الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتن مع الخليج، بمساعدة أمريكية». معهد بروكينجز. 2022/8/19. (تاريخ الوصول 2022/8/23)

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos>

4 «مجلس التنسيق السعودي العراقي ينطلق اليوم بأفاق واعدة تشمل المنطقة بأسرها». روسيا اليوم. 2022/10/22. (تاريخ الوصول 2022/6/8). https://arabic.rt.com/middle_east/905889-

5 «السعودية والعراق توقعان مذكرة تفاهم للربط الكهربائي بين البلدين». جريدة (الشرق الأوسط). 2022/1/25. (تاريخ الوصول 2022/6/3). <https://aawsat.com/home/article/>

6 «34 مليون دولار التبادل التجاري بين البحرين والعراق». جريدة (البلاد). 2022/5/20. (تاريخ الوصول 2022/6/18). <https://al-biladpress.com/newspaper/3505/498459.html>

7 «الكويت: تنسيق وتعاون مع قوات الحكومة العراقية لضمان استقرار وتأمين المنطقة الحدودية». موقع عربي نيوز. 2022/8/31. (تاريخ الوصول 2022/6/7). 2021- http://arabic.news.cn/2021-08/31/c_1310158065.htm

ولكنها توقفت بسبب التوترات الأمنية التي مر بها العراق عام 2014م. ثم افتتح خط ملاحي في إبريل 2018م، وتقديم قطر في فبراير 2019م حزمة قروض واستثمارات في مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار في العراق بقيمة مليار دولار⁽⁹⁾، كانت قد تعهدت بها خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، فيما جرت محادثات ثنائية في فبراير 2022م حول تصدير الغاز من قطر إلى العراق، والذي قد يبدأ بحلول صيف 2023م لتجهيز البنية التحتية اللازمة، مما سيستبدل جزئياً إمدادات الطاقة القادمة من إيران.

وعلى المستوى الخليجي الجماعي فإن زيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نايف فلاح الحجرف (آنذاك) إلى العراق في الأول من فبراير 2021م، عقب لقاء مماثل أجراه مع وزير الخارجية العراقي في مملكة البحرين في ديسمبر 2020م، على هامش أعمال مؤتمر حوار المنامة للأمن، تكتسب أهمية بالغة لتوطيد مسار العلاقات الخليجية العراقية، وتأكيد الوقوف إلى جانب العراق في محاربة الإرهاب وبسط الأمن والاستقرار في البلاد، وتعزيز التبادل التجاري البيئي، وأهمية اضطلاع الشركات الخليجية بدور فاعل في عملية إعمار العراق عبر الاستثمار في مجال البنى التحتية، بهدف تحقيق التكامل في مختلف المجالات، فضلاً عن مناقشة ملفات اقتصادية، وسبل وجهود الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون والعراق، حيث سبق وأن وقع العراق في عام 2020م اتفاقية معها لاستيراد حوالي 500 ميغاواط من الكهرباء من هيئة الربط الكهربائي لدول المجلس عبر الكويت²²،

وفي حين تسعى المملكة العربية السعودية لإحياء قطاع الطاقة العراقي؛ قامت الإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات مختلفة مع العراق، وتم التعهد خلال اجتماع عقد في أبوظبي في مايو 2021م، بالقيام باستثمارات في العراق بقيمة 3 مليارات دولار لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الثنائية وخلق فرص جديدة للتعاون والشراكة ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لدعم الشعب العراقي، وعقب ذلك تم توقيع اتفاقية في أكتوبر من العام نفسه، لحماية وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين، إضافة إلى توقيع اتفاقية أخرى مهمة للاستثمار الإماراتي لبناء 5 محطات توليد للطاقة في جميع أنحاء العراق⁽⁸⁾.

وبالمثل شهدت العلاقات بين سلطنة عُمان والعراق تطوراً ملحوظاً منذ العام 2019م عند أول زيارة قام بها مسؤول عماني رفيع إلى العراق منذ عام 1990م، وتُوِّجت لاحقاً بإعلان تبادل السفراء بين البلدين، وانعقاد اللجنة العمانية العراقية المشتركة بالعراق في مارس 2022م، والاتفاق على تشكيل فريق فني بين البلدين للعمل على تأسيس مجلس أعمال عراقي-عماني لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات ولاسيما في مجال النقل والاتصالات بين البلدين.

في حين قطعت قطر والعراق شوطاً مهماً من مسار تعزيز العلاقات الثنائية بعد انطلاقها الفعلية عام 2017م عبر الزيارات المتبادلة، والاتفاق في مارس 2021م على تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي التي تشكلت عام 2013م،

9 «قطر والعراق.. علاقات استراتيجية تاريخية». جريدة (الشرق) القطرية. 2022/8/29. (تاريخ الوصول 2022/7/5). <https://m.al-sharq.com/article>

8 «موقع سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى بغداد». (تاريخ الوصول 2022/6/3). <https://www.mofaic.gov.ae/ar-missions/Baghdad>

لمعالجة النقص الحاد في التيار الكهربائي الذي يحتاج إليه العراقيون.

ثانياً: العلاقات الخليجية العراقية.. المسوغات والأبعاد

حمل مسار التقارب الخليجي-العراقي في طياته آفاقاً سياسية وأمنية واعدة تؤسس لشراكة استراتيجية مهمة بما يشكل مُعوّلاً مضاداً لمحاولات الاختراق الإقليمي ومواجهة التحديات الثقيلة المحدقة بالمنظومة الأمنية الإقليمية.

أ- الأبعاد السياسية

يبرزُ البُعد السياسي من بين ثنایا مسار التقارب الخليجي-العراقي ومضمون أهدافه وثقل نتائجه الممتدة بآثارها الإيجابية من حيز نطاقه صوب فضاءات عربية رحبة. إذ تأتي مساعي التلاقي الجادة في ظل التطورات الدولية والإقليمية المتلاحقة، والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية المحدقة بالمشهد العربي المضطرب، والمساعي الإقليمية الدؤوبة للحد من تدخلات دول الجوار في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما يهدد الأمن القومي العربي، ويعني في المحصلة السير الدائم بالمنطقة نحو المزيد من عدم الاستقرار.

وتشكل كثافة الزيارات الخليجية العراقية المتبادلة والاجتماعات المتواترة ومأسسة آلية التنسيق الجماعية، فرصة مهمة لتعزيز التعاون البيني واستمرار التشاور وتنسيق المواقف ضمن المحافل الدولية والإقليمية، بما يصب في تحقيق المصالح المشتركة وخدمة القضايا العربية ودعم العمل العربي المشترك، وتحصين الساحة العربية في مواجهة التدخلات الخارجية، بما من شأنه أن يقود

لإحداث توازن استراتيجي للقوى في المنطقة ومضاد لأطماع ونفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية، وذلك في إطار الحفاظ على وحدة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية.

وتتوفر للتقارب الخليجي العراقي أسسه السياسية ؛ استناداً إلى الرؤى المشتركة حيال الكثير من قضايا وأزمات المنطقة، وفي مقدمتها دعم القضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب، وضمان الحفاظ على وحدة أراضي الدول العربية وسلامتها، ودعم أمن العراق واستقراره، وإسناد المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها أراضيها ومنشآتها النفطية، والحفاظ على أمن الخليج العربي وتأمين حرية الملاحة فيه، فضلاً عن الصِدِّ المضاد لمحاولات الاختراق الإقليمي متعدد الجبهات، ومنع حدوث أية تغييرات جوهرية على الخريطة الجيوسياسية تسعى دول إقليمية لها، تبعاً لحالة التنافس القائمة على الموارد والثروات الطبيعية والنفوذ الإقليمي.

ويبعث التقارب البيني برسائل سياسية مهمة؛ حينما أعلى من شأن الإرادة الخليجية العراقية المشتركة لجبر الخلافات والانطلاق من قاعدة الروابط التاريخية المتينة والإرث الثقافي المجتمعي والقيمي المتجانس والمصالح المتبادلة، صوبَ غلبة أهداف تحقيق التنمية والرخاء والازدهار لشعوبها، وخدمة القضايا العربية في مواجهة التهديدات المستجدة وتلك العالقة المحدقة بالأمن الإقليمي، بما يؤكد حرص دول الخليج العربية على تعزيز التعاون والتنسيق مع العراق، في إطار وحدة المصير والتحديات، وفي ضوء محورية الدور الخليجي في المنطقة والداعم لاستقرار العراق وتعزيز مكانته وتقديم الدعم الكامل للشعب العراقي في كافة المجالات، وتبعاً للسياسة الخليجية القائمة على

ثوابت راسخة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة.

وقد ارتأت دول مجلس التعاون الخليجي، دعم مساعي ضم العراق إلى محيطه العربي من جديد ومد يد العون والمؤازرة له وصدد التدخلات الخارجية في ساحته، بما من شأنه أن يسهم في ربط العراق مع امتداداته العربية عبر تنفيذ حزمة مشروعات واتفاقيات مشتركة تحقق المصالح السياسية لدول التقارب وتؤمن تخفيف اعتماد العراق على إيران، ولاسيما في استيراد الطاقة عبر مشروع الربط الكهربائي الخليجي العراقي.

وتتقاطع تلك الأهداف في جوانبها مع التقارب المصري الأردني العراقي، بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، الذي انطلقت باكورة مساره بالقاهرة في مارس 2019م، بتوافق عربي خليجي لفاعلية ضم العراق إلى محيطه العربي من جديد ومد يد العون والمؤازرة له وصدد التدخلات الخارجية في ساحته، ومنع حدوث أية تغييرات جوهرية على الخريطة الجيوسياسية تسعى دول إقليمية لها، فضلاً عن حيوية ايجاد تقارب ثلاثي ستندسحب تأثيراته الإيجابية إلى المحيط العربي والخليجي وعبر تنسيق الدول الثلاث مع منظومة دول مجلس التعاون، وفتح الباب أمام الدول العربية للدخول كشركاء جدد ضمن نطاقه، بما يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وتنويع مصادر العلاقات الخارجية بهدف مواجهة التحديات الإقليمية.

وقد ربط مراقبون بين القمة المصرية الأردنية العراقية الإماراتية، التي عقدت في مدينة العقبة الأردنية في 2022/3/26م، والقمة التي جمعت قادة مصر والأردن والعراق ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة في مدينة العلمين

المصرية في 2022/8/22م، وبين إمكانية توسيع نطاق التحالف الثلاثي ليضم دول الخليج العربية نظير الدعم الخليجي الثابت لتعزيز مسيرة التعاون والتنسيق العربية، وإزاء تزامنها مع استضافة مدينة العقبة في الفترة ذاتها عدة جولات من مبادرة (اجتماعات العقبة الأمنية)، والتي يشارك فيها ممثلون عن مؤسسات أمنية وعسكرية من دول أفريقية وأوروبية وشرق آسيوية وأمريكية، إضافة إلى ممثلين عن منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، لبحث التصدي للتهديدات الإرهابية المستجدة، بما من شأنه أن يسهم في ربط العراق مع امتداداته العربية، والحد من النفوذ الإيراني ضمن ساحته وتقليل تأثيرها على مراكز القرار فيه.

أما رسالته السياسية الثانية فكان مبعثها من العراق نفسه؛ فبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها إلا أن استضافته لزيارات القادة والمسؤولين الخليجيين المتوالية ولقمم عربية ثنائية، عقب نجاحه في استقبال زيارة بابا الفاتيكان خلال شهر مارس 2021م، يشي باستعادته للثقة العربية والدولية، وتوفير إرادة الانفتاح على فضاءات خارجية رحبة تسهم في تعزيز حضوره عربياً ودولياً وتساعد على حلحلة مآزقه وإيجاد فرص تعاونية ذات زخم، مثلما تظهر أيضاً قدرة الأجهزة الأمنية العراقية على ضبط الأمور والتحكم بمجريات القمة أمنياً وبروتوكولياً.

ويستقيم ذلك مع وجهة البوصلة العراقية نحو العمق العربي؛ فالعراق الذي استضاف منذ أبريل 2021م خمس جولات من المحادثات بين المملكة العربية السعودية وإيران، يسعى لأن يتحول وسيطاً إقليمياً قوياً لإبعاد البلاد عن أتون صراع القوى الإقليمية، وإحلال الأمن والاستقرار في ساحته، فضلاً عن مساعي تثبيت سياسته الخارجية فيما

يرتبط بالمنظومة العربية والحد من محاولات إيران التأثير على الداخل العراقي.

ويتماهى ذلك مع محاولة العراق بلورة مظاهرات تعاون عربية متعددة، انطلاقاً من التعاون مع دول الخليج العربية، لتمتعها بثقل استراتيجي إقليمي ودولي مؤثر وقدرة على تأمين المناخات المواتية لتحقيق التنمية المجتمعية العراقية المنشودة إزاء اكتسابها مقومات اقتصادية مهمة توفر فرصاً مناسبة للعراق لتعظيمها بقدراته وموارده الغنية، بموازاة تحركه الجاد لتوسيع شراكاته الاقتصادية والسياسية معها، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في الوقت الذي يتطلع فيه العراق لتنويع علاقاته الدبلوماسية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية وإعادة إعمار المدن وتأهيل البنية التحتية والتوسع في جذب الاستثمارات الخارجية بمجال الطاقة، وهي مجالات تجد أصداءً واسعة للتعاون ضمنها مع دول الخليج العربية، وصولاً لتأسيس منظومة تعاون عربية شاملة وجامعة.

وقد انبعثت الرسالة السياسية الأحدث للتقارب من خضم تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الإقليمي؛ حتى وإن كان تأثيرها في نطاقي الغذاء والنفط محدوداً على أطرافه، غير أن زيادة أمد الأزمة قد يغير المعادلة ويجعل لها نتائج أخرى غير محمودة.

فباستثناء تأثير العراق بارتفاع الأسعار العالمية للسلع، فإن انعكاس الصراع يبدو محدوداً بالنسبة إليه من ناحية أزمتي الغذاء والنفط، إذ إنه يستورد القمح منذ عام 2003م من أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ويستورد الغاز من إيران وفق أسعار محددة منذ عقود، وبموجب استثناء أمريكي

من العقوبات، بينما يستفيد من ارتفاع أسعار النفط لكونه من الدول المصدرة له⁽¹⁰⁾، أسوة بمحدودية تأثر دول الخليج العربية للاضطرابات المصاحبة لأزمة الغذاء، إزاء قلة أو عدم اعتمادها الكبير على صادرات الحبوب الروسية والأوكرانية مقارنة بدول عربية أخرى، فضلاً عن وجود منشآت قمح كبيرة لديها تتيح لها أدوات عازلة أكثر من غيرها تحميها من صدمات الإمداد وزيادة أسعار السلع الزراعية. غير أن أي انقطاع كبير في تلك السلعة الحيوية يمكن أن يُترجم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمزيد من عدم الاستقرار في المشهد الإقليمي، مما يلقي بظلاله على اقتصادات دول الخليج العربي.

أما بالنسبة لأزمة الطاقة؛ فإنه في الظاهر العام يبدو تأثيرها على دول الخليج العربية محدوداً، إن لم يكن منحسراً عن نطاقها، بوصفها موطناً لأكبر منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، بما يبعدها عن التداعيات السلبية المتفاقمة لارتفاع أسعار هذين الموردَين المهمين، ويجعلها بديلاً للطاقة بالنسبة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، بل قد يتيح لها حصد الأرباح الوازنة من خلالهما، إزاء تقرير لصندوق النقد الدولي يُرجّح قيمة العائدات النفطية التراكمية الإضافية المتوقعة لدول الشرق الأوسط الغنية بالطاقة، وبخاصة دول الخليج العربية، بنحو 1,3 تريليون دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الحرب، متوقعاً تسارع النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية من 2,7% عام 2021م إلى

10 «ملف أزمة أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الدولي». المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. مرجع سابق.

الحوار وتسوية النزاع من خلال المفاوضات»⁽¹³⁾، إلا أن أصداء الصراع تتردد بشكل أو بآخر في دول الخليج العربية، فإذا كانت الأزمة تمنح هذه الدول مكانة سياسية إقليمية ثقيلة في أية ترتيبات متوقعة على الساحة الدولية، من مدخل سياسات الطاقة التي ستتابعها للتخفيف من حدة ارتفاع الأسعار، إلا أن تفاقم أمد الأزمة قد يمثل تحدياً لها، إذ تقيم دول الخليج العربية شراكات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، توازياً مع مسارات للتعاون مع روسيا ضمن تنويع علاقاتها الخارجية، أسوة بالصين، في ظل التوتر الأمريكي الصيني الراهن الذي يُنذر بمزيد من التصعيد من دون خيار المواجهة العسكرية المباشرة.

وفي المحصلة فإن من شأن التقارب الخليجي- العراقي، بأبعاده المتعددة، أن يشكل سداً منيعاً أمام ارتدادات أصداء الأزمة ضمن ساحته، عبر التنسيق والتعاون المشترك.

ب- الأبعاد الأمنية

استكملت خطوات التقارب الخليجي- العراقي أطرها التنسيقية باتفاقيات أمنية وعسكرية مهمة؛ جاءت تنويعاً لزيارات متبادلة لتعزيز التعاون الأمني والعسكري والاستخباري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب، وتطوير القدرات العسكرية، وتبادل الدورات التدريبية والخبرات الفنية⁽¹⁴⁾.

6,4% عام 2022م⁽¹¹⁾، مما يسمح لها بتجاوز أية آثار سلبية للأزمة على قطاعات حيوية أخرى مثل قطاع السياحة.

وإذا كانت المكاسب غير المسبوقة الناجمة عن زيادة أسعار النفط، تعدّ رافداً مهماً لضخ أرباح إضافية إلى عائدات تصدير النفط لدول الخليج العربية ستؤدي إلى فائض في ميزانياتها وحساباتها الجارية بنسبة غير قليلة من إجمالي ناتجها المحلي، بما يسهم في تمويل مشروعات التنويع الاقتصادي التي اختطها منذ سنوات، إلا أن ارتفاع أسعار الطاقة على مستوى العالم سيفضي لارتفاع أسعار السلع التي تحتاجها دول الخليج العربي المعتمدة على الاستيراد، بما في ذلك الأسمدة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والأدوية ومحولات الطاقة الشمسية⁽¹²⁾.

ولاتقل الجوانب السياسية للحرب أهمية عن نظيرتها الاقتصادية بل إنها متصلة بها؛ إذ تبنت دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً واضحاً من الأزمة يقوم على «مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ودعم جهود الوساطة لحل الأزمة سياسياً ووقف إطلاق النار وتغليب لغة

11 «كيف تستفيد دول الخليج من عائدات ضخمة متوقعة من مبيعات النفط؟». بي بي سي عربي. 2022/8/20. (تاريخ الوصول 2022/8/25). <https://www.bbc.com/arabic/inthe-press-62537602>.

12 لي- شين سيم. «ماذا تعني أزمة أوكرانيا لاقتصادات الخليج». معهد دول الخليج العربية في واشنطن. 2022/2/28. (تاريخ الوصول 2022 /6 /6). <https://agsiw.org/ar/what-the-ukraine-crisis-means-for-gulf-economies-arabic>.

13 «دول الخليج تعلن موقفها بـ 4 نقاط من الأزمة الأوكرانية وروسيا». سي ان ان بالعربية. 2022 /6 /2. (تاريخ الوصول 2022 /6 /14). <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/06/02/gcc-russia-ukraine-crisis-statement>.

14 طه العاني. «عبر مجموعة «التنين».. ما آفاق التعاون العسكري بين الخليج والعراق؟». موقع الخليج أونلاين. 2022 /6 /4. (تاريخ الوصول 2022/6 /7). <https://alkhaleejonline.net/>.

سبيلاً مضاداً للتحديات الأمنية المشتركة والمحددة بالأمن الإقليمي.

ولاشك أن لدول التقارب البيئي تجاربها الخاصة في مكافحة الإرهاب التي عانت ساحاتها طويلاً من تأثيراته السلبية، لكنها تدرك أن الهزيمة النهائية للتنظيمات الإرهابية، تحتاج تنسيقاً وتعاوناً استخباراتياً ومعلوماتياً فيما بينها، في إطار المعركة الشاملة لاجتثاثه، عبر التفاهات الأمنية المشتركة التي تساعد على تأمين الجبهة الداخلية لدول الخليج العربية من خطر الإرهاب، بما يشكل عنصراً حيوياً لضمان أمنها القومي، مثلما يُغذي روافد القوة والصلابة لمساعي العراق الحثيثة في مواصلة حربه ضد عناصر تنظيم داعش، الذي ما يزال ينشط في جيوب إرهابية متناثرة ضمن الساحة العراقية رغم هزيمته عام 2017م، وذلك من خلال توفير التدريب للجيش العراقي ودعمه ورفع مستوى كفاءته، باعتباره مطلباً عراقياً حيوياً يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار للبلاد.

وقد شهدت العلاقات الأمنية والعسكرية بين المملكة العربية السعودية والعراق تطوراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، وتنوعت بين الزيارات المتبادلة للوفود العسكرية على مستوى قيادات رفيعة، وإبرام اتفاقيات أمنية، وإقامة تدريبات مشتركة، وتشكيل لجنة سياسية وأمنية وعسكرية سعودية-عراقية مشتركة، عززت ما جاء في الاتفاق العسكري الذي أبرم بين البلدين في نوفمبر 2020م، وجرى التأكيد عليها خلال أحد أبرز اللقاءات العسكرية التي تمت بين البلدين في الرياض في 13 أكتوبر 2021م، وأخذت شكلاً مغايراً لتطوير أنساق التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والعسكرية والاستخبارية وتبادل الخبرات الفنية وتعزيز التعاون الأمني والاستخباري فيما يتعلق بمكافحة

الإرهاب والجريمة والتهريب، والتعاون في المجال الدفاعي، وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة في إطار مذكرة تفاهم ثنائية، مع الاتفاق على افتتاح ملحقة عسكرية في كلا البلدين، بما يحقق المصالح المشتركة⁽¹⁵⁾.

وبالمثل تعززت نطاقات التعاون الأمني والعسكري وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب خلال اتفاق عقد بين الإمارات العربية المتحدة والعراق في أبريل 2021م. كما عززت قطر تعاونها الأمني والعسكري مع العراق خلال اللقاءات المتبادلة المتوالية التي تهدف إلى بحث تعزيز التعاون العسكري والتدريب في المجالين البحري والجوي، واستعداد قطر لدعم العراق في هذه المجالات، إضافة إلى خوض المناورات والتمارين المشتركة، والاتفاق على تشكيل لجان فرعية من الجانبين لدراسة ومتابعة الاتفاقيات الرامية إلى تطوير القدرات العسكرية للدولتين.

وتشكل مجموعة التين (دراجون) التي تضم منذ تأسيسها عام 2018م قادة جيوش دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن وبريطانيا، أحد أبرز مجالات التعاون الأمني والعسكري الخليجي العراقي الذي تجاوز نطاقه البيئي نحو فضاءات عربية ودولية أكثر رحابة، بهدف التنسيق في شن العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب والقرصنة والتهريب، وبحث آفاق التعاون العسكري، وتعزيز الإمكانيات العسكرية، وتكثيف مسار التدريبات العسكرية، وتفعيل غرف العمليات المشتركة، وتطوير القدرات العسكرية للجيش العراقي، وفق

15 محمد أبو رزق. «تقارب مستمر.. ما عقبات التعاون العسكري بين السعودية والعراق؟». موقع الخليج أونلاين. 2022/11/23. (تاريخ الوصول 2022/6/3). <https://alkhaleejonline.net>

واستقرار للأمن الإقليمي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المحدقة بالمشهد الإقليمي العربي المضطرب، وإزاء مساعي قوى إقليمية لبسط الهيمنة والنفوذ ضمن ساحاته الممتدة، واستغلال الأزمات الحادة للتدخل في شؤونها المحلية، مما يعني في المحصلة السير الدائم بالمنطقة نحو المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

والتقارب الذي يجمع دولاً مهمة في المنطقة؛ هي دول مجلس التعاون الخليجي بحجم مكانتها الاستراتيجية ودورها المحوري إقليمياً ودولياً ومواردها الغنية واقتصاداتها ذات التأثير وآفاق خططها التنموية الواعدة، والعراق، الدولة الجارة، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي وإمكاناته وقدراته البشرية والطبيعية الغنية، تتوفر لديه محفزات التعاون التكاملي الإقليمي إزاء القرب الجغرافي والإرث التاريخي والثقافي والقيمي المتجانس والمصالح المتبادلة والإطار البنيوي لسلسلة الاتفاقيات والتفاهات البنية ومأسستها، فضلاً عن الاستناد إلى رؤى سياسية مشتركة حيال الكثير من قضايا وأزمات الإقليم، ومتناغمة مع إطار جامعة الدول العربية، ولاسيما تجاه دعم القضية الفلسطينية وأهمية التوصل إلى حل سياسي لأزمات المنطقة والحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها ومكافحة الإرهاب والتصدي لمحاولات الاختراق الإقليمي متعدد الجهات، بوصفها أبرز مقومات حدوث نمط تعاوني تكاملي بين دول أو تنظيمات فرعية إقليمية، مع العمل المستمر لإزالة الفوارق القائمة فيما بينها.

وبتتيح مسعى التكامل الإقليمي لدول التقارب الخليجي- العراقي العمل معاً لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وتعظيم فرص التعاون البيئي وفق أساس إقليمي، وجنّي المكاسب المتبادلة ولاسيما الاقتصادية منها، وتحقيق توازن قوى

اجتماع عقد في بريطانيا في 26 مايو 2022م⁽¹⁶⁾، لمواجهة التهديدات المشتركة للأمن الإقليمي والعالمي.

بيد أن القدرات العسكرية لدول التقارب الخليجي- العراقي متباينة بشكل كبير؛ والتي تميل كفتها لصالح دول مجلس التعاون التي اتخذت مؤخراً خطوة تكاملية بتشكيل (القيادة العسكرية الموحدة) في نوفمبر 2021م، باعتبارها رسالة عزم على حماية أمنها ومكتسباتها والحفاظ على استقرارها ومقدراتها، ورسالة ردع ضد التهديدات الخارجية والتحديات الأمنية المحدقة بالمنطقة»، لتضاف إلى سلسلة الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الجامعة لمنظومتها⁽¹⁷⁾، وفي الوقت ذاته يواجه العراق مخاطر التنظيمات الإرهابية، مما أثر سلباً على منظومته الأمنية.

وبالرغم من تباين القدرات العسكرية؛ إلا أنها تشكل مجتمعة قوة عسكرية مهمة تبعث برسالة ردع ضد أية محاولة لتهديد أمنها القومي وتوظيف الأزمات الإقليمية الراهنة للمساسس بسلامة أراضيها واستقرارها، مثلما تُمثل موضع قوة للمنطقة العربية، وتحصيناً دفاعياً مضاداً لمساعي قوى إقليمية بتعزيز نفوذها في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، مع توفّر إمكانية تطور التعاون العسكري والأمني في وقت لاحق إلى الخانة الدفاعية.

ثالثاً: العلاقات الخليجية العراقية والأمن الإقليمي يشكل التقارب الخليجي-العراقي دعامة إسناد

16 طه العاني. «عبر مجموعة التنين»... ما آفاق التعاون العسكري بين الخليج والعراق؟». موقع الخليج أونلاين. مرجع سابق.

17 مصطفى الانصاري. «دول الخليج تتوحد عسكرياً لردع التهديدات المحدقة». إندبندنت عربية. 2022/11/22. (تاريخ الوصول 18/2022/6). <https://www.independentarabia.com/>

ولا يوفر التقارب الخليجي العراقي إسناداً سياسياً عربياً فحسب؛ بل وأمنياً أيضاً، من خلال التفاهات والاتفاقيات الأمنية المشتركة بين دوله والمضادة للاختراق الإقليمي والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب، بوصفها من أبرز التحديات المحدقة بالمنطقة العربية، بحيث إن التعاون والتنسيق بين دوله لمعالجة أي جانب منها سينعكس بتأثيراته الإيجابية على الأمن الإقليمي. وبالرغم من تباين القدرات العسكرية البينية لصالح دول مجلس التعاون، فإنها تشكل مجتمعة قوة عسكرية مهمة تبعث برسالة ردع ضد أية محاولة لتهديد أمنها القومي واستغلال الأزمات الإقليمية الراهنة للمساس بسلامة أراضيها واستقرارها، مثلما تمثل موضع قوة للمنطقة العربية، وتحصيناً دفاعياً مضاداً لمساعي قوى إقليمية بتعزيز نفوذها في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، مع توفر إمكانية تطور التعاون العسكري والأمني المشترك في وقت لاحق إلى الخانة الدفاعية، والذي قد يوجّه بجهد أكبر لנاحية العراق المضطرب، أمام استقرار الساحة الخليجية، في ظل تهديدات التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، والتي تستلزم التعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها، والذي لا يقتصر على دول التقارب الخليجي- العراقي وإنما يمتد للدول العربية الأخرى وللاأمن الإقليمي أيضاً.

وينسحب تأثير التقارب الخليجي- العراقي في معادلة الأمن الإقليمي على الجانب الاقتصادي أيضاً؛ إذ إن أي تكامل اقتصادي قد يوفره مسار التقارب بين دوله سيصب في خدمة التنمية والتقدم والازدهار لشعوب المنطقة من خلال المشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الواعدة التي لن يتوقف مردودها عند ساحاته، بل سيمتد بطبيعة الحال إلى المحيط الإقليمي العربي، مما يسهم في تخفيض

إقليمي، واعتماد ترتيبات أمنية جمعية وصولاً إلى الخانة الدفاعية، فضلاً عن تنسيق المواقف حيال أزمات الإقليم ومحاولة تسويتها بالطرق السلمية، والتشبيك التكاملي مع أهداف التنظيمات الإقليمية، سبباً للتنمية والنهوض والتقدم المنشود لشعوبها ولتعزيز الأمن الإقليمي.

ويشكل التناغم السياسي الخليجي- العراقي مع الدائرة العربية الأشمل حيال أمن المنطقة؛ قوة عربية مهمة، ويسهم في خدمة القضايا العربية ودعم العمل العربي المشترك وتحصين الساحة العربية في مواجهة التدخلات الخارجية، وتعزيز الحل السلمي لأزمات المنطقة، بما من شأنه أن يفرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي، ويقود لإحداث توازن استراتيجي للقوى في المنطقة ومضاد لأطماع ونفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية.

وإذا كان التقارب الخليجي العراقي يعد بمثابة جبهة مضادة للأزمات التي تعترى أطرافه، كما تجسد من خلال مواقفه الرسمية الداعمة لأمن العراق واستقراره وإدانة الاعتداءات التي تتعرض لها الأراضي السعودية ومنشأتها النفطية والحفاظ على أمن الخليج العربي وتأمين حرية الملاحة فيه، ما يجعله تكتلاً مضاداً لأهداف أطراف إقليمية مُناوئة ضمن ساحته، فإن آثاره الإيجابية تنسحب على أهدافه تجاه ضمان سلامة منظومة الأمن القومي العربي ودعم استقرار المنطقة، وتعزيز آفاق السلام والتنمية، من خلال العمل المكثف للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمات القائمة في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، في مواجهة مخططات قوى إقليمية للهيمنة وبسط النفوذ على المنطقة، وبما يقوي من الجبهة المضادة لتنظيم داعش.

عبر الربط الكهربائي الخليجي-العراقي،

ويستقيم ذلك مع وجهة البوصلة العراقية نحو العمق العربي؛ فالعراق الذي يتحرك بجهود دبلوماسية متوازنة في محاولة تقريب وجهات النظر لحل خلافات المنطقة، يسعى لأن يتحول وسيطاً إقليمياً قوياً لإبعاد البلاد عن أتون صراع القوى الإقليمية، وإحلال الأمن والاستقرار في ساحتها التي ماتزال موثلاً لأذرع فصائلية ذات امتدادات خارجية، فضلاً عن مساعي تثبيت سياسته الخارجية فيما يرتبط بالمنظومة العربية.

وكثيراً ما أبدت دول الخليج العربية مخاوفها علناً مما تمثله إيران من تهديدات تتمحور حول نزعتها للهيمنة على الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على المضائق البحرية التي تتحكم بالملاحة البحرية في المنطقة، مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وتهديدها المستمر بالقدرة على إغلاق مضيق هرمز وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، ومحاولتها التأثير في مستويات إنتاج النفط والأسعار، فضلاً عن مساعيها الدؤوبة لتغذية نفوذها في الساحات العربية، ولاسيما في سورية واليمن عبر جماعة الحوثي.

وليس مؤكداً أن يسهم نجاح مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015م والجارية في فيينا في الحد من البرنامج النووي الإيراني أو كبح جماح الطموح التوسعي الإيراني الإقليمي وكف اليد الإيرانية عن تهديد المنظومة الأمنية الخليجية وتشكيل بؤرة تحديٍّ مُحدق بالأمن الإقليمي واستقرار المنطقة، وذلك عند تعظيم قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتسريع خطوات امتلاكها السلاح النووي، مثلما لا توجد ضمانات كافية لاستعداد إيران لخفض التصعيد الإقليمي

معدلات الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق النهوض المنشود، وهي متطلبات مهمة لضمان إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولأن قوة الأمن الإقليمي تكمن في قوة الوحدات المكونة له، فإن مؤسسة آفاق التعاون الخليجي-العراقي، الذي تجسّد عبر تشكيل المجالس واللجان المشتركة لتنسيق العمل فيما بينها، يشكل مؤشراً لإمكانية تطويره نحو فضاءات أرحب، بما يعد لبنة جديدة في مسار الأمن الإقليمي في ظل استمرار التحديات الأمنية المشتركة، وبما يسهم في استقرار المنطقة وتعزيز الأمن الإقليمي، ومواجهة التحديات السياسية والأمنية الحادة، وصد أية مقارنة سياسية مغايرة للمنطقة، فضلاً عن فرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي.

رابعاً: العلاقات الخليجية- العراقية وأمن الخليج العربي

تشابك أهداف التقارب الخليجي-العراقي، بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة، مع المنظومة الأمنية الخليجية لناحية تكامل المسارات البينية في مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي. فإذا كان استتباب أمن العراق واستقراره يعد مبدأ خليجياً ثابتاً وسعياً مشتركاً؛ فإن من شأن التقارب الخليجي-العراقي أن يسهم في ربط العراق مع امتداداته العربية وكبح مشروع إيران الإقليمي، بما ينسجم مع توافق عربي خليجي لفاعلية ضم العراق إلى محيطه العربي من جديد ومد يد العون والمؤازرة له وصد التدخلات الخارجية ضمن ساحته، من خلال تنفيذ حزمة مشروعات مشتركة تحقق المصالح السياسية لدول التقارب وتؤمن تخفيف اعتماد العراق على إيران، ولاسيما في مجال الطاقة

أ- التحديات الداخلية العراقية

يُلقي المشهد السياسي والأمني العراقي بتبعاته على مسار تطور العلاقات مع دول الخليج العربية وتوطيد ركائزها، في ظل تجاذب قوى سياسية عراقية متنافسة، فضلاً عن التأثير الخارجي على الداخل العراقي، إذ تنطوي مفاعيل العلاقات الخليجية-العراقية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية الحيوية، على اتفاقيات ومشروعات وتفاهات واعدة تحتاج إلى بيئة سياسية وأمنية مستقرة لنفاذ مضامينها.

ب- الملفات العالقة

قضية الممر الملاحي في خور عبدالله، حيث تمثل تسوية المسائل الحدودية أولوية بالنسبة للكويت والعراق؛ ولاسيما في ظل التوافق الكبير الذي تشهده العلاقات الثنائية والدعم الكويتي للعراق للحفاظ على أمنه واستقراره، غير أن استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين يمثل ملفاً رئيسياً ما يزال عالقاً، بالرغم من تشكيل اللجان الفنية المشتركة للتوصل إلى حل دبلوماسي لإنهائه.

فيما يطلُّ ملف مهم آخر في واجهة مشهد العلاقات الخليجية-العراقية؛ إذ بالرغم من تأكيد العراق على ضرورة الحفاظ على المياه الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والذي جدَّه خلال اجتماع مجلس وكلاء الأمن الوطني العراقي، الذي عقد في بغداد يوم 2022/9/20م برئاسة مستشار الأمن القومي العراقي (قاسم الأعرجي)، الذي وجَّه بتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المحلية المختصة لوضع سياسة أمنية تأخذ بمصالح الأمن القومي العراقي عند بحث وعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول

والنأي عن السياسات المناوئة التي تعارضها الجهات الإقليمية الفاعلة، عند إخفاق المسار التفاوضي واستمرار العقوبات الأمريكية على إيران، بما يغذي عناصر التوتر الأمريكي الإيراني القائمة، ولكن بعيداً عن الذهاب نحو المواجهة العسكرية المباشرة التي لا ترغب فيها أيٌّ من الأطراف.

ولا يتعد الشق الاقتصادي كثيراً عن البُعدين السياسي والأمني في المعادلة الخليجية-العراقية؛ إذ يدخل مشروع الربط الكهربائي بين الجانبين ضمن مساعي حُسْر النفوذ الإيراني في الساحة العراقية، في ظل تزايد أصوات المعارضة العراقية برفض تدخل إيران في شؤون العراق. كما أن مجلس التنسيق السعودي العراقي يشكل ركيزة جاهزة لتعزيز العلاقات الخليجية العراقية، إلى جانب أن دول الخليج العربية التي لديها قاعدة صناعية وخدمية ذات مستوى رفيع، مثل الإمارات العربية المتحدة، تشكل الامتداد القوي لمسار التقارب الخليجي-العراقي، مما قد يقوِّض حجم الصادرات الإيرانية إلى السوق العراقية، لصالح تحويله جاذباً للصناعات الخليجية، سبيلاً للانفكاك التدريجي من الهيمنة الإيرانية- على مقدرات الاقتصاد العراقي، في ظل ميل الميزان التجاري لصالح إيران.

خامساً: معوقات تطور العلاقات الخليجية-العراقية

تقف معوقات غير قليلة أمام تطور العلاقات الخليجية-العراقية؛ ينبعث معظمها من داخل الساحة العراقية نفسها، فيما تُلقي التوترات السياسية بظلالها القاتمة بين الحين والآخر على مسار التقارب البيني، في ظل محركات إقليمية مضادة لإنجاحه.

الخارجي، وآلية قوية لتعزيد أواصر العلاقات العربية على حساب مصالحها الضيقة ونفاذ مخططها التوسعي الطموح صوب انحساره، مما يشكل تحدياً مؤثراً قد يؤوّل إلى عقبة كؤود أمام نفاذ خطوات مساره.

سادساً: سبل معالجة معوقات تطوير العلاقات الخليجية-العراقية

1- وضع رؤية استراتيجية خليجية-عراقية بعيدة المدى لتطوير العلاقات البينية وعدم جعلها أسيرة خطة تكتيكية قصيرة الأجل، لتحقيق المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية الناجمة عنها، ومواجهة التحديات المحدقة بالأمن الإقليمي.

2- تشكيل اللجان المشتركة لحل أية ملفات عالقة حتى يتم إغلاقها وعدم جعلها ورقة بيد أطراف إقليمية منوثة لإثارة الخلافات الخليجية العراقية، وذلك من أجل التفرغ لبناء العلاقات بين الطرفين وفق أسس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحماية المصالح المشتركة.

3- تسريع العمل في تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع المتفق عليها؛ وفي مقدمتها مشروع الربط الكهربائي الخليجي العراقي، لمعالجة النقص المزمن في الكهرباء بالعراق وتحقيق استقلاليته في مجال الطاقة، والقطع على الأطراف الإقليمية المناوئة، بما يتطلب توفير الحماية الكاملة له، ولاسيما الأمنية.

4- تفعيل المجالس واللجان التنسيقية المشتركة، والبحث في تنمية العلاقات الاقتصادية البينية لأهميتها؛ مثل زيادة حجم التبادل التجاري، وتوسيع المنافذ الحدودية، وتعزيز الاستثمارات الخليجية في العراق، والاستفادة من الخبرة الواسعة للمملكة العربية السعودية في تطوير البتروكيماويات

الجوار³⁵⁽¹⁸⁾، إلا أنه رفض الانضمام إلى التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي الذي تأسس في نوفمبر 2019م بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم أيضاً المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وألبانيا وأستراليا لضمان حرية الملاحة والتدفق الحر للتجارة بمياه الخليج العربي لدعم الاستقرار الإقليمي وأمن الممرات البحرية المشتركة، مع التركيز على التهديدات التي تواجه الناقلات عند الإبحار في الخليج العربي، والتي ينبع معظمها من إيران، وكان تبرير ذلك الموقف موقفه بالإحالة إلى سعيه «لدعم مسارات التهدة والتوازن في المنطقة، وعدم الانضمام لأي محور عسكري لتأمين الملاحة المائية في الخليج، والذي تقع مسؤولية أمنه على عاتق الدول المطلة»، معتبراً أن من شأن تلك القوة العسكرية أن تزيد التوتر في المنطقة³⁶⁽¹⁹⁾

ج- محركات إقليمية مضادة للتقارب الخليجي-العراقي

إذا كان التقارب الخليجي-العراقي يجد دعماً من جامعة الدول العربية، وترحيباً أمريكياً بوصفه آلية لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، إلا أنه لم يشكّل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية تجد فيه معول صبراً أمام مساعيها لبسط النفوذ والسيطرة في المنطقة، وموطن جذب للعراق نحو العودة للدائرة العربية الرئيسية بعيداً عن محاولات التمدد

18 «اجتماع أمني عراقي لمناقشة سلامة المياه الإقليمية في الخليج». وكالة (شفق نيوز). 2022/9/20. (تاريخ الوصول 2022/9/26). <https://shafaq.com/>

19 «العراق يوضّح أسباب رفضه الانضمام لتحالف أمن الخليج». جريدة (الراية) القطرية. 2019/9/20. (تاريخ الوصول 2022/9/25). <https://www.raya.com/>

وأمنية واعدة، تؤسس لشراكة استراتيجية وتكامل اقتصادي منشود وتكتل عربي رُحِب، ويعد سبيلاً لتشكيل رؤية عربية موحّدة في مواجهة التحديات الثقيلة المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط راهناً.

وتتوفر للتقارب الخليجي- العراقي أسسه البنيوية المهمة؛ عبر الرؤى السياسية والمصالح المشتركة ومقومات التكامل الاقتصادي وفيما لاحت مؤشراتهِ عبر اجتماعات متواترة وقَمَم متوالية واتفاقيات ومأسسة آليته التنسيقية، إلا أن التقارب الخليجي العراقي، الذي حظي بترحيب عربي وأمريكي واسع، لم يشكل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية وجدت فيه معول صِدٍّ أمام مساعيها لبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة، بما يتطلب ضرورة الاستمرار في تطوير كافة جوانب العلاقات الخليجية- العراقية ضمن استراتيجية متكاملة وهو أمر يعزز من أمن دول الخليج وكذلك الأمن القومي العربي.

بالعراق، والبحث في إعادة تأهيل خط أنبوب العراق-السعودية المتوقف منذ عام 1991م، بعد إزالة التوترات البينية الدائرة حوله.

5- تكثيف الجهود الأمنية الخليجية العراقية المشتركة لمكافحة الإرهاب للحفاظ على أمن العراق واستقراره، وتشكيل بيئة أمنية مستقرة جاذبة للمشروعات الخليجية الواعدة ضمن ساحته.

6- تأكيد الدور الكبير للعراق في تنمية علاقاته مع دول الخليج العربية، عبر ضرورة التوافق بين أطراف معادلته السياسية الداخلية لإنهاء حالة التجاذبات السياسية الحادة، التي من شأنها أن تؤثر على مسار العلاقات الخليجية- العراقية.

7- استكمال خطوات التوجه الخليجي العديدة نحو العراق لإعادته إلى الدائرة العربية من جديد والحد من النفوذ الإيراني في ساحته، لما يشكله ذلك من تهديد للمعادلة الأمنية الإقليمية الخليجية، وذلك بالاستمرار في الجهود الخليجية، من خلال استمرار جهود دول الخليج العربية، عبر تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والمدعوم أمريكياً ودولياً، في تقويض مساعي مد النفوذ الإيراني في اليمن وضمان أمن الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، فضلاً عن أهمية اتخاذ خطوة خليجية جديدة لتأسيس برنامج نووي سلمي لتطوير مجال المعرفة بالعلوم والتكنولوجيا النووية، وتعزيز التشبيك العلائقي والتنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، والتي قد تشكل في مجملها تحركاً ردعياً للتهديد النووي الإيراني.

الخاتمة

يكتسب زخم التوجُّه الخليجي نحو العراق أهمية بالغة إزاء ما يحمله من آفاق سياسية واقتصادية

The impact of the Gulf pivot towards Iraq on regional security

Dr. Nadia Saad El Din⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze one of the orientations of the foreign policy of the Arab Gulf states, which is the Gulf-Iraqi relations. In fact, the interest of the Gulf states in Iraq is not a new matter. Iraq is part of the regional security system with which the Arab Gulf states interact with as well as get influenced and impacted by. The Iraqi invasion of Kuwait in 1990 was a major turning point in the course of the Gulf-Iraqi relations, which led to a change in the Gulf system of thinking that the threats are not only external, but also lie in the regional framework itself.

The study concluded three main results:

First: That the global developments had a clear reflection on activating the concept of regional security again, whether through activating the work of regional organizations or inter-relationships, including the Gulf-Iraqi relations. This comes in light of the efforts of some regional parties to

employ these impacts by strengthening their influence within countries experiencing conflicts.

Second: The Gulf pivot towards Iraq was in accordance with an integrated strategy that takes into account the political, economic and security aspects, as the Arab Gulf states realize the importance of integrating Iraq into the regional security system, which is witnessing a clear polarization over the past few years.

Third: Despite the importance of the efforts made by the Arab Gulf states to consolidate relations with Iraq, there are still challenges they face, including internal tensions in Iraq, as well as outstanding files between Iraq and some Arab Gulf states such as the border file, in addition to the emergence of counter axes in the regional security system.

Writer and researcher in political science – Jordan. 1

3- الطاقة المتجددة في السياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي

د. عبدالله عيسى العباسي⁽¹⁾

أ. علي إبراهيم فقيه⁽²⁾

ملخص الدراسة

الثانية: مع أهمية الجهود التي بذلتها دول الخليج العربي لتطوير قطاع الطاقة المتجددة فإنها لا تزال تواجه جملة من التحديات وهي تحديات مؤسسية وتحديات السوق بالإضافة إلى التحديات التقنية والاجتماعية، ومع ذلك فإن دول الخليج العربي بما لديها من مميزات تعد دولا واعدة في تحقيق معدلات أداء مرتفعة في مجال الطاقة المتجددة سواء من حيث وفرة مصادر تلك الطاقة أو النجاح في تأسيس شبكات للربط الكهربائي سواء فيما بينها أو مع الأطراف الإقليمية.

الثالثة: على الرغم من صغر حجم استثمارات دول الخليج العربي في مجال الطاقة المتجددة مقارنة بغيرها من دول العالم الأخرى فإنه يُتوقع أن تتضاعف مستقبلاً بالنظر إلى المشروعات الهائلة التي تعمل عليها تلك الدول في الوقت الراهن من ناحية، ومحاولة الاستفادة من تجارب دول مماثلة من ناحية ثانية، والاستفادة من شراكاتها الدولية لتعزيز قدراتها في مجال لطاقة المتجددة من ناحية ثالثة.

تستهدف هذه الدراسة تحليل أحد الأبعاد الاقتصادية للسياسات الإقليمية والدولية لدول الخليج العربي وهي تطوير قضية الطاقة المتجددة والتي تعد أحد الخيارات الاستراتيجية لتلك الدول ليس فقط لدعم خطط التنمية المستدامة والتي من بين أهدافها تنويع مصادر الدخل بل لتتلاءم أيضاً والتوجهات الدولية الداعية للحد من الانبعاثات الكربونية، ولذا تتكامل أجزاء الدراسة الثلاثة معاً وهي الخطط والتحديات وآفاق المستقبل لتقدم تحليلاً شاملاً لتلك القضية، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: الارتباط الوثيق بين توجه دول الخليج العربي نحو تطوير قطاع الطاقة المتجددة وخطط التنمية المستدامة. ومع وجود تباينات بين تلك الدول في هذا الشأن فإن ثمة اهتماماً كبيراً بتوظيف البحث العلمي للوصول إلى معدلات أداء أفضل على غرار الدول الأخرى.

1 مدير برنامج الطاقة والبيئة بإدارة الدراسات والبحوث بمركز دراسات).

2 باحث مشارك في برنامج الاقتصاد والطاقة بإدارة الدراسات والبحوث بمركز دراسات).

مقدمة

الأرض والحياة بشكل عام. ويتبنى هذا النهج علماء البيئة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وعلى الرغم أن كلا النهجين لهما آثارهما الكبيرة في رسم السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة، فإن النهج المتوازن هو الدمج بينهما عند دراسة القضايا الوطنية والإقليمية المتعلقة بالطاقة. فكلما المنهجين يكملان بعضهما البعض، ويسهمان في تحقيق الأهداف الوطنية بواقعية لمستقبل أفضل.

وتوجد عدة محركات نحو التوجه العالمي للاستثمار في الطاقة المتجددة، إلا أن هناك محركات كبرى تدفع نحو ضرورة تغيير أنماط إنتاج الكهرباء واستهلاكها. وقد يكون من أهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم بشكل متسارع؛ فالنمو السكاني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا تجعل التحول في قطاع الطاقة حاجة استراتيجية لأغلب الدول. ولأسيما أن التطور التكنولوجي لصناعة الطاقة المتجددة يشهد تقدماً منقطع النظير في العديد من التطبيقات، والتي جعلت تكلفة الإنتاج تقل بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية. يضاف إلى ما سبق أن تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تُظهر أن التقدم التكنولوجي في كفاءة تطبيقات الطاقة النظيفة من الممكن أن يُسهم في تخفيض الانبعاثات البيئية الضارة بنسبة 90% في عام 2050م⁽³⁾، وهذا يُسهم بالتالي بشكل كبير في الحفاظ على البيئة، وهذا بعد ذاته يعد محركاً من المحركات الأساسية في تشجيع مثل هذه الاستثمارات على المدى الطويل. وبالنسبة لدول الخليج العربي فإن الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة له محركات أخرى، حيث إنه يشكل تحدياً

تشهد دول الخليج العربي تحولات كبرى في العديد من القطاعات الحيوية، وذلك بسبب خططها التنموية الجادة وانفتاحها على المجتمع الدولي من أجل بناء اقتصاديات مستدامة تتوافق مع خصوصيتها من جهة والتزاماتها الدولية من جهة أخرى. هذا التحول الذي تشهده المنطقة ليس وليد اللحظة بل هو ناشئ عن حاجات وطنية ورغبة سياسية من أجل محافظة دول المنطقة على مصالحتها الاستراتيجية في ظل متغيرات مستقبلية قادمة. ويعد التحول في قطاع الطاقة من القضايا التي تستحوذ على اهتمامات دول الخليج العربي، انطلاقاً من كونها لاعباً أساسياً في سوق الطاقة التقليدية، ومن ثم فإن مشاركتها في مشاريع وأجندات تحوّل الطاقة يعد ضرورة استراتيجية، وذلك بسبب وفرة مصادر الطاقة المتجددة لديها. ومن الأهمية بمكان التعرف على اختلاف المنهجيات العلمية عند تحليل موضوع التحول في مجال الطاقة، حيث إن النهج المتبع في التحليل قد يفضي إلى تحليلات ونتائج متفاوتة.

وبشكل عام فإن هناك توجيهين أساسيين لدراسة محركات التحول إلى الطاقة المتجددة.. التوجه الأول يرى أن التوجه العالمي نحو استخدام الطاقة المتجددة يعد نتيجة طبيعية لتفاعل قوى السوق مع التقدم التكنولوجي المعاصر والسياسة الدولية. وهذه المنهجية تعتمد على النهج المعتاد في التحليل، وتبناها الوكالة الدولية للطاقة وشركات النفط الدولية، وتوقعاتها ذات طبيعة خطية.

أما النهج الآخر فهو الذي يرى أن التحول في قطاع الطاقة ينبغي أن يكون هدفاً بعد ذاته حتى يمكن تجنب التغيرات البيئية الخطيرة كالاختباس الحراري، وبالتالي إمكانية الحفاظ على كوكب

3 IRENA. Global Energy Transformation: A Roadmap to 2050. 2018.

الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين⁽⁴⁾. كما تدعم حكومات دول الخليج العربي أسعار البنزين بشكل كبير ما عدا دولة الإمارات التي أعلنت تحرير أسعار البنزين والديزل منذ العام 2015م بناءً على اتجاهات الأسعار العالمية. وكذلك يعتمد الاقتصاد الخليجي بشكل كبير على العمالة الوافدة في القطاع الخاص مع تفضيل مواطني مجلس التعاون للقطاع الحكومي بسبب ارتفاع الرواتب والأمان الوظيفي الذي يتمتع به هذا القطاع مقارنة بالقطاع الخاص. ويشكل هذا النمط الاقتصادي ضغوطاً على صُنّاع القرار في دول الخليج العربي لأجل وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز الاستدامة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والبيئية كافة، لهذا نجد أن هذه الدول تشترك معاً في مواجهة هذه التحديات من خلال تنوع الاقتصاد المحلي ورفع مستوى الاستثمار، والاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة وتطوير القطاع الخاص، وخلق فرص أكبر للمواطنين من الشباب والأجيال القادمة.

وتهتم دول الخليج العربي كذلك بتطوير مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف رفع معدل التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية كافة. وتُعتبر أهداف التنمية المستدامة من أهم المبادرات التي تنتهجها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي للأعوام القادمة. حيث إنها تُعتبر نموذجاً ملهماً، وهي لا تقتصر فقط على دول الخليج العربي بل وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. ومن

خطيراً على اقتصادياتها التي تعتمد في الوقت الراهن على الطاقة الهيدروكرونية بشكل أساسي.

ولهذا فإن هذه الدراسة تُعنى في الجزء الأول منها بمناقشة استراتيجيات وخطط دول الخليج العربي من أجل الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة مع تناول التحديات والفرص المتاحة التي سيشهدها هذا القطاع. ثم يتناول الجزء الثاني الاستثمارات الدولية نحو التحول في قطاع الطاقة من أجل مقارنة حجم الإنفاق الدولي بالإنفاق الخليجي مع تناول إمكانية التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة. أما الجزء الأخير فقد خُصص لمناقشة توجهات دول الخليج العربي المستقبلية بشأن الطاقة المتجددة من حيث بناء الشراكات مع بقية دول العالم، وبالأخص الدول العربية ، وكذلك اقتراح آليات عملية لتطوير التعاون العربي المشترك.

2. خلفية حول خطط الطاقة المتجددة لدى دول الخليج العربي

1 خصائص عامة لخطط التنمية المستدامة في دول الخليج العربي

لدى دول الخليج العربي عدة سمات اقتصادية ومقاربات استراتيجية تميزها جذرياً عن الدول والأمم الأخرى. فمن السمات الرئيسية هي اعتماد دول الخليج العربي على موارد النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الإيرادات المالية والصادرات. ويتمتع هذا القطاع بحصة كبيرة من الاقتصاد الخليجي حيث بلغ نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الخليج العربي باستثناء

4 Ratings, S&P. Global. "GCC Economic Activity Held Back by Its Hydrocarbon-Heavy Economic Structure And OPEC-Related Production Cuts. (2020). Available Online: <https://www.spglobal.com/assets/documents/ratings/research/100047867.pdf> (accessed on 26 August 2022)

والاستدامة البيئية وتحسين الخدمات الاجتماعية. كما أن دول الخليج العربي كانت سبّاقة في الوصول لبعض أهداف التنمية المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتوفير الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص العمل، وأوجه الاستدامة الأخرى لأهداف التنمية. ويبقى التحدي الرئيسي لدول الخليج العربي وهو الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها والتي مازال تعتمد حصراً على النفط والغاز من حصة الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا يكمن التحدي الخليجي، والذي يجب أن يُبنى على ركيزتين أساسيتين لمستقبل واعد: الأولى هي تنوع الاقتصاد المحلي من اقتصاد قائم على النفط والغاز إلى اقتصاد متنوّع، والثاني هو رفع معدل الاستثمار والانتقال إلى الطاقة النظيفة والمتجددة.

لذلك ينبغي على دول الخليج العربي في المرحلة القادمة العناية بشكل كبير بالهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتضمن حصول الأفراد على طاقة نظيفة ومستدامة وبأسعار معقولة. حيث إن الاهتمام بالطاقة يشكّل ركيزة أساسية في دعم عجلة التقدم والصناعة، ولكن التحدي الأساسي يكمن في ضمان الانتقال المستدام لهذه الطاقة دون الإضرار بقطاعي النفط والغاز الطبيعي، وكذلك الاستثمار المتواصل في البحث والتطوير والتعاون بين مختلف دول الخليج العربي لإحداث نقلة نوعية في مجال الطاقة المتجددة.

وعلى الرغم من صدارة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب وضع الخطط المستقبلية والسياسات للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة فإنه على مدى السنوات الماضية ضاعفت دول الخليج العربي جهودها بشكل استثنائي لزيادة وتيرة الاستثمار في هذه الطاقة عما كان عليه الحال

هذا المنطلق تقوم مبادئ التنمية المستدامة على تحقيق أهداف التنمية البشرية من خلال توفير الموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمات، والتي يمكن من خلالها توفير ظروف معيشية أفضل، وذلك لتلبية احتياجات الأفراد من دون تقويض لسلامة واستقرار النظام البيئي. ويوجد هناك سبعة عشر هدفاً تركز على المسؤولية البيئية والاجتماعية وضمان الاستدامة الاقتصادية للأجيال القادمة.

وبناءً على ذلك تم تطوير وتنفيذ العديد من السياسات لتقليل التأثير السلبي على المجتمع والبيئة، مع خلق قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة. ويأتي اعتماد أهداف التنمية في دول الخليج العربي متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخطط العمل المتصلة بها حتى العام 2030⁽⁵⁾.

ولقد قطعت دول الخليج العربي شوطاً مهماً في مجال التنمية من خلال العمل على إنشاء الاستراتيجيات المهمة كالرؤى الاقتصادية، والتي انطلقت أولاً من دولة قطر في يوليو 2008م، ثم مملكة البحرين في أكتوبر 2008م، ثم رؤية أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2008م والمسماة برؤية الإمارات 2021م، ثم رؤية سلطنة عمان في ديسمبر 2013م. وبعدها رؤية المملكة العربية السعودية التي انطلقت في أبريل 2014م، وأخيراً رؤية الكويت في يناير 2017م. وتتفق هذه الرؤى مع بعضها بعضاً في مجالات تطوير القطاع الخاص وتنوع مصادر الاقتصاد الوطني

5 Assembly, UN General. October 2015. Transforming Our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development. A/RES/70/1. Available at: <https://www.refworld.org/docid/57b6e3e44.html>. (accessed on 28 August 2022)

لعمان. إن هذه المعدلات للاستهلاك تتجاوز كذلك معدلات استهلاك الدول المتقدمة والصناعية كالمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية⁽⁶⁾.

وينبغي التأكيد على أن السبب الرئيسي الذي جعل دول الخليج العربي تعتمد بشكل كبير على المصادر الهيدروكربونية، هو كونها تتمتع باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز. فبحسب التقديرات، فإن لدى دول الخليج العربي 30% من احتياطيات العالم من النفط الخام، و20% من احتياطيات الغاز الطبيعي، وهو أمر يعكس الدور المحوري الذي تلعبه هذه الدول في سوق الطاقة⁽⁷⁾. مما جعل القطاع الكهربائي يعتمد بشكل شبه كلي على الطاقة الهيدروكربونية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فاقتصاديات دول الخليج العربي مبنية على الاعتماد على هذا القطاع بشكل أساسي. على أن التوجه نحو الطاقة المتجددة لم يكن وليد اللحظة، فقد كانت الدول الخليجية تنظر في الخيارات المتوفرة لديها بشكل دوري ومنهجي. ويظهر هذا جلياً في المحاولات المتقدمة التي قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية منذ السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، والتي توصلت في حينها إلى أن تقنيات الطاقة المتجددة ليست بالنضج الكافي، ولا تمتلك المقومات الاقتصادية لتنافس المصادر التقليدية

في عام 2016م. فقد قامت كل دولة من دول الخليج العربي على حدة بإنشاء أطر وخطط استراتيجية داعمة للاستثمار في تنوع مصادر الطاقة، والتي تتجدد بالتطور في وضع السياسات والدراسات اللازمة لرفع معدل الاستثمار وكفاءة استخدام الطاقة النظيفة.

2 استراتيجيات دول الخليج العربي لتطوير الطاقة المتجددة

وضعت دول الخليج العربي نصب أعينها أهدافاً استراتيجية لتنوع مصادر الطاقة لديها، وذلك من أجل أن تكون منسجمة مع أهدافها المعلنة والتزاماتها الدولية. فدول الخليج العربي ملتزمة باتفاق باريس للتغير المناخي، فضلاً عن التزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي أصبحت اليوم ضرورة إنسانية لا بد من الالتفات إليها بشكل جدي وعملي. وعلى الرغم من كل هذا فإن التحول في قطاع الطاقة المتجددة يشكّل ضرورة ملحة لدول الخليج العربي، حيث إن ارتفاع الطلب على الكهرباء في المنطقة قد بلغ مستويات عالية للغاية مع الزيادة المضطردة في عدد السكان والتوسّع غير المسبوق في الصناعات والاستثمارات المحلية. فقد ازدادت نسبة استهلاك الكهرباء بمعدل ستة أضعاف منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، وتعد هذه النسبة من أعلى نسب زيارة الاستهلاك عالمياً. وبشكل عام فإن معدل استهلاك الكهرباء بالنسبة للفرد في منطقة الخليج العربي أعلى بشكل كبير من المتوسط العالمي للاستهلاك، حيث إن المتوسط العالمي يصل إلى 3 MWh للفرد بينما معدل الفرد بدول الخليج يصل إلى: 18.6 MWh للبحرين، 15.4 MWh للكويت، 16.6 MWh لقطر، 10.2 MWh للسعودية، 13.2 MWh للإمارات، 7.1 MWh

6 International Energy Agency. IEA Atlas of Energy. Energy Balance. Available online: <http://energyatlas.iea.org/#/tellmap/-1002896040/1> (accessed on 11 July 2019).

7 Bp. Statistical Review of World Energy—Full Report—BP Statistical Review of World Energy; 69th ed.; 2020. Available online: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf> (accessed on 13 July 2022).

للطاقة⁽⁸⁾، وهو الأمر الذي تبدّل بشكل كبير في الآونة الأخيرة بسبب التطور التقني لهذه الصناعة.

ولهذا فقد وضعت دول الخليج العربي أهدافاً وأطلقت خططاً واضحة من أجل دمج مصادر الطاقة المتجددة في مجموع خليط الطاقة الوطني، كما يُظهر ذلك الجدول رقم (1). حيث وضعت كل دولة من الدول أهدافاً تتناسب مع حجم طموحاتها وتتوافق مع خصوصيتها. ففي نهاية العام 2020م أصبحت لدى دول الخليج العربي قدرة كهربائية مركّبة تعادل 146GW، وشكّلت الطاقة المتجددة منها ما يعادل 3271MW. ويعد الاستثمار في الألواح الشمسية أكبر استثمار في مشروعات الطاقة المتجددة بالمنطقة، حيث إنه يمثل ما نسبته (71%) من حجم المشروعات، وتليه الطاقة الشمسية المركّزة بنسبة (23%). في حين تُمثّل الطاقة الحيوية والطاقة المتولّدة من النفايات ما نسبته (4%)، وأخيراً طاقة الرياح (2%). وتعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة بين دول المنطقة في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة حيث إن حجم استثماراتها يشكّل (68%) من مجموع الاستثمارات الخليجية، وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة (16%) كما هو مبين في الشكل رقم 1.

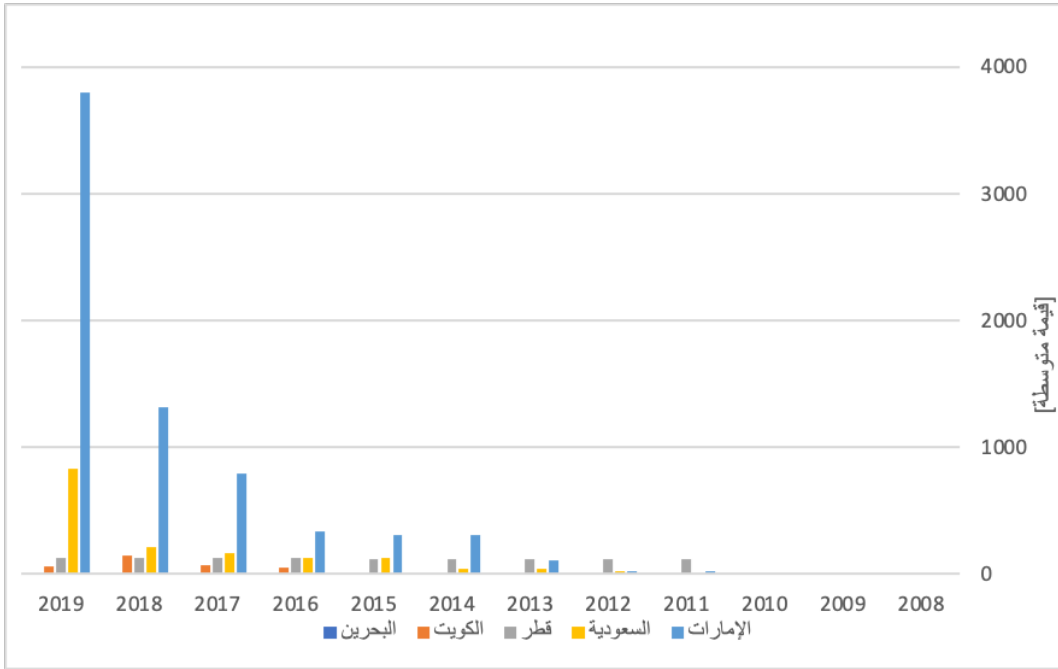
الجدول 1: إجمالي القدرة المركّبة للطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	السعة المركبة لعام 2020م (MW)	حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة حتى عام 2020م	أهداف الطاقة المتجددة
البحرين	10	0.1%	5 2025م 10% 2035م
الكويت	106	0.5%	15% 2030م
عمان	159	1.3%	10% 2025م 30% 2030م
قطر	43	0.3%	20% 2030م
السعودية	413	0.5%	50% 2030م
الإمارات	2540	7.2%	50% 2050م

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

8 Sayigh, A. A. M. "Solar energy activities in the Arab countries." Materials science and physics of non-conventional energy sources (1991).

الشكل رقم 1: القدرة المركبة للطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2008م و2019م



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

ويرجع تقدُّم دولة الإمارات على بقية دول المنطقة لعدة أسباب، قد يكون من أهمها تبني سياسة مزادات الطاقة المتجددة من أجل المرافق. وهي عملية تقوم بها الحكومة بدعوة القطاع الخاص لتقديم عطاءات من أجل تغطية حاجة كهربائية عن طريق الطاقة المتجددة. وعليه تقوم الحكومة بتقييم العروض المقدَّمة على أساس السعر ومعايير أخرى كالموثوقية والكفاءة، وبعدها توقع اتفاقية شراء الطاقة مع مقدِّم العطاء الأفضل. وتشجع هذه السياسة على خلق منافسة كبيرة بين شركات القطاع الخاص من أجل تقديم أفضل الخدمات وبأفضل الأسعار. وهي بذلك تتماشى مع الرؤى الاقتصادية في دول المنطقة، والتي تسعى لجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية التنمية الوطنية، وبالأخص في ظل وجود أنظمة وقوانين منظَّمة وواضحة. فعلى سبيل المثال تم بمجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي عام 2015 توقيع أول اتفاقية من هذا النوع مع منتج مستقل للطاقة المتجددة. واشتملت الاتفاقية على شراء 200 MW من الألواح الشمسية لمدة 25 عاماً⁽⁹⁾. وماتزال المشروعات هذه مستمرة بالآلية نفسها، وفي كل مرحلة تكون الأسعار أقل والمواصفات أفضل. وتبني هذه السياسة هو نتيجة طبيعية لتطور البيئة الاقتصادية والحكومة المتقدمة في دولة الإمارات، ولهذا فإن تطبيقها بحاجة إلى بنية اقتصادية ملائمة ومنظومة

9 Griffiths, Steven. "Renewable energy policy trends and recommendations for GCC countries." Energy Transitions 1, no. 1 (2017): 1-15.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع السعودية تعد مشاريع نوعية وغير مسبقة حيث إنها تتبنى مشاريع رائدة عالمياً كمشروع (نيوم)، والذي أطلق على أساسه مشروع مدينة (ذا لاين). وتهدف هذه المشاريع لبناء مجتمعات ذكية خالية من الكربون ومعتمدة بشكل أساسي على الطاقة المتجددة.

ولابد كذلك من التأكيد على ما يميز سلطنة عمان عن بقية دول الخليج العربي، فإنها قد اعتمدت ومنذ وقت مبكر على وضع سياسات ولوائح لدعم وتشجيع استثمارات الطاقة المتجددة على نطاق الأفراد والشركات. فعلى مستوى الأفراد وضعت الدولة في عام 2013م أول سياسة لتحفيز تركيب تقنيات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية المعتمدة على أنظمة الطاقة القائمة على الديزل، والتي دفعت إلى إنشاء أول مشروع تجريبي للألواح الشمسية في منطقة الميونة بقدرة 303KW، وكذلك أدى هذا التنظيم إلى إنشاء المشروع التجريبي لطاقة الرياح بقدرة 500 KW في جزيرة مصيرة⁽¹²⁾. وفي عام 2017م أصدرت الجهة المنظمة للكهرباء في عمان نظام صافي العداد للأفراد والشركات من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وفي المرحلة الأولى كانت تكلفة الشراء والتركيب تقع على المستهلك، أما في المرحلة الثانية فقد كانت شركات التوزيع كوكلاء عن شركة الكهرباء هي من تتحمل التكلفة. وبشكل عام فإن الهيكلية الإدارية لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في عمان تعد

تشريعية وقانونية مناسبة من أجل أن تنجح هذه السياسة.

ورغم التقدم الحالي الذي تشهده دولة الإمارات، إلا أن هناك تحوُّلاً كبيراً قادمًا في الطريق تقوده المملكة العربية السعودية، وخصوصاً وأنها تحتل المركز السادس عالمياً من حيث إمكانياتها لإنتاج الطاقة الكهربائية من الشمس والرياح، حيث إن موقعها الاستراتيجي ومساحتها الكبيرة تلعب دوراً كبيراً في تحفيز قطاع الاستثمار في الطاقة المتجددة⁽¹⁰⁾. وهذا ما يفسر كيف وصل سعر إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في مشروع (سكاكا) إلى أقل سعر في العالم للطاقة الشمسية عن طريق الألواح الكهروضوئية وهو 0.234 دولار أمريكي للكيلوواط/ساعة⁽¹¹⁾. أضف إلى ذلك أن التوجه الحالي للقيادة السعودية مُنصَّبٌ نحو التحوُّل إلى الطاقة المتجددة ودعم مشروعات الاستدامة، والحفاظ على البيئة يعد توجُّهاً جاداً واستراتيجياً. وهو ما ظهر واضحاً حين ترأست المملكة العربية السعودية مجموعة العشرين G-20، وطرحت تبني (الاقتصاد الدائري الكربوني CCE)، وتم تبنيّه من جميع دول المجموعة. وسيُحدث تبني الاقتصاد الدائري الكربوني تغيُّرات كبيرة في بنية منظومة الطاقة وشكل الاقتصاد المحلي، وفي الخيارات المستقبلية للسعودية ولجميع دول المنطقة.

10 AlGhamdi, Abeer. "Saudi Arabia Energy Report." No. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center—2020-dp25 (2020).

11 ACWA Power. Acwa Power Wins the First Ever Utility Scale Renewable Energy Project in Saudi Arabia. 2018. Available Online: <https://www.acwapower.com/news/acwa-power-wins-the-first-ever-utility-scale-renewable-energy-project-in-saudi-arabia/> (accessed on 28 July 2022).

12 Al-Sarihi, Aisha, and Judith A. Cherni. "Assessing strengths and weaknesses of renewable energy initiatives in Oman: an analysis with strategic niche management." Energy Transitions 2, no. 1 (2018): 15-29.

إلى مؤسسات الدولة. وإن كان هذا الدور مهماً في عملية توطين التكنولوجيا وربطها بالبحث العلمي إلا أن المرحلة القادمة بحاجة إلى تشكيل وتنظيم مؤسسات سياسية داخل الدولة من أجل الدفع إلى تطوير المنظومة الكهربائية بشكل عام، وإيجاد التشريعات والسياسات لدعم قطاع الطاقة المتجددة بشكل خاص. وإذا كانت هذه الإشكالية موجودة في دولة الكويت فإنها موجودة بشكل أكبر في دولة قطر، فعلى الرغم من أنها أعلنت عن هدفها لدمج الطاقة المتجددة بنسبة 20% لتغطية حاجة المستهلكين من الكهرباء، إلا أنه لا توجد مؤسسة حكومية واحدة مسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه الخطة ومتابعتها بشكل تفصيلي. حيث تتشارك كل من وزارة الطاقة ووزارة الصناعة والتجارة وشركة الكهرباء والماء القطرية (كهراء) والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة.

أما مملكة البحرين فإنها قد أطلقت خطتها الوطنية للطاقة المتجددة في عام 2017م، ووضعت نسبة 5% و10% لعامي 2025م و2035م على التوالي. وفي عام 2019م تم إرساء أكبر مناقصة لإنتاج 100 MW من الطاقة المتجددة عن طريق الألواح الشمسية على تحالف شركات بقيادة شركة (AKWA Power) السعودية، حيث سيقوم هذا التحالف بدور (المنتج المستقل للطاقة)⁽¹⁵⁾. IPP. ويعد هذا المشروع أكبر مشروع للطاقة المتجددة في تاريخ البحرين، وسيغطي أكثر من 50% من أهدافها المعلنة في هذا القطاع. وتم كذلك الإعلان مؤخراً (بتاريخ 2022/8/17م) عن مناقصة بقدرة لا تقل

متميزة للغاية مقارنة ببقية دول الخليج العربي⁽¹³⁾، حيث تشرف هيئة تنظيم الخدمات العامة (هيئة الكهرباء سابقاً) على تنظيم تطوير الطاقة المتجددة في الدولة، وهي مستقلة مالياً وإدارياً إلى حد كبير وترفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء بشكل مباشر.

أما دولة الكويت فإنه رغم اهتمامها المبكر بموضوع الطاقة المتجددة إلا أن أهدافها لدمج الطاقة المتجددة في خليطها الوطني للطاقة الكهربائية يعد متواضعاً نسبياً بالمقارنة بالسعودية والإمارات وعمان. فكما يظهر في الجدول 1، فقد وضعت نسبة 15% فقط حتى عام 2030م. إلا أنها رغم ذلك أطلقت في عام 2019م مشروعاً واعدت جداً، وهو مشروع (الشقية، المرحلة الأولى) وذلك بالشراكة مع (مركز الكويت للبحث العلمي KISR) ووزارة الكهرباء والماء. ويتضمن المشروع بناء ما قُدِّرَته 10MW من الطاقة الشمسية عن طريق (الألواح الكهروضوئية 50MW) وعن طريق الطاقة الشمسية المركزة، وأيضاً (10MW) عن طريق طاقة الرياح⁽¹⁴⁾. ويظهر حتى الآن أن دولة الكويت تتعامل بحذر مع مشروعات الطاقة المتجددة، حيث إنها تسند جميع هذه المشروعات إلى (مركز الكويت للبحث العلمي KISR) بحيث يتولى بشكل أساسي دعم عجلة التقدم في هذا المجال، بتقديم الأوراق العلمية والاستشارات

13 بالإمكان الاطلاع على تفاصيل التجربة العمانية في تنظيم سوق الطاقة الكهربائية في تقرير الطاقة تحت عنوان (تجارة الطاقة الكهربائية بين دول الخليج العربي). إصدارات مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، تقرير مايو (2018م): 5-1.

14 KISR. Shagaya Concentrated Solar Power Project. Kuwait Institute for Scientific Research (KISR), Kuwait. 2020. Available online: <https://www.kisr.edu.kw/en/gi/5/details/> (accessed on 30 July 2020).

15 Bahrain Energy Information | Enerdata. Available online: <https://www.enerdata.net/estore/energy-market/bahrain/> (accessed on August 2020).

في المنطقة، فلذلك هناك نقص في الخبرات من أجل وضع تشريعات داعمة ومنظمة للمشروعات المختلفة، والتي ينبغي أن تكون متسقة مع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية المعلنة لقطاع الطاقة المتجددة. وهذا ما يجعل التعاون بين القطاعات المعنية داخل الحكومة أو القطاع الخاص غير واضح مما يضيّع العديد من الفرص الواعدة لهذا القطاع. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن وجود تشريعات تفصيلية ومدروسة يسهم بشكل محوري في دعم الاقتصاد الوطني، حيث إنها تعزز من الشفافية والتنافس البناء من أجل الحصول على جودة عالية بسعر تنافسي.

ثانياً: تحديات السوق: يعد الدعم الحكومي لمشتقات الطاقة كالغاز والديزل وكذلك الكهرباء أحد أكبر التحديات التي تواجه القدرة التنافسية للطاقة المتجددة، وبالأخص في حالة استبعاد التكاليف البيئية المترتبة على استخدام مصادر الطاقة التقليدية. وأيضاً فإن تكلفة إنشاء محطات الطاقة المتجددة، بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة مع الأخذ في الاعتبار أن فترات الاسترداد ستكون طويلة أيضاً. هذا ويشعر العديد من المستثمرين بحالة عدم اليقين نحو مشروعات الطاقة المتجددة، حيث إن هناك عدداً من المشروعات المعلنة والتي لم تنفذ حتى الآن. يضاف إلى ذلك عدم وجود معلومات كافية عن الاستثمارات القائمة ومدى نجاحها أو الصعوبات المتوقعة لدى تنفيذ المشروع.

ثالثاً: تحديات تقنية: إن إدماج الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ليست عملية سهلة، حيث إنها تحتاج إلى مراعاة عدة عوامل تقنية، ومنها طبيعة الشبكة الكهربائية وقدرتها على تحمّل مصدر متغيّر مثل الشمس والرياح، حيث إن إنتاج الكهرباء

عن 72MW من أنظمة الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة الوطنية على أسطح المباني ومواقف السيارات ومحطات شحن السيارات الكهربائية في كل من حلبة البحرين الدولية وجامعة البحرين وهيئة البحرين للسياسة والمعارض ومسرح الدانة⁽¹⁶⁾.

وتتجه الخطط الوطنية في مملكة البحرين بفاعلية وجدية نحو تفعيل قطاع الطاقة المتجددة، وخاصة بعد إعلان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله عن نية البحرين للوصول للحيداء الصّفري الكربوني في عام 2060م، وهو ما جاء متسقاً مع خطط الدول الخليجية التي تشهد تقدماً كبيراً في مجال الطاقة المتجددة، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية عن نيتها للوصول للحيداء الصّفري الكربوني في عام 2060م، وكذلك فعلت الإمارات ولكن في عام 2050م.

3 تحديات الطاقة المتجددة والفرص المتاحة

رغم التقدم الكبير الذي تشهده دول الخليج العربي في تطوير قطاع الطاقة المتجددة، فإن هناك تحديات كبرى في طريقها نحو المستقبل. ويختلف مستوى هذه التحديات من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتقاطع في عدة نقاط، وبالإمكان تقسيم هذه التحديات إلى التالي:

أولاً: تحديات مؤسسية: حيث إن مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة يعد حديثاً نسبياً

16 Tender Board Kingdom of Bahrain. Available online: <https://www.tenderboard.gov.bh/Ar/TenderDetails/?id=546/2022/BTB> (MEWA/NREAP/BUND/P2/2022) (accessed on August 2020).

هذا الشأن، وهو 1% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁸⁾.

رابعاً: تحديات اجتماعية: قد يكون التحول إلى الطاقة المتجددة تحدياً صعباً على شعوب منطقة الخليج العربي، وذلك لأنهم ألفوا طبيعة وحالة معينة في الاستهلاك وبتكلفة رخيصة للغاية. حيث إن 100% من سكان الخليج العربي لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء وبأسعار زهيدة للغاية بسبب الدعم الحكومي⁽¹⁹⁾. وهذا ما يجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة مكلفاً وغير مجدٍ في نظر البعض لاسيما وأنه يتطلب كذلك تغيير أنماط الاستهلاك بحيث تتناسب مع وفرة الطاقة التي يراد استخدامها. فعلى سبيل المثال بإمكان المستهلك أن يقوم بشحن جميع ما يريده في وقت الصباح عندما يستخدم الطاقة الشمسية. لهذا كله فإن التحديات الاجتماعية اليوم لا تقل أهمية عن بقية التحديات، فالمستهلك للكهرباء يلعب دوراً أكبر في نجاح أو إخفاق السياسات المرتبطة بقطاع الطاقة.

ورغم التحديات التي تشهدها دول الخليج العربي فإن لديها العديد من المميزات التي قد تجعلها أنموذجاً يُحتذى به في المستقبل القريب، إذ لديها وفرة من مصادر الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فقد يصل الإشعاع الشمسي الأفقي الكلي في المنطقة إلى ما فوق 2200 كيلوواط ساعة/م²/سنة، وهذا رقم محفّز ومشجّع

سيكون مرتبطاً بتوفّر الشمس والرياح، وكذلك قدرة التكنولوجيا المستخدمة على توفير الطاقة كما ينبغي في ظروف بيئية صحراوية وحارة. فعلى سبيل المثال فإن دراسة وجدت أن الظروف البيئية في سلطنة عمان تسببت في خسارة الألواح الشمسية نسبة 10% من كفاءتها⁽¹⁷⁾. يضاف إلى ذلك أن توفّر طاقة الرياح عادة ما تكون في مناطق بعيدة عن الشبكة الوطنية، وهذا ما يجعل تكلفة توصيلها بالشبكة الوطنية عالية للغاية. أما في حالة الطاقة الشمسية فإنها بحاجة إلى مساحات كبيرة، وهذا الأمر ليس صعباً على أغلب دول الخليج العربي بشكل عام، إلا أن هناك تكلفة للمساحة أكبر من الطاقة التقليدية ينبغي التنبّه لها.

وكذلك تعد من أهم الصعوبات التقنية عدم وجود كوادرات وطنية مؤهلة لتشغيل وصيانة محطات الطاقة المتجددة. وبشكل عام فإن دول الخليج العربي بحاجة إلى بناء كوادرها الوطنية في العديد من القطاعات الحيوية، وبالأخص في مجال الابتكار البحثي لهذا القطاع من أجل أن تكون رائدة فيه بين دول العالم. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نسبة الاستثمار في البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج لعام 2020م كان كالتالي: 0.2% في عمان، و0.1% في البحرين، و0.8% في السعودية، و0.5% في قطر، و0.4% في الكويت، و0.7% في الإمارات، مقارنة بـ2% إلى 3% في الدول الصناعية. فإنفاق دول الخليج العربي في مجال الاستثمار في البحث العلمي والتطوير أقل من الحد الأدنى الذي وضعته منظمة اليونسكو للاستثمار في

18 UNESCO Institute for Statistics. How Much Does Your Country Spend in R&D? Available online: <http://uis.unesco.org/apps/visualisations/research-and-development-spending/> (accessed on 14 August 2022).

19 Düşteğör, Dilek, Nahid Sultana, Noor Felemban, and Deemah Al-Qahtani. "Public acceptance of renewable energy and Smart-Grid in Saudi Arabia." In 2015 IEEE 8th GCC Conference & Exhibition, pp. 1-6. IEEE, 2015.

17 Charabi, Yassine, and Adel Gastli. "Integration of temperature and dust effects in siting large PV power plant in hot arid area." Renewable Energy 57 (2013): 635-644.

المختلف، وفي حالة ما إذا كانت هناك وفرة من الطاقة المتجددة فإنه بالإمكان استخدامها في مكان آخر من غير الحاجة إلى تخزينها. وشبكة الربط الكهربائية الخليجية وإن كانت قد أُقِرَّت من أجل دعم الشبكات الخليجية في حالات الانقطاعات والطوارئ إلا أن دورها قد توسَّع الآن في مجال تجارة الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن دول الخليج العربي استفادت اقتصادياً بما يقرب من 1.1 مليار دولار أمريكي بسبب تجارة الطاقة فيما بينها وفي عام 2018م فقط⁽²¹⁾.

ولاشك أن التوسُّع في تجارة الطاقة بين دول الخليج العربي والاستثمار في الطاقة المتجددة سيكونان متلازمين في المرحلة القادمة، حيث إنهما يكملان بعضهما بعضاً، ولاسيما وأن لدى شبكة الربط خطط للتوسُّع والوصل مع بقية الدول العربية وبالتالي زيادة وتيرة التجارة. ولدى الدول العربية كذلك رغبة في أن يكون لديها ربط كهربائي مع دول الخليج العربي بحكم أن لديها ما يقارب من 50% من القدرات المركَّبة لإنتاج الكهرباء بين الدول العربية فحسب، بل ويشمل ذلك دول الاتحاد الأوروبي والتي ترتبط بدورها مع دول شمال أفريقيا. حيث من المتوقع أن يخلق مثل هذا الربط الدولي بين الخليج العربي والدول العربية والأوروبية فرصة سانحة للاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحقيق عوائد مالية كبيرة لكل الأطراف المشاركة. وسيكون ذلك ممكناً بسبب أن ساعات ذروة استهلاك الكهرباء تختلف من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر

للاستثمار في الطاقة الشمسية. وعلى خلاف ما يعتقد البعض، فإن لدى المنطقة أيضاً إمكانيات كبيرة لطاقة الرياح في كل دول المنطقة، ولكن بالخصوص في كل من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، حيث تصل سرعة الرياح فيها إلى ما فوق 7.5 متر/ثانية في بعض المناطق. أما مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كالكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والهيدروجين فإن المؤشرات الأولية بشأنها تُظهِر أنه سيكون لها دور محوري في خليط الطاقة الخليجي المستقبلي رغم أنها غير مستكشفة إلى الآن بشكل قابل للتطبيق⁽²⁰⁾.

وأيضاً فإن دول الخليج العربي قامت بمد شبكة ربط كهربائية مشتركة عابرة للحدود، وهي تعد أول شبكة ربط في منطقة الشرق الأوسط. حيث إنها بدأت في تنفيذ مشروع الربط منذ عام 2009م وانتهت منه في عام 2011م وعبر ثلاث مراحل. كما تم الاتفاق على توصيل شبكة الربط الخليجية بجمهورية العراق، وفق رؤية استراتيجية من أجل تعزيز التعاون العربي المشترك. وتأتي أهمية شبكة الربط في كونها عنصراً أساسياً في دعم استقرار الشبكة الكهربائية بين الدول الأعضاء، وتساهم بشكل مباشر في دعم الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. فكما لا يخفى فإن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح طاقات متذبذبة، وهي بذلك لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل لتغطية الطلب على الكهرباء، ولهذا فهي في الغالب بحاجة إلى آلية أو منهجية معينة من أجل تخزين الطاقة، وبالتالي زيادة تكاليف استخدام مثل هذه الطاقات. ومن هنا تأتي أهمية الربط الكهربائي حيث إنه يوصل الشبكات الكهربائية ذات النمط الاستهلاكي

21 Wogan, David, Frederic Murphy, and Axel Pierru. "The costs and gains of policy options for coordinating electricity generation in the Gulf Cooperation Council." Energy policy, 127 (2019): 452-463.

20 IRENA (2019), 'Renewable Energy Market Analysis: GCC 2019'. IRENA, Abu Dhabi.

و⁽²³⁾2020.

وقد تزعمت الصين السوق العالمي وجاءت في المركز الأول من حيث ضخ الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة (أنظر الجدول 2)، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اليابان والهند وتايوان. ففي العام 2017م كان 45% من الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة في الصين بنحو 145.9 مليار دولار أمريكي. وانخفض هذا الرقم إلى 91.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018 (أي 32% من القيمة العالمية) بسبب التغيير في سياسة التعرفة الجمركية، وانخفاض تكاليف الطاقة الشمسية وتوقيت الاستثمارات المختلفة⁽²⁴⁾. والجدير بالذكر أن الدول النامية والاقتصادات الناشئة كانت قد استحوذت على غالبية الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة منذ العام 2015م، وسيطرت على غالبية الاستثمار منذ ذلك الحين. وظلت الهند خامس أكبر سوق استثماري للطاقة المتجددة في العام 2018م، حيث تم فيها استثمار 15.4 مليار دولار أمريكي بانخفاض عن العام 2017م بإجمالي يقدر بحوالي 18.3 مليار دولار أمريكي وبانخفاض في عام 2018م بإجمالي

بطبيعة الحال. فعلى سبيل المثال تكون ساعات الذروة في دول الخليج العربي في أشهر الصيف - حيث يُعتمد على الكهرباء في تشغيل المكيفات، أما في أوروبا فهي في فصول الشتاء بسبب الحاجة إلى التدفئة، ولذلك قد يكون من المجدي أن تستورد الدول الخليجية الكهرباء في فصول الصيف من أوروبا، وأن تستورد أوروبا الكهرباء من الخليج العربي في الشتاء.

3. الاستثمارات والتعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة

1 حجم الاستثمارات الدولية في الطاقة المتجددة

يتزايد حجم الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة بشكل سنوي، ويستمر هذا المجال في اجتذاب حصص متزايدة من الاستثمار العالمي حيث وصل إلى حوالي 303.5 مليارات دولار أمريكي في عام 2020م من أصل 501.3 مليار دولار أمريكي في الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة النظيفة⁽²²⁾. ونال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة نصيب الأسد من مجموع هذه الاستثمارات. وتراكمت الاستثمارات في الطاقة المتجددة حتى بلغت حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي بين عامي 2016

23 Strategy&, PwC. "GCC must make the right decisions to harness the potential of renewable energy" (2018) - Available online: <https://www.strategyand.pwc.com/m1/en/press-releases/2018/gcc-must-make-the-right-decisions.html> (accessed on 1 September 2022)

24 ESCAP, UN. "Asia and the Pacific Renewable Energy Status Report 2019." - Available online: <https://repository.unescap.org/handle/20.500.12870/3011> (accessed on 2 September 2022)

22 Bloomberg, N.E.F. "Energy Transition Investment Trends." Tracking Global Investment in Low-Carbon Energy Transition (2021) - Available online: https://assets.bbhub.io/professional/sites/24/Energy-Transition-Investment-Trends-Free-Summary_Jan2021.pdf (accessed on 1 September 2022)

15.4⁽²⁵⁾

الجدول 2: الاستثمار في سعة الطاقة المتجددة الدولية في 2019م، والنمو في 2018م، القيمة بالمليار دولار أمريكي⁽²⁶⁾

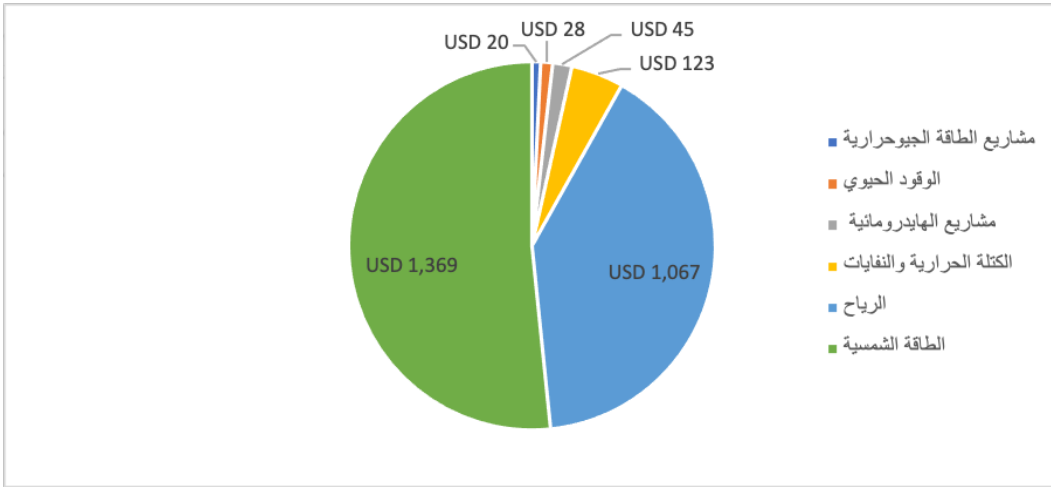
الدولة	القيمة بالمليار \$	معدل النمو في 2018م
الصين	83.3	-8%
الولايات المتحدة الأمريكية	55.5	28%
اليابان	16.5	-10%
الهند	9.3	-14%
تايوان	8.8	390%
إسبانيا	8.4	25%
البرازيل	6.5	74%
أستراليا	5.6	-40%
هولندا	5.5	25%
المملكة المتحدة	5.3	-40%
تشيلي	4.9	302%
الإمارات العربية المتحدة	4.5	1223%
ألمانيا	4.4	-30%
فرنسا	4.4	3%
المكسيك	4.3	17%
السويد	3.7	-19%
أوكرانيا	3.4	56%
كوريا الجنوبية	2.6	-64%
فيتنام	2.4	31%
روسيا	2.3	76%

25 Renewable, REN21 "Global Status Report-REN21," Paris (2019): 150 - Available online: <https://indiadialogue.net/2019/09/06/slowdown-dogs-indias-solar-sector-outlook-remains-sunny/> (accessed on 2 September 2022)

26 Frankfurt School-UNEP Centre/BNEF. "Global Trends in Renewable Energy Investment 2020" UNEP-Bloomberg New Energy Finance. 2020 - Available online: <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/32700/GTR20.pdf?sequence=1&isAllowed=y> (accessed on 3 September 2022)

المصدر: مدرسة فرانكفورت، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أما دول الخليج العربي فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول خليجياً، والثاني عشر عالمياً في عام 2020م من حيث الاستثمارات في سعة ومشروعات الطاقة المتجددة. لذلك فإنه على الرغم من صغر حجم الاستثمارات في دول الخليج العربي وحصولها على حصة صغيرة من السوق العالمي في مجال الطاقة المتجددة وخصوصاً خلال السنوات الخمس الماضية، فإن من المتوقع أن يتضاعف حجم هذه الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة خلال السنوات القادمة لأنها تصدر الأجندات الاستراتيجية لدول المنطقة حتى العام 2030م. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المشروعات في دولة الإمارات 6 مشروعات تعمل على الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى عدد من المدن التي تعمل على الطاقة الشمسية كالمدينة المستدامة وسولار سيتي ومدينة مصدر⁽²⁷⁾.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مدرسة فرانكفورت – مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بلومبيرغ إن آي إف⁽²⁸⁾

أما إذا نظرنا إلى الدول الآسيوية كسنغافورة، فعلى الرغم من ندرة الأراضي لديها مقارنة ببقية دول العالم، وقلة الاستثمارات الداخلية لديها في مجال الطاقة المتجددة، إلا أنها تعتبر من الدول الرائدة في وضع الاستراتيجيات والخطط الفاعلة لرفع مستوى استخدام الطاقة المتجددة. ويتجلى ذلك في مشروع Sun Cable الضخم بالشراكة مع أستراليا، والذي سيولد ما يقارب من 14GW من الطاقة المتجددة من مزرعة شمسية عملاقة في الصحراء الأسترالية، والتي ستكون متصلة بسنغافورة عن طريق كابل بحرية بطول

27 Statistics, GCC. Renewable Energy Projects Available Online: <https://energy.gccstat.org/ar/red-projects> (accessed on 4 September 2022)

28 Frankfurt School-UNEP Center/BNEF – Full Report – Global Trends in Renewable Energy Investment 2020. Available online: <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/32700/GTR20.pdf?sequence=1&isAllowed=y> (accessed on 5 September 2022)

11.1% من أسهم الشركة للاكتتاب العام⁽³¹⁾. كما أن لشركة AKWA Power اتفاقيات استراتيجية مع العديد من الشركات الصينية مثل Power China Gezhouba Group Company وبنك الصين من أجل الاستثمار في إنشاء محطات توليد الطاقة وتحلية المياه التي طورها وتشغلها شركة AKWA Power⁽³²⁾. كما تم الاتفاق بين شركتي AKWA Power وشركة هواوي من أجل تحسين كفاءة وأداء مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية كمشروع سكاكا للطاقة الشمسية⁽³³⁾. ويظهر كل ذلك متانة العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين في قطاع الطاقة وخصوصاً الطاقة المتجددة.

كما قامت الصين أيضاً بالعديد من الشراكات الاستراتيجية في مشروعات الطاقة المتجددة الضخمة مع دولة الإمارات. فقد شكلت هيئة كهرباء ومياه دبي تحالفاً بقيادة AKWA Power وصندوق طريق الحرير لتنفيذ المرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بهدف إنتاج 5 GW، وأيضاً جذب استثمارات بقيمة

4200 كيلومتر. وسهم كذلك في تخزين حوالي 42 GWh، مما يجعل هذا المشروع من أكبر مشروعات تخزين بطارية في العالم⁽²⁹⁾. وتبلغ مساحة المشروع حوالي 12 ألف هكتار ويقع على بُعد 600 كيلومتر من منطقة داروين التي تعتبر من أكثر الأماكن المشمسة في العالم. وسيوفر هذا المشروع حوالي 15% من حاجة سنغافورة من الكهرباء، وسيعزز من دورها بأن تكون رائدة في مجال استخدام الطاقة المتجددة، والذي ينسجم مع رؤيتها المستقبلية التي تحمل عنوان (سنغافورة الخضراء 2030م)، والتي تطمح لجعل سنغافورة معتمدة على الطاقة الخضراء والخالية من الكربون بنسبة 100%.

أما جمهورية الصين الشعبية فإن لها تعاون كبير مع دول الخليج العربي في مجال الطاقة المتجددة. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال استحوذ صندوق الاستثمارات العامة السعودي على نسبة 50% من أسهم شركة AKWA Power الصينية، والمتخصصة في الطاقة المتجددة. وتمتلك الشركة مشروعات طاقة شمسية وطاقة الرياح في العديد من البلدان العربية كالإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب⁽³⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك فقد وافقت هيئة السوق المالية على طرح

31 Market Authority, Capital. "The Capital Market Authority Announce the Approval on the Initial Public Offering of International Company for Water and Power Projects' (ACWA POWER) Shares" (2021) Available Online: https://cma.org.sa/en/Market/NEWS/Pages/CMA_N_2924.aspx

32 Utilities, me "Saudi Arabia's ACWA POWER Signs Strategic Agreements with Three Chinese entities" (2019) – Available Online: <https://www.utilities-me.com/news/12671-saudi-arabias-acwa-power-signs-strategic-agreements-with-three-chinese-entities>

33 Power, A. C. W. A. "ACWA Power Signs Strategic Agreements with two Chinese Entities" (2019) – Available Online: <https://www.acwapower.com/news/acwa-power-signs-strategic-agreements-with-two-chinese-entities/>

29 Cable, S., 2022. "Australia-ASEAN Power Link Renewable Electricity for Australia, Singapore, and Indonesia. (2022) – Available Online: <https://suncable.energy>

30 Power, A. C. W. A. "ACWA Power and Silk Road Fund Announce the Completion of Partnership over ACWA Power Renewable Energy Holding LTD" (2020) – Available Online: <https://www.acwapower.com/news/acwa-power-and-silk-road-fund-announce-the-completion-of-partnership-over-acwa-power-renewable-energy-holding-ltd/>

مع الأخذ بالاعتبار أن أوروبا تتمتع بوفرة من مصادر الطاقة المتجددة، وأصبحت دولها في السنوات الأخيرة رائدة في تطوير ونشر التقنيات والبحوث المتعلقة بالطاقة المتجددة. وتسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون أكثر الدول تقدماً على الساحة الدولية من حيث الاعتماد على الطاقة المتجددة، إذ وضعت لذلك أهدافاً طموحة للغاية، وهي تحقيق نسبة 20% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020م، و32% بحلول عام 2030م.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ الاستثمار فيها في أصول الطاقة النظيفة مستوى قياسياً، فقد بلغ في العام الماضي حوالي 105 مليارات دولار أمريكي. ومن بين هذه الاستثمارات تم تخصيص 47 مليار دولار للطاقة المتجددة و35 مليار دولار لدعم النقل الكهربائي⁽³⁷⁾. وما يميز الولايات المتحدة عن بقية بلدان العالم وخصوصاً دول الخليج العربي هو أن القطاع الخاص فيها يقود عملية التطوير والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة. وقد ساهم هذا الأمر بشكل كبير في زيادة وتيرة نمو هذا القطاع بأسعار تنافسية.

ولهذا فقد وصل عدد صفقات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة بين عامي 2004م و2018م إلى 610 مشروعات بقيمة تصل إلى حوالي 173 مليار دولار. وإذا ما قارنا عدد المشروعات وحجم الاستثمار بها في دول الخليج العربي للفترة الزمنية نفسها فسنجد أن عددها قد بلغ 49 مشروعاً وبتكلفة تصل إلى 155 مليار دولار. ففي المتوسط

13.6 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030م⁽³⁴⁾. كما أن شركة (جينكو) الصينية للطاقة الشمسية تعتبر مطوراً معتمداً ومشاركاً لمحطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية في سويحان، والتي تبلغ تكلفتها 871.1 مليون دولار أمريكي، وستكون قادرة على إنتاج 1.2 GW من الطاقة الشمسية⁽³⁵⁾. كما أن هناك خمس مؤسسات مالية صينية قامت بتمويل مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية. وفي عمان وافق البنك الآسيوي للاستثمار على الاستثمار في البنية التحتية على أن يصبح مقرضاً لمشروع الطاقة الشمسية (عبري الثاني) بقدرة 500 MW. ويعد هذا الاستثمار الذي تبلغ قيمته 60 مليون دولار أمريكي أول مشروع تمويل للطاقة المتجددة للبنك الصيني في منطقة الخليج العربي⁽³⁶⁾.

أما إذا نظرنا إلى الدول الغربية، فإن الاتحاد الأوروبي يواصل العمل بوتيرة سريعة في تخصيص التمويلات الضخمة من أجل رفع مستوى الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وبالأخص في الوقت الحالي الذي تعاني فيه أوروبا بسبب اعتمادها على الغاز الروسي.

34 Chen, Dongmei, and Wenke Han. "Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China." King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (2019): 16.

35 Emirates, Water & Electricity Co. "EWEC Announces 93% Availability Ratio and More than 400,000 Safe Man Hours as Noor Abu Dhabi Completes Full Year of Commercial Operations" (2020) – Available Online: <https://www.ewec.ae/en/media/press-release/ewec-announces-93-availability-ratio-and-more-400000-safe-man-hours-noor-abu>

36 Bank, Asian Infrastructure Investment. "AIIB's USD60-M Solar Investment in Oman Supports Diversified Energy Mix." Asian Infrastructure Investment Bank. (2020) – Available Online: <https://www.aiib.org/en/news-events/news/2020/AIIBs-USD60-M-Solar-Investment-in-Oman-Supports-Diversified-Energy-Mix.html>

37 Eckhouse, Brian. "US Clean Energy Draws Record 105 billion private Investment" Bloomberg.com (2022) Available Online: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-03-03/u-s-clean-energy-draws-record-105-billion-private-investment?sref=fjjmwSRj>

2 دور العلاقات الدولية في دعم تحوّل الطاقة

في ظل التعقيدات الدولية التي يشهدها العالم في ملف أمن الطاقة، والتأثيرات المتبادلة بين مسائل الطاقة وتغيّر المناخ والقضايا البيئية المختلفة، فإن الانفتاح والتعاون بين الدول الخليجية وبقية دول العالم يشكل حاجة ضرورية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة. وبالأخص بسبب التحولات الدولية الداعمة لمشروعات الطاقة المتجددة، حيث ستكون لها تداعيات مؤثرة على المنطقة العربية من الناحية السياسية والاقتصادية مما يوجب النظر في إيجاد منهجيات جديدة للسياسة الخارجية والإنمائية. ويشمل ذلك العمل على تشكيل دبلوماسية موحّدة تُعنى بتجارة الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار فيها، ليس فقط بين الدول العربية مع بعضها بعضاً بل ومع جميع دول العالم. ويوجد إدراك عالمي للتأثيرات الجيوسياسية على المشهد العالمي بسبب الانتشار الكبير للطاقة المتجددة بين دول العالم، وهذا ما دفع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لنشر دراستين حول الآثار السياسية المترتبة على تحوّل الطاقة: الأولى في عام 2019م تحت عنوان (عالم جديد: الجغرافيا السياسية لتحويل الطاقة)، والثانية في عام 2022م بعنوان (الجغرافيا السياسية لتحويل الطاقة: عامل الهيدروجين). وليست الدول العربية بمنأى عن هذه التأثيرات والتي تشمل التنافس حول تمويل أو اقتناء الطاقة النظيفة، والاضطرابات السياسية بسبب التغيّرات الاقتصادية المصاحبة لتحويل الطاقة كارتفاع سعر الوحدة الكهربائية على المستهلك وغيرها.

تبلغ تكلفة مشروع يعمل على الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة 283 مليون دولار، في حين يبلغ متوسط المشروع في دول الخليج العربي حوالي 3.2 مليار دولار⁽³⁸⁾ وترجع هذه الزيادة في التكلفة بدول الخليج العربي بالمقارنة مع الولايات المتحدة إلى أن المشروعات الحكومية دائماً ما تكون تكلفتها أكبر من المشروعات التي يتولاها القطاع الخاص. لذلك فإن الشركات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ما تكون هي المسؤولة عن تزويد المنتجات والخدمات المتعلقة بمجالات الطاقة المتجددة في السوق، ومن هنا فهي مسؤولة عن جملة من الأمور المهمة كالابتكار والجودة وخفض التكاليف. كذلك فإن هذه الشركات تتنافس في مختلف القطاعات مع بعضها بعضاً في توفير أفضل الخدمات المتعلقة بمجال تركيب وتوفير الطاقة المتجددة للمستهلكين. ويبنغي التأكيد على أن ما يجعل هذه الشركات مزدهرة وقوية هو اهتمامها بعنصر البحث والتطوير، وهذا أحد الأسباب المفسّرة لنمو الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة على مدى العقود الماضية، حيث بلغت الاستثمارات فيها في عام 2019م حوالي 59 مليار دولار، مقابل 11.3 مليار دولار في العام⁽³⁹⁾ 2005.

38 Braunstein, Juergen. "Green Ambitions, Brown Realities: Making Sense of Renewable Investment Strategies in the Gulf." Belfer Center for Science and International Affairs (2020) – Available Online: <https://www.belfercenter.org/sites/default/files/2020-03/greenambitions/GreenAmbitions.pdf>

39 Statista.com "Value of Investments in Renewable Energy in the United States from 2004 to 2019" (2022) – Available Online: <https://www.statista.com/statistics/186818/north-american-investment-in-sustainable-energy-since-2004/>

الدول الثماني قطعت شوطاً كبيراً في جهود ومساعي الربط الكهربائي، فإن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2011م ساهمت بشكل كبير في تأخير المشروعات المزمع إقامتها. وأخيراً الربط الخليجي الذي يشمل دول الخليج العربي، والذي يتوسع الآن من أجل الربط بجمهورية العراق، وكذلك هناك اتفاقات بنية بين السعودية ومصر لإنشاء ربط كهربائي، وهو ما يسهم في تقوية الشبكة الخليجية، وبالنسبة لخلق سوق عربية مشتركة. ولهذا فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن بإمكان الدول العربية توفير ما يقارب من 34 مليار دولار في الفترة بين العام 2012م والعام 2030م، إذا استطاعت أن تنجّي تجارة الطاقة فيما بينها، وهذا ما ستكون له انعكاسات محورية على مجال الطاقة المتجددة بطبيعة الحال⁽⁴²⁾.

ولابد في هذا السياق من التطرق إلى العلاقات الصينية-الخليجية، حيث إن الصين تلعب دوراً محورياً في قطاع الطاقة بشكل عام، من واقع أن الاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الثانية عالمياً، ومن المتوقع أن يستمر في النمو ليكون الاقتصاد الأكبر عالمياً في عام 2050م. ومن المتوقع أيضاً أن يكون الاقتصاد الصيني أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 43% قياساً إلى القوة الشرائية. وكذلك تلعب الصين دوراً مهماً في التجارة غير النفطية مع دول الخليج العربي، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية النفطية في المملكة العربية السعودية حوالي 43.47 مليار دولار، وحوالي 36.16 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، و11.75 مليار دولار في الكويت، و7.8 مليارات دولار في قطر،

ولعل أكبر تحدٍّ جيوسياسي قد تواجهه دول الخليج العربي هو إمكانية فقدان دورها المحوري في سوق الطاقة، وكذلك انخفاض العائدات الحكومية من النفط الغاز. ومن المؤكد أن تبني الدول الخليجية لما يُعرف مؤخراً بمفهوم (دبلوماسية الطاقة)⁽⁴⁰⁾، بالمشاركة مع الدول العربية، وبالأخص التي لديها موارد طبيعية تنافسية للهوض بقطاع الطاقة النظيفة سيدعم التنوع الاقتصادي وسيُساهم في تقليل الأخطار الجيوسياسية على الدول العربية جمعاء. وهذا التعاون السياسي سيحقق أهدافه المرجوة في حالة وجود ربط كهربائي عربي متكامل بين جميع الدول العربية، وهو ما تسعى إليه هذه الدول في الوقت الراهن، حيث إن لديها ثلاثة مخططات معلنة للربط الكهربائي، هي:

أولاً: الربط المغربي الإقليمي، والذي يضم كلاً من المغرب والجزائر وتونس وليبيا، وفي تسعينيات القرن الماضي تم ربط شبكتي المغرب وإسبانيا، وأيضاً هناك مشروع لربط محطة طاقة شمسية في المغرب بالمملكة المتحدة عن طريق كابل بحرية⁽⁴¹⁾. ثانياً: الربط الإقليمي بين ثماني دول أو ما يسمى بالربط الثماني ويشمل كلاً من مصر والعراق والأردن وليبيا ولبنان وفلسطين وسوريا وتركيا. ورغم أن فكرة المشروع بدأت في عام 1988م وأن

40 لا يوجد تعريف محدد لمصطلح (دبلوماسية الطاقة)، إلا أنه يستخدم في هذه الورقة من أجل توصيف العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة في الدولة، ويشمل ذلك تعزيز الفرص التجارية مع دول العالم. وتعد دبلوماسية الطاقة من أدوات السياسة الخارجية التي ينبغي استخدامها لدعم التحول في مجال الطاقة، وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف.

41 "UK Start-up Plans World's Longest Subsea Electric Cable with Morocco | Financial Times," accessed September 13, 2022, <https://www.ft.com/content/d3b8947a-bdb1-445e-80f7-a19b51dd977d>.

42 Zedan, Fareed. "Opportunities and obstacles in electricity and gas trade in the Arab world." In The PAN-ARAB Energy Trade Conf. 2019.

و6.62 مليارات دولار في عمان، وأخيراً 1.42 مليار دولار في البحرين⁽⁴³⁾.

وبشأن الدور الذي تلعبه الصين في مجال طاقة الألواح الشمسية فإنه يحتاج إلى دراسة عميقة حيث إن الصين تسيطر في الوقت الحالي على قطاع تصنيع الألواح الشمسية بنسبة 85% من التصنيع العالمي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 95% في عام 2025م⁽⁴⁴⁾.

وتركز هذه الصناعة لدى الصين يجعلها مهيمنة على الاستثمار بهذا القطاع، ويعني أن أي إخلال في سلسلة التوريد في منتجات هذه الصناعة يؤدي لخلق مشكلة عالمية. ولهذا فإن الدبلوماسية الخليجية لا بد وأن تراعي تغير المعادلات السياسية في المستقبل والتي يفرضها واقع الطاقة المتجددة، من أجل تحقيق التوازن بين تأمين احتياجاتها من الطاقة المتجددة والحفاظ على شراكاتها الدولية التقليدية مع الدول الغربية، مع الأخذ في الاعتبار أن لدى الصين مشروع (الحزام والطريق)، والذي تسعى من خلاله لأن يكون لها دور مركزي في السوق العالمية، والأخذ بالاعتبار أن ميزان التبادل التجاري فيما يخص السلع والبضائع يميل إلى صالح الصين.

ويضاف إلى ذلك أن عوائد مبادرة طريق الحرير الصيني مصممة لخدمة الاقتصاد الصيني بشكل أكبر من اقتصاديات دول الخليج العربي أو الدول المشاركة في المبادرة. وربما تكون هناك مساعٍ لبلورة مواقف مشتركة سواء على المستوى الخليجي أو

العربي عموماً للاستفادة من خبرات الصين في مجال الطاقة المتجددة، بحيث تكون طاقة الألواح الشمسية هي جوهر المباحثات مع الصين بما يضمن التعاون في التصنيع والإنتاج وكذلك نقل المعرفة والخبرة من أجل توطيد هذه الصناعة.

4. توجهات الخليج المستقبلية من أجل التقدم في قطاع الطاقة المتجددة

1 الشراكات والتجارب الدولية في دعم تحوّل الطاقة

أدت السياسات الوطنية للدول العربية في مجال الانتقال إلى الطاقة المتجددة إلى تعاون غير مسبوق من قبل الدول العربية، فقد تم تبني الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة للفترة 2010م-2030م بعد الدورة الثالثة للقمّة العربية التنموية، وذلك بهدف دفع عجلة التنمية والتعاون المشترك في مجال الطاقة المتجددة عبر الالتزام بزيادة الدول العربية للطاقة المتجددة من 12 GW في عام 2013 إلى 80 GW في عام 2030م. كما يقوم المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)⁽⁴⁵⁾ الذي يضم سبع عشرة دولة عربية من بينها الدول الخليجية كالبحرين والكويت في وضع الاستراتيجيات لمعرفة أساليب زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة ورفع مستوى فاعلية المشروعات المقامة وتطوير القدرات الاستراتيجية والتقنية لزيادة حصة الدول العربية من إنتاج الطاقة المتجددة. وتدعم هذا مجالات البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة

43 <https://agsiw.org/growing-china-gulf-economic-relations-have-limits/>

44 "Special Report on Solar PV Global Supply Chains," Special Report on Solar PV Global Supply Chains, 2022, <https://doi.org/10.1787/9e8b0121-en>.

45 Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency website: Available on: <https://rcreee.org>

المتجددة، والتي تهدف لتمكين الدول الأعضاء من العمل معاً بشكل أوثق لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة. والعمل كذلك من أجل تطوير البحث العلمي والتمويل من خلال إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية والمشروعات المشتركة. ونتيجة لذلك مكّنت هذه الآلية من نشر تطبيقات الطاقة المتجددة بشكل أكثر فاعلية من حيث التكلفة في جميع دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً في المناطق الأكثر ملاءمة من حيث وفرة الموارد الطبيعية⁽⁴⁶⁾. وقد تمت الإشارة في السابق إلى مثال مشابه لهذه الآلية، وهو مشروع (سان كيبل) بين سنغافورة وأستراليا. فعلى الرغم من أن سنغافورة تعاني من ندرة الأراضي أو سطوع الشمس بفاعلية أكبر، إلا هذا لم يحل دون أن تعمل على مشروعات بالتعاون مع أستراليا، وذلك ببناء محطات طاقة شمسية في الصحراء الأسترالية التي تنتج 20 GW من الطاقة الكهربائية لسنغافورة. علماً بأن مشروع (سان كيبل) تم تأسيسه بالكامل عن طريق القطاع الخاص.

وأيضاً فإن عملية المُنح المالية في الاتحاد الأوروبي إما أن تكون مساعدات استثمارية (لزيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة) أو مساعدات تشغيلية (لإعطاء حوافز لتشغيل منشآت الطاقة المتجددة عبر توفير أقساط بالإضافة إلى عائدات السوق). ويحتوي هذا النظام على جملة من التسهيلات المختلفة التي تتضمن تخفيف المخاطر المالية والحد من تكاليف المعاملات. كما تخصص هذه المنح حسب العطاءات ووفق منهجية تنافسية من

للدول الأعضاء. ومن أهم الأمثلة التي قدمها المركز للدول الأعضاء كاليمين والسودان هو رسم نموذج لعمليات وسياسات المناقصة لمشروعات الطاقة المتجددة، والذي يمكن أن يعزز من خلاله مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وإقامة مشروعات الطاقة المتجددة. كما يمكن لمشروع المناقصات أن يساعد الدول الأعضاء في صياغة اتفاقيات المناقصات مما يسهل تقييم البائعين ويوفر الوقت والتكاليف التي تتكبدها الحكومات عند إقامة مثل تلك المشروعات.

وعلى الرغم من وجود بعض المراكز العربية لتعميق التعاون في مجال الطاقة المتجددة، فإنه لا توجد استراتيجية عربية موحدة وخصوصاً في مجالات البحث والتطوير والاستثمار وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الطاقة المتجددة. ويمكن القول إن التعاون الاستراتيجي يمكن أن يحقق العديد من العائدات الإيجابية عند تفعيلها ليس فقط بين الحكومات بل وعلى مستوى الاقتصادات بشكل عام من خلال إسهام القطاع الخاص والشركات والأفراد في عملية تنمية مشروعات الطاقة المتجددة. ومثال على ذلك قام الاتحاد الأوروبي بتنظيم مجموعة من البرامج الخاصة لمساعدة الدول الأوروبية فيما بينها لتنمية مشروعات الطاقة المتجددة والاستفادة مما وصلت إليه الدول المتقدمة مثل ألمانيا والنمسا والدول الإسكندنافية والتي تطورت بشكل كبير في هذا المجال.

وقد يكون من المهم استعراض بعض البرامج التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن كي يتم تبنيها في المنطقة العربية، وهي كالتالي:

- أنشأت مفوضية الاتحاد الأوروبي آلية تمويل جديدة للاتحاد الأوروبي لدعم مشروعات الطاقة

46 European Union Renewable Energy Financing Mechanism
– Available on: https://energy.ec.europa.eu/topics/renewable-energy/financing/eu-renewable-energy-financing-mechanism_en

ومن الشراكات الدولية المهمة الشراكة بين الاتحادين الأوروبي والأفريقي تحت مسمى LEAP-RE 2020-2025، والتي تهدف إلى خلق شراكة حقيقية بين المؤسسات الفاعلة في كلتا القارتين من أجل دعم مشروعات البحث والابتكار المتعلقة بالطاقة المتجددة. وسيكون ذلك من خلال إشراك 83 منظمة في القارتين من جميع القطاعات: الحكومية والبحثية والقطاع الخاص والمجتمع المدني⁽⁴⁸⁾. ومن هنا تجدر الإشارة إلى إن المنطقة العربية تفتقر إلى مثل هذه الشراكات الإقليمية، ولهذا قد يكون من المجدي أن تبدأ الدول العربية بمشروع مشابه للمشروع الأوروبي الأفريقي. ومن الممكن أن يبدأ في المرحلة الأولى منه ببناء شراكة بحثية بين الجامعات والمؤسسات البحثية والفكرية لتبادل الخبرات والمعلومات، ومن ثم يمكن البناء على هذا التعاون لإقامة مشروعات مشتركة مع الدول الصديقة.

2 آليات ومقترحات لتطوير التعاون المشترك في مجال الطاقة المتجددة بين الدول العربية

يتناول هذا الجزء أهم الآليات ومقترحات تعميق التعاون المشترك في مجال الطاقة المتجددة بين الدول العربية، ومن أهمها:

إطلاق استراتيجية تعاون مشتركة في جامعة الدول العربية تقوم على أثرها بالآتي:

توحيد المعايير الإقليمية لتقنيات الطاقة المتجددة:

أجل اختيار العطاءات الأفضل من ناحية التكلفة والجودة، ومن ثم تنفيذها على أراضي الدول الأعضاء.

ويمكن للقطاع الخاص المشاركة في السوق الأوروبية بطريقتين: الأولى كمستثمرين من خلال تقديم مساهمة مالية لدعم نشر مصادر الطاقة المتجددة، والثانية: من خلال مطوري المشروعات من خلال المشاركة في مناقصة لدعم مشروعات الطاقة المتجددة.

وقد ساهمت البرامج الأوروبية في تطوير العديد من المشروعات في دول الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال طورت شركة دنماركية تسمى (Ørsted) مملوكة للأغلبية من قبل الحكومة الدنماركية (50.1%)، مشروعين Hornsea 1 & 2 يعملان بواسطة طاقة الرياح في المنطقة البحرية، ويقعان على بُعد حوالي 89 كم قبالة ساحل يوركشاير في بحر الشمال. ويعمل المشروع Hornsea 2 بقدره تزيد عن 1.3 GW، بجوار Hornsea 1 الذي ينتج حوالي 1.2 GW. ويمكن لهذا المشروع توفير الطاقة الكهربائية لحوالي 2.5 مليون منزل في المملكة المتحدة. ويتميز مشروعا Hornsea 1 & 2 بكونهما من أكبر مشروعات طاقة الرياح في المنطقة البحرية في العالم، حيث يتألف مشروع Hornsea 2 من 165 توربيناً. كما ستقوم الشركة في المستقبل ببناء Hornsea 3 والذي سيكون أكبر بكثير من الأول والثاني. وستوفر مثل هذه المشروعات الطاقة المتجددة للمدن الجديدة بالإضافة إلى دورها المحوري في تسريع عملية النمو الاقتصادي الصديق للبيئة⁽⁴⁷⁾.

48 Europe-Africa Partnership for Renewable Energy – Available on: <https://www.leap-re.eu>

47 Hornsea Projects – Available on: <https://hornseaprojects.co.uk/hornsea-project-two/about-the-project#hornsea-project-two-timeline-2022>

إن توحيد المعايير الإقليمية لتقنيات الطاقة المتجددة يمكن أن يقدم إرشادات استراتيجية ميسرة لشركات الطاقة الشمسية، ومن هنا فإنها تسهل العمليات التجارية قدر الإمكان ورفع مستوى الإنتاجية ومساعدة الشركات في الوصول إلى أسواق جديدة. لذلك فإن عدم توحيد المعايير الموحدّة تقف عائقاً أمام الاستثمار والتجارة في مجال الطاقة المتجددة. فمثلاً تتميز صناعة الطاقة الشمسية بتقنيات معيارية مع اختلافات محدودة في المواصفات والمعايير الفنية عبر البلدان. وعلى النقيض من ذلك تتميز تقنيات طاقة الرياح بمواصفات فنية متميزة على الصعيد الوطني ومعايير اعتماد مختلفة لمكونات توربينات الرياح. وتوحيد هذه المعايير في دول الخليج العربي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يسهل التجارة والاستثمار الخارجي بين هذه الدول.

إنشاء إطار عربي لتسهيل الاستثمار وإيجاد لجنة لمراقبة تطبيق الإطار على مستوى الدول العربية: سيهدف إيجاد هذا الإطار إلى دعم الحكومات في الدول العربية لتكوين بيئة مواتية للمستثمرين الدوليين مما سيتيح للشركات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة وغيرها الاستثمار في البلدان العربية، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على اجتذاب مستثمرين ذوي إمكانيات عالية وجودة رفيعة من جميع أنحاء العالم، وتجنب البيروقراطية ومخاطر الآثار السلبية المحتملة للاستثمار، وضمان خلق قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة. ويمكن لهذه السياسة تحديد العوائق في الاستثمار في الطاقة المتجددة بكل شفافية وتقديم توصيات إلى الحكومة لمعالجتها ومراقبة التطورات في اللجنة. بالإضافة إلى إنجاز تقرير سنوي من قبل اللجنة حول التطورات التي وصلت إليها الدول العربية في

تسهيل الاستثمار الخارجي. وسيساعد هذا الإطار الدول المضيفة على اكتساب سمعة دولية كوجهة استثمارية مربحة.

إنشاء برنامج عربي لدعم التعليم، البحث والتطوير، وتبادل الخبرات، ويضم المكونات الآتية:

دعم إنشاء التخصصات العلمية في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة: على الرغم من وجود التخصصات الجامعية التي تتعلق بالطاقة النظيفة والمتجددة، فإن بعض الدول العربية تفتقر إلى وجود هذه التخصصات العلمية المهمة. لذلك فإن هذا البرنامج سيؤدي إلى سد الثغرات العلمية في بعض الدول لدفع عملية التنمية في مجالات الطاقة المتجددة، وذلك عن طريق إنشاء التخصصات ضمن أفضل المعايير العالمية التي ستدرب الطلاب على استخدام تطبيقات مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لتلبية الطلب المتزايد عليها.

دعم الابتكار ومراكز البحث والتطوير في المنطقة العربية التي تهتم بمجالات الطاقة المتجددة: يمكن لهذا البرنامج أن يدعم الحكومات ومراكز الفكر بتقديم معرفة ورؤى قوية يمكنها أن تؤدي إلى تحسينات في العمليات الحالية لتطبيق واستخدام وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف في تقنيات الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى نشر تقارير دورية وتنظيم المؤتمرات حول مجالات الطاقة المتجددة. ويساعد هذا المقترح على تبادل الخبرات بين أصحاب الفكر والمراكز الفكرية وتقديم التوصيات لصُنّاع القرار لدفع التطور في مجال الطاقة المتجددة إلى الأمام.

الغذائي وأمن الطاقة بشكل كبير في الوطن العربي. توفير قروض ميسرة لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة في الدول العربية: يمكن أن توفر هذه القروض المساعدات المالية للدول العربية لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة وفق أفضل الممارسات المتبعة في مجال الإقراض مع احتساب معدل فائدة غير مرتفع.

الخاتمة

يظهر مما سبق، أن دول الخليج العربي تتوجه نحو تطوير الاستثمار في الطاقة المتجددة بخطى واثقة، وهي بذلك تكون منسجمة مع التوجّه العالمي، وتتطلع لأن تلعب دوراً محورياً في سوق الطاقة المستقبلي. إلا أن هناك تحديات كبرى في هذا الطريق ينبغي التنبّه إليها والتخطيط للتعامل معها كي تصل هذه الدول إلى أهدافها المعلنة بشأن هذا القطاع الحيوي، ومن أهمها أن تكون لديها مؤسسات متخصصة ومسؤولة عن تطوير الاستثمار من ناحية التخطيط ووضع السياسات الداعمة وتنظيم ومراقبة المشروعات المنفّذة. وينبغي أيضاً على الدول الخليجية أن تبني دبلوماسية موحّدة في قطاع الطاقة المتجددة، وأن تحدّد أولوياتها بشكل علمي لتمهيد الطريق لتكوين تحالفات عربية مشتركة لمواجهة المتغيرات المستقبلية، ومن أهمها الدور الصيني البارز والمسيطر على إنتاج الألواح الشمسية في الوقت الحالي. ومن ثم تفعيل التعاون العربي المشترك، والذي سيسهم في تفعيل خطط الربط الكهربائي العربي، والذي بدوره سيعزز من الاستثمار في الطاقة المتجددة، ويجني عوائد مالية كبيرة، وبالأخص حينما يتحقق الربط الكامل بين الدول العربية والقارة الأوروبية.

تعميق التعاون العربي الدولي في مجال الطاقة المتجددة، وتبني دبلوماسية مشتركة للطاقة: يتطلب دفع عملية التنمية في الطاقة المتجددة إلى تحالف عربي ودولي يساعد على القيام بالعديد من المهام المتعلقة بإنشاء مراكز البحث والتطوير، والمنشآت والمصانع، والتقنيات والأنظمة، وتبادل الخبرات. ويجب كذلك التأكيد على مشاركة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية في المؤتمرات الدولية والاستفادة من الصناديق العالمية التي تدعم نشر استخدامات الطاقة المتجددة بالإضافة إلى المبادرات والمنح العالمية لدعم مشروعات الطاقة المتجددة.

إنشاء صندوق عربي موحّد لدعم مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقوم على إثرها بالمهام التالية:

الاستثمار المباشر في الدول المحتاجة: أن تكون مهمة الصندوق الرئيسية هي دعم البلدان العربية التي ليست لديها مشروعات للطاقة المتجددة وخصوصاً تلك التي تعاني من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تحوّل دون الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وذلك عبر مساهمة جميع الدول العربية بمبلغ مالي أو اشتراكات سنوية، مع مراعاة الدول التي تفتقر للموارد المالية.

دعم القطاع الزراعي والمزارعين: نتيجة هيمنة أزمة الطاقة العالمية على القطاع الزراعي بشكل كبير فإن ذلك قد أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء في المناطق الزراعية في الدول العربية. لذلك فإن دعم القطاع الزراعي بمشروعات ومصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يحيي هذا القطاع والعاملين فيه بشكل كبير من التقلبات العالمية لأسعار الطاقة. ويمكن لدعم القطاع الزراعي أن يحسّن الأمن

في الطاقة المتجددة، وبالأخص في ظل الخطط الوطنية الطموحة لبعض دول المنطقة العربية للوصول للحيداء الصفري الكربوني.

ودول الخليج العربي بحاجة كذلك إلى تنمية قطاع البحث والتطوير لتطبيقات الطاقة المتجددة، وذلك عن طريق الاستثمار في الكوادر الوطنية، ووضع الخطط طويلة المدى لتوطين صناعة الطاقة المتجددة بالمنطقة. ومن أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف تعزيز التعاون العربي المشترك للاستفادة من تراكم الخبرات لدى الدول العربية، ولتجنب الأخطاء التي وقعت بها الدول إن وُجدت. وينبغي على الدول الخليجية أيضاً تعزيز علاقاتها الدولية مع الدول المتقدمة الصديقة، والتي ترتبط مع دول الخليج بعلاقات تاريخية مشتركة، وذلك من خلال بناء شراكات استراتيجية مع القطاعات التقنية الواعدة في تطبيقات الطاقة النظيفة. ومن القضايا التي يجب العناية بها كذلك ربط القطاع البحثي بالقطاع الصناعي بحيث يكون مكتملاً وداعماً لنموه، والاستفادة أيضاً من التجارب الغربية في هذا المجال، وذلك عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص في التطوير ودعم البحث العلمي بحيث يكون القطاع الخاص المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي تسعى إليه الدول الخليجية في رؤاها الاقتصادية.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن هناك حاجة ماسة لاعتماد استراتيجية أو منظومة سياسية لتنفيذ مشروعات خليجية مشتركة لنشر الطاقة المتجددة بين الدول الخليجية أو العربية. وقد يكون أحد العوامل المساعدة على إيجاد بنية تحتية للمشروعات المشتركة تشجيع تجارة الطاقة بين الدول الخليجية، ومن ثم الدول العربية في حالة وجود ربط كهربائي متكامل بين الدول، نظراً لأن تجارة الطاقة الكهربائية ستحفز الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء، والتي ستشكل - بالضرورة - فرصة مواتية لخلق فرص واعدة للاستثمار المشترك

Renewable Energy in the Regional and International Policies of the Arab Gulf states

Dr. Abdulla AlAbbasi⁽¹⁾

Ali Faqeeh⁽²⁾

Abstract

This study aims to analyze one of the economic dimensions of the regional and international policies of the Arab Gulf states, which is the development of the issue of renewable energy. It is one of the strategic options for those countries, not only to support sustainable development plans, which among its objectives is to diversify sources of income, but also to fit international trends calling for the reduction of carbon emissions. The three parts of the study are integrated together; plans, challenges, and prospects to provide a comprehensive analysis of this issue.

The study concluded three main results:

First: The close link between the path of the Arab Gulf states towards developing the

renewable energy sector and sustainable development plans, and with the presence of disparity between these countries in this regard, there is great interest in employing scientific research to reach better performance rates similar to other countries.

Second: Despite the importance of the efforts made by the Arab Gulf states to develop the renewable energy sector, they still face a number of challenges namely, institutional and market challenges, in addition to technical and social challenges. However, the Arab Gulf states, with their advantages, are promising countries in achieving high performance rates in the field of renewable energy, whether in terms of the abundance of sources of that energy or the success in establishing networks for electrical interconnections amongst themselves or with regional parties.

Third: Despite the small size of the investments of the Arab Gulf states in the field of renewable energy compared to other countries of the world, it is expected that they will double in the future. This is evident from the huge projects that these countries are currently working on the one hand, and their efforts in benefiting from the experiences of similar countries on the other hand. Moreover, the Arab Gulf States try to benefit from their international partnerships to enhance their capabilities in the field of renewable energy.

1 Research fellow in the Economics and Energy Program at the Studies and Research Department at the Derasat Center.

2 Research Associate in the Economics and Energy Program at the Studies and Research Department at Derasat Center

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي.. المظاهر والآثار

د. رانيا حسين خفاجة

تقديم القضايا الإقليمية

كان الصراع والتنافس الدولي وما يزال سمة العلاقات الدولية، فتارة يتخذ شكلاً سلمياً وتارة أخرى يتخذ صداماً عسكرياً بين قوى ترى أن الصدام أمر حتمي للحفاظ على أمنها القومي، وأخرى تؤدي دور القوى المناوئة لتلك القوى الأخرى، ويبدو ذلك التنافس أكثر وضوحاً في الأقاليم التي ترى القوى الكبرى أن بها تحديات وفرصاً في الوقت ذاته، ومن تلك الأقاليم القارة الأفريقية عموماً وإقليم الساحل الأفريقي على نحو خاص في ظل القرب الجغرافي للإقليم من الأراضي الأوروبية، وإذا كان هدف مكافحة الإرهاب في دول ذلك الإقليم هو القاسم المشترك بين استراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى والمنظمات الدفاعية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن ذلك لا ينفي التنافس على ثروات الإقليم الغني بالموارد الطبيعية مثل اليورانيوم واحتياطيات الذهب والفسفات والفحم بل والنفط في بعض دول الإقليم، وهو ما يفسر الفضاء الكبير لمضامين استراتيجيات تلك القوى الكبرى لمكافحة الإرهاب، ومن ناحية ثانية يقدّم التنافس والصراع الدولي في ذلك الإقليم مشهداً لصراع القوى الكبرى بشأن تعزيز مكانتها الدولية عبر التواجد في ذلك الإقليم سواء من خلال صفقات التسلح أو اتفاقيات اقتصادية وغيرها من مؤشرات أخرى. فمن ذلك النفوذ التقليدي لفرنسا في ذلك الإقليم وبدرجة أقل الولايات المتحدة إلى ولوج كل من روسيا والصين وتركيا ضمن التنافس الدولي، إذ ترى روسيا أن تعزيز النفوذ في ذلك الإقليم يمثل فرصة سانحة لإعادة تشكيل النظام الدولي. ولأنك أن تبين أهداف الدول الكبرى تجاه ذلك الإقليم قد أدى إلى نتيجة واحدة وهي عسكرة

ذلك التنافس من خلال العمليات العسكرية المختلفة لتلك الأطراف سواء من جانب فرنسا والولايات المتحدة أو من خلال القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل وبعثات التدريب الأوروبية في دول الساحل، هذا بالإضافة إلى شراكة حلف (الناتو) مع دول الساحل.

ولعل الأمر اللافت هو أن المفهوم الاستراتيجي الثامن الصادر عن الحلف في يونيو 2022م قد أشار صراحة إلى أن «الصراع والهشاشة وعدم الاستقرار في أفريقيا والشرق الأوسط تمثل تهديداً كبيراً لأمن الحلف وأمن شركائه». وثمة عدة نتائج قد ترتبت على ذلك التنافس والصراع في دول الساحل الأفريقي منها عدم قدرة التدخلات العسكرية من القضاء على الإرهاب بصورة كاملة في ذلك الإقليم، وتباين أولويات الدول الكبرى مقارنة بأولويات دول الساحل، وغياب التأييد الشعبي للعمليات العسكرية، وتقويض التعاون الدولي في ذلك الإقليم، فضلاً عن تقويض فرص التسوية من خلال التفاوض، وأخيراً تراجع الشق التنموي في استراتيجيات الدول الكبرى. تلك القضايا وغيرها تناقشها الدكتورة رانيا حسين خفاجة في دراستها بقسم القضايا الإقليمية والمعونة (عسكرة) التنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي.. المظاهر والآثار)، وتتناول فيها بالتحليل الشامل أحد المشاهد الإقليمية للصراع والتنافس الدولي بشكل مقارن بين أهداف القوى الكبرى واحتياجات الإقليم ونتائج الفجوة بين رؤى الجانبين.

عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي.. المظاهر والآثار

د. رانيا حسين خفاجة⁽¹⁾

القضاء على الإرهاب بشكل كامل في ظل تباين أولويات الدول الكبرى مع أولويات دول الساحل ذاتها، ومن ثم تقويض فرص التسوية من خلال التفاوض وتراجع الشق التنموي في استراتيجيات القوى الكبرى، بالإضافة إلى غياب التأييد الشعبي للعمليات العسكرية في ذلك الإقليم.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل الصراع والتنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي، وتدور الفكرة الرئيسية للدراسة حول أنه مع أن الهدف العام لاستراتيجيات القوى الكبرى كان مكافحة الإرهاب إلا أن ذلك الصراع والتنافس لم يؤد إلى تحقيق ذلك الهدف بشكل كامل، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

النتيجة الأولى: إنه لا يمكن الفصل بين هدف مكافحة الإرهاب والأهداف الاقتصادية الأخرى وخاصة في ظل غنى الإقليم بالموارد الطبيعية مثل اليورانيوم واحتياطيات الذهب والفوسفات والفحم والنفط.

النتيجة الثانية: أدى التنافس والصراع بين القوى الكبرى في ذلك الإقليم إلى عسكرة ذلك التنافس وهو ما عكسه مؤشرات عديدة سواء من خلال العمليات العسكرية الفردية لبعض الدول الكبرى أو من خلال القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، وبعثات التدريب الأوروبية في دول الساحل.

النتيجة الثالثة: لم تؤد التدخلات الدولية إلى

المقدمة

تحتل القارة الأفريقية باهتمام متزايد من قبل القوى الدولية والإقليمية. ويمكن الوقوف على هذا الاهتمام من خلال مساعي هذه القوى لإيجاد موطئ قدم لها في أقاليم أفريقيا مستخدمة في ذلك مزيجاً من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يتناسب ويتوافق مع مصالحها وأهدافها. ولا يُعتبر إقليم الساحل الأفريقي استثناءً من هذا الاهتمام الدولي. فهذا الإقليم مع ما يعاني منه من أزمات حادة يعد محوراً لاهتمام القوى الدولية سواء تلك التي حظيت بوجود تقليدي في الإقليم من قبل مثل فرنسا وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك القوى الأحدث عهداً بالإقليم مثل روسيا والصين وتركيا وغيرها. وتباين أسباب اهتمام المجتمع الدولي بإقليم الساحل غير أنه يأتي تارة مدفوعاً بالمخاطر والتهديدات التي يمثلها الإقليم، ومدفوعاً تارة أخرى بما يتمتع بها من فرص اقتصادية. فعلى صعيد المخاطر فإن الإقليم يعاني من مشكلات أمنية مستعصية، ليس أقلها الصراعات الدائرة في دوله وما تنجم عنها من مظاهر عنف مختلفة، ومحدودية قدرة الدولة

1 مدرس العلوم السياسية- كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر.

مظاهر عسكرة التنافس الدولي في الإقليم من خلال رصد توظيف القوى المختلفة للأدوات العسكرية لتحقيق أهدافها في الإقليم. وأخيراً ينصرف المحور الثالث إلى مناقشة التداعيات التي أفرزتها ظاهرة عسكرة التنافس الدولي في الساحل الأفريقي.

المحور الأول: التنافس الدولي في الساحل الأفريقي

من منظور المخاطر والفرص

بالنسبة للعديد من الفاعلين الدوليين فإن منطقة الساحل الأفريقي ما هي إلا منطقة مأزومة بالمشكلات الأمنية المتجذرة، فالإقليم يضم أكثر الدول ضعفاً وهشاشة على المستوى الدولي الأمر الذي تمثل فيه خطراً على الأمن الإقليمي والدولي، فضلاً عن ذلك فإن دُوله تجتاحها مخاطر الصراع وعدم الاستقرار السياسي، وتفشي ظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ناهيك عن كونها بيئة غير آمنة للاستثمارات الأجنبية.

هذه الرؤية لإقليم الساحل باعتباره مصدراً للتهديدات والمخاطر عكستها العديد من الوثائق التي تتضمن استراتيجيات الدفاع والأمن لمختلف الفاعلين الدوليين. ولعل رؤية فرنسا لإقليم الساحل يمكن اعتبارها نموذجاً دالاً في هذا الإطار. ويمكن تبين ذلك من خلال وثيقة الدفاع والأمن لعام 2013م، والتي صدرت في أعقاب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011م، ثم تدخلها العسكري في مالي في بداية عام 2013م. فقد طرحت وثيقة العام 2013م مفهوماً جديداً واسعاً للأمن القومي الفرنسي، فبدلاً من أن يؤكد هذا المفهوم على حماية إقليم الدولة ومواطنيها في مواجهة عدوان

على أداء وظائفها، وتفشي ظاهرة الإرهاب، وتفاقم الجريمة المنظمة من قبيل التهريب والتجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر.

ورغم وقوع تداعيات هذه المشكلات بصورة مباشرة على هذه الدول ومواطنيها فإن آثارها الإقليمية والدولية لا يمكن إنكارها، فالإرهاب بات ظاهرة عابرة للحدود، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من إقليم أفريقيا باتت ظاهرة تؤرق القارة الأوروبية باعتبارها الأقرب جغرافياً لإقليم الساحل الأفريقي. وعلى صعيد الفرص فإن الإقليم يزخر بموارد معدنية تسعى مختلف القوى إلى الحصول عليها، إضافة إلى أن الوضع الأمني المتردي ذاته مثل فرصة سانحة أمام القوى الدولية المصدرة للسلاح لفتح أسواق جديدة لها فيه، ولاسيما مع تشبّع الأسواق القديمة. ناهيك عن أن هذا الوضع يسمح للدول المتدخلة الساعية إلى لعب دور في حل وتسوية النزاعات في الإقليم بتعزيز نفوذها ومكانتها الدولية.

وإزاء هذا المزيج من الفرص والمخاطر تعمل العديد من القوى إما لدرء المخاطر أو لاستغلال الفرص السانحة وإما مزيج من كليهما من خلال توظيف الأدوات العسكرية، سواء عبر التواجد العسكري، أو إبرام اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري، أو عقد صفقات لتزويد أطراف الصراع بالأسلحة.

وترى هذه الدراسة أن عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل على هذا النحو أفرز آثاراً سلبية بالغة على أمن واستقرار الإقليم ودوله. وفي هذا الإطار تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، فيركز المحور الأول منها على تنافس القوى الدولية والإقليمية في الساحل من منظور الفرص والمخاطر. بينما يلقي المحور الثاني الضوء على

خارجي من قِبَل دول أخرى، فقد تم توسيع نطاق هذا المفهوم ليتضمن حاجة فرنسا للتعامل مع أية «تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة» تتعرض لها الدولة⁽²⁾.

ولعل المتأمل للتعريفات التي قدّمها هذه الوثيقة لكل من (التهديدات) و(المخاطر)، يدرك كيف تمت صياغتها بحيث تتيح مجالاً واسعاً للحركة أمام فرنسا داخلياً وخارجياً. فبينما يُقصد بـ(التهديدات) «أية مواقف تحمل نية عدائية محتملة يتوجب على فرنسا التعامل معها»، تشير كلمة (المخاطر) إلى «أي خطر – لا يتضمن نية عدائية - ولكنه قد يؤثر على أمن فرنسا». بهذا المعنى فإن كلاً من المخاطر والتهديدات يشيران إلى نطاق واسع من الأحداث ذات الطبيعة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والتكنولوجية أو حتى الصحية. وبناءً عليه فإن مفهوم (الأمن القومي) عبّر وبقوة عن نية فرنسا في تبني اقتراب شامل ومتكامل لتحديد هذه المخاطر والتهديدات، ومن ثم تحديد الإستجابة المطلوبة في كل حالة. وفضلاً عن المفهوم الواسع للأمن، فقد تضمّنت الرؤية الفرنسية تأكيداً على أن المخاطر والتهديدات ليس بالضرورة أن تكون نابعة من داخل حدود الدولة الفرنسية، وإنما قد تأتي من الخارج⁽³⁾. الأمر الذي من شأنه أيضاً تبرير أي تحرك فرنسي خارجي لمواجهة مثل هذه التهديدات والمخاطر.

وعلى الرغم من أن الوثيقة الواقعة في أكثر من مائة وثلاثين صفحة، قد تضمّنت شرحاً وافياً لطبيعة المخاطر والتهديدات وكذا آليات واستراتيجيات

الاستجابة لها ومواجهتها، إلا أنه سيتم الاقتصار في هذه الدراسة على نقطتين وثيقتي الصلة بإقليم الساحل الأفريقي، أولاهما نظرة فرنسا إلى الإرهاب باعتباره أحد هذه التهديدات أو المخاطر التي تواجه الأمن القومي الفرنسي. وثانيتهما: نظرة فرنسا إلى أفريقيا باعتبارها أحد المصادر (الخارجية) المحتملة لهذا الخطر.

أما فيما يتعلق بالإرهاب فقد اعتبرته الوثيقة “تهديداً مستمراً ورئيسياً يتطلب درجة عالية من التأهب والاستعداد”. كما أن مواجهته تتطلب اقتراباً دولياً يعزز التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بما يسمح بتبادل المعلومات بين الدول التي تواجه المخاطر نفسها ويعزز من التكامل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي⁽⁴⁾.

وقد ربطت الوثيقة ربطاً مباشراً بين هشاشة الدولة وضعفها من جهة وبين كونها مصدراً من مصادر التهديد. فقد شددت الوثيقة على ضرورة أن تتمتع الدول بالقدرة على ممارسة سيادتها على أقاليمها، وهو ما يعنى قدرة الدولة على حماية حدودها، وضمان أمن رعاياها ومواطنيها، والحفاظ على الأمن والنظام داخل أقاليمها. وأوضحت الوثيقة أن إخفاق الدولة في الاضطلاع بهذه الوظائف وإنعدام قدرتها على ممارسة سيادتها سوف يترتب عليه بالضرورة إخفاق الدولة في التعامل مع المخاطر والتهديدات، والتي من الممكن أن تتجاوز حدود هذه الدول لتمثل تهديداً مباشراً لفرنسا. وربطت الوثيقة من ثم بين ضعف الدولة وتمدد الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تجد ملاذات آمنة في الأقاليم التي لا تصل إليها سلطة الدولة، كما أنها - أي هذه الجماعات الإرهابية - تستغل الصراعات

2 Ministry of Defence, French White Paper on Defence and National Security- 2013 (Paris: 2013) p.10

3 Ibid, pp. 10-11.

4 Ministry of Defence, Op.cit., p. 99

الداخلية وتوظيفها وتتماهى معها⁽⁵⁾.

وفيما يتعلق بالنظرة إلى قارة أفريقيا فقد اعترفت الوثيقة صراحة بأهمية القارة في استراتيجية الأمن والدفاع الفرنسية، إما من زاوية طبيعة المصالح الفرنسية والأوروبية في القارة أو من زاوية طبيعة التهديد الذي قد تمثله فقد أكدت الوثيقة في أكثر من موضع على أفريقيا كمصدر للتهديدات المحتملة. فتارة يشار إلى أفريقيا باعتبارها من "أكثر مناطق العالم هشاشة" بدليل "الأزمات السياسية والحروب الأهلية التي هزت نحو عشرة بلدان أفريقية ما بين عامي 2003م و2012م، وهي المناطق التي شهدت انتشار قوات الأمم المتحدة لفترات زمنية ممتدة وصلت لأكثر من عشر سنوات في بعض الحالات" على حد وصف الوثيقة⁽⁶⁾. وتارة أخرى يشار إلى دول أفريقيا الواقعة في منطقة الساحل باعتبارها مثالا للدول التي تعجز عن القيام بوظائف السيادة، إذ لا يمكن للحكومات المركزية فيها "ممارسة نفوذها وسلطتها على سائر الإقليم في مناطق تبعد كثيراً عن العاصمة"⁽⁷⁾. وتارة ثالثة يشار إلى دول الشمال الأفريقي والمغرب العربي في ضوء "الفراغ الأمني في بعض من هذه الدول" والذي يحمل تحديات لحوض المتوسط ولجنوب أوروبا. وهو ما يبرر الانخراط الفرنسي والأوروبي في الأزمة الليبية على سبيل المثال⁽⁸⁾. بعبارة أخرى فإن الدول الأفريقية وفي القلب منها دول الساحل - وفقاً للوثيقة التي تحدد السياسة الأمنية والدفاعية لفرنسا - إما دول هشة وضعيفة وإما

دول تعاني من فراغ أمني، وهو ما يبرر أهميتها في السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية من منظور ما تمثله من تهديدات. وقد أكد عدد من المسؤولين الفرنسيين على هذه الرؤية، فعلى سبيل المثال أشار وزير الخارجية الفرنسي الأسبق لوران فابيوس في ديسمبر 2012م إلى الروابط التي أنشأتها الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة، موضحاً أنه حال ترك هذه الجماعات فإن «أفريقيا شرقاً وغرباً وأوروبا ستصبح مهددة»⁽⁹⁾. كما لم تُخف فرنسا مخاوفها بخصوص الاستثمارات الفرنسية في الإقليم التي تقوم بها شركات فرنسية (كوتال) العاملة في مالي أو (أريفا) العاملة في النيجر.

وفي السياق ذاته تشير الوثائق الأوروبية إلى إقليم الساحل من منظور المخاطر، غير أن الاتحاد الأوروبي شدد على قضايا الهجرة والتجارة غير الشرعية والتهريب إضافة إلى مخاطر تعرض الدول الأوروبية لهجمات إرهابية، وهو ما دفع مجلس الاتحاد الأوروبي إلى تبني أول استراتيجية له تجاه الساحل في مارس 2011م، والمعروفة باسم (الاستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل)، والتي أُلحقت في أبريل 2015م ببرنامج عمل لإقليم الساحل يمتد لخمس سنوات من 2015م حتى 2020م. وقد شدد برنامج العمل على البُعد الأمني الذي يأخذ في الاعتبار المخاطر الجديدة الناجمة عن سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، فضلاً عن التمرد في شمال مالي، وصعود تنظيم

5 Ibid, p. 38

6 Ibid, p.39

7 Ibid, p.38-42.

8 Ibid, pp.53-54

9 Phillippe M. Frowd and Adam J Sandor, 'Militarism and Its Limits: Sociological insights on security assemblages in the Sahel', Security Dialogue, 2018, Vol.49 (1-2) , p. 76

الدولة الإسلامية⁽¹⁰⁾.

ولا تختلف الرؤية الروسية كثيراً عن الرؤية الفرنسية فيما يتعلق بالنظر إلى الدول الأفريقية باعتبارها تنتهي «إلى قارة غير مستقرة، وتمثل تهديداً دولياً في ضوء تنامي الأنشطة الإرهابية».

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م إلى إعادة تمركز قواتها في الخارج، لتشمل المناطق التي تشكّل فيها الجماعات الإرهابية خطراً على الولايات المتحدة من حيث قدرتها على استهداف الداخل الأمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن نظرة الولايات المتحدة إلى أفريقيا باعتبارها مسرحاً محتملاً للإرهاب بدأ قبل ذلك وتحديد في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها السفارتان الأمريكيتان للهجوم في نيروبي ودار السلام خلال عام 1998م⁽¹¹⁾.

وبخصوص حلف شمال الأطلسي (الناتو) فإن الوضع لم يختلف كثيراً. فقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م إيذاناً بمراجعة المفهوم الاستراتيجي للحلف ليتضمن الإرهاب كمهدّد أساسي لدوله. فقد ذكر المفهوم الاستراتيجي للحلف في عام 1999م الإرهاب مرة واحدة فقط، غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م دفعته

إلى تفعيل المادة الخامسة من معاهدة واشنطن المتعلقة بالدفاع الجماعي. ومنذ ذلك الوقت حدّد الحلف ثلاثة أسس لدوره في مكافحة الإرهاب، أولها أن مسؤولية مكافحة الإرهاب تظل مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدول التي يتعيّن عليها التعامل مع التهديدات الإرهابية. وثانيها التأكيد على الطبيعة الشاملة للإرهاب، وهو ما يتطلب التعامل معه في إطار المهام الثلاثة الأساسية للحلف كما وردت في المفهوم الاستراتيجي لعام 2010م وهي الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والتعاون الأمني. وثالثها إن (الناتو) شريك في الحرب الدولية ضد الإرهاب جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين سواء كانوا دولاً أو منظمات إقليمية⁽¹²⁾.

وقد تجدد هذا الاهتمام في المفهوم الاستراتيجي الأخير الذي تبنته قمة مدريد في يونيو 2022م والذي حدد الأقاليم الجغرافية مصدر هذه التهديدات⁽¹³⁾. فقد اعتبرت الوثيقة الصادرة عن (الناتو) أن «الصراع والهشاشة وعدم الاستقرار في كل من أفريقيا والشرق الأوسط تمثل تهديداً كبيراً على أمن الحلف وأمن شركائه». وشدد على أن هذه الأقاليم «تواجه تحديات مركّبة ذات أبعاد أمنية وسياسية وديمقراطية، تعمّق منها التغيّرات المناخية وغيرها من العوامل». ومن شأن هذه التحديات أن تجعل من هذه الأقاليم «بيئة خصبة لزيادة عدد الفاعلين من دون الدولة بما فيها المنظمات الإرهابية فضلاً عن كونها مجالاً للتنافس الجيوسياسي مع القوى

10 Eric Pichon, Understanding the EU Strategy for the Sahel, European Parliamentary Research Service. September 2020. pp.1- 4 =

وانظر أيضاً: =

International Crisis Group, A Course Correction for the Sahel Stabilisation Strategy, Africa Report No. 299, February 2021. p. 2

11 Martin Rupiya and Roger Southall, 'The Militarisation of the New Scramble in Africa', In Roger Southall and Henning Melber, A new Scramble for Africa? University of Kwa-zulu-Natal Press. 2009. P. 186

12 Gabriele Cascone, 'NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats', In Policy Analysis Counter terrorism lecture Series. March 17th 2022. Available at NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats | The Washington Institute. Accessed 17th October 2022.

13 NATO, NATO 2022 Strategic Concept. 29 June 2022

الأخرى وبؤراً لعدم الاستقرار»⁽¹⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن (الناتو) قد وسَّع بذلك من النطاق الجغرافي لتخومه الجنوبية ليشمل إلى جانب جنوب المتوسط، إقليم الساحل الأفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء، فيما بات يُعرف بـ(محور الجنوب)، والذي يُقصد به محور المسار الاستراتيجي للحلف في الجنوب⁽¹⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن دول الحلف المختلفة قد عبَّرت أيضاً في العديد من الوثائق عن أهمية إقليم الساحل بالنسبة لأمنها الوطني، فيإيطاليا على سبيل المثال وسَّعت هي الأخرى من مفهومها لجوارها الجغرافي، فطرحت في عام 2018م مفهوماً أكثر اتِّساعاً لإقليم البحر الأبيض المتوسط ليشمل إلى جانب نطاقه التقليدي، أفريقيا جنوب الصحراء (غرب أفريقيا، إقليم الساحل، القرن الأفريقي)، واعتبرت إيطاليا هذه المناطق ذات أولوية بالنسبة للقوات المسلحة الإيطالية، وهو ما يفسر تأييد روما لتوسيع نطاق عمل (الناتو) في تخومه الجنوبية⁽¹⁶⁾.

بيد أن وجود المخاطر على النحو المشار إليه آنفاً لايعني غياب الفرص التي تسعى القوى الدولية إلى استغلالها. ويأتي على رأس هذه الفرص ما يزخر به الإقليم من ثروات طبيعية ومعنوية. إذ تعد النيجر رابع أكبر منتج لليورانيوم على مستوى العالم، وتوَّمن النيجر، إضافة إلى كندا، احتياجات فرنسا من اليورانيوم المطلوب لتشغيل مفاعلاتها النووية المسئولة عن توليد ما يقرب من 72% من الطاقة

الكهربائية في البلاد. كما تمتلك النيجر احتياطات من الذهب والفوسفات والفحم، إضافة إلى النفط الذي بدأ إنتاجه في البلاد منذ عام 2011م. وتعمل في النيجر نحو 40 شركة تعدين أكبرها شركات فرنسية مثل (أريفا) ثاني أكبر شركة يورانيوم في العالم، فضلاً عن شركات صينية.

كما تمتلك دول أخرى في الإقليم احتياطات من معادن أخرى إذ تحتل بوركينا فاسو المركز الرابع أفريقياً في إنتاج الذهب، وتعمل في مجال التنقيب عن المعدن الأصفر واستغلاله نحو 60 شركة دولية. كما تمتلك بوركينا فاسو أيضاً منجماً للمنجيز وآخر للزنك وكلاهما تمتلك شركات أجنبية حقوق استغلالهما. أما موريتانيا فلديها ثروة معدنية ضخمة من الحديد والنحاس. بينما تمتلك تشاد احتياطات للنفط تتولى شركات صينية وأخرى متعددة الجنسيات التنقيب عنه واستغلاله. وأخيراً تُعد مالي ثالث أكبر منتج للذهب في القارة الأفريقية ويمثل ثلثي عائدات التصدير في البلاد.

على أن الموارد الطبيعية في إقليم الساحل الأفريقي لا تمثل السبب الوحيد للتنافس الدولي، إذ إن حالة عدم الاستقرار الذي يشهده الإقليم أدت إلى ارتفاع واردات دُوله من السلاح. إذ ازدادت واردات بوركينا فاسو من السلاح بنسبة 83%، فيما بلغت الزيادة في مالي 69% وذلك في الفترة من 2016م حتى 2020م. ويمثل هذا الطلب المتزايد فرصة لمُصدِّري السلاح الرئيسيين وعلى رأسهم روسيا التي تسعى إلى فتح أسواق جديدة لصادرات الأسلحة، ولاسيما مع انخفاض صادراتها بنسبة 22% في الفترة من 2016م حتى 2020م مقارنة بالفترة من 2011م حتى 2015م. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات روسيا العسكرية إلى أفريقيا قد ارتفعت في الفترة من 2016م إلى 2020م لتبلغ نسبتها 18% من إجمالي

14 Eduard Soler i Lecha, Chloé Berger et al, NATO Looks South: priorities, strategies and instruments. CIDOB notes internacionales. No. 279 September 2022. P.2

15 Gabriele Cascone, Op.cit

16 Eduard Soler i Lecha, Chloé Berger et al, op.cit, pp 4-50

جانب أقاليم أخرى تحقق هذا الهدف⁽¹⁸⁾.

المحور الثاني: مظاهر عسكرية التنافس في إقليم الساحل

تعرّف الأدبيات النّزعة العسكريّة militarism باعتبارها تعبيراً عن المعتقدات المؤيّدة لكفاءة وفاعلية وقيمة كل من النفوذ العسكري والحلول العسكريّة والاستعداد الدائم للحرب. كما يُعرّفها البعض بأنها «أيديولوجية تعطي أولوية للاستجابات العسكريّة». ويصف المصطلح في الوقت ذاته أنماطاً من التنظيمات المجتمعية التي تستند إليها هذه المعتقدات. أما العسكريّة militarization فتشير إلى «عمليات متعددة الأبعاد تسعى إلى كسب تأييد للمقاربات العسكريّة للتعامل مع المشكلات الاجتماعيّة»⁽¹⁹⁾.

والمأمل لإقليم الساحل الأفريقي وطبيعة التنافس الدولي فيه وعليه، يمكنه ملاحظة الاتجاه إلى عسكريّة هذا التنافس⁽²⁰⁾، والذي يمكن رصد مظاهره في العمليات العسكريّة بدءاً بعملية (سيرفال) مروراً بعملية (بارخان) وانتهاءً ب(تاكوبا)

صادراتها العالمية وبزيادة بنسبة 23% مقارنة بالفترة من 2011م حتى 2016م.

وتأتي روسيا على رأس مُصدّري الأسلحة الرئيسيين إلى أفريقيا جنوب الصحراء إذ تزود دولة بنحو 30% من وارداتها من الأسلحة، تليها الصين بنسبة 20%، ثم فرنسا بنسبة 10% تقريباً ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5% تقريباً⁽¹⁷⁾.

وأخيراً يوفر إقليم الساحل فرصة لإثبات المكانة في النظام الدولي وهو ما يعد أحد دوافع التنافس الدولي في الإقليم. ويستوي في هذا كل من القوى التي تتمتع بنفوذ تقليدي في الإقليم مثل فرنسا وإلى درجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى التي تسعى للتواجد بصورة حديثة نسبياً مثل روسيا والصين وتركيا. فمن جانبها تسعى روسيا إلى تأسيس نظام دولي متعدد الأطراف تلعب فيه روسيا دوراً أساسياً، ويقدم إقليم الساحل الأفريقي فرصة مثالية لتحقيق هذا الهدف، ومن هنا يمكن فهم السعي الروسي للتواجد في دول الإقليم لكسر الاحتكار الغربي بوجه عام والفرنسي بوجه خاص لهذا الاقليم، فضلاً عن أن نجاح روسيا في تأمين موطئ قدم لها في الساحل يعزّز وجودها كلاعب أساسي في الصراع الليبي. أما تركيا من جانبها فتسعى إلى تكريس وجودها كفاعل مؤثر في النظام الدولي مع بقائها كعضو حيوي ومحوري في حلف (الناتو)، ويتيح لها التمدّد في الساحل الأفريقي إلى

18 Ezgi Yazici, 'Competition between Russia and Turkey Drives Conflict across the Middle East, Africa, and Central Asia'. Institute for the Study of War, July 12, 2021. Available at: Competition between Russia and Turkey Drives Conflict across the Middle East, Africa, and Central Asia on JSTOR. Accessed on September 20th, 2022. P. 1

19 Phillippe M. Frowd and Adam J Sandor, 'Militarism and Its Limits: Sociological insights on security assemblages in the Sahel', Op.Cit, p.71

20 لا ينفصل ذلك عن توجه عام لعسكريّة التنافس في القارة الأفريقية بوجه عام. انظر في ذلك:

Martin Rupiya and Roger Southall, 'The Militarisation of the New Scramble in Africa', Op.Cit, pp. 165-189

17 Stockholm International Peace research Institute (SIPRI), Trends in International Arms Transfers, 2020. SIPRI Fact Sheet, March 2021. p.4, p. 8

وإمداد الجيوش المالية والنيجيرية⁽²²⁾.

أما عملية (تاكوبا) فقد أُطلقت في عام 2020م بمبادرة وقيادة فرنسية بهدف مشاركة عبء مكافحة الإرهاب مع الشركاء الأوروبيين. وتضمنت قوات من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ومالي والنيجير⁽²³⁾. واقتصر مسرح عملياتها على منطقة ليبتاكو/ جورما. غير أنه على خلفية الخلاف الفرنسي المالي، علّق الشركاء الأوروبيون إرسال المزيد من القوات معللين ذلك بالإخفاق في الاتفاق على إطار قانوني يضمن سلامة الجنود الأوروبيين، على نحو ما صرح بذلك وزير الدفاع النرويجي.

وعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية فقد طرحت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر إجراءاتها الأمنية الجديدة لمراقبة أنشطة القاعدة في أفريقيا. وتضمنت الإجراءات الأمريكية كذلك أدوات لتعزيز التعاون الأمني في إطار ما بات يُعرف بالشراكة في مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counter Terrorism partnership والتي بدأت في عام 2005م لتدريب وتجهيز قوات الأمن في الإقليم، فضلاً عن تقديم دعم لوجستي واستخباراتي للحلفاء مثل فرنسا⁽²⁴⁾.

فضلاً عن العمليات التي تقوم بها القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس. كما تتضح ملامح العسكرة تلك في عسكرة بعثة الأمم المتحدة لتعزيز الاستقرار في مالي (مينوسما)، وكذلك تواجد الشركات العسكرية الخاصة مثل مجموعة (فاجنر) الروسية، وأخيراً برامج التدريب الفني والعسكري. وفيما يلي رصد لأبرز هذه المظاهر.

أولاً - الوجود العسكري والعمليات العسكرية الغربية⁽²¹⁾

دشنت فرنسا وجودها العسكري بعملية (سيرفال) في يناير 2013م عندما تدخلت بطلب من رئيس جمهورية مالي دايو كندا تراوري آنذاك. وإبان عملية (سيرفال) استضافت مالي نحو 4000 جندي فرنسي مدعومين بقوات أفريقية وقوات جوية لعشر دول غير أفريقية. وقد نجحت العملية في الأسابيع الأربعة الأولى من إطلاقها في استعادة كل مدن الشمال التي سيطر عليها الجهاديون. واستمرت القوات الفرنسية في القيام بعمليات أمنية في شمال مالي استهدفت الجماعات المسلحة المنضوية في إطار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

وبحلول عام 2014م أصبحت العمليات العسكرية ذات طبيعة إقليمية. فعملية (بارخان) التي تسلمت الراية من (سيرفال) امتد مسرح عملياتها ليشمل مكافحة الإرهاب في كل دول الساحل الخمس. وتلقت القوات الفرنسية دعماً لوجستياً أمريكياً تضمن مراقبة بالطائرات المسيرة فضلاً عن تعاون عسكري ثنائي مع كندا والقوات الأوروبية لتجهيز

22 Phillippe M. Frowd and Adam J Sandor, 'Militarism and Its Limits: Sociological insights on security assemblages in the Sahel', Op.Cit, p. 76

23 International Crisis Group, A course Correction for the sahel Syabilisation Strategy, Op.Cit, p.3 3

24 Signe Marie Cold-Ravnkilde, Providing Security in the Sahel A 'Traffic Jam' of Military Interventions ISPI.

21 Richard Reeve, 'Security in the Sahel part II - Militarisation of the Sahel', February 2014. Security in the Sahel Part II – Militarisation of the Sahel | Oxford Research Group

ثانياً- العمليات العسكرية في إطار القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس

وتتكون القوة المشتركة لدول الساحل الخمس من بوركينا فاسو، تشاد، موريتانيا، النيجر، ومالي، وهو التحالف العسكري الذي رغبت فرنسا في أن يلعب دوراً أساسياً في أمن الإقليم من خلال العمليات المشتركة عبر الحدود. وقد نُشرت في إطار هذه القوة قوات قوامها نحو 5200 جندي وبدأت أولى عملياتها العسكرية في نوفمبر 2017م. ويأتي تمويل قوات القوة المشتركة من كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، ألمانيا وتركيا، فضلاً عن بعض دول الخليج العربية وفرنسا التي لعبت دوراً حاسماً في تشجيع الأطراف الدولية على تقديم الدعم المالي والمساعدة والدعم اللوجستي للقوة⁽²⁵⁾.

وفي عام 2019م، أعلنت كل من ألمانيا وفرنسا عن شراكتهما من أجل الأمن والاستقرار في الساحل والمعروفة اختصاراً بـP3S والتي التزمنا من خلالها بدعم وحشد الدعم الدولي لتعزيز أنظمة العدالة وتحسين ظروف الأمن المحلي من خلال برامج التدريب وبناء القدرات⁽²⁶⁾.

وتهيمن الاستجابات ذات الطبيعة العسكرية على

25 أنظر في ذلك:

The Militarization of the Sahel (II) - GERMAN-FOREIGN-POLICY.com. 2 Nov 2017

وانظر أيضاً: =

=International Crisis Group, A course Correction for the sahel Syabilisation Strategy, Op.Cit, p. 3

Kalev Stoicescu, Stabilizing The Sahel: The Role of International Military Operations, (Estonia: International Centre for Defence and Security) July 2020. P.6

26 International Crisis Group, A course Correction for the sahel Syabilisation Strategy, Op.Cit., P. 4

عمليات القوة المشتركة، وتوضح هذه المسألة في استجابة القوة لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر المناطق الحدودية في الإقليم إذ تتضح وبقوة عسكرية الحدود للتعامل مع مسائل الهجرة والتهريب.

ثالثاً - بعثات التدريب الأوروبية في دول الساحل

ارتكز الاتخراط الأوروبي في إقليم الساحل على التعاون التنموي حتى عام 2011م. غير أن إطلاق الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيته تجاه الساحل عكست مقاربة شاملة تنموية وأمنية وإن كانت أكثر تركيزاً على الأبعاد الأمنية والعسكرية. ففي إطار منظومة السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي نشر الاتحاد بعثات تدريب في كل من النيجر ومالي والمعروفة اختصاراً بـEUCAP SAHEL Niger وEUCAP SAHEL Mali. أما بعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في النيجر فهي بعثة مدنية أُطلقت عام 2012م بهدف مساعدة قوات الأمن الداخلي وتعزيز قدراتها من خلال التدريب والتخطيط الاستراتيجي والتجهيز. كما أنها تساعد هذه القوات في إدارة الحدود من أجل مكافحة أنشطة التهريب⁽²⁷⁾.

أما بعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في مالي فقد انطلقت عام 2015م لمساعدة قوات الأمن المالية في تعزيز وجود الدولة وسلطتها على كامل إقليم الدولة، والتي ركزت على بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون. وإضافة إلى البعثتين السابقتين

27 EUCAP Sahel Niger: partnership for Security in the Sahel. Available at EUCAP-Sahel-Niger-Factsheet-EN-low-resolution.pdf

في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود⁽³⁰⁾.

خامساً - بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في مالي- مينوسما MINUSMA

في أعقاب التدخل الفرنسي في إطار عملية (سيرفال) دفعت فرنسا مجلس الأمن الدولي إلى تبني قرار تم بموجبه إنشاء بعثة أممية في مالي هي بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستقرار هناك والمعروفة اختصاراً باسم (مينوسما MINUSMA).

وعلى الرغم من أن بعثات حفظ السلام تتضمن مكونات مدنية وشُرطية وعسكرية جنباً إلى جنب، فإن ثمة دراسات أشارت إلى عسكرة عملية حفظ السلام في مالي، إذ حفزت بيئة انعدام الأمن في الإقليم إلى اتخاذ قرارات وممارسات عكست «سيادة القيم والمبادئ والممارسات العسكرية»⁽³¹⁾. وعلى الرغم من أن نطاق ولاية البعثة هو حماية المدنيين، والعمل على عودة سلطة الدولة وسيادة القانون على كامل الإقليم، وتطبيق اتفاق السلام والمصالحة في مالي، فإن البعثة وجدت نفسها أيضاً في سياق يتسم بالتهديدات العابرة للحدود ومن ثم أصبحت جزءاً من شبكة من الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية المنخرطة في الحرب على

أطلق الاتحاد الأوروبي بعثة تدريب عسكرية في مالي EUTM ركزت على إعادة بناء الجيش الوطني المالي وإصلاح قطاع الأمن⁽²⁸⁾.

رابعاً - شراكة (الناتو) مع دول الساحل الأفريقي

يمثل ما يُعرف بـ(محور الجنوب) الإطار الذي يتم من خلاله تعاون حلف (الناتو) مع دول إقليم الساحل. ويُعنى هذا التعاون - ضمن مناطق اهتمام أخرى للحلف - بوضع خريطة لمستجدات الأوضاع في الإقليم لتحديد المخاطر بشكل أفضل وتحديد طبيعة انخراط الحلف مع دول هذه المناطق. وفيما لا يسعى الحلف للتدخل بشكل مباشر أو نشر قوات له في إقليم الساحل فإنه يركز على بناء قدرات الدول الشريكة في الإقليم والدول الأكثر تأثراً بمخاطر الإرهاب. ويُعتبر تعاون الحلف مع موريتانيا أنموذجاً لطبيعة انخراطه في الإقليم، فاعتباراً من يونيو 2021م سعى (الناتو) إلى تطوير شراكته الطويلة مع موريتانيا من خلال توسيع نطاق الحوار والتعاون السياسي، فضلاً عن مد مجالات هذا التعاون ليشمل التعاون العسكري ولاسيما في مجالي التدريب وبناء القدرات للمؤسسة العسكرية الوطنية وهيكل الأمن الداخلي⁽²⁹⁾. كما تحظى دول الساحل الخمس المنضوية في إطار مجموعة الدول الخمس، بدعم خاص من (الناتو)

30 Gabriele Cascone, 'NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats', In Policy Analysis Counter terrorism lecture Series. March 17th 2022. Available at NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats | The Washington Institute. Accessed 17th October 2022.

31 Vanessa Gauthier Vela, 'MINUSMA and the Militarization of UN Peacekeeping'. In International Peace keeping, 28:5, 2021. Full article: MINUSMA and the Militarization of UN Peacekeeping (tandfonline.com) p. 846

28 A Course Correction for the Sahel Stabilisation Strategy (icg-prod.s3.amazonaws.com) P.3

29 North Atlantic Treaty organization, NATO strengthens its partnership with Mauritania, 25 Jun 2021.

الإرهاب⁽³²⁾.

وباعتبارها شريكة في عمليات الأمن فإن نطاق ولاية (مينوسما) لم يتضمن فقط دعم القوات المسلحة وقوات الأمن المالية وتبادل المعلومات معها وإنما مع بعثات التدريب الأوروبية، ومجموعة دول الساحل الخمس وعملية (بارخان) الفرنسية، الأمر الذي جعل (مينوسما) فاعلاً نشطاً في عمليات مكافحة الإرهاب. هذا السياق الذي تعمل فيه (مينوسما) جعل البعثة جزءاً من جهود تطبيع استخدام (الوسائل العسكرية) لتحقيق الاستقرار في الدولة، كما أعطى لبعثة الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في أنشطة مكافحة الإرهاب في مالي، وعزز الرابطة بين العسكرية وحفظ السلام في ممارسات البعثة. وعزز من هذه العسكرية أيضاً انخراط قوات من دول (الناتو) إذ تعد البعثة الوحيدة التي يشارك فيها حفظة سلام أوروبيون جنباً إلى جنب مع حفظة السلام الأفارقة⁽³³⁾.

سادساً - الوجود الروسي من خلال الشركات العسكرية الخاصة واتفاقيات التعاون الفني العسكري

ويمثل الوجود العسكري الروسي في إقليم الساحل الأفريقي انعكاساً للعودة الروسية لأفريقيا. فبنهاية عام 2018م وقّعت روسيا 19 اتفاقية تعاون عسكري مع الدول الأفريقية ومنها النيجر. وشهد عام 2019م بداية لتعميق هذا التعاون مع دول الساحل بعقد اتفاقيات مع مالي لتعزيز التعاون الأمني والعسكري، فضلاً عن تقديم دعم ثنائي في صورة صادرات الأسلحة الهادفة إلى تعزيز قدرة هذه الدول على القضاء على التهديدات الإرهابية،

كما تقوم روسيا بتدريب جنود هذه البلدان في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الدفاع الروسية، إلى جانب قيامها بتدريب جنود حفظ السلام⁽³⁴⁾.

ويمثل المظهر الأهم في توغل روسيا العسكري في إقليم الساحل في وجود الشركات العسكرية الروسية الخاصة وعلى رأسها شركة (فاجنر)⁽³⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا قررت سحب قواتها من مالي والتي تعد جزءاً من القوة المكافحة للإرهاب في إقليم الساحل والمعروفة بعملية (بارخان)، وذلك على خلفية توترات بين فرنسا والحكومة الانتقالية في مالي بعد الاعلان عن نشر لقوات مجموعة (فاجنر) الروسية. وفي فبراير 2022م، أعلنت كل من فرنسا والقوات الأوروبية وكندا سحب قواتها كلياً من عمليتي (بارخان) و(تاكوبا). وقد عزت فرنسا ومجموعة من الدول هذا القرار للظروف السياسية والقانونية السائدة والتي لا تُعدُّ سانحة لاستكمال هذه القوات دورها في مكافحة الإرهاب. غير أن البيان ذاته صرح بأن الجهود مستمرة في إقليم الساحل بالتركيز على النيجر ودول غرب أفريقيا الساحلية، وأن ثمة مشاورات جارية لتحديد شكل هذا التعاون بحلول يونيو 2022م. في أبريل 2022م وافق البرلمان في النيجر على نشر قوات أجنبية على أراضيها في عملية نُظِرَ إليها أنها إعادة نشر لقوات (بارخان) و(تاكوبا)

34 حديث وزير خارجية روسيا الاتحادية، سيرغي لافروف، مع قناة (تن تي في) المصرية، موسكو 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

35 Burkina Faso: Is the coup a boost for Russian influence in Africa? | Africa | DW | 04.10.2022. Accessed on 5th October 2022.

32 Ibid P. 847

33 Vanessa Gauthier Vela, op.cit. P. 848-849

الموجودة سابقاً في مالي⁽³⁶⁾.

أولاً: عدم قدرة التدخلات العسكرية على القضاء على الإرهاب بصورة كاملة في إقليم الساحل

فبعد نحو عشر سنوات من التدخل العسكري الفرنسي في مالي متبوعاً بالعملية الأوروبية والقوة المشتركة لدول الساحل الخمس، بل وبعثة الأمم المتحدة في مالي لم تتحسن الأوضاع في الإقليم. وعلى الرغم من إحراز بعض النجاح في الحد من أنشطة الجماعات الجهادية، فإن التقييم الأكثر دقة ربما يشير إلى إعادة تموضع وانتشار الجماعات الإرهابية بدلاً من القضاء عليها. وقد بدا هذا الأمر جلياً في النيجر وليبيا وشمال نيجيريا وتونس أيضاً. فعلى الرغم من أن التدخل العسكري الفرنسي أسهم في استعادة السيطرة على المدن في شمال مالي فإن الجماعات الجهادية والإرهابية انتقلت من الشمال إلى الوسط وعبر الحدود إلى جنوب غربي النيجر وشمال وشرقي بوركينا فاسو. وعندما انتقلت المواجهات إلى وسط مالي نجحت قوات القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين في الانتقال إلى مناطق أخرى مثل جنوبي الجزائر والنيجر وليبيا وربما شمال نيجيريا.

ولعل الهجمات التي تعرض لها حقل الغاز في أميناس IN-Amenas والتي تبعد 30 كم عن ليبيا، وكذا استهداف منجم اليورانيوم في أرليت بالنيجر دليلاً على أن لدى هذه الجماعات قواعد خارج مالي تمكّنها من تهديد المصالح الغربية بصورة أكثر عنفاً⁽³⁸⁾.

وفضلاً عن ذلك فإن العمليات العسكرية تميل إلى التركيز على الأهداف المباشرة والعاجلة المتعلقة

والجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن في 9 نوفمبر 2022م عن انتهاء العملية التي تقودها فرنسا في مالي منذ عام 2013م والتي بلغ عدد القوات الفرنسية في أوج تلك العملية 5500 جندي، وشاركت فيها دول أخرى إلى جانب فرنسا وهي النيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا، واستهدفت وقّفت تقدّم المسلّحين الإسلاميين في مالي. وقد أطلق علي تلك العملية عملية (بارخان) إلا أن الرئيس الفرنسي قال إن «الاستراتيجية الفرنسية الدفاعية الجديدة تجاه أفريقيا ستكون جاهزة في غضون ستة أشهر»⁽³⁷⁾.

المحور الثالث: إشكاليات عسكرة التنافس في إقليم الساحل

تشير المظاهر سالف الذكر إذاً إلى عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل الأفريقي. إذ بدت القوى الكبرى أكثر ميلاً إلى توظيف الأدوات العسكرية لتحقيق أهدافها وأكثر قناعة بأن توظيف هذه الأدوات كفيل بتحقيق هذه الأهداف وكفيل أيضاً بتحقيق الاستقرار في الإقليم. وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات، إلا أن الاعتماد عليها بكثافة لا يخلو من تداعيات وإشكاليات، يمكن الإشارة إليها تفصيلاً على النحو التالي:

36 United Nations Security Council May 2022 Monthly Forecast. Posted 29 April 2022. Group of Five for the Sahel Joint Force, May 2022 Monthly Forecast : Security Council Report. Accessed 7th October 2022.

37 هيوشوفيلد، عملية (بارخان): لماذا تُنهي فرنسا عملياتها العسكرية في الساحل الأفريقي؟، موقع بي بي سي العربي 9 نوفمبر 2022م على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/world-63566805>

38 Security in the Sahel Part II – Militarisation of the Sahel | Oxford Research Group

التعامل مع العنف بين المجتمعات المحلية.

ثالثاً: غياب التأييد الشعبي للعمليات العسكرية

وترتبط هذه الإشكالية بالإشكاليات السابقتين، فإزاء استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وتباين أولويات الأطراف المحلية والأطراف الدولية، تزايدت مستويات السُّخط وعدم الرضا من جانب مواطني دول الساحل الذين اتهموا القوات الأجنبية بعدم الكفاءة والعجز عن مواجهة مشكلات غياب الأمن والاستقرار، فضلاً عن اتهامها بالانتقائية في التصدي لأنماط من العنف دون الأخرى.

ففي مالي على سبيل المثال، ارتبط تراجع الثقة في الحكومة بتصاعد الرفض للوجود الغربي في البلاد إذ عبر المتظاهرون الذين خرجوا إلى الشوارع قبيل الانقلاب العسكري في مالي عن غضبهم تجاه الوجود الفرنسي تحديداً.

ولم تقتصر هذه المشاعر على مالي، ففي النيجر وجّهت المظاهرات غضبها على الحكومة والحلفاء الدوليين. ففي مارس 2020م وجّه المتظاهرون جام غضبهم على الحكومة بعد ظهور تقارير تكشف عن فساد يقدر بنحو 137 مليون دولار أثناء فترتي ولاية الرئيس محمدو إيسوفو. وفي هذا الإطار منعت الحكومة المظاهرات المناهضة للوجود الفرنسي بعدما قامت جماعات جهادية بمهاجمة أكنة للجيش النيجيري في إقليم تيلايري الأمر الذي أدى إلى مواجهات بين قوات الأمن ونشطاء في المجتمع المدني الذين انتقدوا الخسائر البشرية في صفوف الجيش الوطني وطالبوا برحيل القوات الفرنسية والأمريكية.

وفي بوركينا فاسو تصاعدت المظاهرات الشعبية

بالقضاء على الجماعات الإرهابية من دون أن تسهم في إقرار السلام على المدى الطويل. وهو ما يعني أنه على الرغم من الإضرار التي تلحق بالجماعات الإرهابية نتيجة للعمليات العسكرية إلا أن هذه الأخيرة لا يمكنها تجفيف منابع تجنيد منتسبين جدد لهذه الجماعات.

ثانياً: تباين أولويات القوى الدولية مقارنة بأولويات دول الساحل ذاتها

فبينما تركّز التدخلات العسكرية على مسألة الإرهاب باعتباره الخطر الأكبر الذي يهدد المجتمع الدولي، فإن الإرهاب لا يشكل سوى بعداً واحداً من أبعاد الصراعات الأخرى التي يعج بها الإقليم. فالإقليم يعاني من أنماط أخرى من الصراعات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالأساس والتي لا يمكن مواجهتها والتعامل معها بالأدوات العسكرية بمفردها⁽³⁹⁾. بيد أن هذه الصراعات الأخرى تبدو خارج نطاق ولاية العمليات العسكرية الأجنبية. فقد صوّر المسؤولون الفرنسيون تصاعد العنف المجتمعي ولاسيما في المناطق الريفية باعتباره تكتيكاً لصرف الانتباه من قبل الجهاديين أو تعبيراً عن العنف الإثني، وكلاهما يقع خارج نطاق ولاية واختصاص عملية (بارخان). فعلى سبيل المثال تصاعدت خلال عامي 2019م و2020م عمليات العنف والقتال المجتمعي لمستويات غير مسبوقة في المناطق الحدودية المعروفة بمنطقة (ليبتاكو-جورما)، وعلى ذلك لم تتدخل القوات الفرنسية على اعتبار أن نطاق ولاية العملية يقتصر على مكافحة الإرهاب وليس

39 German Foreign- Policy.com The Militarization of the Sahel
(II) - GERMAN-FOREIGN-POLICY.com. 2 Nov. 2017.

بموافقة 13 عضواً وامتناع كل من روسيا والصين عن التصويت. وقد ظهرت الاختلافات جلية بين الطرفين مع تأييد كل من روسيا والصين للسلطات الانتقالية في مالي، وانتقادهما لغة القرار ولاسيما بخصوص نطاق ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، معتبرين أنها اجتراءً على حق الشعب المالي في ممارسة اختصاصه السيادي بحماية المواطنين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وعبر المندوب الروسي في مجلس الأمن عن أن هذه الصلاحيات ربما تُستخدم من قِبَل هؤلاء «غير السعداء» بتوجُّه الحكومة الانتقالية المستقل في مجال السياسة الخارجية لتحطيم سمعة الحكومة المالية»، كما لَوَّح بعدم حيادية الأمم المتحدة وبعثة (مينوسما)⁽⁴³⁾.

وفي الوقت ذاته تبنّت الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون موقفاً ناقداً لشراكة السلطات الانتقالية في مالي مع قوات مجموعة فاجنر الروسية⁽⁴⁴⁾. فأثناء الجلسة اهتمت كلٌّ من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مجموعة فاجنر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فيما أصرَّ المندوب الروسي على أن بلاده تقدم دعماً ثنائياً لمالي وقواتها المسلحة في مكافحة الإرهاب⁽⁴⁵⁾.

منذ عام 2018م تجاه قضايا عدة بدءاً من الأحوال المعيشية وانتهاءً بالأوضاع الأمنية المتردية. وتجدر الإشارة إلى أن مظاهرات عدة اندلعت في العاصمة واجادوجو عام 2017م على خلفية زيارة الرئيس الفرنسي إلى بوركينا فاسو⁽⁴⁰⁾. وفي أكتوبر 2022م رفع المؤيدون للانقلاب العسكري الذي قام به إبراهيم تراوري الأعلام الروسية جنباً إلى جنب مع الأعلام البروركية في إشارة واضحة لتصاعد التأييد الشعبي لروسيا في مقابل الرفض الشعبي للوجود الفرنسي⁽⁴¹⁾.

وكذلك فإن تدخل الناتو في ليبيا قد ترك أثراً مماثلة تتعلق بنظرة الليبيين إلى هذا التدخل ولعل الحساسيات تجاه الحلف تفسر توتر العلاقات المالية الإسبانية على خلفية تصريحات إسبانيا بأن الناتو لا يستبعد تدخلاً في البلاد⁽⁴²⁾.

رابعاً: تقويض التعاون الدولي في الإقليم

أدت عسكرة التنافس الدولي في إقليم الساحل إلى تقويض التعاون الدولي في الإقليم بوجه عام وفي مالي على وجه الخصوص. فقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى حالة الاستقطاب التي اتَّسمت بها المناقشات بخصوص مالي في مجلس الأمن الدولي، فأثناء التصويت حول تجديد عمل بعثة (مينوسما) تم ولأول مرة تبني القرار من دون إجماع بعد امتناع كل من روسيا والصين عن التصويت، ومن هنا صدر قرار المجلس رقم 2640 لعام 2022م

43 Security Council Seventy-seventh year 9082nd meeting Wednesday, 29 June 2022, 3 p.m. New York (securitycouncilreport.org) pp. 3-4

44 UN Security Council, October 2022 Monthly Forecast. Mali, October 2022 Monthly Forecast : Security Council Report. Accessed 5th October 2022.

45 United Nations, Security Council 9082nd meeting, Wednesday 29th June 2022. Security Council Seventy-seventh year 9082nd meeting Wednesday, 29 June 2022, 3 p.m. New York (securitycouncilreport.org) pp 2-3, p. 5

40 International Crisis Group, Op.Cit, pp 7-8

41 Burkina Faso: Is the coup a boost for Russian influence in Africa? | Africa | DW | 04.10.2022

42 Eduard Soler i Lecha, Chloé Berger et al, NATO Looks South: priorities, strategies and instruments. CIDOB notes internacionales. No. 279 September 2022. P.2, p. 5

سادساً: دفع الأطراف الخارجية إلى أن تكون جزءاً من الصراع

وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في مالي، فبعثة MINUSMA تعد أول عملية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد تضمّن نطاق ولاية البعثة مشاركتها للمعلومات الاستخباراتية مع قوات عمليتي (بارخان) و(سيرفال) الفرنسيتين والتي تم نشرها جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة. هذه الممارسة تجعل من البعثة الأمامية طرفاً في الصراع. ومن ثم قد يفقد العاملون في البعثة حصانتهم ويصبحوا أهدافاً مشروعة كونهم طرفاً في الصراع⁽⁴⁷⁾. وفي الإطار ذاته لجأت بعض القوات الأجنبية إلى التحالف مع شركاء محليين سيئ السمعة مثل الميليشيات الإثنية بل وأحياناً جماعات الجريمة المنظمة.

سابعاً: تراجع الشق التنموي في استراتيجيات القوى الكبرى

من إشكاليات عسكرة التنافس الدولي كذلك تراجع الاهتمام بالأبعاد التنموية في استراتيجيات القوى الكبرى في الساحل، فعلى الرغم من أن رابطة التنمية والأمن تحتل موقعاً مركزياً في استراتيجية تعزيز الاستقرار التي تقودها فرنسا في إقليم الساحل (استراتيجية قائمة على التعاضد بين الشقين الأمني والتنموي وأنّ كلاهما يعزز الآخر) إلا أن الشق التنموي كان الأصعب في التنفيذ. فالمشروعات التنموية على عكس التدخل العسكري تحتاج إلى أطر زمنية أطول، ويحتاج نجاحها إلى بيئة

إضافة إلى ذلك فإن تعدّد الفاعلين الدوليين وتنافسهم أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينهم، فعلى سبيل المثال أثّرت تساؤلات كبيرة في بداية إنشاء القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس حول نطاق ولاية هذه القوة واختصاصاتها مقارنة بنطاق ولاية البعثة الأممية واختصاصاتها، فضلاً عن علاقتها بالقوات الفرنسية والأمريكية الموجودة في الإقليم. وفي ذات الإطار وضعت عملية (بارخان) ضغوطاً على القوات الأممية وقدرتها على تكييف عملياتها في بيئة متغيرة. فقد عارض الدبلوماسيون الفرنسيون جهود إعادة نشر قوات أممية إضافية لحماية المدنيين في وسط مالي، إذ سادت مخاوف من أن يؤدي نشر القوات الأممية فيها إلى تفويض قدرتها على تقديم الدعم اللوجستي المطلوب للعمليات الفرنسية⁽⁴⁶⁾.

خامساً: تفويض فرص التسوية من خلال التفاوض

ومن إشكاليات عسكرة التنافس الدولي أيضاً تفويضه لفرص التسوية من خلال المفاوضات. فمع التدخل العسكري لمختلف الأطراف وتباين أجنداتهم وأهدافهم من وراء هذا التدخل أصبح فرص التسوية السلمية أكثر صعوبة. ففي عام 2017م رفضت فرنسا أيّ حوار مع الجماعات الجهادية، وفي المقابل أصدرت جماعة أنصار الإسلام والمسلمين بياناً في مارس 2020م تعرب فيه عن استعدادها للحوار والتفاوض مع الحكومة المالية شريطة إنهاء الوجود الفرنسي العسكري.

47 John Karlsrud, Towards UN counter-terrorism operations? Third World Quarterly, 38:6, 2017. p.1221- p. 1224

46 International Crisis Group, Op.Cit, p.6

لتعزيز قبضتها على السلطة. وبالتالي فإن الدول الغربية تخشى من إثارة قصة الإصلاح خشية أن تصبح حكومات دول الساحل أقل تعاوناً معها⁽⁴⁹⁾.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الأهداف المتباينة لمختلف القوى الدولية قد دفعتها إلى إيلاء أولوية كبرى للأدوات العسكرية لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي أدى إلى عسكرة التنافس الدولي في الإقليم. وعلى الرغم من أن هذه الأدوات نجحت في تحقيق بعض الأهداف مثل تقويض قدرات الجماعات الإرهابية والجهادية، وتعزيز قدرات قوات الأمن المحلية لمواجهة مختلف التحديات الماثلة في الإقليم إلا أن عسكرة التنافس على هذا النحو لم يؤد إلى تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في الإقليم، بل على العكس أفرز تداعيات سلبية لا يمكن تجاوزها إلا من خلال تبني هذه القوى لمجموعة متوازنة من الأدوات السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع الأدوات العسكرية.

مستقرة. ولعل من النماذج الدالة على هذا الأمر ما حدث في إقليم ميناكا في مالي. ففي أعقاب دخول عملية (بارخان) في شراكة مع الميليشيات المحلية في عام 2018م، ونجاحها في القضاء على أعداد كبيرة من المنتسبين للجماعات الإرهابية، طوّرت الوكالة الفرنسية للتنمية مع السلطات الحكومية الوطنية وغيرها من الشركاء خطاً لإعادة تقديم الخدمات العامة ولاسيما تزويد المحاكم والمدارس بعاملين وموظفين في الإقليم. غير أن الوضع الأمني في الإقليم كان هشاً لدرجة عدم قدرة الموظفين على العمل خارج مدينة ميناكا من دون أن تصاحبهم قوات الأمن. فعدم قدرة القوات المسلحة وقوات الشرطة على توفير قوات للعمل خارج المراكز والمعسكرات الكبرى في المدن ومع تكاثر عدد الميليشيات والمسلحين خلق انعداماً للأمن كان من الصعب على العاملين في مجال التنمية أن يملأوه وأن يعملوا فعلياً خارج المدينة⁽⁴⁸⁾.

وينطبق الأمر ذاته أيضاً على عمليات الإصلاح السياسي والحوكمة، فالإصلاح مثله مثل التنمية عملية طويلة المدى وأكثر صعوبة وتعقيداً من الانتشار الأمني والعسكري. وعلى الرغم من أن الإصلاح أمر لا غنى عنه لتحسين الأوضاع في دول الساحل فإن الدول الغربية والقوى الأخرى تخشى أن يؤدي الضغط على حكومات دول الساحل من أجل الإصلاح إلى توتر بينها وبين هذه الدول ولاسيما في ضوء الأهداف المتباينة للأطراف. فالدول الغربية التي تتحكم في الموارد ترى في تهديد الجماعات الإرهابية وفي الهجرة غير الشرعية أولوية، بينما ترى النُخب السياسية في تلك الدول المبادرات الأجنبية بحسبانها فرصة للحصول على المزيد من الموارد

49 International Crisis Group, Op.Cit, p.12

48 International Crisis Group, Op.Cit, pp. 11-12

The Militarization of International Rivalry in the Sahel Region of Africa: Manifestations and Implications

Dr. Rania Hussein Khafaga⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the international conflict and competition in the African Sahel region. The main idea of the study revolves around the fact that although the general goal of the strategies of the major powers was to combat terrorism, this conflict and competition did not lead to the full achievement of that goal.

The study concluded three main results:

First: It is not possible to separate the goal of combating terrorism from other economic goals, especially in light of the region's richness in natural resources such as uranium, gold reserves, phosphates, coal and oil.

Second: The competition and conflict between the major powers in that region led to the militarization of that rivalry, which is reflected in many indicators, whether through the individual military operations

of some major countries or through the joint force of the Group of Five for the Sahel countries, and the European training missions in the Sahel countries.

Third: International interventions did not lead to the complete eradication of terrorism in light of the divergence of the priorities of the major countries with the priorities of the Sahel countries themselves. Hence, this undermines the chances of a settlement through negotiation and the retreat of the development aspect in the strategies of the major powers, in addition to the absence of popular support for military operations in that region.

1 Political Science Professor- Graduate School of African Studies, Cairo University, Egypt

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- دليل (روتليج) لعمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية الأمريكية.

عرض الأستاذة منى سعد الرصيص

2- الصين العالمية.. تقييم دور الصين المتنامي في العالم.

عرض: الأستاذة: روانا محمد الدجاني

3- دور روسيا في النظام الدولي المعاصر لتجارة الأغذية الزراعية.

عرض الأستاذ علي إبراهيم فقيه

4- الاستراتيجية البريطانية الوطنية للأمن البحري.

عرض الأستاذة أماني عبدالغني

ثانياً: المؤتمرات

1- فعاليات مؤتمر (تأثير التحول في مجال الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (2-3 مارس 2022م).

2- نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز (دراسات) حول الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية لعام 2022م. عرض الدكتور أشرف كشك

مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

تتعدد وتنوع القضايا التي يولمها باحثو العلوم السياسية اهتماماً، ويلاحظ أنها غالباً ما ترتبط بالتطورات العالمية والإقليمية الراهنة بما يعنيه ذلك من توازي المسار الفكري مع نظيره السياسي. وتكمن أهمية المؤلفات العلمية الرصينة في كونها تقدم تحليلاً أكاديمياً شاملاً لجهة ما تؤخذ في الاعتبار بخصوصها الجذور التاريخية والتطورات الراهنة، بل والحديث عن آفاق المستقبل من منظور استراتيجي.

وضمن هذا الإطار يتضمّن قسم عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات والفاعليات في هذا العدد مجموعة متنوعة من القضايا، تبدأ بعرض الأستاذة منى سعد الرصيص لكتاب بعنوان (دليل روتليج لعمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية الأمريكية)، والذي يتضمن عرضاً للجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الماضية وكيفية مواجهتها، وتأثير استخدام الطائرات بدون طيار ضمن مواجهة تلك الجماعات. والكتاب ثري بمجموعة من المساهمات الفكرية حول تلك القضية.

أما الكتاب الثاني فهو بعنوان (الصين العالمية: تقييم دور الصين المتنامي في العالم)، وتقدمه الأستاذة روانا محمد الديجاني، ويتناول مضامين وأهداف السياسة الصينية، سواءً تجاه النظام العالمي أو تجاه منطقة بحر الصين الجنوبي، والأهم كيف ترى القوى الأخرى تلك السياسات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتناول

الكتاب مسار العلاقة بين الصين وروسيا في ظل ذلك الطموح الصيني.

أما الأستاذ علي فقيه فيستعرض كتاب (دور روسيا في النظام الدولي المعاصر لتجارة الأغذية الزراعية)، وهو الكتاب الذي يُلقى المزيد من الضوء على تلك القضية تزامناً مع الأزمة الأوكرانية الحالية التي نشأت عنها العديد من التداعيات، منها أزمة الأمن الغذائي عالمياً، فروسيا تنتج حوالي 20% من إجمالي محصول القمح في العالم، فضلاً عن حوالي 8 ملايين طن من الحبوب المختلفة، بينما تنتج أوكرانيا حوالي 50 مليون طن من الحبوب. وتعتمد معظم دول الشرق الأوسط على الاستيراد من هاتين الدولتين. ويتضمن الكتاب أيضاً واقع الدور الذي تلعبه روسيا في هذا الشأن وهو ما يقدم تفسيراً لعمق أزمة الغذاء نتيجة الأزمة الأوكرانية الراهنة.

وعلى صعيد التقارير الاستراتيجية تقدم الأستاذة أماني عبدالغني قراءة تحليلية في الاستراتيجية الوطنية البريطانية للأمن البحري والتي صدرت في أغسطس 2022م وتضمنت العديد من الأهداف بشأن تهديدات الأمن البحري وكيفية مواجهتها، وموقع منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من تلك الاستراتيجية.

ويتضمن هذا القسم كذلك عرضاً لأبرز فاعليات مركز (دراسات) وأهمها فاعليات (منتدى دراسات الخامس.. تأثير التحوّل في مجال الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2 و3 مارس 2022م) ويقدمه الدكتور عبدالله العباسي، ويتضمن أبرز تحولات الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة وما تتيحه من فرص وما تفرضه من تحديات.

فيما يقدم الدكتور أشرف كشك نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز (دراسات) حول الانتخابات

1- Title: Routledge Handbook of U.S. Counterterrorism and Irregular Warfare Operations

Author: Michael A. Sheehan, Erich Marquardt, and Liam Collins

Publishing house: Routledge

Year: 2022

النيابية والبلدية لعام 2022م، وهو الاستطلاع الذي اكتسب أهمية سواء في مضمونه أو في توقيت إجراءاته واحتوائه على العديد من النتائج التي يتم عرضها بشكل تحليلي شامل، والذي لم يعكس فقط نبض الشارع البحريني بل ويؤكد مجدداً الدور الذي تضطلع به مراكز الفكر كجسر وطيء بين صانعي القرار والمجتمع بمختلف فئاته.

1- العنوان: الناتو ودول الخليج: دليل روتليج لعمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية الأمريكية

المؤلف: مايكل شيهان، إريك ماركوارت، وليام كولينز

دار النشر: روتليدج

سنة النشر: 2022م

عرض الأستاذة: منى سعد الرصييص⁽¹⁾

يسعى هذا الدليل إلى سد الفجوة في أدبيات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية. في حين إن هناك فهماً كبيراً للإرهاب من قِبَل الباحثين والمحللين وصانعي السياسات، إلا أنهم يحتاجون أيضاً إلى إلقاء نظرة أكثر شمولاً على طبيعة الإرهاب والجماعات الإرهابية التي لاتناسب فئة معينة، حيث يمكن اعتبارها دولة زائفة وجماعة إرهابية وتمرداً في الوقت نفسه. ويحوي الدليل مقالات كتبها باحثون وممارسون لإلقاء نظرة ثاقبة على

1 محلل برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز (دراسات).

تجارهم المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب وحملات الحرب غير النظامية والعمليات في جميع أنحاء العالم. وينقسم الدليل إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول: التهديد وقضايا الأمن الإقليمي، والجزء الثاني: دراسات حالة الجهود العملية، والجزء الثالث: الأدوات الحكومية في مكافحة الإرهاب وشن الحروب غير النظامية.

أظهر الجزء الأول أن القاعدة المشتركة الرئيسية هي الأيديولوجية الراديكالية ، وقد تضمن ذلك الجزء عدداً كبيراً من الأمثلة حول كيفية بدء الجماعات الإرهابية في تبني تكتيكات أكثر عنفاً من خلال الانتقال من اختطاف الطائرات إلى الهجمات الانتحارية بالإضافة إلى استخدام حرب العصابات التي بدأت في تغيير فكرة استخدام الحرب التقليدية عند مواجهتهم للحاجة إلى تكييف استراتيجيات جديدة للحرب غير النظامية. يؤكد الدليل والجزء الأول أيضاً أنه بغض النظر عن عدد الجماعات الإرهابية الصغيرة التي تم هزيمتها أو هزيمتها تقريباً مثل القاعدة في العراق، فإن بعض الأسس الأساسية للإرهاب ستكون دائماً جذابة حتى لقطاع صغير من السكان مما قد يؤدي إلى مجندين جدد أو يؤسسون جماعات إرهابية جديدة بسبب البيئات الخلافية المستمرة التي تشكلت فيها هذه المجموعات. وموضوع آخر مهم تمت مناقشته هو نموذج الحروب بالوكالة التي تستخدمه إيران والذي يعد مثلاً رئيسياً على الحرب غير النظامية، كما ناقش بعض الانقسات الداخلية في إيران حول هذه القضية. وهناك اختلاف آخر في طبيعة الإرهاب تمت مناقشته بشكل خاص وهو أن بعض هذه الجماعات الإرهابية لا يمكن تصنيفها بالطريقة التقليدية لمجرد كونها منظمة إرهابية. على سبيل المثال، الدولة الإسلامية هي "... دولة

زائفة، وجماعة إرهابية، وتمرد في وقت واحد."⁽²⁾ هذا صحيح حتى مع الجماعات الإرهابية في أمريكا اللاتينية مثل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك) والتمرد الإجرامي في المكسيك.

يتناول الجزء الثاني من الدليل دراسات حالة محددة للجهود العملية حيث تتم مناقشة وتحليل الدروس المهمة سواء كانت ناجحة أم لا. مجموعة متنوعة من عمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية امتدت من ثمانينيات القرن الماضي إلى حملة الحرب غير النظامية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا في عام 2018م. وتبحث عمليات الحرب غير النظامية الأمريكية في السلفادور وكولومبيا ونيكاراغوا وأفغانستان في الثمانينيات، وكذلك العمليات في أفغانستان والعراق والفلبين ومالي واليمن وسوريا بعد 11 سبتمبر 2001م. وأنفقت الولايات المتحدة وحدها تريليونات الدولارات على جهود مكافحة الإرهاب، ولكن ما يمكن رؤيته هو أن الوضع الآن أسوأ مما كان عليه في 11 سبتمبر 2001م، ومن هنا يقدم الدليل دراسات حالة حيث يمكن للباحثين والممارسين الجدد التعلم من أخطاء الحملات والعمليات السابقة أو محاولة اتباع خطى بعض الحملات الناجحة. وتمت كتابة معظم الفصول بواسطة ممارسين شاركوا في بعض هذه الحملات إما كقادة لعملية أو ضباط وجنود لديهم خبرة مباشرة في تنفيذ هذه العمليات. فعلى سبيل المثال، (دونالد سي بولدوك وكريس هينسلي)، هما ضابطان في القوات الخاصة الأمريكية وقدامى المحاربين في جولات قتالية متعددة في أفغانستان، الذين كتبوا الفصل 18 المعنون (برامج قوات العمليات الخاصة

والشرطة المحلية الأفغانية). وتعطينا الفصول التي كتبها القادة أو النشطاء المعنيون تفاصيل حول اللوجستيات والاستراتيجية والموارد التي تم استخدامها أو عدم استخدامها في هذه الأنواع من العمليات.

ما يمكن ملاحظته من الحملات المختلفة ودراسات الحالة التي تمت مناقشتها، أن هناك بعض الأمور والدروس التي يمكن استنتاجها مثل التدريب المطول للقوات الخاصة، ووجوب اختبار اللوجستيات قبل القتال، ووجود موارد كافية، وأهمية برامج بناء وتدريب قوات الشرطة المحلية كما هو الحال في أفغانستان. علاوة على ذلك فإنه بصدد حالات في أفغانستان كان من المهم إدراك أن المعرفة بالثقافة المحلية وتعزيزها أمران أساسيان لبناء قوات الأمن المحلية المناسبة.

فبناء قوة أمنية محلية مناسبة يمكن أن يساعد المواطنين على الشعور بالأمان وعدم الشعور بالحاجة إلى الانضمام إلى طالبان من أجل البقاء على قيد الحياة. كان توسيع الاستخبارات والمراقبة وشبكة الروابط المحلية أيضاً درساً مشتركاً وخاصةً بالفصل الذي يناقش تفكيك القاعدة في العراق والفصل الذي ناقش هزيمة الدولة الإسلامية في سوريا، حيث ذكر المؤلف بوضوح "أنه عند شن حرب غير نظامية، يجلب الشركاء المحليون مستوى من المعرفة والشبكات المحلية التي تفوق بكثير قوة المشورة"⁽³⁾.

وينتقل الدليل بعد ذلك إلى الجزء الثالث الذي يبحث في الأدوات الحكومية المستخدمة لمكافحة الإرهاب وشن الحروب غير النظامية. ويتضمن العديد من النقاط التي تبحث في الاستجابات

المحلية في نيويورك التي ماتزال هدفاً إرهابياً رئيسياً؛ والدروس التي يمكن تعلمها من الهجمات ذات الخسائر العالية؛ ودور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتجنيد الإرهابيين والجهود المبذولة لمواجهة المنظمات المتطرفة العنيفة في مجال المعلومات، وبعض الهياكل العسكرية المستخدمة لشن عمليات مكافحة الإرهاب والحرب غير النظامية، واستخدام طائرات مسيرة بدون طيار خارج مناطق القتال. ونهج المملكة المتحدة في مكافحة الإرهاب. هذا الجزء من تأليف خبراء مشهورين وممارسين بارعين أيضاً كان لهم دور مهم في المنظمات التي يناقشون فيها.

وقد تضمن فصلان من فصول الكتاب كيف أنشأت شرطة نيويورك فرقة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب. وكانت هذه الفصول مهمة لأن دولاً مثل الولايات المتحدة قبل 11 سبتمبر 2001م اعتقدت أن التهديد الذي تواجهه يأتي من منظمات في الخارج وإرهاب محلي نابع من الخارج لم يؤخذ في الاعتبار. ومن ثم كانت هناك فصول ناقشت فرقة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب (JTTF) في نيويورك وأوامر العمليات الخاصة في المسرح وقسم مكافحة الإرهاب وقسم الاستخبارات في شرطة نيويورك.

وتُظهر معظم الحالات ولاسيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب المحلي، أهمية التعاون بين الوكالات من خلال ربط المواهب والخبرات من الوكالات المختلفة للتركيز على هدف واحد مشترك. في حين إن وحدة مكافحة الإرهاب كانت غير تقليدية في ذلك الوقت ليتم إدراجها في قوة الشرطة المحلية في نيويورك، فقد نجحت في الواقع في إحباط عشرات الهجمات المحتملة على المدينة. وأظهر الفصل أيضاً أوجه القصور في الاعتماد على مكتب

التحقيقات الفيدرالي لحماية نيويورك حيث كانت هناك هجمات إرهابية معينة في الولايات المتحدة كان من الممكن منعها لأن الجناة كانوا من المفترض أن يكونوا تحت رادار مكتب التحقيقات الفيدرالي، لكن المكتب أغلق التحقيقات الأولية بشأن هؤلاء الأفراد. وما كان مهمًا أيضًا في القسم الجديد في شرطة نيويورك هو أن القائد كان قادرًا على اختيار الأشخاص المناسبين في الوحدات المختلفة في القسم مثل أحد قدامى المحاربين في وكالة المخابرات المركزية لرئاسة قسم الاستخبارات.

وكان الفصل المهم الآخر الذي تمت مناقشته هو استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجماعات الإرهابية. فلقد سهل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للجماعات الإرهابية نشر الدعاية على الفور في جميع أنحاء العالم، وزيادة التجنيد وزيادة الدعم العام. فيستخدم ما يسمى برائد الأعمال الجهادي الافتراضي (virtual jihadi entrepreneur) بيئة المعلومات لتشجيع وإدخال المجندين الغربيين للانضمام إلى القضية وحتى اقتراح بعض الأساليب لتنفيذ الهجمات. لقد حققت الجماعات الإرهابية في هذا المجال نجاحًا كبيرًا وكانت أكثر فاعلية من المنظمات التي تحاول مواجهتها. وماتزال الولايات المتحدة تفتقر إلى هذا المجال من مكافحة الإرهاب بسبب القصور البيروقراطي والحاجة إلى إصلاح السياسات.

وعلاوة على ذلك هناك معوقات من قبل الولايات المتحدة نفسها والتي تمت مناقشتها في هذا الجزء عند بيان الحملات والعمليات. وكانت السياسة الداخلية للولايات المتحدة عقبة حيث لم يكن القادة العسكريون الأمريكيون على دراية بهذا النوع الجديد من الحرب غير المتكافئة، وبالتالي لم يتمكنوا من التكيف مع التغييرات. كما جعلوا من الصعب

على قادة العمليات الحربية غير النظامية التي تعتبر غير تقليدية أن يحضروا إلى التشكيل حيث قبولوا بمقاومة شديدة من قبل النظام القديم والقادة العسكريين. وهذا هو المكان الذي تلعب فيه قوات العمليات الخاصة لأنهم يوفرون حلولاً في المواقف التي تكون فيها الاستراتيجيات والخيارات التقليدية غير ممكنة أو غير مناسبة.

ويتضمن الجزء الثالث أيضًا فصلًا عن الطائرات بدون طيار ويبحث في اتجاه النظر إليها في ظل ثلاث رئاسات أمريكية مختلفة.. وهي جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب. ويناقش الفصل حتى بعض القضايا القانونية التي تأتي مع استخدام هذه الطائرات بدون طيار التي يغفلها الرؤساء. و«اعتبارًا من 1 ديسمبر 2020م نفذت الولايات المتحدة 414 غارة بطائرات بدون طيار في باكستان، و374 عملية لمكافحة الإرهاب في اليمن، و253 عملية في الصومال تشمل مزيجًا من ضربات الطائرات بدون طيار والغارات الجوية والغارات البرية، وفقًا لبيانات من (مركز الفكر New America)⁽⁴⁾. ويستخدم الرؤساء التشريع الذي أقرته إدارة بوش بعد 11 سبتمبر 2001م والذي يطلق عليه (تفويض استخدام القوة العسكرية)، والذي ينص على أن الرئيس يمكنه "استخدام كل القوة اللازمة والمناسبة ضد تلك الدول أو المنظمات أو الأشخاص الذين يحدّد أنهم خططوا أو سُمح لهم أو ارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001م أو التي آوت مثل هذه المنظمات أو الأشخاص"⁽⁵⁾، كمبرر لاستخدام الطائرات بدون طيار.

4 ص 460

5 ص 461

السؤال الأول: هل يمكن للحرب غير النظامية أن تحقق نتائج سياسية مواتية؟

الإجابة الرئيسية على هذا السؤال أن المؤلف يذكر أنه بغض النظر عن مدى نجاح الاستراتيجيات الأمريكية والتكتيكية، فإن النتيجة لن تكون أبداً نتيجة سياسية مواتية. ومع ذلك أدت بعض الحالات إلى نتائج سياسية ناجحة مثل السلفادور وكولومبيا والفلبين، ومع ذلك فإن المؤلف يعزو هذا النجاح إلى حقيقة أن هذه البلدان كانت ذات أهمية ثانوية للولايات المتحدة مما سمح لقوات العمليات الخاصة بالعمل عن كثب مع نظرائهم المحليين للوصول إلى نتائج سياسية دائمة بعيداً عن انتباه القادة العسكريين الكبار في الولايات المتحدة، وإحدى الحالات المحددة التي تمت مناقشتها في الدليل هي خطة كولومبيا، حيث كانت نتائج الاستراتيجية أكبر بكثير مما تم استثماره فيها والذي كان حوالي 10 ملايين دولار وحقت نجاحاً في وقت قصير مقارنة بالحرب الأفغانية التي كلفت حوالي تريليون دولار دون نجاح.

علاوة على ذلك أصبحت الطائرات بدون طيار أداة أساسية في مكافحة الإرهاب والتمرد. وفي حين إن استخدام الطائرات بدون طيار يقلل من المخاطر بالنسبة للجنود الأمريكيين، إلا أنه لا يكفي لأنه يجب أن تكون هناك استراتيجية مستدامة تعمل مع الضربات. فعلى سبيل المثال واجهت اليمن مئات ضربات الطائرات بدون طيار من قبل الولايات المتحدة ولكن دون جدوى. وأياً كان الأمر فقد أصبحوا غير محبّين لدى المواطنين المستهدفين كما هو الحال في أفغانستان حيث كان هناك العديد من الضحايا المدنيين بسبب ضربات الطائرات بدون طيار مما زاد من رفض الشعب

ويُظهر الفصل أيضاً تطور الأهداف حيث شنت إدارة بوش الابن ضربات قليلة ولكن دقيقة جداً بطائرات بدون طيار على أكبر قادة القاعدة أو أية منظمة إرهابية. ولكن في إدارة أوباما استندت الهجمات على أنماط النشاط المشبوه من قبل مجموعة من الرجال، وكذلك الجماعات المسلحة التي تهدد بشكل أقل ومباشرة للوطن الأمريكي مقارنة بالقاعدة. وعلاوة على ذلك ولكي يتجنب الرئيس باراك أوباما آنذاك التورط في الصراع اليمني قام بدلاً من ذلك بتنفيذ 185 ضربة، مما أدى إلى مقتل ما يقدر بـ 1094 إلى 1394 شخص في اليمن.

أما بالنسبة لإدارة ترامب فقد أعلن البنتاجون ثلاث محافظات يمنية (مناطق أنشطة معادية) من أجل مواصلة ضربات الطائرات بدون طيار الذي أسفر عن تنفيذ حوالي 188 ضربة بواسطتها وغارات جوية وعملية برية في اليمن اعتباراً من 1 ديسمبر 2020م. وحدث هذا أيضاً مع الصومال حيث تم إعلان الصومال بأكمله منطقة نشاط عدائي مما أدى إلى شن 193 غارة جوية وعملية برية في اعتباراً من 1 ديسمبر 2020م، وهي أعلى وتيرة منذ بدء عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية في الصومال عام 2003م. وقد توسعت عمليات الطائرات بدون طيار لتصبح أدوات استخباراتية للمراقبة وجمع البيانات بالإضافة إلى كونها سلاحاً في الوقت نفسه.

وينتهي الدليل أخيراً بخاتمة تعكس جميع الفصول السابقة، ويخرج مؤلف الخاتمة دروسه واستنتاجاته التي يجب مراعاتها. ويقوم بالإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية من خلال تحليل ما تمت مناقشته في الدليل. كما يلي:

الأفغاني لوجود القوات الغربية.

السؤال الثاني: متى يكون خيار الحرب غير النظامية هو أفضل مسار للعمل العسكري؟

يُذكر أن معظم القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة فيما يتعلق بأية عملية إرهابية تستند دائماً على السياسة أولاً. "وفي الحالات السلفادورية والفلبينية والكولومبية والصومالية واليمنية ومالي، استبعدت السياسة استخدام القوات الأمريكية التقليدية. وكان يمكن لتواجد أمريكي كبير أن ينزع الشرعية عن الحكومات التي كانت الولايات المتحدة تحاول دعمها وكان سيوفر مصدراً للدعاية للعدو لاستغلاله"⁽⁶⁾.

وكما تمت مناقشته في الجزء الثالث كانت الكثير من السياسات الداخلية والعقبات المشتركة بين الوكالات في طريق تشكيل وتنفيذ تكيف مطلوب بشدة للاستراتيجيات للقتال في الحرب غير النظامية. ومثال آخر هو نشر قوات العمليات الخاصة كشكل من أشكال الحرب غير النظامية وكان ذلك في سوريا عام 2018م حيث لم يرغب الرأي العام الأمريكي في الانخراط في حرب أخرى طويلة ومكلفة، ويبدو أن ضباط العمليات الخاصة هو الخيار الأفضل لإرضاء الشعب الأمريكي.

السؤال الثالث: ما السمات المميزة لقادة الحرب غير النظامية؟

في معظم الحالات التي تمت مناقشتها، تم أيضاً مناقشة أولئك الذين يقودونهم حول كيفية تشكيلهم وتوظيفهم لاستراتيجيات ناجحة. ومن هنا

خلص المؤلف إلى أن القائد الجيد يجب أن يكون على استعداد لاغتنام الفرص، ويجب أن يكون القائد مستعداً لكسر النماذج الراسخة ويقوم بالتجربة وتعلم من الأخطاء، وأن يتبع نهجاً عملياً وصبوراً وأن يتعاطف مع السكان المحليين.

وأخيراً استنتج المؤلف أن ما يمكن رؤيته من الحالات التي تمت مناقشتها هو أن الثقافة العسكرية الأمريكية عرفت تاريخياً فقط تكتيكات الحرب التقليدية، وبالتالي واجهت تحدياً كبيراً بعد 11 سبتمبر 2001م حيث أصبح لديها الآن عدواً لا يمكن هزيمته بالطرق التقليدية. وما أظهرته أحداث 11 سبتمبر 2001م هو مدى عدم استعداد الولايات المتحدة للحرب غير النظامية، والتي يبدو في بعض الحالات حتى الآن أن التكتيكات التي تستخدمها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كما هو الحال في اليمن أو في أفغانستان تبدو غير ناجحة. في حين إنهم ربما ينتصرون عسكرياً، إلا أنه ليس ناجحاً سياسياً. وما يمكن ملاحظته من الفصول هو أن قائد الحرب غير النظامية العظيم يحتاج إلى أن يكون مفكراً استراتيجياً قبل كل شيء واختصاصياً في مكافحة الإرهاب في الحرب غير النظامية، وأنه يجب التفكير في الاستراتيجيات السياسية والعسكرية للحرب غير النظامية. "من المفارقات أن التفكير الاستراتيجي للحرب غير النظامية يستفيد من تضاؤل المشاركة التقليدية. وتكمن الإمكانيات الاستراتيجية لقوات العمليات الخاصة في بلادنا في قدرتها على العمل بشكل مستقل عن القوات التقليدية وفي أخذ زمام المبادرة في القيام بذلك"⁽⁷⁾. وترى الباحثة التي تستعرض الدليل أن القيمة المضافة الرئيسية لهذا الدليل هو أنه يضيف

2- Global China - Assessing China's growing role in the world

Edited By: Tarun Chhabra, Rush Doshi,
Ryan Haas, Emily Kimball

Publishing house: Brookings Institution

Year: 2022 AD

Review By: Rawana AlDajani

2- العنوان: الصين العالمية.. تقييم دور الصين المتنامي في العالم

المحررون: تارون تشابرا، راش دوشي، رايان
هاس، إميلي كيمبال
دار النشر: معهد بروكنجز
سنة النشر: 2022م

عرض الأستاذة: روانا الدجاني⁽⁸⁾

كان أحد أهم التطورات في النظام العالمي خلال العقود الماضية هو صعود الصين كقوة جديدة في النظام العالمي. وهو الأمر الذي مثل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على التسلسل الهرمي للسلطة لسنوات ليست بالقليلة. وصراع القوة بين الصين والولايات المتحدة متعدد المستويات نتيجة التحولات العالمية على المستويين السياسي والاقتصادي. وانطلاقاً مما سبق يجيء كتاب (الصين العالمية.. تقييم دور الصين المتنامي في العالم)، وهو مشروع بحثي أجراه باحثو معهد بروكينغز على مدار العامين الماضيين، ويتضمن

إلى الدراسات الأكاديمية الموجودة بالفعل حول مكافحة الإرهاب المنظور العملي والتشغيلي حول هذا الموضوع. ويمكن اعتبار هذا بمثابة نظرة ثاقبة لما يجري وراء الكواليس عند تنفيذ هذه الحملات السرية، ولكن قد يكون من الصعب استخلاص الدروس منها نظراً لأن كل سياق يختلف كثيراً باختلاف المواقف والظروف والجغرافيا والتوقيت، حيث إنه تم تنفيذ كل هذه الحملات التي تمت مناقشتها في الثمانينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على اعتبار أنه عفا عليها الزمن نظراً لتقدم الأحداث والظروف الآن في العام 2022م. وأيضاً ما يجب أخذه بعين الاعتبار أنه نظراً لأن بعض هذه الفصول تمت كتابتها بناءً على التجارب الشخصية لبعض قادة هذه العمليات، فإنه قد يقع بعض هذه الفصول في فخ التحيز، حيث ربما تكون وجهة نظرقائد عملية ما تختلف تماماً عن وجهة نظر الضابط أو الجندي الموجود على الأرض لتنفيذ هذه الأنواع من العمليات. ويمكن قول ذلك أيضاً عن الفصول التي كتبها بعض الضباط والجنود أنفسهم، حيث يمكنهم سرد ما فعلوه وانطباعاتهم عن عملية معينة والتي يمكن أن تختلف بشكل كبير من وجهة نظر السكان المحليين سواء كانوا عراقيين أو يمينيين... إلخ. ومع ذلك فإن موضوع مكافحة الإرهاب موضوع يتسم بالتعقيد.

محل انتقاد من جانب بعض المفكرين، ومع ذلك يشير هذا القسم إلى أنه كان هناك إجماع داخل الحزب الشيوعي الصيني على مضامين السياسة الصينية مثل إظهار القوة، والسعي لتعزيز النفوذ الإقليمي للصين في بحر الصين الجنوبي، ومن ثم يوصي الكتاب بضرورة أن تبني الولايات المتحدة استراتيجية لها في إطار المسار الحالي الذي تسلكه الصين، لأنه المسار طويل الأجل الذي سلكته دائماً.

وبالانتقال إلى القسم الثاني (شرق آسيا)، يجيب الأكاديميون في تحليلات هذا الفصل على تساؤل مؤداه «كيف تسعى الصين إلى إعادة تشكيل الوضع الراهن عبر النقاط التي تشهد توتراً في شرق آسيا، وكيف تستجيب الدول داخل المنطقة؟» يرد الباحثون في هذا القسم بمناقشة التطور الذي طرأ على السياسات الإقليمية للصين في محيطها الإقليمي حتى يكون لها تأثير في تلك المنطقة، الأمر الذي سيخدم في النهاية هدف الصين المتمثل في أن تكون القوة الأولى في آسيا. ومع ذلك فإن نتيجة التنافس بين الولايات المتحدة والصين في تلك المنطقة ستكون له تأثيرات مهمة.

وعلاوة على ذلك كتب الأكاديميون أن الصين تتجنب الصراع العسكري المباشر في شرق آسيا ولكنها تسعى لترتيب الأوضاع في تلك المنطقة. وبحسب الكتاب فإن هذا لا يقلل من المحاولات التي تقوم بها الصين وستفرضها على المنطقة. حيث تبدي الصين عدم ارتياح تجاه السياسات الأمريكية في المنطقة ذاتها وهو ما يفسر مواصلة الصين انتهاج إجراءات جريئة في مضيق تايوان، ويحدد هذا الفصل الطريقة التي تتعامل بها الصين مع هدف الوحدة مع تايوان، وهي إكراه بدون عنف. ومع ذلك تخلص تحليلات هذا الفصل إلى أنه يتعين على دول المنطقة مثل كوريا الجنوبية العمل مع نفسها ومع

مجموعة من التحليلات بأقلام خبراء في هذا المجال. وتم تحرير المشروع من قِبَل تارون تشابرا، وراش دوشي، وريان هاس، وإميل كيمبال، وجميعهم يحملون لديهم شهادات متميزة في هذا المجال. ويهدف المشروع إلى تزويد صانعي السياسات والجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية بمضامين وأهداف الصين كي تؤدي دوراً في النظام العالمي الراهن، ولا يعتمد المشروع فقط على قضايا تخص الصين مثل الأمن والاستراتيجية والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، ولكنه يسلط الضوء أيضاً على السياسات الإقليمية للصين تجاه منطقة شرق آسيا. وتشمل التحليلات التي يتضمنها الكتاب سبعة أقسام، هي: السياسة المحلية، شرق آسيا، تكنولوجيا القوى العظمى، التأثير الإقليمي والاستراتيجية، الاقتصاد العالمي، الحكومة العالمية. ويستهدف كل قسم من الأقسام السبعة في الكتاب الإجابة على سؤال شامل من خلال مجموعة من التحليلات التي كتبها اختصاصيون وخبراء.

وفي القسم الأول المعنون (السياسة المحلية) السؤال المطروح هو «كيف شكّل صعود (شي جين بينغ) وطموحاته السياسية الخارجية للصين؟» تشير التحليلات الواردة في هذا القسم إلى أن التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين حدث أثناء الرئاسة الصينية لشي جين بينغ. ومن ناحية أخرى يعزو العديد من المفكرين الأمريكيين التغيير في ديناميكية العلاقات بين البلدين إلى تعزيز بينغ للدور الخارجي للصين، وأحد مجالات الخلاف التي يبدو أن التحليلات تثيرها هو أن الرواية التي تأخذ بها الولايات المتحدة ومفادها مدى ملائمة السياسات الصينية مع الديمقراطية الليبرالية للولايات المتحدة. إلا أن تلك الرواية كانت

للتقارب أكثر، بل إن ذلك سيفتح المجال أمام لاعبين آخرين لأن يحذوا الحذو ذاته، فعلى سبيل المثال تمكنت اليابان من تحقيق تطور ملموس في علاقاتها مع الصين، ومع ذلك فإنها لا تزال ليست بذات تأثير روسيا.

ويحلل هذا الفصل أيضاً المنافسة الجيواقتصادية بين اليابان والصين فيذهب إلى أنه قد تمت تهدئتها على المستوى الثنائي من خلال الجهود الدبلوماسية الناجحة، ومع ذلك تتبنى اليابان أيضاً تدابير احترازية اقتصادية عندما تمارس الصين ضغوطاً بشأن النزاعات الإقليمية. ويشير الخبراء إلى أن هذه الفجوة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة وبقية اللاعبين الكبار ستتيح لهؤلاء اللاعبين مساحة أكبر لتأسيس شراكات ومن ثم احتدام التنافس. ويقدم الخبراء في هذا الفصل مقترحاً مفاده أنه يجب تطوير (العولة المتشعبة) لتوفير منطقتين للتكامل التجاري والتكنولوجي والبنوي.

ويتم تناول أحد أكثر جوانب القوة لدى الصين في القسم الرابع المعنون (التكنولوجيا). والسؤال المطروح في هذا الفصل هو «الصين تتطلع إلى الريادة العالمية في مجال التكنولوجيا. فهل يمكن أن تحقق طموحاتها؟ وماذا ستكون عليه التأثيرات في الداخل والخارج؟».

هذا السؤال فضفاض للغاية ويشمل الطموحات الهائلة التي خططت لها الصين في المجال التكنولوجي. ومع ذلك يحلل الخبراء في هذا الفصل العلاقة بين هدف الصين إعطاء الأولوية للتكنولوجيا كمصدر للقوة الوطنية والتفوق الدولي. ويجادل هذا الفصل بأن أحد أبرز تطورات التكنولوجيا الصينية هو 5G. ووفقاً للخبراء أدى الـ 5G أيضاً إلى زيادة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين،

الولايات المتحدة لخلق توازن لايزعج الصين، أو يعيق ازدهارها الاقتصادي. كما يؤكد الفصل على أهمية قنوات الاتصال المباشر في الأزمات تجنباً لحدوث صدام بين الجانبين.

ويدور القسم الثالث حول موضوع (القوى العظمى)، حيث يسعى الخبراء في هذا المجال للإجابة عن تساؤل مفاده «كيف تقوم القوى العظمى في العالم بالمناورة وسط التنافس بين الولايات المتحدة والصين؟ وهل النظام الدولي ثنائي القطب أم متعدد الأقطاب؟ ويركز هذا الفصل على سياسات القوة التي تتجاوز العلاقات المضطربة بين الولايات المتحدة والصين، ويلقي الضوء على المنافسين العالميين الآخرين مثل أوروبا والهند واليابان وروسيا.

وتُعتبر النظرة الشاملة لهذا الفصل مهمة لأولئك الذين يرغبون في فهم عميق للنظام الدولي في خضم التنافس بين الولايات المتحدة والصين. ومن أهم علاقات القوة التي يركز عليها هذا الفصل الشراكة الصينية الروسية. ويؤكد الخبراء في هذا الفصل أن الصين هي الشريك التجاري الأكبر لروسيا حيث توفر الخبرة الفنية ورأس المال. وكانت هناك نقطة تحول في علاقتهما خلال ضم روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام 2014م، وذلك عندما أصبحت الصين أهم شريك لروسيا بينما سعت الدول الغربية لأن تعزل بينهما. وتواصل روسيا اعتماد الأنظمة الصينية وخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية بما يسمح لها بتعزيز تنافسيهما على المستوى الدولي في هذا المجال، ورغم ذلك لا تزال روسيا حذرة بشأن الإجراءات التي تتخذها الصين، مثل مبادرة الحزام والطريق. لذلك يحث هذا الفصل الولايات المتحدة على عدم الفصل بين القوتين العظميين لأن ذلك من شأنه أن يدفعهما

حيث شوه في كلا البلدين التطور السريع للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء والمراقبة أيضًا.

ويؤكد هذا الفصل أن الولايات المتحدة كانت تقود سباق الابتكار والتكنولوجيا على مستوى العالم، على الرغم من التطور المذهل للصين، ومع ذلك يؤكد الفصل أيضًا أنه إذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها في هذا المجال فإنه يجب عليها كذلك فهم مكان القوة لدى الصين في هذا المجال.

ومن مجالات الخلاف بين الولايات المتحدة والصين عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا أن الأمن السيبراني والمراقبة لطالما كانا خطأ ضبابيًا بالنسبة للصين. وهناك مخاوف من أن بعض البرامج أو التقنيات التي تتوافر لدى الصين لا تحتوي على معايير يمكن أن تقضي على المراقبة التي تدعمها التكنولوجيا. وفي حين إن هذا قد يكون صحيحًا فإن هذا القسم من الكتاب لا يغطي تاريخ الولايات المتحدة في الأمن التكنولوجي الذي يتسم بالغموض والخصوصية، ربما يكون أحد أهم الأشياء التي تحتاج الصين إلى التركيز عليها هو الصناعات الدفاعية والعسكرية الصينية التي يتم تعزيزها بالأسلحة التي تُدعم بالذكاء الاصطناعي والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة. ويجادل الخبراء بأنه بينما تحتاج الصين إلى أن تكون أكثر شفافية في ذلك المجال فإنه يجب على الولايات المتحدة مراقبة ذلك الوضع عن كثب وخاصة تجاه التصعيد العسكري الصيني.

وأخيرًا أظهرت الأحداث الأخيرة المتمخضة عن وباء فيروس كورونا أن الصين لاعب رئيسي عالمي في مجال التكنولوجيا، وهو قطاع لطالما كان يخضع لسيطرة الولايات المتحدة. ويقترح كاتبو الفصل أنه بالنظر إلى المزايا المهمة لهذا القطاع فإنه يمكن للصين والولايات المتحدة العمل معًا في تطوير

بروتوكولات السلامة الحيوية والابتكار، وأنه سيكون من المثير للاهتمام تحليل تأثير الـ 5G كسلاح رئيسي في سياسة القوة الناعمة للصين، نظرًا لأنها المنصة الأكثر سيطرة لدى الصين في العديد من المجالات سواء كان ذلك في مجال الترفيه والسياسة والهوية والأخبار.

وفي القسم الخامس المعنون (التأثير الإقليمي والاستراتيجية)، يتناول الخبراء والأكاديميون استراتيجية القوة الطموحة للصين من خلال الإجابة على تساؤل مفاده «تمس الصين الآن كل منطقة تقريبًا في العالم.. كيف تتزايد مشاركة الصين وتؤثر على جنوب آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى؟».

ويتناول هذا القسم التوسع السريع للنفوذ الصيني خارج منطقة جنوب آسيا، حيث تعتمد العديد من الدول على القوة الاقتصادية التي تنتجها الصين. وإحدى المناطق التي تركز عليها الصين تقع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويحلل الاختصاصيون في هذا الفصل اعتماد أمريكا اللاتينية على ما يمكن أن تقدمه الصين من خلال قطاع الطاقة والبنية التحتية. ومع ذلك فإن أمريكا اللاتينية منطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة. ويوصي مؤلفو هذا القسم بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع استراتيجية مالية يمكن أن تفوق المساعدة المالية تلك التي تقدمها الصين، لأن هذه المنطقة هي أولوية.

ومن ناحية أخرى يسلط الفصل الضوء على علاقات الصين مع إسرائيل وخاصة الحوافز الدبلوماسية والاقتصادية التي تحصل عليها إسرائيل نتيجة علاقاتها مع الصين. ويذكر الفصل أيضًا أن إسرائيل لن تخاطر بعلاقتها الفعالة مع

والآثار المترتبة على ذلك كما يشير الخبراء يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أجزاء:

(1) ما إذا كان العالم يستطيع الحفاظ على طبقة كبيرة من المستهلكين بحدود كوكبية؟

(2) ما إذا كانت الطبقة الوسطى في الصين تشكل تهديداً تنافسياً أم أنها قوة إيجابية تعزز النمو العالمي؟

(3) كيف ستتغير الطبقة الوسطى الصينية المتنامية مع سياسة البلاد؟

وبسبب هذا النمو أشارت نقاط الفصل إلى حدوث زيادة بنسبة 50% في الطلب على الطاقة في الصين، مما كانت له آثار سلبية على المناخ. ويُنظر أيضاً إلى الطلب على المحطات التي تعمل بالفحم من خلال مبادرة الحزام والطريق. لذلك يؤكد هذا الفصل على أهمية بناء تنسيق بين سياسة الولايات المتحدة والصين بشأن تغيير المناخ وكيفية احتوائه. والتكريس لمتابعة اتفاقية باريس من كلا البلدين للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، وسيقلل من تداعيات الأمن الدولي وفقاً لخبراء هذا الفصل. ويعد تغيير المناخ والاحتراز العالمي موضوعاً يستقطب الاهتمام على المستوى العالمي في الوقت الراهن.

وفي القسم السابع والأخير المعنون (الحوكمة العالمية) يثار التساؤل التالي: «كيف تعيد الصين تشكيل الحوكمة العالمية ومعايير حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية؟». يجيب الخبراء عن طريق تحديد ارتباط الصين بالقانون الدولي وأنشطتها المتزايدة مع الأمم المتحدة، ويحذرون من أنه بينما لا تُولي الولايات المتحدة الأمم المتحدة الكثير من الاهتمام فإن ذلك من شأنه أن يخلق فراغاً في النفوذ للصين. ويقترحون ما يتعين على الولايات

الولايات المتحدة من خلال تعميق علاقتها مع الصين. وبالإضافة إلى ذلك يثير هذا الفصل ملاحظة مهمة مفادها أن الصين تركز بشكل ملحوظ على دول الشرق الأوسط الأخرى ولاسيما الدول المصدرة للنفط مثل دول الخليج العربي. ويتناول الفصل علاقة الصين بالمملكة العربية السعودية ويرى أن نمو العلاقة بين البلدين يجد تفسيره في عامل النفط، فالمملكة هي المصدر الرئيسي للوقود إلى الصين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها. وبعد الجولة الآسيوية للأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، كانت هذه بداية لتعزيز العلاقات بين البلدين في ظل زيادة الاعتماد على النفط.

كما يؤكد الفصل على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما يضع حدوداً لنفوذ الصين في منطقة الخليج العربي عموماً والسعودية على نحو خاص.

وبالانتقال إلى القسم السادس المعنون (الاقتصاد العالمي)، يدور حوله السؤال التالي «كيف يعيد صعود الصين تشكيل مؤسسات الاقتصاد العالمي ويؤثر على التقدم المحرز في تحقيق أهداف مثل القضاء على الفقر وتغيير المناخ؟». يثير هذا القسم نقاطاً مثيرة للاهتمام مثل حقيقة أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك فإنها لا ترغب في اتخاذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه في الوقت ذاته فإن البنية التحتية للجيل الخامس التي تحتكرها الصين ليس فقط لها وزن كبير في المجال التكنولوجي ولكن أيضاً في اقتصادها الرقمي. ومن المثير للاهتمام أن النمو الاقتصادي السريع في الصين يواجه العديد من التحديات التي يشير إليها الخبراء. ويذكر الفصل أن الصين أكبر سبب لزيادة شريحة الطبقة الوسطى العالمية.

3- Russia's Role in the Contemporary International Agri-Food Trade System

Edited By: Stephen K. Wegren, Frode Nilssen

Publishing house: Palgrave Macmillan

Year: 2022

3- دور روسيا في النظام الدولي المعاصر لتجارة الأغذية الزراعية

المحررون: ستيفن ك. ويجرين⁽⁹⁾، فرود
نيلسن⁽¹⁰⁾

دار النشر: بلجريف ماكميلان
سنة النشر: 2022م

عرض الأستاذ: علي إبراهيم فقيه⁽¹¹⁾

كانت روسيا قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي خلال التسعينيات من أكبر مستوردي الغذاء في العالم. حيث كان ذلك نتيجة لضعف النظام الاشتراكي الذي واجه صعوبة في توفير الغذاء للمستهلكين بسبب السياسات الاشتراكية آنذاك والتي لم تكفل بالنجاح مثل إلغاء حق الملكية، والتحكم في الأسعار، وحصص الإنتاج، والتخطيط المركزي لكافة مجالات الاقتصاد، والحوكمة الشمولية التي

المتحدة القيام به ضمن صراعها مع الصين من تطوير دور أكثر نشاطاً في القانون الدولي والأمم المتحدة وتوحيد الجهود مع الآخرين في الأمم المتحدة.

وفي الختام، ترى الباحثة التي أعدت العرض أن هذا الكتاب مهم لأولئك المهتمين بتأثير الصين على العالم من وجهات نظر متعددة. والمعلومات الواردة في الفصول تقييمات حديثة وواسعة النطاق وقائمة على الحقائق التي ترتبت على تأثيرات صعود الصين على الولايات المتحدة وبقية العالم. وي طرح الكتاب توصيات لواضعي السياسات والقرارات وخاصة في الولايات المتحدة للتعامل مع قضايا محدّدة مع الصين. وترى الباحثة أنه كان يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الكتاب إحصاءات ورسوماً بيانية حتى تكون الفصول متناغمة مع بعضها بعضاً. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب الذي من شأنه أن يزيد وعي الجمهور وفهمه لظهور الصين كقوة عظمى، والتي يعد صراعها مع الولايات المتحدة من أهم صراعات النظام العالمي الراهن.

9 أستاذ في جامعة ساوثرن ميثودست، دالاس، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية

10 أستاذ في كلية إدارة الأعمال بجامعة نورد، بودو، النرويج

11 باحث مشارك بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

وواقع الأمر أن قضية الأمن الغذائي تعد من أبرز التحديات الأمنية التي استحوذت على جل اهتمام صانعي القرار في العديد من دول العالم، فمنذ مطلع العام 2022م أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تداعيات سلبية عديدة في مقدمتها تفاقم أزمة الأمن الغذائي في العالم. حيث تسببت هذه الحرب في ارتفاع أسعار الحبوب، الأمر الذي طال كلاً من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، بل وتفاقت المجاعات في عدد من الدول النامية في القارة الأفريقية وعدة مناطق أخرى وبالنظر لأن كلاً من روسيا وأوكرانيا تعتبران من كبار مصدري القمح والذرة في العالم وهما العنصران اللذان ينتج منهما العديد من المواد الغذائية الأخرى. فإن توقُّف سلاسل الإمداد من أوكرانيا جراء الحرب قد عزَّز من أهمية كل من روسيا وأوكرانيا كدولتين أساسيتين مصدريتين للغذاء للعالم.

ويشير المؤلفان إلى أن روسيا تنتهج سياستين بشأن الأمن الغذائي، الأولى: هي الاعتماد الذاتي على المواد الغذائية كالحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى وخفض الحاجة لاستيراد هذه المنتجات من الخارج. والثانية، الطموح الروسي في لعب دور عالمي من خلال تصدير تلك المواد الغذائية للخارج.

واستناداً إلى هاتين السياستين يذكر المؤلفان أن الإنتاج الروسي من المواد الغذائية سيتأثر مستقبلاً بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، أولها: ما يسمى بـ(لعنة الموارد) وهي ظاهرة تعني أنه على الرغم من وفرة موارد الأراضي والمياه الشاسعة والتنوع البيولوجي النسبي، فإن الحكومة لا تقوم بالحفاظ على هذه الموارد الكبيرة والشاسعة. فالتدهور البيئي منتشر على نطاق واسع في روسيا بسبب عدم وجود مغذيات للتربة ووجود تعرية رحيية وتلوث للجداول والأنهار بمخلفات الحيوانات والمخلفات الكيميائية.

سببت عجزاً ونقصاً في كمية الغذاء مما أدى لظهور طوابير انتظار يومية، فضلاً عن المجاعات في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسية، بما في ذلك أوكرانيا وشمال القوقاز والفلغا وكازاخستان وجزر الأورال الجنوبية وغرب سيبيريا والتي هيمنت عليها السلطة المركزية. وقد استمر النقص في الغذاء مستمراً حتى العام 2000م الذي شهد تغييراً جذرياً في اقتصاد روسيا وبالأخص في إنتاج وتجارة الأغذية.

وفي مطلع العام 2000م شهدت روسيا انتعاشاً في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء، فأصبحت منذ ذلك الحين من كبار مُصدِّري الغذاء في العالم، بل تبوّأت المركز الأول في تصدير الحبوب بين عامي 2014م و2020م. حيث توجد الآن ما لا يقل عن 130 دولة حول العالم تعتمد على تصدير روسيا للحبوب لها مما يجعلها تلعب دوراً مهماً في التجارة العالمية للأغذية وهو ما يعيد للأذهان دور روسيا قديماً في هذا الشأن، وخاصة ما بين عامي 1909م و1913م عندما كانت المصدرة الأولى للحبوب في أوروبا وكانت تستحوذ على نسبة 30% من التصدير العالمي للحبوب.

وتأسيساً على ما سبق يشير المؤلفان إلى أن روسيا تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، فهناك العديد من الدول التي تعتمد على استيراد الحبوب من روسيا بما قيمته أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي من الحبوب لدول مثل مصر، تركيا، نيجيريا، بنجلاديش، باكستان، إيران، إسرائيل، والعديد من البلدان الأخرى التي تعتمد اعتماداً أساسياً على القمح الروسي. فعلى الرغم من وجود دول كبرى في إنتاج الحبوب كالصين والهند فإن هاتين الدولتين تستهلكان كمية كبيرة من إنتاجهما من القمح.

كبير من الأغذية لولم يكن هناك أي فقدان للغذاء على الأراضي الزراعية.

العامل الثالث: هو عامل الدعم المالي للقطاع الزراعي في روسيا، والذي يُعتبر من أهم العوامل التي تتعلق بالمحافظة على الأمن الغذائي الروسي. ويعتقد المؤلفان أن رفع الإنتاج الغذائي في روسيا يزداد بزيادة المعدل الذي تنمو فيه المساعدات الحكومية للزراعة ومنها تقديم الائتمانيات والقروض والإعانات وتوفير التكنولوجيا المتطورة وتسهيل سبل الاستثمار في القطاع الزراعي. فعلى الرغم من أن خصخصة القطاع الزراعي كان مربحاً مع انهيار النظام السوفييتي، فإن هذا القطاع يحتاج إلى دعم الدولة كالدعم الذي يحصل عليه القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي. وواقع الأمر أن روسيا تتميز عن غيرها من دول العالم بتوفير الدعم المالي والتكنولوجي وغيره من الدعم اللازم لتطوير هذا القطاع بشكل أكبر، الأمر الذي جعل روسيا من كبار الدول مصدرة الغذاء في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا في العامين 2014م و2022م مثلت فرصاً سانحة للقطاع الزراعي الروسي بدلاً من كونها تحدياً، فمثلاً عندما فرض الغرب عقوبات اقتصادية على روسيا في عام 2014م رداً على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، أعلنت روسيا فرض حظر على مجموعة متنوعة من الواردات الغذائية، معظمها من الدول الأوروبية، بهدف إطلاق العنان لإمكاناتها الزراعية من خلال الاستثمار في الزراعة المحلية، تلك الاستراتيجية التي تمكّن روسيا من تقليل إعادتها على المنتجات الأجنبية، ودعم إعادة الروس في المناطق الريفية للاستثمار في المناطق الزراعية، كما تعد روسيا أحد أكبر

فعلى الرغم من امتلاك روسيا لمساحة زراعية شاسعة (تمتلك روسيا حتى العام 2019م ما يقارب من 193.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها 115.7 هكتاراً صالحة للزراعة، و79.6 مليون هكتار من الأراضي المزروعة)، إلا أنها تواجه جملة من المشكلات المتعلقة باستخدام الأراضي، فحوالي 20% من الأراضي تعاني من ملوحة التربة، و18% من الأراضي تتعرض للتعرية المائية، و12% منها عبارة عن مستنقعات، و8% منها معرضة للتعرية بفعل الرياح.

وبالنظر لمخاطر تلك المعوقات فقد تبنت الحكومة الروسية مشروعاً لاستصلاح الأراضي بهدف تحسين أكثر من 3 ملايين هكتار من خلال تحسين الأراضي وإصلاحها ورّيها. وتأمل الحكومة الروسية أن تتم بحلول عام 2025م إعادة إنتاج 4 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي كانت في السابق مهجورة أو غير مستخدمة، والتي ستضيف حوالي مليون طن من إنتاج الحبوب. ويعني ذلك أن الحكومة الفيدرالية الروسية مستمرة في رفع الطاقة الاستيعابية لإنتاج الحبوب بهدف رفع مستوى الاعتماد الذاتي ورفع القدرة الاستيعابية لتصدير الحبوب إلى الخارج.

العامل الثاني: يتمثل وفقاً للمؤلفين في افتقار روسيا إلى استراتيجية وطنية للمحافظة على فقدان الغذاء، أي انخفاض كمية الغذاء وجودته مما يؤثر على توفر الغذاء للمستهلكين. فقد بلغ متوسط خسائر الأغذية في جميع أنحاء أوروبا حوالي أقل من 15% بفعل عوامل الطبيعة وغيرها، أما في روسيا فقد بلغ معدل خسائر الأغذية حوالي 40% وهي نسبة كبيرة يعتقد المؤلفان أنه من الصعب تجاهلها وأنه يجب البحث عن حل جذري وطارئ لمعالجة ظاهرة فقدان الأغذية. فيمكن لروسيا تصدير عدد

ذلك إلى أن روسيا مازال تستورد نسبة عالية من البذور والآلات والمعدات الزراعية والماشية. ولدى الشركات الأجنبية الزراعية تواجد كبير في القطاع الزراعي من حيث معالجة الأغذية وحصّة سوقية من قبيل بيع المواد الغذائية. لذلك فإن تسييس سياسة التجارة الزراعية كان مبررها الحماية التجارية أو ما يسمى بالـ Protectionism. كما قامت الحكومة الروسية بغير ذات مرة بخفض قيمة عملتها (الروبل) لترتفع قيمة الصادرات وجعل استيراد المواد من الخارج ذو تكلفة أكبر. وعلى الرغم من هذه السياسة التي تستهدف زيادة معدل الاكتفاء الذاتي في روسيا، فإن مثل هذه السياسات يمكن أن تسبب عبئاً على المنتجين والمستهلكين من خلال شراء المواد المستوردة بتكلفة أكبر.

وقد انعكست السياسة الحمائية في العديد من الأحداث كتقييد الواردات على منتجات الألبان من بيلاروسيا، وحظر استيراد المواد الغذائية من أوكرانيا منذ عام 2016م وأوزبكستان في عام 2020م. كما حظرت روسيا استيراد الطماطم من تركيا في نوفمبر 2015م إلى نوفمبر 2017م، وتسمى هذه الحقبة بحرب الطماطم. واعتباراً من مايو 2018م تم استبدال الحظر بحصة الاستيراد أو Import Quota وهو نوع من القيود التجارية التي تفرضها الدولة وتحدد بها الكمية التي يمكن استيرادها من سلعة واحدة إلى بلد ما في فترة زمنية معينة. فحددت السلطات الروسية 50 ألف طن خلال فترة الشتاء، إلا أنها زادت الكمية تدريجياً عدة مرات.

وحول آفاق استدامة روسيا كدولة مصدرة للمواد الغذائية الزراعية، أشار المؤلفان إلى ثلاثة أمور:

أولاً: حجم تجارة روسيا للحبوب والذي بدأ في

مصدري الأسمدة النيتروجينية، والفوسفورية، والبوتاسيوم. وقد تسببت العقوبات على روسيا في عام 2022م في العديد من المشاكل للمزارعين في أوروبا ومنها ارتفاع أسعار الأسمدة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، الأمر الذي جعل المزارعين في الدول الغربية أكبر المتضررين من هذه العقوبات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ويذكر المؤلفان أنه على الرغم من النمو في قطاع الزراعة الروسي وتطبيق أنظمة التشغيل الآلي أو ما يسمى بالـ Automation والاعتماد على الروبوتات وغيرها من التقنيات الذكية في الزراعة، فإن روسيا مازال بعيدة عن التطور التكنولوجي الزراعي مقارنة بالغرب. ويرجع المؤلفان السبب في ذلك إلى الفجوة الحادة بين الأجيال التي قامت بدراسة مجالات العلوم الزراعية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتي شهدت تراجعاً من جانب الجيل الجديد للاهتمام بدراسة العلوم الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك ضعف رأس المال البشري والفكري والدعم المالي للعلوم الزراعية والتي هي جزءٌ صغيرٌ من الفروع التي يعتمد عليها اقتصاد روسيا. وسيؤدي سد هذه الفجوة إلى العديد من المقومات والتطورات التي ستسد مثل هذه الفجوات وترفع من القدرة الزراعية الروسية كزيادة الفاعلية والمساهمة في تقليل تكاليف الإنتاج والهدر، وبالتالي يساهم ذلك في تقليل الواردات ورفع مستوى الصادرات بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية أشار المؤلفان إلى قيام روسيا بتسييس سياستها تجاه تجارة الأغذية العالمية. فعلى الرغم من أن تعريف الحكومة الروسية للأمن الغذائي يعد ضيقاً للغاية حيث إنه يشير إلى الاعتماد بشكل أقل على الواردات، إلا أنه بعيد عن الواقع في الوقت الحالي. ويرجع السبب في

2024م.

ثانياً، يشير المؤلفان إلى أن لدى روسيا سياسة تصدير خاصة للأغذية الزراعية ويحول بينها دافعان مهمان لصُناع القرار في روسيا: الدافع الأول هو حماية المستهلكين المحليين من ارتفاع الأسعار وحدوث نقص محتمل في المواد، الأمر الذي يعكس أهمية الأمن الغذائي في روسيا لدى صانعي القرار. أما الدافع الثاني فهو زيادة الصادرات الغذائية من خلال التوسع في أسواق جديدة وترسيخ التواجد في الأسواق التي لها وجود مسبق فيها. فقد تجلى الدافع الأول بسبب حادثة اقتصادية سابقة والتي حدثت من أغسطس 2010م إلى يوليو 2011م عندما ضرب الجفاف بعض المناطق الزراعية وتكبّد المزارعون الروس خسائر شديدة في الحصاد مما أدى لفرض تعريف على تصدير الحبوب للخارج منذ العام 2015م ولكن تم خفضها إلى الصفر لاحقاً حتى العام 2019م. على الرغم من قوة الأمن الغذائي التي تتمتع به روسيا اليوم، إلا أن الحكومة دائماً ما تفرض قيوداً على التصدير للحفاظ على أسعار الحبوب ومنع مستوى النقص في السوق. وليست الحبوب السلعة الوحيدة التي تقوم الحكومة بفرض تعريف جمركية عليها، ولكن كذلك صادرات البذور الزيتية لمنع حدوث ارتفاع في أسعار الأعلاف الحيوانية. وعادة ما يُطلب فرض هذه التعريفات النقابات واتحاد المواد الغذائية في روسيا. وبعد إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية للأعوام من 2018م حتى 2024م، ويؤكد المؤلفان أن الدافع الثاني لسياسة الصادرات بدأت من خلال زيادة قيمة الصادرات الغذائية الزراعية. حيث تحولت روسيا من سياسة الحماية والاكتفاء الذاتي إلى سياسة التركيز على الصادرات والتوسع في أسواق جديدة. كما تم بناءً على ذلك إنشاء المركز

الارتفاع منذ العام 2000م مع 183 دولة وفقاً لموقع وزارة الزراعة في روسيا، حتى بلغت قيمة تلك التجارة حوالي 28.9 مليار دولار أمريكي في ذلك العام وبزيادة بلغت 18% عن العام 2019م. وتأتي تلك الزيادة بوتيرة متسارعة في صادرات روسيا للأغذية بسبب السياسة التي انتهجها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث طالب بموجب مرسوم بضرورة زيادة قيمة الصادرات الغذائية إلى 45 مليار دولار بحلول العام 2024م. وجاءت صادرات الأسماك في المرتبة الثانية بقيمة 5.2 مليارات دولار. واحتلت البذور الزيتية المرتبة الثالثة بقيمة 4.6 مليارات دولار. بينما احتلت الأطعمة المُصنّعة في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليارات دولار. ويتم تصدير 6% من إنتاج لحوم الدواجن والخنازير الروسية والتي يتوقع أن تزداد إلى 10% إذا تم فتح أسواق جديدة. وجاءت الصين كأكبر مستورد للمنتجات الغذائية الزراعية من روسيا بقيمة وصلت إلى 3.9 مليارات دولار، مما يعد مؤشراً على الأهمية الاستراتيجية للصين بالنسبة لروسيا، ثم يأتي الاتحاد الأوروبي وتركيا كأكبر مستوردين للأغذية من روسيا.

وجميع هذه البلدان تشكل حوالي 36% من إجمالي قيمة صادرات الأغذية الروسية بالدولار الأمريكي. ويبقى هدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في زيادة صادرات روسيا من الأغذية إلى 40 مليار دولار محفوفاً بالمخاطر وخاصة بعد جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية التي انعكست على المستهلكين وسلسلة التوريد العالمية، حيث قامت وزارة الزراعة الروسية بتمديد الموعد النهائي لارتفاع قيمة صادرات روسيا للأغذية الزراعية حتى العام 2030م، وأصبح الهدف الجديد هو وصول قيمة صادرات روسيا إلى 34 مليار دولار حتى العام

الثانية: يمكن أن التغيير المناخي يمكن أن يغير دور روسيا في نظام تجارة المواد الغذائية الدولية إن لم تكن هناك خطط لمواجهة التغيير المناخي. وافتقار روسيا للخطط والاستراتيجيات لمحاربة التغيير المناخي سيُفقد روسيا مكانتها كواحدة من أكبر مصدري القمح في العالم. وأخيراً يذكر المؤلفان أنه إذا أصبحت منطقة جنوب روسيا أكثر حرارة وجفافاً وأقل إنتاجية، فسوف تنخفض صادرات الحبوب الروسية مما يؤثر على إمدادات الحبوب العالمية في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان وتزداد الحاجة للمزيد من الغذاء وخصوصاً إذا ما أثرت الظروف المناخية على الدول الأخرى ككندا والولايات المتحدة وأستراليا والأرجنتين، مما يستدعي التدخل لحل مثل هذه المشاكل على المدى البعيد. وفي الفترة بين العامين 2010م و2012م، أدى إنخفاض صادرات الحبوب في العالم إلى ارتفاع في أسعار الأغذية، فعانت بعض دول الشرق الأوسط من مشكلات انعدام الأمن الغذائي وارتفاع نسبة البطالة والفقر لسنوات عديدة.

ومع أهمية الكتاب كونه يقدم تحليلاً شاملاً ومستفيضاً لدور روسيا في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والعوامل التي تؤثر على ذلك الدور سواء داخل روسيا أو على المستوى العالمي، فإن ثمة ملاحظات يمكن تلخيصها من شأنها تحديد الآفاق المستقبلية لدور روسيا في تحقيق الأمن الغذائي العالمي كما يراها المؤلفان، وهي:

على الرغم من الصعوبات التي واجهتها روسيا في السابق كحالات الطقس السيئة التي أثّرت في المحاصيل الزراعية، والركود الاقتصادي، وانخفاض في قيمة العملة وسعر النفط، والسياسة الحمائية وتحدي جائحة كورونا، بيد أنها استطاعت زيادة الإنتاج المحلي والوصول إلى مرحلة

التحليلي الفيدرالي داخل وزارة الزراعة وذلك لمساعدة المزارعين على فهم الأسواق الجديدة والطلب الخارجي وتقديم إرشادات حول التفاوض وإبرام العقود. ومن خلال ذلك تم تخصيص 38 مليار روبل كدعم من الدولة لزيادة الصادرات الغذائية. وتم تحديد ميزانية مقدارها 47 مليون روبل في ميزانية الدولة في عام 2021م. كما يتوقع المؤلفان أن تزيد قيمة الدعم التي توجهها الدولة لدعم الصادرات إلى 80 مليار روبل حتى العام 2023م. ونتيجة لهذه السياسة، ارتفعت قيمة عدد الملحقين بالتجارة الخارجية الروسية، كما ازداد عدد مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون بين روسيا والحكومات الأجنبية في الآونة الأخيرة. كما قامت الحكومة بالكشف عن نظام النافذة الواحدة أو ما يسمى (Single Window) كجزء من المشروع الوطني للصادرات الغذائية وهو نظام معلوماتي يبسط عملية الصادرات من قبل الشركات المصدرة الذي يعتمد على نظام التشغيل الآلي أو Automation.

ثالثاً: يتطرق المؤلفان إلى آثار التغيير المناخي على إنتاج الأغذية الزراعية في روسيا من خلال التركيز على ثلاث مشاكل مهمة تؤثر بها عوامل التغيير المناخي على القطاع الزراعي والصادرات الزراعية في روسيا وخصوصاً مشاكل الجفاف والفيضان التي حدث بعضها بين العامين 2010م و2020م.

الأولى: إن أكبر طبقة تتأثر بعوامل التغيير المناخي هم الفئات من ذوي الدخل المنخفض بسبب نقص الإمدادات التي تنشأ بسبب ارتفاع الأسعار. وخصوصاً هناك مناطق في روسيا لا تصلح للزراعة إما بسبب افتقار تلك المناطق إلى الخصوبة أو بسبب كون تلك المناطق مهجورة بسبب انعدام رأس المال البشري والبنية التحتية المادية.

ثانياً: التقارير الاستراتيجية

National Strategy for Maritime Security
Presented to Parliament by the Secretary
of State for Transport by Command of
Her Majesty
August 2022

- الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري

- مقدمة إلى البرلمان من وزير الدولة
للمواصلات بأمر من جلالة الملكة الراحلة

- أغسطس 2022م

عرض الأستاذة: أماني عبد الغني⁽¹²⁾

قبل عدة أيام كشف وزير الدفاع البريطاني (بن والاس) أن بلاده تعزم الحصول على سفينتين متخصصتين من أجل حماية البنية التحتية الموجودة تحت سطح الماء، مثل الكابلات وخطوط نقل الغاز. جاء إعلان (والاس) عقب حادث تسريب في خط الغاز (نورد ستريم) الذي يربط بين روسيا وأوروبا نتيجة ما وصفته الدول الأوروبية بعملية «تخريب» أشار فيها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بأصابع الاتهام إلى الغرب. وقبل ذلك بعدة أشهر وتحديداً في مارس الماضي أعلنت المملكة المتحدة أنها وقّعت مع جمهورية جزر فيجي وهولندا مذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري.

الاكتفاء الذاتي من الغذاء. كما أن صادرات روسيا من الأغذية الزراعية تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بقيمة الدولار.

ماتزال روسيا تستورد العديد من منتجات الألبان واللحوم، إلا أن وارداتها انخفضت بشكل كبير عما كان في السابق. حيث انتقلت روسيا من استيراد حوالي 2.5 إلى 3 ملايين طن إلى 600 ألف طن من اللحوم سنوياً فقط بفضل ارتفاع الإنتاج المحلي.

من المرجح أن تستمر روسيا في استيراد الخضراوات والفواكه بسبب عدم وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي لهذه الأنواع من الأغذية.

إن السياسات الحمائية لبعض الدول يكون لها تأثير على التجارة الدولية عامة والأغذية على نحو خاص، فعلى سبيل المثال أعلنت الصين في عام 2020م وقف الاستيراد من أستراليا، ولذلك يرى المؤلفان أنه على الرغم من العلاقات الوطيدة بين روسيا والصين، إلا أنها أخذت تتغير من خلال تقييد وصول الصادرات الروسية إلى الصين.

يعد عنصر المناخ مهماً للغاية بالنسبة لروسيا ولتشجيع ارتفاع الإنتاج الروسي من المواد الغذائية الزراعية. ومع ذلك يتعين على روسيا أن تولي الاهتمام لأمرين: الأول الظروف المناخية المتقلبة، والثاني: الاستثمار في معالجة الأغذية والاستمرار في التقدم العلمي في المجال الزراعي. وفي حالة عدم قيام روسيا بذلك لن يكون بإمكانها رفع مستوى الصادرات مما قد تحديداً للدور الروسي في مجال الأمن الغذائي عالمياً، بل إنها ربما تخسر أمام المنافسين الأجانب.

(Security)، والتي تعيد فيها بريطانيا تعريف الأمن البحري باعتباره «دعماً للقوانين واللوائح والمعايير التي من شأنها إتاحة مجال بحري حر ومفتوح وسليم؛ وعليه تلزم الحكومة بمعالجة مجموعة من القضايا التي تواجه المملكة المتحدة وشركائها الدوليين في المجال البحري». وفي ضوء هذا التعريف ستتعامل المملكة المتحدة مع أي صيد غير قانوني وغير مُبلَّغ عنه وغير منظم، وكذلك أي ضرر بيئي يلحق بالبحار باعتباره حدثاً جليلاً يهدد الأمن البحري. وتبحث الاستراتيجية الجديدة كذلك السبل التي تُمكن المملكة المتحدة من تعزيز دفاعات القطاع البحري، وكيف يمكن وضع اقتربات تتضمن أنظمة قوية وشاملة لمواجهة التهديدات الناشئة عبر توظيف مواطن القوة التي تتمتع بها بريطانيا على الصعيدين الأمني والدبلوماسي وكذلك ثقلها الاقتصادي وإرادتها في القيام بدور رائد من أجل معالجة بعض المشكلات التي تواجه النظام الدولي.

وفي هذا السياق تشدد الاستراتيجية أن المملكة المتحدة ستمضي قدماً في اتباع نهج تعاوني لحل المعضلات، فضلاً عن مواصلة استخدام التكنولوجيا الحديثة والشروح العلمية في دعم الصناعات البحرية الوطنية والعالمية التي من شأنها مكافحة المخاطر الحالية المعروفة والناشئة والمحتملة. وتؤكد الاستراتيجية على حرص المملكة على اغتنام الفرص لتأمين وضمان احتفاظ (بريطانيا العالمية) بمزايا تنافسية. وتستشرف الاستراتيجية كذلك التهديدات المستقبلية التي تصدر من المجال البحري أو تكمن داخله أو تقع أسفله، والتي تم التوصل إليها وتحديدها استناداً إلى قاعدة أدلة وبيانات تتضمنها تقارير تقييم المخاطر في المملكة المتحدة، تهدف إلى التخفيف من

والواقع أن مثل هذه التحركات من جانب المملكة المتحدة ليست الأولى من نوعها، فالديناميكيات والتحركات على صعيد الأمن بشكل عام والأمن البحري بشكل خاص، لا تنفك تتوقف سواء من جانب المملكة أو أيٍّ من دول العالم الأخرى التي يرتبط أمنها البحري بمصالحها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

والمملكة المتحدة على وجه التحديد تتمتع بعلاقات تاريخية ضاربة في جذور التاريخ بالبحار، ولا غرابة في ذلك وهي في الأصل بلد يتألف من مجموعة من الجزر التي تربطها بالعالم الكثير من المصالح؛ فلعدة قرون وحتى الآن ظل للقطاع البحري اليد الطولى في نمو وازدهار المملكة من خلال دعم التجارة وتأمين طرق الإمداد بالموارد الحيوية، وخلال عام 2020م وحده تم نقل 95% من جميع البضائع سواء الواردة إلى المملكة المتحدة أو الصادرة عنها عن طريق البحر، هذا فضلاً عن أن 99% من الاتصالات الدولية في المملكة المتحدة يتم نقلها عبر كابلات الألياف البصرية التي تمر تحت سطح البحر، و70% من كل حركة مرور شحنات البضائع تتم من خلال 10 موانئ بريطانية، بإجمالي حمولة بلغت 301 مليون طن. وعلاوة على هذا فإن البحار تنطوي على أهمية كبرى بالنسبة لقطاع الطاقة وسوقها لدى المملكة المتحدة، ذلك أن منتجات الطاقة السائلة التي يشكّل النفط الخام الجزء الأكبر منها، مثّلت نحو 39% من عمليات الشحن عبر الموانئ في العام 2020م، وبلغ إجمالي الشحنات التي تعاملت معها موانئ المملكة المتحدة نحو 440 طناً خلال عام 2020م.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، صاغت المملكة مؤخراً استراتيجية جديدة عنونها بـ (الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري National Strategy for National

حدة هذه التهديدات.

ويمكن تقسيم الاستراتيجية الجديدة 2022م إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، فيستعرض الجزء الأول رؤية المملكة المتحدة لواقع الأمن البحري، والاقتراب الذي تتبناه للتعامل مع هذا الواقع، وكذلك مدى التزامها بميثاق الأمم المتحدة لقانون البحار، وطبيعة المجال البحري وكيف يمكن فهم وترجمة الأمن البحري بشكل عام وتفصيلي والتحديات التي يواجهها. هذا إلى جانب تقييم لمجمل المخاطر التي تهدد الأمن البحري تتضمنه الاستراتيجية.

وفي الجزء الثاني من الاستراتيجية يتم تفصيلاً تشريح الأهداف الخمسة للاستراتيجية الخماسية للمملكة والأهداف الفرعية المنبثقة عنها وسبل إنجازها، فالهدف الأول على سبيل المثال، وهو حماية الوطن تندرج تحته أربعة أهداف فرعية، هي: أمن الحدود، أمن الموانئ، تأمين المناطق الحرة. فيما ينبثق عن الهدف الثاني وهو (الاستجابة للتهديدات): الوعي بالمجال البحري، نظام المملكة المتحدة للاستجابة الشاملة، الهجرة غير الشرعية والتهديدات الصادر عن جريمة الهجرة المنظمة، التهديدات والإرهاب، التهديدات الصادرة عن دول ومثاله الهجوم على الناقلات (ميرسرستريت) في يوليو 2021م والذي نُسب تنفيذهُ إلى إيران، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعن مسألة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحديداً سلّطت الاستراتيجية الضوء على مسألة تبدو وكأنها سلاح ذو حدين، إذ توضح أنه على الرغم من تمتّع المملكة المتحدة بصيت عالمي واسع كبلد جاذب للاستثمار نتيجة الانفتاح والشفافية واستقرار الاقتصاد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية والأصول داخل المملكة المتحدة

(بما في ذلك الملكية الفكرية) قد يُعرّض المملكة لمخاطر متزايدة تستهدف الأمن القومي، إذ إن هذا النوع من الاستثمار قد يمنح الدول الأجنبية القدرة على التأثير والتدخل في صُنْع القرار الخاص بأصول النقل الرئيسية على نحو قد يتعارض مع الأمن القومي للمملكة المتحدة.

وعلى هذا ومن أجل معالجة المخاطر التي يشكّلها بعض الاستثمار الأجنبي المباشر، تمت صياغة قانون الأمن القومي والاستثمار لعام 2021م من أجل حماية العامة وتعزيز مكانة المملكة المتحدة في الوقت نفسه كبيئة استثمار جاذبة، بما يوفره ذلك من اشتراطات وتدابير لعمليات الاستحواذ ذات الصلة، وبضمانه المزيد من الشفافية للمستثمرين والشركات. ويمنح القانون أيضاً وزير الأعمال صلاحيات الاتصال والاستدعاء بأثر رجعي لأية معاملات ذات صلة، مما يسمح بمراجعة تلك المعاملات، وإذا لزم الأمر حظرها إذا ما تضاربت مع سياسات الأمن القومي.

وبدء بتطبيق هذا القانون في 4 يناير 2022م، ومنح وزير الخارجية صلاحيات استدعاء بأثر رجعي لأية معاملات مكتملة في أو بعد 12 نوفمبر 2020م. ومن ناحية أخرى تلتزم الحكومة بتطوير قطاع بحري مرن ومستدام وقادر على إدارة وتخفيف التدخل الأجنبي والسلوك العدائي بأشكاله كافة.

وينطوي الهدف الثالث (ضمان الرخاء) على أهداف فرعية، هي: تأمين السفن، الحد من الجرائم البحرية، التصدي للقرصنة والسرقة المسلحة، نقاط الاختناق والممرات البحرية الاستراتيجية، وحماية البنية التحتية تحت سطح البحر وبريطانيا كدولة علم. وتجدر الإشارة إلى أن نقاط الاختناق قنوات ضيقة على طول الطرق البحرية العالمية

الاحتفاظ بوجود أمني عالمي عبر نشر المزيد من السفن والغواصات والبحارة ومشاة البحرية لحماية ممرات الشحن ودعم حرية الملاحة، وهو ما يتطلب استدامة العمل والتعاون المستمر مع قطاع صناعة النقل البحري والشركاء الدوليين.

ويتضمن الهدف الرابع (الدفاع عن القيم) أهدافاً فرعية، هي: دعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حرية الملاحة، ويوضح هذا الجزء في أحد أجزائه الفرعية لماذا يحمل بحر الصين الجنوبي أهمية؟ وكذلك منطقة المحيطين الهادي والهندي، إذ توضح استراتيجية 2022م أن بحر الصين الجنوبي يغطي 1.4 مليون ميل مربع، وهو طريق الشحن العالمي الرئيسي بين المحيطين الهادي والهندي عبر مضيق ملقا ذي الأهمية الاستراتيجية. وبينما يمر نحو 60% من التجارة البحرية العالمية عبر آسيا، فإن ثلث هذه النسبة يمر عبر بحر الصين الجنوبي وحده، بقيمة تتجاوز 2.33 تريليون جنيه إسترليني سنوياً، وهو ما يعادل 2.5% من الاقتصاد العالمي بأكمله. وفيما يخص جانب المملكة المتحدة باعتبارها دولة تجارية بحرية لها مصالح في جميع أنحاء العالم، أوضحت الاستراتيجية أن بريطانيا تعتمد على بحر الصين الجنوبي الذي يمر عبره ما تزيد قيمته عن 91 مليار جنيه إسترليني من الواردات والصادرات سنوياً، وهو ما يشكل نحو 12% من إجمالي التجارة البحرية للمملكة المتحدة.

وأخيراً يتناول الهدف الخامس وهو (دعم محيط آمن)، قضايا مثل التحديات البيئية والصيد الجائر غير المنظم وغير المبلغ عنه، والمراقبة على مصائد الأسماك وتدابير إنفاذ الأحكام في المزارع السمكية. ويشير هذا الجزء إلى الدور الذي أؤكلته المملكة المتحدة لنفسها في استراتيجية 2022م بتأكيد الالتزام بدعم القانون الدولي والدفاع عنه من

المستخدمة على نطاق واسع؛ بعضها ضيق للغاية بما يفرض وضع قيود على حجم السفينة التي يمكنها المرور عبرها، وقد يتم فرض قيود على السفن من قبل القائمين على تشغيل القناة (مثل قناة السويس) أو من قبل الحكومات التي يتقاطع مسار نقاط الاختناق هذه مع بحارها الإقليمية، مثل مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان وهو أهم ممر للطاقة في العالم، حيث يمر عبره 30% من جميع أنواع النفط (والمنتجات) المنقولة بحراً و30% من الغاز الطبيعي، فيما يربط مضيق باب المندب البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، وتمر عبره 21000 سفينة سنوياً و4.6 ملايين برميل من النفط يومياً. وهناك الممرات البحرية الاستراتيجية كخليج غينيا ورأس الرجاء الصالح وهي ممرات تجارية أساسية أيضاً. والواقع أن ازدحام هذه الممرات والقيود التشغيلية المفروضة على سرعة السفن العابرة فيها يجعلها عرضة للهجوم من القراصنة أو الإرهابيين أو حتى تهديدات الدول.

وفي هذا الصدد أكدت استراتيجية 2022م أن المملكة المتحدة ستعمل على ضمان امتثال الدول الأخرى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل مجال بحري مفتوح ومستقر، لافتة إلى أهمية الخليج العربي كمركز اقتصادي جاذب حيث يمر ما يصل إلى 20 مليون برميل من النفط و3.5 مليارات قدم مكعب من (الغاز الطبيعي المسال) LNG عبر مضيق هرمز يومياً، وهو ما يمثل أكثر من 20% من التجارة العالمية.

وأشارت الاستراتيجية كذلك إلى مواصلة الحكومة البريطانية العمل مع الشركاء الدوليين للتصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة والقرصنة والإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى، لافتة إلى اعتزام المملكة

وأزمة قوارب المهاجرين الصغيرة، ومراجعة الإنفاق وغيرها. كما يتولى الفريق مسؤولية الإشراف على أعمال الأمن البحري الحكومية، وذلك تحت قيادة اللجنة الوطنية للأمن البحري (National Maritime Security Committee Officials) ومجموعات العمل المرتبطة به.

والواقع أن الجزء الثاني الذي يتضمن أهداف المملكة يمكن اعتباره الجزء الأكبر والأكثر أهمية وتفصيلاً بالاستراتيجية، وهو ما يفسر استطراد واضعي هذه الوثيقة التي قدمها وزير الدولة للمواصلات بتكليف من الملكة الراحلة إليزابيث الثانية إلى البرلمان في أغسطس 2022م، في توضيح وشرح الأطر التي رسمتها المملكة لتنفيذ الأهداف المذكورة به. ففيما يخص الهدف الأول وهو حماية الوطن ورد بالاستراتيجية أن تنفيذه يكون من خلال إتاحة أفضل أطر الأمن البحري في العالم وتوظيفها في حماية حدود المملكة وموانئها وبنيتها التحتية، وهي مهام تتولى الحكومة تنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المفوضة وأقاليم ما وراء البحار والدول التابعة للتاج. هذا بالإضافة إلى دعم القطاع البحري بحيث يكون مرناً ضد الهجمات الإلكترونية والتهديدات الأخرى عبر توظيف أنظمة وشبكات مرنة لحماية البيانات. وقبل هذا وذاك، تحديد المعايير والمتطلبات اللازمة للبنية التحتية والمرافق الحدودية بالشراكة مع قطاع الصناعة، وبما يدعم الاستثمار ويساعد في تسريعه ويؤمن مرور الأفراد والبضائع.

وفيما يخص الهدف الثاني وهو الاستجابة للتهديدات، فيتأتى تحقيقه وفقاً توضح الاستراتيجية من خلال المزيد من الاهتمام بتطوير وتوظيف إمكانات الوعي بالمدى البحري الرائدة على مستوى العالم، وخلق بيئة آمنة تحد من

خلال تطوير وتنفيذ سياسات بحرية تعترف بالدور المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة ل(قانون البحار UNCLOS) التي تمثل أهمية بالغة لمصالح المملكة المتحدة الاقتصادية والبيئية والأمنية، كونها تحدد الحدود الجغرافية للمناطق البحرية وتحدد كذلك حقوق ومسؤوليات الدول الساحلية ودول العلم. وتنص الاستراتيجية في هذا الشأن على أنه «من خلال التمسك باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نهدف إلى ضمان التزام جميع الدول بالقواعد الواضحة نفسها، مما يجعل العلاقات الدولية أكثر سلاماً وأكبر قابلية للتنبؤ بها.

أما الجزء الثالث فيوضح الخطوات الفعلية التي ستمضي الحكومة البريطانية قدماً في تنفيذها فور صدور الاستراتيجية، ويهدف التسريع من إنجاز الأهداف المشار إليها آنفاً، ومن ذلك على سبيل المثال، تشكيل فريق أو مجموعة تكون بمثابة أداة للإشراف على تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية، على أن تقدم هذه المجموعة تقارير إلى كبار القادة والوزراء بشأن التقدم الذي تم إحرازه. ومن جانبها، تقوم الحكومة بنشر تقارير بشكل منتظم حول تطورات تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع مراعاة التغيرات في المخاطر التي يتعرض لها القطاع البحري في المملكة المتحدة وكذلك تطور التهديدات العالمية. هذا علاوة عن (الفريق الوزاري المصغر المعني بالأمن البحري Maritime Security Ministerial Small Group)، المعروف اختصاراً بـ (MSMSG) المؤلف من خمسة وزراء، والذي تم تشكيله بهدف تقديم التوجيه الاستراتيجي لمبادرات الأمن البحري طويلة المدى، ويتولى كذلك الإشراف الوزاري على عدد من القضايا وفق الحاجة، والتي تشمل من بين ما تشمله حماية مياه المملكة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي،

المحيطين الهندي والهادي حرة ومنفتحة وأمنة. أما الهدف الخامس والأخير، وهو دعم محيط آمن، محكوم بشكل فاعل، نظيف، صحي ومنتهج ومتنوع بيولوجياً، فستقوم الحكومة للوصول إلى هذه الغاية بدعم الحوكمة المستدامة للمحيطات، وتطوير اقترابات الأمن البحري التي تفرض بدورها مجموعة من القواعد البيئية الحاكمة، على أن يكون اعتبار التغييرات في المناخ جزءاً لا يتجزأ من دعم اقتراب الأمن البحري مكتمل الأركان، يضاف إلى هذا، العمل مع الحلفاء والشركاء لضمان الحفاظ على البيئة البحرية واستخدامها المستدام. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المتحدة استندت في تطوير استراتيجية 2022م إلى الخبرات والتجارب المستفادة من الاستراتيجيات والسياسات وحتى الفرق التشغيلية المختلفة، بالإضافة إلى تسخير العلم والتكنولوجيا والاستفادة من الخبراء الاختصاصيين في هذا الشأن، بما مكّن المملكة من الوصول إلى اقتراب قوي وقائم على الأدلة. كما تمت الاستعانة بأصحاب الخبرة من الأوساط الأكاديمية والصناعية لفهم جملة من وجهات النظر والتأكد من تضمين أحدث الأفكار في الاستراتيجية وفي تحديد الأهداف.

والواقع أن استراتيجية 2014م هي التي مهدت الطريق لعدد من التطورات في الاقتراب الذي تنتهجه المملكة المتحدة إزاء الأمن البحري في استراتيجية 2022م حسبما يتضح من نص الوثيقة. وعلى وجه الخصوص عززت الحكومة قدرات الأمن البحري للمملكة من خلال إنشاء (مركز الأمن البحري المشترك Joint Maritime Security Center أو IMSC) في عام 2019م، والذي يقوم بدور جوهري على صعيد الاستجابة

قدرات التنظيمات الإرهابية والمجموعات الإجرامية المنظمة، وتطوير مناهج شاملة للدفاع عن سلامة المصالح البحرية ضد التهديدات التي تستهدف المملكة، هذا إلى جانب الاستمرار في تطوير وإقامة علاقات عمل وشراكات وتحالفات قوية مع الشركاء الدوليين، مثل الالتزام المستمر تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والإعلان عن شراكة (أوكوس) AUKUS وهي اتفاقية أمنية ثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويقوم الأطراف الثلاثة من خلالها بالمساهمة في تطوير ونشر غواصات تعمل بالطاقة النووية، إضافة إلى تعزيز الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ.

وعن «ضمان الرخاء» حددت الاستراتيجية تحقيقه من خلال ضمان أمن الشحن الدولي ونقل البضائع والمعلومات والطاقة دون عوائق لدعم التنمية العالمية المستمرة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، هذا إلى جانب العمل مع الشركاء الدوليين للتصدي للجماعات الإجرامية المنظمة (OCGs) والقرصنة وغيرها من أشكال النشاط الإجرامي الذي يهدد الازدهار العالمي، إضافة إلى مراقبة الممرات البحرية الاستراتيجية لضمان حرية حركة البضائع والتجارة، وإنشاء نظام قوي وآمن ومتنوع لحماية البنية التحتية الأساسية تحت سطح البحر.

وفيما يخص «الدفاع عن القيم» تعترف المملكة بلوغ هذا الهدف من خلال مناصرة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) كإطار قانوني يتم من خلاله تنفيذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، على أن تقوم الحكومة من جانبها بدعم وتعزيز الامتثال لحقوق والتزامات الاتفاقية بما في ذلك حرية الملاحة، والعمل مع الحلفاء والشركاء والمؤسسات متعددة الأطراف للحفاظ على منطقة

لتهديدات الأمن البحري عبر تطوير (نظام استجابة شامل) للتهديدات الأمنية البحرية بالتعاون مع أصحاب المصالح والمعنيين بمسألة الأمن البحري من الحكوميين. والثابت أن قدرة المركز على تعزيز الاستجابة للحوادث البحرية المعقدة في الداخل والخارج على حد سواء، أثبت أهمية وجود هيئة تنسيق أمن بحري واحدة داخل الحكومة.

ومن ناحية أخرى تُعتبر الاستراتيجية الخمسية الجديدة، بمثابة خطوة على صعيد تحقيق المطامح والأهداف التي تمت صياغتها في استراتيجية وزارة النقل البريطانية المعنونة بـ (Maritime 2050 Navigating the Future) والتي نُشرت في 2019م، حيث تحدد استراتيجية 2050م رؤية المملكة المتحدة للأمن البحري على مدار العقود الثلاثة المقبلة، وتعد بمثابة وثيقة محورية لتحديد موقف متفق عليه بين الحكومة وقطاع الصناعة بشأن الاتجاهات المستقبلية للقطاع البحري خلال تلك العقود الثلاثة، وبالتالي فإن استراتيجية 2022م، التي تعد تأطيراً لخطة المملكة المتحدة للسنوات الخمس المقبلة وسيلة لتقريب البريطانيين من الطموحات الأمنية التي حددها في استراتيجية 2050م.

وعلى المنوال نفسه ترتبط استراتيجية 2022م باستراتيجية مارس 2021م، والتي أطلقتها الحكومة تحت عنوان (بريطانيا العالمية في عصر التنافسية: المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية)، والتي تعرف اختصاراً بـ (The Integrated Review) أو (المراجعة المتكاملة)، وتتضمن توصيفاً لرؤية الحكومة لدور المملكة المتحدة على الساحة العالمية خلال العقد المقبل والإجراءات والتدابير التي ستأخذها حتى عام 2025م. كما تحدد التغييرات الجديدة المهمة في

النظام الدولي ومكانة المملكة المتحدة في العالم. والواقع أن الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا أبرز حالة التنافس الشديدة بين الدول على المصالح والمعايير والقيم المتنافسة، والذي جاءت أبرز دلالاته متمثلة في تعطيل ممرات الشحن الأساسية، وخلافات حول الحدود البحرية، أو استخدام القوة الصلبة والناعمة من قبل الدول لتحقيق أهداف محددة.

ولأن المسؤولية الأساسية للحكومة البريطانية، حسبما عليها تنص الاستراتيجية الجديدة 2022م، هي حماية الشعب والوطن والديمقراطية، فإن ترجمة هذه المسؤولية من المنظور البحري إنما تعني حماية الحدود وطرق التجارة الأساسية، والعمل مع الشركاء الدوليين من أجل دعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وما ينطوي عليه ذلك من ضمان حرية الملاحة والالتزام بالنظام الدولي الذي يدعم أسلوب حياة مستدام.

وتؤكد الاستراتيجية على التزام الحكومة بنشر كامل الإمكانيات التي من شأنها التصدي لهذه التحديات الناشئة. ومن خلال توظيف الأمن الصلب والأمن الاقتصادي تكون الحكومة قد اعتمدت اقتراباً شاملاً لدعم الأمن البحري.

هذا إلى جانب العمل مع الشركاء وبناء تحالفات عالمية جديدة من أجل مواجهة الفاعلين من الدول، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تهدد القطاع البحري والنظام الدولي. وأشارت الاستراتيجية، في هذا الشأن، إلى أن المملكة المتحدة تعد لاعباً رئيسياً في التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية The International Maritime Security Construct (IMSC) الذي يعمل في الخليج العربي من أجل

1- فعاليات مركز دراسات

فاعليات مؤتمر (تأثير التحول في مجال الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2-3 مارس 2022م)

عرض الدكتور عبدالله عيسى العباسي⁽¹³⁾

خلال الفترة من 2 حتى 3 مارس 2022م انعقد الملتقى الثاني للرابطة الدولية لاقتصاديات الطاقة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالتزامن مع المنتدى السنوي الخامس لمركز (دراسات) في مملكة البحرين تحت عنوان (تأثير التحول في مجال الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وشارك في المؤتمر نخبة متميزة من الخبراء والأكاديميين، وعلى مدى أربع جلسات بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية. تناول المشاركون بالتحليل الرصين والمناقشات الجادة واقع قطاع الطاقة ومستقبله في المنطقة، ويمكن عرض فعاليات ونتائج المؤتمر على النحو التالي:

أولاً: كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، وقد تضمنت النقاط التالية:

ضمان سلامة الشحن التجاري، وتوفير الردع ضد الأنشطة الخبيثة، وتعزيز حرية الملاحة. وأشارت الاستراتيجية أيضاً إلى مشاركة المملكة في (القوات البحرية المشتركة غير الحكومية (The Combined Maritime Forces في الخليج للتخفيف من حدة المخاطر، وردع أية محاولات لتعطيل حرية الملاحة من الخليج العربي وإليه. ومنذ عام 2006م تحتفظ البحرية الملكية بأربع سفن مضادة للألغام (MCMVs) منتشرة خارج البحرين، كما قامت في عام 2019م بنشر فرقاطة في المنطقة.

ومن وجهة نظر الباحثة التي أعدت هذا العرض، تعد استراتيجية 2022م بمثابة وثيقة تفصيلية لرؤية المملكة المتحدة للأمن البحري باعتباره جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدول، وخاصة التي يعتمد اقتصادها على البحار. واستفاضة الاستراتيجية في تحليل وشرح الأهداف وأسباب اختيارها في ظل بيئة أمنية متسارعة التغير، كما تمكن واضعوها من المنج والربط بين الجوانب الأمنية والاقتصادية، بل وتعاملت مع الاقتصاد باعتباره وسيلة للحفاظ على الأمن البحري، والعكس وهو ما يتضح من تفرّد الوثيقة بتسليط الضوء على الارتباط الوثيق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأمن البحري للمملكة.

غير أن الاستراتيجية التي تصدر في وقت صارت فيه المملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي افتقرت إلى تسليط ما يكفي من الضوء على أعصى الأزمات التي تهدد أمن العالم واقتصاده في الوقت الراهن، وهي الأزمة الأوكرانية التي عكست تداعيات خطيرة على العديد من الدول ومنها بريطانيا نفسها، وخاصة على صعيدي الغذاء والطاقة. كما لم تتضمن الاستراتيجية أية توصيات لإنهاء الحرب التي ستلقي بظلالها لا محالة على الاقتصادات المرتبطة بالأمن البحري وأمن الطاقة ومنها المملكة المتحدة.

13 مدير برنامج الطاقة والبيئة بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

المنتدى ينطوي على أهمية بالغة لبحث سبل التحديات الرئيسية في مجال الطاقة المتجددة وبلورة السياسات الداعمة، وزيادة الوعي المجتمعي بفوائد الطاقة المتجددة.

• إن تذبذب إنتاج الطاقة المتجددة وبالأخص طاقة الرياح والطاقة الشمسية، تُثير تحديات جديدة في مجال التخطيط المُستقبلي لقطاع الكهرباء.

• إن مُنتدى (دراسات) السنوي الخامس الذي يُعقد مع مجموعة من الشركاء الاستراتيجيين، يُعد فرصة ذهبية لمواجهة هذه التحديات واستكشاف الحلول، والأساليب الجديدة وتبادل الأفكار والاستراتيجيات لمواجهة التحديات التقنية والاقتصادية وزيادة الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية للطاقة المتجددة.

ثانياً: كلمة سعادة المهندس فهد العجلان الرئيس التنفيذي لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، وقد تضمنت النقاط التالية:

• أهمية هذه المنتقيات في تلاقي الأفكار والممارسات لمراجعة ما تم عمله وما يُمكن القيام به في طور الانتقال في مجال الطاقة الإقليمية. لافتاً إلى ما تشهده المملكة العربية السعودية من مرونة وكفاءة في إنتاج الطاقة.

• في عام 2021م شهد العالم عدداً من المبادرات الرئيسية من أجل دفع وتحفيز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التحول إلى الطاقة الخضراء، وخاصة مؤتمر COP 26. حيث أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن نيتهما لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتتوافق مع الاتفاقية.

• أن مبادرة السعودية الخضراء ستدفع المنطقة

• إن مملكة البحرين وبفضل التوجهات الملكية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، حققت إنجازات كبيرة في مجال تحولات الطاقة، وتُعد من أهم الخطوات اعتماد الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة التي تم الإعلان عنهما من قِبل وحدة الطاقة المُستدامة (آنذاك) عام 2017م واللتان تُعتبران خارطة طريق لتعزيز دور مملكة البحرين الريادي في كفاءة وتنوع مصادر الطاقة.

• إن الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة هدفت لتحقيق الاعتماد على 5% من الطاقة المتجددة من مجموع خليط الطاقة الوطني في عام 2025م، وزيادتها إلى نسبة عشرة بالمائة في عام 2035م، واعتماد نسبة 6% أيضاً كهدف وطني لكفاءة الطاقة بحلول عام 2025م. وتستهدف الحكومة الرشيدة الوصول إلى الحياد الكربوني الصُفري في العام 2060م في مسعى إلى مواجهة تحديات التغير المناخي وحماية البيئة.

• إن الحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، قد بدأت بخطوات عملية أثبتت جدواها على أرض الواقع لزيادة نمو القطاعات غير النفطية، ونجحت في مواءمة الخطط الوطنية والأطر الاستراتيجية والسياسات ودمجها بأهداف التنمية المُستدامة بنسبة 78% مما تم التوافق عليها مع الأمم المتحدة كما تم الاستمرار في تحفيز التكامل المُتعمق بين أهداف التنمية المُستدامة وخطة عمل الحكومة بين عامي 2019 و2020م.

• إنه على الرغم من الحاجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الطاقة المُستدامة، فإن تحقيق هذا الأمر لا يزال يتطلب المزيد من الجهود الإقليمية والعالمية، لذا فإن عقد هذا

إلى أن سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه عقبات بشأن الوقود الأحفوري، وإنخفاض أسعار النفط على المدى الطويل. فإن هذا الرأي لاتدعمه الحقائق والواقع المشاهد، فلدى دول المنطقة إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، والتي قد تمكنها من أن تكون رائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى مجالات حيوية أخرى.

رابعاً: كلمة سعادة الأستاذ صقر بن غالب، الرئيس التنفيذي لمكتب الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل الخارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تضمنت النقاط التالية:

- يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً كبيراً في تطوير الصناعات المستقبلية حول العالم، ولهذا ينبغي على دولنا العربية أن تتبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل العمل على تقليل التغير المناخي، حيث تشير الدراسات إلى أنه من خلال الذكاء الاصطناعي يمكن خفض الاستثمارات في مجال الطاقة بمقدار 325 مليار دولار لدول المنطقة.
- أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خطط لمدة خمسين عاماً لتكون منارة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. لكن التحدي الكبير في هذا يكمن في محاولة فهم الذكاء الاصطناعي بالشكل الذي يتناسب مع حجم التحديات في قطاع الطاقة، وصعوبة البيانات، ومعالجة القضايا شديدة التعقيد، بالإضافة إلى الاعتقاد السائد بأن الذكاء الاصطناعي سيكون أحد الأسباب الرئيسية في ازدياد البطالة.
- إن الذكاء الاصطناعي قادر بشكل كبير على تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص لا حصر لها. وللاستفادة من هذه الفرصة استخدمت الإمارات تقنيات

إلى أن تكون أكثر استدامة. ولقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على ثلاثة عوامل مهمة لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة، وهي أن تكون مرتبطة بمفهوم أمن الطاقة، وسهولة الاستخدام، وتغير المناخ.

ثالثاً: كلمة سعادة اللورد نك هيرد وزير التغير المناخي والصناعة السابق في المملكة المتحدة، وقد تضمنت النقاط التالية:

- من المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيرات رئيسية في مجال الطاقة وذلك بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي. إلا أن التغيرات لن تكون سهلة، حيث إنها تتطلب عملاً جماعياً متعلقاً بقضايا أساسية في مجال إنتاج الطاقة والغذاء والاستثمار.
- إن المشكلات السياسية في العالم تشكل تحدياً للمنطقة في عملية التحول في مجال الطاقة، فعلى سبيل المثال ستكون للغزو الروسي لأوكرانيا تداعيات خطيرة على إمدادات الطاقة في العديد من الدول، وسيؤدي إلى خلق مشاكل أخرى أكثر تعقيداً.
- إن عملية إدارة التغير عملية صعبة بشكل عام، وتحتاج إلى وقت حتى يمكن إحداثها بالشكل الصحيح. فهي تحتاج إلى 10% من الجهد لوضع الهدف، و90% من الانشغال بتنفيذ الهدف. ولهذا فإن دول العالم تعي أن التحول إلى الحياد الكربوني الصفري بحاجة إلى كميات هائلة من الكهرباء، وسيحتاج إجمالي إمدادات الكهرباء إلى النمو من 28 ألف جيغا ساعة إلى 150 ألف جيغا ساعة في السنوات القليلة القادمة.
- على الرغم من وجود عدد من التقارير التي تشير

ثانياً: شهد العام الماضي تغييراً لقواعد اللعبة في الشرق الأوسط، حيث تبنت ثلاث من دول من مجلس التعاون لدول الخليج العربية مبادرة الحياد الصفري الكربوني. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تشجيع دول إقليمية أخرى للانضمام لهذه المبادرة. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة من دول منظمة (أوبك) التي تعلن التزامها بمبدأ الحياد الصفري لعام 2060م، ثم تبعتها كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً: رغم الإمكانيات التي تمتلكها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تحولها إلى طاقة أكثر استدامة، فإن هناك أيضاً تحديات لا بد من التنبُّه لها، وتتمثل في صعوبات مؤسسية في صنع السياسات والتشريعات، وصعوبات في سوق الطاقة متعلقة بنمو السوق وحرية الاستثمار، وأخيراً الشفافية في تنفيذ مشروعات تحقق الأهداف المرجوة منها.

رابعاً: إن الاستثمار في قطاع الطاقة الخضراء يمكن أن يكون عنصراً محفزاً لتطوير العلاقات الاستراتيجية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالأخص إذا أخذنا مشروعات الطاقة المشتركة بين الدول الأعضاء، والتي منها في الوقت الحالي ربط الشبكة الخليجية للطاقة الكهربائية مع جمهورية العراق. ولاتملك بعض دول الشرق الأوسط على سبيل المثال مساحة كبيرة للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، لكن الإمارات و السعودية لديهما مساحات شاسعة. إن هذه الإمكانيات الضخمة لدول الخليج العربي تشكل فرصة مهمة تؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة عالمياً، إذا ما تم التخطيط لهذا الهدف بشكل صحيح خلال العشرين سنة القادمة.

الذكاء الاصطناعي في تطبيقات التَّعلُّم الآلي الذي يتنبأ بالصيانة غير المخطَّط لها، وتعزيز دمج الطاقة المتجددة في مجموع خليط الطاقة، وكذلك وضع الخطط لرفع كفاءة الشبكات الكهربائية.

القسم الثاني: الخلاصات الاستراتيجية لجلسات المؤتمر:

الجلسة الأولى: تطوير قطاع الطاقة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

وقد تحدث فيها كل من سعادة الدكتور ماجد المنيف رئيس جمعية اقتصاديات الطاقة، والأستاذة أمينة بكر نائب رئيس مكتب دبي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والطاقة، والدكتور عمر العبيدي مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، والدكتور محمد الصندوق المحاضر في جامعة (سري) بالمملكة المتحدة، وجاءت الخلاصات الاستراتيجية التي أسفرت عنها تلك الجلسة على النحو التالي:

أولاً: من المتوقع أن تشهد الفترة ما بين عامي 2030م و2040م تقدماً نوعياً في خفض تكلفة مشروعات الطاقة، ودخول العديد من التطبيقات المتقدمة للسوق العالمية بشكل تنافسي كالسيارات الكهربائية والهيدروجين الأزرق والأخضر. إن شكل السوق العالمي يتغير بشكل متسارع نحو التطبيقات الصديقة للبيئة، ولذلك يجب الاستثمار بشكل أكبر في كفاءة الطاقة وتنويعها، بالإضافة إلى أهمية تطوير قطاع الاقتصاد الكربوني الدائري.

ثانياً: على الرغم من أن أهداف دول الخليج العربي في مجال الطاقة المتجددة محددة من قبل الحكومات، وهي الطريقة المفضلة للعديد من دول العالم، فإن هناك برامج مساعدة لتحقيق هذه الأهداف، ومنها البرنامج الطوعي للطاقة المتجددة، والذي يمكّن الدول من شراء الطاقة المتجددة للوصول إلى أهدافها الوطنية من غير أن يكون استهلاك هذه الطاقة في الدولة نفسها بشكل مباشر. حيث إن مسألة تغير المناخ تعد من المسائل العالمية، والتي بالإمكان الإسهام فيها بشكل شمولي وواسع.

ثالثاً: توجد هناك العديد من السياسات والاتفاقيات الدولية التي تدعم الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي، وجميع هذه السياسات تدعم جهود الحد من التلوث وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير للمواد الضارة، سواء بشكل فردي أو جماعي، بدءاً من (بروتوكول كيوتو) في عام 1992م وانتهاءً بقمة مجموعة العشرين التي استضافتها المملكة العربية السعودية، والتي كانت أول إطلاق لمفهوم اقتصاد الكربون الدائري، حيث وافق وزراء الطاقة في مجموعة العشرين على هذا النهج.

رابعاً: ستسهم مشروعات الاقتصاد الكربوني الدائري في استعادة توازن دورة الكربون في الطبيعة، وبالإضافة إلى دورها المهم في الجانب البيئي إلا أنه قد يكون لها فوائد اقتصادية كبيرة، مما يخلق فرص استثمار واسعة، ويقلل كذلك من استنفاد الموارد الطبيعية. ورغم هذه الفوائد فإن تطوير هذا الاقتصاد لا يخلو من صعوبات، ومن أهمها أن العديد من هذه الدول تعاني من هشاشة في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة بعض البلدان على ضمان

خامساً: ينبغي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً الالتفات إلى موضوع الوعي المجتمعي في مجال الطاقة المتجددة، حيث إن الصعوبات في الجانب الاجتماعي قد تشكل عائقاً كبيراً في مجال التحول للطاقة النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة لربط مخرجات العملية التعليمية بحاجات السوق في قطاع الطاقة، وأن تكون الدراسات العليا مرتبطة بحاجات السوق، وتسهم في خلق استثمارات رائدة في المنطقة.

الجلسة الثانية: الدور الريادي في المجال التقني لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وقد تحدث في تلك الجلسة كل من الدكتور فهد التركي نائب رئيس التنفيذي لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، وستيفن جريفت نائب رئيس جامعة خليفة للبحث العلمي والتطوير، والدكتورة ليلى داغر أستاذة مشاركة في الاقتصاد بجامعة بيروت الأمريكية، والأستاذ جمال النميش مدير جمعية الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. ورست الخلاصات الاستراتيجية التي أسفرت عنها تلك الجلسة على النحو التالي:

أولاً: ينبغي وضع خطط تفصيلية من أجل الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، وبالإخص في التكنولوجيات المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة المتجددة بالمنطقة العربية، وتطوير الاستثمار الكربوني والاقتصاد الكربوني الدائري. ومن المهم كذلك الالتفات إلى إنتاج الهيدروجين بشكل يتناسب مع قدرات المنطقة وحجم الطلب العالمي. حيث إن خطط المنطقة الطموحة للوصول للحياد الصفري تستدعي تضافر الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف.

منها بشكل علمي وعملي، وبالأخص أنها مبنية على نظريات نموذجية متقدمة.

ثانياً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كالتعليم الذاتي قد تكون من أهم التطبيقات المتوفرة في الوقت الحالي من أجل مواجهة التحديات في مجال الطاقة المتجددة. حيث إن الطاقة المتجددة تعاني من تذبذب في الإنتاج، بالإضافة إلى تحديات تقنية قد تواجه الشبكات المحلية في حالة ما إذا تم إدخال كميات كبيرة من الطاقة المتجددة في مجموع خليط الطاقة. ويمكن التعامل مع هذه التحديات باستخدام تطبيقات التعليم الذاتي لفهم المشكلات بشكل دقيق، وبعد ذلك اقتراح الحلول التقنية المناسبة.

ثالثاً: على الرغم من وجود العديد من البيانات والتي قد تكون مفيدة في مجال تحليل قطاع الطاقة بشكل تفصيلي، فإن هناك تحديات أساسية في هذا المجال ومن أهمها: أن البيانات غير مكتملة بطبيعتها، وتأتي كذلك من مصادر غير متجانسة، وتستدعي كذلك تحديث العديد من الأنظمة المستخدمة في الوقت الحالي. وينبغي كذلك الموازنة بين كثرة البيانات ودقتها، والموازنة أيضاً بين البيانات بصورة عامة والأهداف المرجوة منها.

القسم الثاني: الخلاصات الاستراتيجية لجلسات اليوم الثاني:

الجلسة الأولى: لقاء مع السيد مارك توماس الرئيس التنفيذي لشركة (نوغا هولدينج) للنفط والغاز. وجاءت الخلاصات الاستراتيجية التي أسفرت عنها تلك الجلسة على النحو التالي:

حصول الجميع على خدمات الطاقة الرخيصة والمستدامة وتوفيرها للأجيال القادمة. وكذلك عدم وجود الضمانات اللازمة لضمان استدامة أنماط العرض والطلب في قطاع الطاقة نتيجة عدم اتخاذ إجراءات فاعلة للتحكم في الطلب على الطاقة، وعدم وجود تنوع في مزيج الطاقة، وصعوبة الحصول على طاقة رخيصة ومستدامة. أضف إلى ذلك غياب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة بسبب تزايد الصراعات السياسية في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة.

الجلسة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع الطاقة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

وقد تحدث في تلك الجلسة كل من المهندس محمد الطحاني أمين عام الهيئة العربية للطاقة المتجددة، والبروفسور جليل عزاني عضو المجلس الاستشاري لليونسكو، والأستاذ رامي عثمان رئيس قسم الاستدامة والطاقة والاستراتيجيات في شركة NYBL، والدكتور عبدالله العباسي، الباحث المشارك في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). وأسفرت الخلاصات الاستراتيجية عن الجلسة كالتالي:

أولاً: رغم أن الذكاء الاصطناعي يوفر إمكانيات كبيرة، إلا أنه مجال بحاجة إلى استثمار طويل الأمد من أجل أن يحقق الأهداف المرجوة، وهذا ما يعيدنا إلى أهمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وربطها بالقطاع الصناعي، والمشاكل التي لا بد من التعامل معها بشكل ملح. وتكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في كونه نهجاً منظماً يَمَكِّننا من تحليل البيانات الضخمة، والاستفادة

البحرين. ولهذا تنبغي العناية بتطوير قطاع الطاقة المتجددة بشكل يتناسب مع حجم التحديات المحلية، ويسهم في تحقيق الأهداف المعلنة في COP 26. ويعمل القطاع النفطي في المملكة وبالأخص قطاع الشركات الوطنية على الاستثمار بعيد المدى في القطاعات المستدامة.

الجلسة الثانية: استخدامات التقنيات الخضراء في صناعة النفط الخام في زمن الاستدامة

وقد تحدث فيها كل من السيدة مريم سلمان المستشارة بشركة (قمر للطاقة) بدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد آدم سينزكي مستشار مجلس إدارة مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، والدكتور جواد الخراز الرئيس التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وأسفرت الخلاصات الاستراتيجية عن تلك الجلسة عن التالي:

أولاً: ثمة مستقبل واعد لسوق الهيدروجين الأزرق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أن يزيد الاستثمار فيه بنسبة 40 إلى 60% خلال السنوات العشر القادمة، وبالإمكان أن يجني عوائد تصل إلى 40 مليون دولار. ومن الممكن أن يكون من القطاعات المكثلة لقطاع النفط والغاز، وبالأخص إذا تم اعتماد سياسات إقليمية لدعمه في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن عوائد النفط والغاز مهمة للغاية في تطوير قطاع الهيدروجين بصورة عامة.

ثانياً: إن المنطقة العربية تشهد نمواً سريعاً في القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المتسارعة، وهذا كله

أولاً: بتوجيهات من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنفط والغاز تعمل في الوقت الحالي على تفعيل دور قطاعي النفط والغاز في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الارتقاء باستثمارات القطاعين الحيويين والذي يتوافق مع الرؤية الملكية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه وتطلعات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

ثانياً: تعمل الشركة القابضة للنفط والغاز اليوم في توسيع نطاق مساهمتها بالاقتصاد الوطني، وتكون عنصراً فاعلاً مع مؤسسات الدولة في دعم خطط التنمية المستدامة، وزيادة إيرادات الدولة من القطاعات ذات العلاقة. ونضع بعين الاعتبار التوجهات العالمية في قطاع الطاقة، وهذا ما يجعلنا نرغب في زيادة وتيرة التعاون بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. حيث إن التعاون يسهم في وضع سياسات موحدة، وتشارك الخبرات في المجالات الواعدة كالذكاء الاصطناعي والرقمنة، والتي تلعب دوراً أساسياً في تخفيف الانبعاثات الضارة والتغير المناخي.

ثالثاً: لا بد من التأكيد على أن التحديات في قطاع النفط والغاز في مملكة البحرين مختلفة بشكل كبير عن بقية دول الخليج العربي. فغير الاختصاصيين في هذا المجال يظنون أن احتياطات البحرين النفطية قد تكون متوفرة لمدة تفوق 100 سنة، إلا أن هذا التصور غير صحيح بالمرة. فاحتياطات مملكة البحرين ليست متماثلة مع احتياطات بقية دول الخليج العربي، ولهذا فإن الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة مهم وأساسي في سياسة الطاقة في

تشكل حوالي 84% من الطلب على الطاقة. لذلك لا يمكن أن تحل مصادر الطاقة المتجددة محل الوقود الأحفوري بشكل موحّد إن لم تتقدم التقنيات البديلة بما يكفي لجعل ذلك ممكناً. وإلى أن يحدث ذلك سيتعين على منتجي الطاقة في العالم المُضي قُدماً في تحسينات الكفاءة لجعل الوقود الأحفوري أكثر استدامة.

سيسهم في زيادة مستوى انبعاثات غاز ثاني الكربون وبوتيرة عالية. ورغم الجهود التي تبذلها الدول في الاستثمار في مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، إلا أن استهلاك النفط والغاز سيزداد، ولهذا ينبغي الاستثمار في التقنيات الحديثة، والتي تسهم في إعادة استخدام وتدوير ثاني أكسيد الكربون من أجل تقليل الانبعاثات بشكل كبير في جميع قطاعات الغاز والنفط. ولدينا فرصة سانحة اليوم للاستثمار في الاقتصاد الكربوني الدائري، والذي قطعت فيه المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً وبالأخص في مشروع (نيوم).

ثالثاً: شهدت المنطقة العربية في السنوات القليلة السابقة اهتماماً بالغاً بقطاع الطاقة المتجددة، وبالأخص مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحجم استثمار يقارب 17 مليار دولار. ونتج عن ذلك نمو قطاعات كبيرة في مجال الطاقة، وخلق فرص عمل كبيرة. ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة، إلا أن تكلفة عدم التوجه إليها ستكون أكبر. ولهذا لا بد من الاهتمام بوضع سياسات وخطط أكثر جدية وواقعية من أجل أن يكون التحول في مجال الطاقة أكثر فاعلية ومكماً للقطاعات الحيوية لكل الدول مع مراعاة خصوصيات الدول في التنمية.

رابعاً: سيكون من الضروري لشركات الطاقة الاستثمار في التقنيات الحديثة للحد من انبعاثات الكربون ودعم إمدادات الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة. وفي حين إنه قد لا يكون من الممكن استخراج الوقود الأحفوري لمئات السنين في المستقبل، فإن التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه اليوم يمكن أن يساعد في جعل الصناعة أكثر استدامة. فعند النظر إلى محفظة الطاقة العالمية بأكملها ما يزال النفط والفحم والغاز الطبيعي

2- نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز دراسات حول الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية لعام 2022م

عرض د. أشرف كشك⁽¹⁴⁾

مقدمة

تؤدي استطلاعات الرأي العام دوراً مهماً في النظم السياسية كافة بمختلف أنحاء العالم، لكونها مؤشراً مهماً يعكس قناعات وتوجهات أفراد المجتمع تجاه قضية ما بما يتيح لصانع القرار التعرف على الواقع الفعلي لمضامين الرأي العام، وثمة ثلاثة عوامل قد عززت من أهمية إجراء تلك الاستطلاعات عموماً، أولها: اختيار القائمين عليها التوقيت المناسب لإجرائها، وغالباً ما يكون قبيل حدث ما بفترة زمنية قليلة بما يعكس صورة فعلية وواقعية لتلك التوجهات ومدى ارتباطها بالقضية محل الاستطلاع. وثانيها: حرص معدي ومنفذي تلك الاستطلاعات على أن تشمل كافة فئات المجتمع سواء من حيث النوع أو الفئة العمرية أو مستوى التعليم وغيرها من المؤشرات الأخرى التي تضمن مشاركة كافة شرائح المجتمع، ومن ثم تحقيق هدف واقعية النتائج، وثالثها: توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للوصول لأكبر شريحة ممكنة من الذين يستهدفهم الاستطلاع، بالإضافة إلى التواصل المباشر بشكل عشوائي في أماكن تجمّع هؤلاء الشباب.

وتأسيساً على ما سبق فقد أجرت إدارة استطلاعات الرأي بمركز دراسات مسحاً وطنياً حول رأي الناخبين في الانتخابات النيابية والبلدية بمملكة البحرين لعام 2022م وذلك على عينة تمثل المواطنين من الذكور والإناث بلغ عددها 5021 فرداً في الفئة العمرية لمن بلغوا سن العشرين عاماً وهو السن القانوني للتصويت فما فوق وذلك خلال الفترة من 10 وحتى 31 أكتوبر 2022م للتعرف على توجهاتها بشأن المشاركة في تلك الانتخابات وأهمية المجلس النيابي ومدى تواصل الأعضاء مع الناخبين بعد الانتخابات، بالإضافة للقضايا التي يتعين أن تكون محل اهتمام المجلس النيابي القادم.

أولاً: وصف عينة استطلاع الرأي

حرص معدو الاستطلاع على أن يحتوي مجتمع الدراسة على عدة أبعاد منها الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي وقطاع العمل ثم البعد الجغرافي، حيث شكّل الذكور ما نسبته 60% مقابل 40% للإناث. وكانت نسبة الفئة العمرية ما بين 20 و29 عاماً بنسبة حوالي 30% من العينة فيما بلغت نسبة الفئة العمرية ما بين 30 و39 عاماً نسبة 29% ثم تفاوتت النسب الأخرى. وعلى المستوى التعليمي بلغت نسبة الحاصلين على البكالوريوس 38% ونسبة من لديهم شهادة الثانوية العامة 30%، وتساوت نسبتا الحاصلين على الدبلوم والماجستير بـ 12%. وبلغت نسبة العاملين بالقطاع الحكومي 36% والعاملين في القطاع الخاص 22%، ثم تفاوتت النسب الأخرى. وعلى الصعيد الجغرافي كان توزيع أفراد العينة كما يلي: الشمالية 34%، المحرق 24%، الجنوبية 25%، العاصمة 17%.

14 مدير تحرير دورية (دراسات).

ثانياً: قراءة في نتائج الاستطلاع

تضمّن الاستبيان توجيه 14 سؤالاً لتلك العيّنة ودارت تلك الأسئلة حول أربعة محاور أساسية، أولها: الرغبة في المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية. وثانها: مدى الوعي بدور المجلس النيابي. وثالثها: مدى تواصل أعضاء المجلسين (النيابي والبلدي) مع المواطنين بعد الانتخابات. ورابعها: ماهية القضايا التي يجب على المجلسين (النيابي والبلدي) الاهتمام بها، وفي ضوء محاور وأسئلة الاستبيان فقد أسفرت عن النتائج التالية:

(1) على الرغم من رأي غالبية المبحوثين بشأن أداء المجلسين النيابي والبلدي السابقين، فإن ذلك لم يؤثر على قرار الغالبية للمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية لهذا العام بنسبة 63%، وذلك على مستوى المحافظات الأربع وكذلك الفئات العمرية، وكانت تلك الآراء مرتكزة على أمر واحد وهو أن الانتخابات واجب وطني يتعيّن أدائه.

(2) هناك وعي كبير بدور المجلس النيابي وكان ذلك بنسبة 85% وكذلك بدور المجلس البلدي بنسبة 79%.

(3) بلغت نسبة أفراد العيّنة بشأن أداء المجلس النيابي السابق 36% والمجلس البلدي 62%.

(4) تأكيد 58% من أفراد العيّنة بعدم تواصل العضو النيابي عن دائرتهم بعد النجاح في الانتخابات، بينما أقر 45% من أفراد العيّنة بعدم تواصل عضو المجلس البلدي عن دائرتهم بعد النجاح في الانتخابات أيضاً.

(5) جاءت قضية التوظيف في المرتبة الأولى للقضايا التي يجب على المجلس النيابي القادم الاهتمام بها، أما تطوير الطرق والبنية التحتية فكانت في

المرتبة الأولى التي يجب على المجلس البلدي القادم الاهتمام بها.

(6) حول أهم الصفات التي يجب على المترشح للمجلسين النيابي والبلدي التحلي بها، جاءت الأمانة والكفاءة في المرتبة الأولى بنسبة 76%، تلاها التعليم والثقافة بنسبة 61%، بينما جاء الانتماء والوطنية بنسبة 52%.

ثالثاً - دلالات نتائج الاستطلاع

عسكت نتائج الاستطلاع خمس دلالات أساسية، هي:

الدلالة الأولى: زيادة وعي المواطنين بأهمية وقيمة المشاركة السياسية ذاتها ضمن الأطر الدستورية والقانونية لمملكة البحرين وهو إدراك يعكس تطور المجتمع ذاته بشأن مسار عملية التحديث السياسي للبحرين.

الدلالة الثانية: يعكس الاستطلاع واقع حرية الرأي والتعبير في مملكة البحرين التي نص عليها ميثاق العمل الوطني ووجدت ترجمتها في دستور البحرين الصادر عام 2002م وتعديلاته اللاحقة، وكذلك القوانين التي صدرت بهذا الشأن، ففي الوقت الذي كانت هناك آراء تعكس توجّهات إيجابية نجد أيضاً آراء سلبية، ولاشك أن ذلك ظاهرة صحية بالتطلع نحو أداء أفضل للمجلسين القادمين.

الدلالة الثالثة: إن تحديد شريحة المستطلعة آراؤهم قضايا يجب أن تحظى بالأولوية من شأنها أن ترسم المسار القادم للمجلسين بما يعنيه ذلك من أن أداء المجلسين القادمين يجب أن يعكس تطلعات المجتمع البحريني بمختلف فئاته.

نبض الشارع البحريني بل ليؤكد مجدداً الدور الذي تضطلع به مراكز الفكر كجسر وطيء بين صانعي القرار والمجتمع بمختلف فئاته.

الدلالة الرابعة: في ظل الثورة المعلوماتية الراهنة لوحظ أن المستطلعة آراؤهم قد أشاروا وبوضوح إلى ضرورة أن تكون لدى النائب ثقافة وإطلاع بما يمكنه ذلك من النهوض بدوره التشريعي والرقابي في المجلس الجديد وهو أمر تأخذ به العديد من دول العالم.

الدلالة الخامسة: إقرار العينة بضعف تواصل أعضاء المجلسين بعد النجاح في الانتخابات مع تباين ذلك من مجلس لآخر يعد رسالة محدّدة بأهمية ذلك التواصل مع التأكيد في الوقت ذاته على أن النائب وإن كان تم انتخابه لدائرة محدّدة إلا أنه في الوقت ذاته يمثل المجتمع البحريني بكافة مناطقه، حيث يضطلع المجلس النيابي بمناقشة القضايا الوطنية الشاملة لمملكة البحرين.

والجدير بالذكر أنه وفقاً للنتائج الأولية لتلك الانتخابات والتي أُعلنت في الرابع عشر من نوفمبر 2022م قد بلغت نسبة التصويت فيها 73,18% وهي النسبة الأعلى لأكثر من عقدين من الزمان وتقترب من نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز دراسات، ومن ناحية ثانية فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة 48% وفئة الشباب 45,37% وهما نسبتان تقتريان أيضاً من توقعات استطلاع الرأي، بل إن فوز 6 مرشحين فقط من الدوائر الأربعين لمجلس النواب في الجولة الأولى، وكذلك 7 فقط عن المجلس البلدي خلال الجولة الأولى ومن ثم إجراء الإعادة بمعظم الدوائر يؤكد الإجابات التي تضمّنها الاستبيان من أن المجتمع كان خياره الأول اختيار الكفاءات والوجوه الجديدة سواء للبرلمان أو المجلس البلدي.

وختاماً فقد اكتسب ذلك الاستطلاع أهميته سواء من حيث المضمون أو التوقيت؛ ليعكس ليس فقط

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

الدورية في أي مكان آخر، بأي وسيلة ورقية أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المقدمة للنشر باتباع الأصول العلمية المتعارف عليها، سواء من حيث المنهج العلمي، أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة شيكاغو في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المقدمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من جانب مدير تحرير الدورية، بما يلائم خطة عملها، ويمكن استلام مقترحات حول أفكار لدراسات، على أن تتم مناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مقدم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشر أي دراسات في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يقدم المركز مكافأة مالية مقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنشر من جانب هيئة المحكمين، ويتم إبلاغ المشارك بها في خطاب البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، خاصة في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظور استراتيجي شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالأصالة، بحيث تقدم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية، في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلة بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاس على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاص أو دول، أو أديان أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المقدمة للنشر قد تم نشرها من قبل في مكان آخر، سواء بصورة ورقية أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بكافة حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم فإن تسلّم المشاركين في الدورية لهذه الشروط مع إكمال التكليف يعني ضمناً قبولهم بها، ومن ثم لا يجوز لهم إعادة نشر المادة التي نُشرت في

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية،
باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

